الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (266)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	57
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	65
حقوق الإنسان في العالم	226

جدلية تُعلق ملف حماية الطفل وتُحرج المجتمع أمام الجمعيات الدولية .. و عكاظ تفتح الملف

في الشورى ـ حقوق الإنسان ـ العلماء ـ المحاكم ـ الجهات الرسمية .. خلط بين سن البلوغ والرشد

المصدر: جريدة عكاظ الخميس6 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 14 أكتوبر 2010العدد 3406
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101014/Con20101014377618.htm

نعيم تميم الحكيم

«من هو الطفل .. هل هو من دون البلوغ أم من دون الرشد؟!» هذا هو السؤال العريض الذي اشتعل نقاشا وجدالا تحت قبة الشورى بين 150 عضوا في جلسات متتالية الشهر الماضي، وهنا يطرح السؤال مرة أخرى من هو الطفل؟! هل هو كل من لم يبلغ سن 18 عاما كما تطالب الجهات الحقوقية؟! أم كل من لم يبلغ سن 15 عاما كما يرى بعض الشرعيين؟! وهل يتحدد سن الطفولة بالبلوغ أم بسن الرشد؟!

ولعل أهمية الإجابة على هذه الأسئلة أصبحت حاجة ملحة في ظل توقيع ومصادقة المملكة على اتفاقية حقوق الطفل عام 1996م والتي حددت سن الطفولة بثمانية عشر عاما، علما بأن هذا العمر غير معتمد في المحاكم في المملكة نظرا لأخذها بسن البلوغ والذي يبلغ اقصاه الخامسة عشرة فيما يتعلق بالحدود والقصاص، كما أن هناك ضبابية في التعاطي مع هذا العمر في باقي دوائر الدولة.

فالمسألة ليست بتلك البساطة لأن تحديد العمر الحقيقي للأطفال يتعلق بنصف سكان المملكة العربية السعودية فلو نظرنا لآخر الإحصائيات لوجدنا أن 65% من سكان المملكة دون سن 20 عاما، وهذا يعني أن 50% منهم دون سن 18 إذا افترضنا أن 15% منهم تتراوح أعمارهم بين 18 إلى 20 عاما، وفي المجمل فإن قرابة 13 مليونا هم دون سن 18 عاما ممن ينبطق عليهم تعريف اتفاقية حقوق الطفل، وكذلك تعريف الدولة الذي طابق عليه مجلس الشورى قبل عامين.

من هو الطفل؟! عاد للجدل مجددا في مجلس الشورى عندما طرح ملف نظام حماية حقوق الطفل لمناقشته بعد أن نجح المجلس بشق الأنفس قبل عامين في إقرار رفع سقف الطفولة حتى سن 18 عاما، بالرغم من محاولات رئيس وأعضاء لجنة الشؤون الإسلامية بالمجلس حينها بالإبقاء على علامات البلوغ البيولوجية «كخشونة الصوت وظهور شعر العانة وخلافه» أو سن 15 عاما كحد أعلى لتكليف الصغير وإيقاع الحدود الشرعية عليه وإمكانية تعزيره، وأيد في ذلك الوقت 93 عضوا شوريا رأي هيئة الخبراء باعتماد تعريف الطفل على أساس يصل حتى 18 عاما، مخالفين بذلك مطالب لجنة الشؤون الإسلامية، التي ترى خلاف ذلك.

وجاء التأييد داخل مجلس الشورى، لاعتبار أن مسألة تحديد سن 15 عاما أو علامات البلوغ كحد لتكليف الصغير من المسائل الاجتهادية الخلافية بين الفقهاء، حيث أن منهم من أخذ بعلامات البلوغ من بينهم الشافعية والحنابلة والمالكية، ومن الفقهاء من لم يلتفت إلى هذه العلامات وقرر حدا عمريا للتكليف، ومنهم أبو حنيفة الذي حدد التكليف بسن 18 عاما، أما ابن حزم فذهب إلى اعتبار سن التكليف 19 عاما.

والمفارقة هنا في أن تحديد عمر الطفولة كانت أول وجوه المخالفة بين الأنظمة السعودية ومواد الاتفاقية حيث حددت المادة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل بقولها «لأغراض هذه الاتفاقية، يعني الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه»، ووفقا لهذه المادة فإن كل من لم يبلغ سن الثامنة عشرة يعتبر طفلا وتسري عليه أحكام الاتفاقية وما تقضي به من حقوق، أما إذا كانت أنظمة الدولة تحدد سن الرشد بأقل من ذلك،

كسبعة عشر مثلا، فيكون طفلا وتسري أحكام الاتفاقية على من لم يبلغ هذا السن، والمشكلة التي تثيرها هذه المادة هو عدم وجود سن محددة كسن للرشد في المملكة بشكل عام، ففيما يتعلق بالتجارة والتعامل مع البنوك فالعبرة بسن الثامنة عشرة، ولا توجد سن محددة لأهلية الزواج، وتوجد سن ثالثة للعمل كموظف عام، حددته المادة الرابعة من نظام الخدمة المدنية بسبعة عشر عاما، وفيما يتعلق بسن الأهلية أو بمعنى أدق سن المسؤولية الجنائية التي تخص الجرائم والعقوبات التي تصدر عن الحدث، فالمسألة قائمة بسن الخامسة عشرة، وهو وضع معوق لتنفيذ الاتفاقية في المجال الداخلي، فلا نعلم بدقة على أي شريحة تنطبق الاتفاقية في المملكة وهنا ينقسم المعنيون بالأمر إلى فريقين فريق يطالب بالأخذ بما حددته المادة الأولى من الاتفاقية ذاتها وهو سن 18 عاما وتعميمه على كل الحالات السابقة، على اعتبار أن القوانين الوطنية لم تحدد سنا آخر من جهة، وعلى أساس رفع سقف الطفولة من قبل مجلس الشورى لـ18 عاما سابقا، وكذلك ما حددته المادة الأولى فقرة (ج) من اللائحة التنفيذية لنظام الجنسية التي حددت سن الرشد بتمام الثامنة عشرة من العمر، وهو ما أقرته أيضا المادة 41 من نظام الإقامة، إذ اعتبرت القاصر هو من لم يبلغ الثامنة عشرة، وكذلك استندوا إلى أن المادة 22 من ميثاق حقوق الطفل في الإسلام، الذي صدر عن اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، وهي إحدى لجان المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة والذي صادقت عليه المملكة عام 2003 أبقت الباب مفتوحا، إذ لم تحدد عمرا معينا للطفل، وإنما أرجعته للقانون المتبع في كل دولة إسلامية.

مخالفة الشريعة

أما الفريق الآخر فيرى أن الاتفاقية في بند العمر تخالف الشريعة الإسلامية لأن الإسلام حدد بداية مسؤولية الإنسان بالبلوغ ومن ضمن هذه المسؤوليات التي وقعت على عاتقه المسؤولية الجنائية، وهذه المسؤولية تقوم في الشريعة الإسلامية على عنصرين أساسيين هما: الإدراك والاختيار، وتختلف الأحكام حسب اكتمال هذين العنصرين؛ لذا فإن مرحلة -الطفولة الدولية- في الإسلام تغطي ثلاث مراحل وهي مرحلة ما قبل التمييز: وهى تبدأ بولادة الإنسان وتنتهى عند السابعة من عمره، أما المرحلة الثانية فهي التمييز: وتبدأ من سن السابعة حتى بداية ظهور علامات البلوغ، «وفى هذه المرحلة لا يسأل الصبى المميز عن جرائمه مسؤولية جنائية، فلا يحد إذا سرق أو زنى مثلا، ولا يقتص منه إذا قتل أو جرح، وإنما يسأل مسؤولية تأديبية، فيؤدب على ما يأتيه من الجرائم، والتأديب وإن كان فى ذاته عقوبة على الجريمة إلا أنه عقوبة تأديبية لا جنائية»، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة البلوغ: وتبدأ ببلوغ الطفل بالعلامات الجسدية المعروفة، وإن تأخر ظهورها فالرأى الراجح عند جمهور الفقهاء بلوغ سن الخامسة عشرة، وفى هذه المرحلة يكون البالغ مسؤولا مسؤولية كاملة عن جميع أفعاله، وتخفيف العقوبة عن البالغ حتى وقت معين ينجم عنه انتشار الجريمة فى المجتمع من خلال هؤلاء البالغين أنفسهم لعلمهم بخفة العقوبة وضعف التبعة، أو من خلال الكبار الذين يستغلونهم -وفق رأيهم-»، لذا فإنهم لا يمانعون بتطبيق سن 18 عاما لباقي الأمور الدنيوية مستثنين القضايا الجنائية والتي يعاقب عليها كل من تجاوز 15 عاما وفق ما تراه الشريعة الإسلامية، وأن أقصى عمر للبلوغ 15 عاما مما يتعارض من بنود الاتفاقية، وهو ما يراه رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في مجلس الشورى الشيخ عازب آل مسبل الذي طالب في حديث سابق بالإبقاء على السن العمرية 15 عاما أو الأخذ بعلامات البلوغ البيولوجية، لاعتبار تبديله حتى 18 عاما أمرا مخالفا لأحكام الشريعة الإسلامية.

واستند آل مسبل في كلامه على قول الرسول الكريم «رفع القلم عن ثلاثة منهم الصبي حتى يبلغ»، موضحا أن آخر سن البلوغ هو 15 عاما، بالإضافة إلى إجازة بعض الصحابة بعد بلوغهم سن 15 بالمشاركة في الغزوات.

حد أقصى

لكن عميد شؤون الطلاب في جامعة الطائف والمتخصص في الفقه الدكتور فهد الجهني أوضح أنه إذا لم يبلغ الإنسان الخامسة عشرة، ولم تظهر عليه علامات البلوغ الطبيعي «فإن بلوغه يقدر بالسنوات، وقدروه بسن الخامسة عشرة وهو رأي جمهورهم، وفي رأي فقهي آخر: أن البلوغ للذكر إذا لم تظهر عليه علامات البلوغ عند سن الثامنة عشرة والأنثى عند سن السابعة عشرة»، مخالفا رأي آل مسبل في الإبقاء فقط على سن الخامسة عشرة كحد أقصى للبلوغ.

وأضاف الجهني مؤصلا لقضية البلوغ بقوله «البلوغ يعني: الإدراك، يقال بلغ الغلام إذا أدرك كما جاء في مختار الصحاح، والإدراك من الأمور التي يصعب ضبطها في العادة بضابط مقنن، ولكن الشارع ربطه بظهور علامات ظاهرة، ومنها: الاحتلام بالنسبة للذكر والحيض بالنسبة للأنثى، وهذه يمكن أن تظهر في الذكر عند بلوغه الثانية عشرة وفي الأنثى عند التاسعة»، وزاد «الدليل على صحة اعتبار هذه العلامات ما جاء في القرآن «وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا... الآية» وفي السنة قوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة، عن الصبي حتى يحتلم... الحديث» ووجه الاستدلال: «أن الشارع جعل الاحتلام علامة على توجه خطاب التكليف للصبي»، وشدد الجهني على أن ظهور علامات البلوغ وسنه مما قد يتأثر بطبيعة البلدان المناخية فالبلاد الحارة غير الباردة.

جدل التعريف

وهنا يوضح رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة الدكتور طلال بكري أن الجدل في مجلس الشورى لم يكن حول سن 15 و18 عاما، مشيرا إلى أن الجدل انتقل للتعريف حيث قدمت اللجنة تعريف الطفل كما جاء في اتفاقية حقوق الطفل وهو «كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه».
مفيدا أن المعترضين شددوا على أن التعريف يكون «كل إنسان لم يتجاوز سن الثامنة عشرة فقط»، مبينا أنهم لم ينظروا لسن البلوغ ولكنهم نظروا هل هذا الطفل راشد أم لا، ورجح بكري أن يتم الموافقة على التعريف الثاني لتمرير موضوع نظام حماية الطفل لأنه ليس من مصلحة المجتمع التأخير في إقرار هذا الموضوع، وشدد بكري على أنهم ملتزمون بالشريعة الإسلامية في التعاطي مع هذه القضية ومن ثم بالاتفاقيات الدولية.
وأكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أنهم ينظرون في وضع حد لعمر الطفل للرشد وليس للبلوغ، مشيرا إلى أن البلوغ قد يحدث للطفل في وقت مبكر لكنه قد لا يكون راشدا لذلك رأينا الالتزام بالاتفاقية الدولية في وضع سن 18 كسقف لعمر الطفل، لأننا نمنع زواج القاصرات دون سن 18 عاما فكثير من البنات والأولاد في هذا السن قد يكونون بالغين ولكنهم غير راشدين.
وشدد القحطاني على أنه ينبغي توفير حماية لكل إنسان دون سن 18 عاما خصوصا أن المملكة موقعة على الاتفاقية التي من بنودها «ألا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ولا تفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن 18 عاما دون وجود إمكانية للإفراج عنهم».
وحول مسألة مخالفة الشريعة الإسلامية فإن القحطاني يرى أن هناك اختلافا فقهيا حول هذه المسألة لأن بعض الفقهاء يرى أن سن البلوغ يصل لسن 18 عاما، مطالبا الفقهاء بأخذ بقاعدة «لاضرر ولاضرار» في هذه المسألة، مؤكدا أن كثيرا ممن هم دون سن 18 عاما في هذا الوقت لا يدركون تصرفاتهم وطائشون غير راشدون لذلك لابد من حمايتهم.
وأوضح القحطاني أن اعتراض مجلس الشورى على جزئية التعريف وهي «ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه» لاتلزم المملكة بتنفيذها لأن التعريف يشمل التعاون بين الدول الموقعة أما شكل التعريف فلكل دولة الحق في صياغته، مطالبا بإبقاء سن الطفولة حتى 18 عاما لأنها لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية خصوصا أن بعض الفقهاء يرى أن سن البلوغ قد يصل لـ18.
تنفيذ الاتفاقية
وأبان القحطاني أن التأخر في تنفيذ الاتفاقية يجعل اللوم مستمرا ضد المملكة، مشددا على أن الدولة قد وافقت على وضع حد للطفل وهو 18 عاما وأن التأخر بسبب الجدل حول العمر مجددا يعرقل تنفيذ اتفاقية الطفل، وبين القحطاني أن المملكة أبدت بعض التحفظات على نقاط مع الاتفاقية تتعارض مع الشريعة الإسلامية، مشيرا إلى أن بند العمر لم يكن من ضمن النقاط المعترضة عليها.
وطالب القحطاني من أعضاء مجلس الشورى بتحديد عقوبات مقترحة للقضاة للأخذ بها لحماية الأطفال من الإيذاء خصوصا إذا كان المعتدى عليه أبوه أو أمه أو أحد أقربائه، فإن وضع عقوبة مخففة بحق المعتدي على الطفل قد يجدد العنف والأذى له مجددا، مطالبا بعدم تعريض كل إنسان لم يتجاوز عمره 18 عاما لعقوبات مغلظة ومراعاة العمر.
واعتبر المحامي والمختص في الأنظمة والتشريعات الإسلامية الدكتور عبدالعزيز القاسم الاعتماد على نظامين مختلفين في مسألة تحديد سن الرشد للصبي والفتاة عدا ذلك «تناقضا» خصوصا في التعامل في المحاكم والدوائر الحكومية، مطالبا بالأخذ بالسنوات العمرية عوضا عن العلامات البيولوجية للبلوغ في ظل انتفاء أدلة شرعية صريحة تحدد وتلزم بذلك.
ونفى القاسم في حديث سابق وجود دليل صريح لمن اعتبر أن علامات البلوغ هي الحد الفاصل للتكليف كون الأدلة التي استدل بها إنما وردت في التعامل مع المحاربين، والأمر مختلف في هذه القضية.
وشدد على ضرورة اعتماد الدولة واتخاذها تنظيما واضحا يفصل في سن التكليف لما يحقق حماية حقوق الإنسان ودرء العقوبة عن الأحداث ما دام في مرحلة الاشتباه، منوها أن «العقوبات ترد بالشبهات».
ودعا المحامي والباحث الحقوقي عضو الجمعية السعودية لرعاية الطفولة الدكتور عدنان الزهراني إلى ضرورة معاملة كل من دون الثامنة عشرة معاملة واحدة عند ارتكابهم للجنايات والجرائم، مفيدا أن التكليف الشرعي يختلف عن سن الرشد.
مضيفا «فيما يتعلق بالتكليف الشرعي الذي تتعلق به الواجبات الشرعية ينبغي ألا يكون فيه خلاف لأنه يرتبط ببلوغ الإنسان مع تمتعه بالعقل، أما ما يتعلق بالمأخوذات الجنائية والحقوق التعاقدية فهذا ينظر فيه إلى الأصلح لمجتمعنا في هذه

الأيام مقارنة بالمذاهب الفقهية الأخرى، والذي يظهر أن هذا السن يفضل أن يكون في حدود 18 عاما ليلاقي هذا القرار المبادئ التي اعتمدت عالميا لتقليل التفاوت في تطبيق القوانين».

سن الرشد

وشدد الزهراني على أن هذا لا يتناقض مع روح الشريعة بدليل أن الله سبحانه وتعالى علق تسليم أموال اليتامى إليهم بالرشد وليس بمجرد البلوغ، فأمر سبحانه وتعالى باختبارهم فإن كانوا أهلا لأخذ أموالهم دفعت إليهم وإلا فلا، وقال الزهراني «من الأولى أن يعتبر في هذا الأمر فيما يتصل بالجانب الجنائي وإذا ما أرادنا أن نقارب في هذه المسألة فلا نحتاج لإجراء الاختبار، فإن المقاربة تقول إن تحديد ذلك بالمرحلة العمرية المذكورة آنفا وهي 18 عاما، حد يمكن الركون إليه بالنظر إلى غالب حال الناس، إذا لوحظ أن هذا السن يكون سن الرشد عند كثير من الناس، فالاعتبار بالغالب هنا أولى طالما أننا لم نصل لآلية تحسم المسألة من جهة الاختبار فكان الرجوع لغالب حال الناس حلا في هذا الباب».

وطالب الزهراني بضرورة أن تحسم الدولة المسألة في وضع حد لسن الطفولة وهو سن الثامنة عشرة حتى فيما يتعلق بالأحكام القضائية، معتبرا أنه طالما يوجد هناك اختلاف فقهي في المسألة فإن لولي الأمر أن يحسم المسألة لأنه سيختار أحد هذه الآراء الفقهية متمشيا مع القاعدة التي تقول «حكم الحاكم يرفع الخلاف»، وذكر الزهراني أنه ربما يرفض بعض المحامين الترافع في بعض قضايا الأطفال لمعرفته بأن القاضي قد لا يحكم حكما مخففا عليهم باعتبارهم فوق 15 عاما، رغم أنهم يكونون لم يتجاوزوا الثامنة عشرة من عمرهم.

واعترف الزهراني بوجود قضاة يحاكمون بعض من تقل أعمارهم عن 18 عاما بأحكام الكبار، مؤكدا على أن إقرار عمر 18 سيمنع القضاة من اتخاذ أحكام قضائية قاسية بحق الأطفال.

ولفت الزهراني إلى وجود قضاة يحاولون التخفيف على الأطفال بمحاكمتهم بأحكام مخففة قدر الإمكان، معتبرا أن عدم إقرار عمر معين سيجعل هناك تناقضا في الأحكام والمعاملات بشكل عام، مطالبا المتجادلين بالتفريق بين سن البلوغ وسن الرشد.

حدود الله

واتفق القاضي في المحكمة الجزئية في الرياض الدكتور عيسى الغيث مع بعض ما جاء به الزهراني واختلف في نقاط أخرى حيث رأى أنه لا يمكن ترك الحدود التي أمر الله بها كالقصاص عند ارتكاب من هم فوق 15 جرما تكون عقوبته القصاص، معتدا بأن التكليف الشرعي للشخص يرتبط بالبلوغ وهو ظهور العلامات المعروفة أو وصوله لسن 15 كأقصى حد، واتفق الغيث مع الزهراني بأن هناك خلطا كبيرا بين سن الرشد وسن البلوغ.

ورأى الغيث أن الطفل في السعودية ينال كامل حقوقه التي كفلها الإسلام منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام، وفند الغيث بعض مزاعم الجهات الحقوقية حول تنفيذ أحكام الإعدام لمن هم أقل من 15 سنة بقوله «العبرة بوقت الجريمة وهل هو مكلف أم لا، والتكليف في الشريعة الإسلامية له شرطان: العقل أي عدم الجنون والبلوغ أي بإحدى علامات البلوغ المعروفة شرعاً وأقصاها بلوغ الخامسة عشرة للرجل والمرأة».

وأفاد الغيث أن هناك فرقا بين البلوغ المتفق عليه بكونه عند الخامسة عشرة كحد أقصى، وبين أن الرشد يعني عدم السفه، فالبلوغ يترتب عليه حقوق دينية ودنيوية، أما الرشد فيترتب عليه حقوق أخرى كالتركة العائدة له ونحو ذلك، مشيرا إلى اختلاف العلماء في تحديد سن الرشد، مغلبا ارتباطه بالشخص نفسه وما يظهر عليه من علامات وممارسات تبين رشده من عدمه.

وأوضح الغيث أن عقوبة القتل في الشريعة الإسلامية تكون إما عن حق خاص كالقصاص أو حق عام بنوعيه الحدود كرجم الزاني المحصن والتعزيرات كالمفسد في الأرض، مفيدا أنه إن كان الحق العام يمكن معالجته لأن الحدود تدرأ بالشبهات والتعازير يشملها العفو، إلا أن الحق الخاص لا يمكن التصرف فيه، لأن أصحابه يطالبون به ولا يجوز مخالفة الشريعة تحت ضغط أي جهة، مطالبا باحترام ثوابتنا الدينية السماوية المقدسة.

وشدد الغيث على وجود خلط بين سن البلوغ وسن الرشد، فسن البلوغ لا يزيد عن خمسة عشر عاماً وهو باتفاق المسلمين، ويبنى عليه الحقوق الدينية والدنيوية، وأما سن الرشد فهو محل الخلاف.

اعتبارات أخرى

وأوضح أن الرشد له اعتبارات في تملك الإرث والحقوق المالية والقوانين المدنية ونحو ذلك، وحتى في أماكن التوقيف، حيث يوقف الأحداث حتى الثامنة عشرة في دور الملاحظة الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية وليس في سجون وزارة الداخلية، وكذلك الفتيات لهن مؤسسة خاصة بهن للتوقيف، وكل هذا لاعتبار السن ومراعاته، وكذلك للأحداث والفتيات بهذا السن قضاء خاص في داخل أماكن التوقيف لمراعاة سنهم وشعورهم ونفسيتهم، ولا يجلبون للمحاكم عند المحاكمة بل القاضي هو الذي يشخص إليهم في محكمة خاصة بهم.

لكن رئيسة مجلس إدارة جمعية حماية الأسرة الدكتور إنعام الربوعي انتقدت تنفيذ الأحكام القضائية بكافة أشكالها ومن ضمنها القتل قصاصا بحق كل من لم يتجاوز الثامنة عشرة، مؤيدة كلامها بأن هذه الفئة العمرية لا تميز.
ورأت الربوعي أن عدم تحديد سن معين للطفولة حتى الآن تترتب عليه مضار عديدة من ضمنها تعليق ملف حماية الطفل وإعاقة تطبيق قوانين حقوق الطفل التي وقعت عليها المملكة، وتسويغ تزويج القاصرات وتنفيذ العقوبات القضائية القاسية بحق الأطفال.
وتساءلت الربوعي ما دام وقعنا على الاتفاقية فلماذا نتجادل؟! وتابعت «كان من الأولى أن نتجادل قبل التوقيع على الاتفاقية»، مطالبة بضرورة تطبيق الاتفاقية واعتماد سن الثامنة عشرة، كون من يحتج بأن البنت أو الولد يبلغان في سن الخامسة عشرة كلام ليس عليه دليل علمي، خصوصا بأن هناك أطفالا يبلغون في سن أكبر بحسب المنطقة التي يكونون فيها، سواء كانت باردة أو حارة، والمملكة تتمتع ببيئات مختلفة.

عضـوان في كبار العلماء يفرقـــــان بين سن البلوغ وسن الرشد

من جانبه فرق عضوان من هيئة كبار العلماء بين سن التكليف وسن الرشد حيث بين المستشار في الديوان الملكي عضو هيئة كبار العلماء الشيخ عبدالله بن سليمان المنيع أن سن التكليف الشرعي يتم بثلاثة أمور للذكور هي (إنبات شعر اللحية والعانة والاحتلام وخشونة الصوت)، مفيدا أن المرأة تزيد على الرجل بالحيض.
مضيفا: «إن حصلت هذه العلامات سواء للذكر أو الأنثى فإنه يصبح شخصا مكلفا شرعيا، وإن لم تحصل هذه العلامات فإن البلوغ محدد بسن 15 كحد أقصى».
وأوضح المنيع أن سن الرشد محدد بالكفاءة في حسن التصرف بالمال، مشيرا إلى أن هذا الأمر لايحصل إلا بعد البلوغ واكتمال العقل، مفيدا أن بعض الأبناء يصل عمره إلى خمسة وعشرين عاما لكنه لم يصل إلى سن الرشد بسبب طيشه وسوء تصرفه، ولفت المنيع إلى أن العلماء قد اختلفوا في تحديد سن الرشد فمنهم من قال 18 عاما وآخرون في العشرين وغيره، مؤكدا أن سن الرشد يختلف من شخص لآخر بحسب حسن تصرفه بالمال الذي يدفع إليه، موضحا أن ابتلاء اليتم بالمال يكون من قبل الوصي مصداقا لقوله تعالى «وابتلوا اليتامى فإن انستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم»، مشددا على ضرورة إخضاع الشخص للاختبار للتأكد من أهليته ووصوله إلى سن الرشد من عدمها قبل دفع المال له..
واتفق عضو هيئة كبار العلماء عضو مجلس القضاء الأعلى الدكتور علي بن عباس الحكمي مع ما جاء به المنيع بأن هناك فرقا بين سن البلوغ وسن الرشد، مفيدا أن سن التكليف له العلامات الظاهرة، لكن الحكمي رأى أن الفقهاء اختلفوا في الحد الأقصى لعمر البلوغ في حالة عدم ظهور علامات البلوغ فمنهم من قال بـ 15 سنة وبعض الفقهاء قالوا إن آخر سن للبلوغ هو 18 عاما، مبينا أن لكل فريق منهم دليلا يرجح به كلامه، وشدد على أن المسألة فقهية خلافية ومفتوح المجال فيها للاجتهاد ومايراه أهل العلم، مشيرا إلى أن الحكم النهائي لولي الأمر الذي يختار الرأي الفقهي الذي يرى به المصلحة، مشيرا إلى أنها قاعدة هامة في المسألة الفقهية الخلافية، مبينا أنه عند اختيار ولي الأمر للرأي يمكن أن يلزم المجتمع به، وأوضح الحكمي أن الأقوال الشاذة لاعبرة لها ولايعتد بها، وأفاد الحكمي أن سن الرشد يتعلق فقط في قضية التصرف في المال بالنسبة لليتامى والتي تقيم بحسب حسن التصرف بالمال.
ورأى الحكمي أن مرحلة الطفولة لم تتحدد لاختلاف العلماء حولها، مؤكدا على أنها مسألة حساسة لما يترتب عليها من أحكام شرعية، معلقا إياها بعلامات البلوغ فإن لم تظهر فهي تتراوح في الفئة العمرية مابين 15 إلى 18 عاما.

حقوق الانسان تبحث ملابسات وفاة موقوف شرطة الجبيل

المصدر: جريدة اليوم الخميس6 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 14 أكتوبر 2010العدد 13629
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13635&I=791181&G=1

محمد حبيان – الجبيل

مازال الغموض يحيط بقضية متوفى "توقيف" شرطة الجبيل نتيجة تأخير الإعلان عن تقرير الطب الشرعي حتى الان رغم موافقة والد المتوفى منذ 10 ايام على تشريح الجثمان لكشف اسباب الوفاة، وهو ما دفع عائلة المتوفى لمطالبة الجهات الرسمية بمساعدتها من اجل كشف حقيقة وفاة ابنها وتكليف لجان خارجية محايدة بفحص القضية ومنها الجمعية الوطنية لحقوق الانسان التي وافقت على دراسة القضية ومتابعتها، وبالفعل قام وفد من الجمعية امس بزيارة تفقدية لشرطة محافظة الجبيل والتقى بالموقوفين كما رصد بعض الملاحظات وناقشها مع مسئولي شرطة الجبيل ثم انتقل الوفد لمحافظة الجبيل بمرافقة مدير شرطة المحافظة العقيد دخيل الدخيل، وتم عقد اجتماع مغلق تمت خلاله مناقشة العديد من المواضيع المتعلقة بتوقيف الشرطة وذلك حسب افادة مسئول الجمعية الوطنية لحقوق الانسان الدكتور عبد الجليل السيف الذي اشار الى اعداد تقرير مفصل عن الزيارة، سيتم تزويد "اليوم" بنسخة منه بعد عرضه على مدير شرطة الجبيل حسب طلبه،"اليوم" حاولت الاتصال بالناطق الاعلامي لشرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد الرقيطي للاستفسار عن موعد الانتهاء من تقرير الطب الشرعي ونتائج التحقيقات في قضية موقوف الجبيل لكنه لم يرد . وكانت " اليوم " قد نشرت تفاصيل قضية وفاة المواطن محمد فرحان داخل مقر شرطة محافظة الجبيل واكدت الشرطة انه مقيم والقي القبض عليه في قضية سكر وسرقة وتدهورت حالته الصحية بعد ضبطه بساعة وتم نقله بواسطة سيارة الاسعاف وهو على قيد الحياة وتوفي في مستشفى الجبيل العام في الوقت الذي اكدت تقارير المستشفى والهلال الاحمر وفاته داخل مقر شرطة الجبيل قبل نقله للمستشفى وتبين انه ليس السارق الحقيقي وذلك بعد تسليم السارق نفسه لشرطة الجبيل وثبوت انه سعودي الجنسية بعد حصول شرطة الجبيل على افادة من الاحوال المدنية.

عمال في قطار المشاعر يحتجون على تأخر رواتبهم

المصدر: جريدة شمس الخميس6 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 14 أكتوبر 2010 العدد 1737
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=112074

مكة المكرمة. فواز العبدلي

احتج عدد من العمال من جنسيات متعددة من العاملين في مشروع قطار المشاعر، أمس، ضد سمسارين آسيويين تهربا من دفع رواتبهم 25 يوما قبل أن ينجح بعض الوسطاء في تهدئة الأمور وفك احتجاز السمسارين اللذين كانا يتحصنان داخل سيارتهما.

وفيما تعذر الوصول إلى الناطق الإعلامي لشرطة العاصمة المقدسة، حمل رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني غياب الجولات الرقابية للوقوف على وضع العمالة، تبعات مثل هذه المشكلات «هناك قرار صدر بشأن عدم تشغيل العمالة الوافدة في درجات الحرارة المرتفعة وتكليفهم بأعباء فوق طاقتهم».

وحول تدني الرواتب مقارنة بالأعمال الإضافية الشاقة أوضح القحطاني أن العقد الذي يبرم يلزم الطرفين، غير أن أي مستجدات تطرأ يتعين على مكتب العمل والعمال البت فيها، سواء من حيث الساعات الإضافية وغيرها من الأمور المستجدة.

وكانت الجهات الأمنية في العاصمة المقدسة فتحت تحقيقا أمس الأول مع 16 عاملا صينيا، على خلفية أعمال شغب بمشروع قطار المشاعر بعد أن أحدثوا بعض التلفيات في مجموعة من سيارات الشركة المنفذة للمشروع احتجاجا على عملهم في أجواء حارة مخالفة للعقد المبرم مع الشركة، بالإضافة إلى تأخر رواتبهم، وتدني الأجور رغم تكليفهم بأعباء إضافية تضطرهم إلى العمل في حر الظهيرة لساعات إضافية تمتد إلى منتصف الليل، طبقا لشكاوى عمال صينيين وآخرين من جنسيات أخرى.

وأحالت شرطة العاصمة المقدسة أوراق مثيري الشغب إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، للفصل في الأمر. وذكر الناطق الرسمي للشرطة الرائد الميمان أن أوراق القضية رفعت للهيئة، لكنه تحفظ عن التعليق حول ما إذا كان سبب المشكلة متعلقا بتأخر رواتب أو غيره.

أستاذ جامعي: سعودة حلقات التحفيظ يعطل المصالح العامة

المصدر: جريدة شمس الجمعة7 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 15 أكتوبر 2010 العدد 1738
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=112175

مكة المكرمة. فواز العبدلي

دعا الأستاذ المشارك بكلية الشريعة وأصول الفقه بجامعة أم القرى عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة الدكتور محمد السهلي، وزارة الشؤون الإسلامية والجهات المعنية إلى مراجعة القرار، القاضي بوقف حلقات تحفيظ القرآن الكريم والدور القرآنية التابعة لها بمنطقة مكة المكرمة، الذي تم تطبيقه في جدة وجميع المحافظات التابعة لها منذ أمس الأول، وذلك بسبب رغبة الجهات المعنية في سعودة الحلقات والدور القرآنية ومنعها لأي معلم أو محفظ غير سعودي من العمل فيها.

وطالب بعدم الاستعجال في مثل هذه الأمور لما يترتب عليها من ضرر يتمثل في تعطيل مراكز وحلقات تحفيظ القرآن «ينبغي ألا نجعل من أنفسنا أبواقا للقرارات، سواء كانت صحيحة أو خطأ».

وأكد السهلي أن المقيم النظامي شريك في عملية التنمية وتنفيذ المشروعات، ولا ينكر ذلك إلا جاحد، وأن ولاة الأمر يشكرون هؤلاء، مشيرا إلى أن حلقات التحفيظ والذكر لا تحتاج إلى جنسية بعينها بقدر حاجتها إلى المؤهل والقادر على تجويد القرآن وإيصاله الصحيح للمتلقين من صغار السن والشباب، وكذلك الحال للمحفظات من النساء والشابات.

ولفت إلى أن السعودة أمر استراتيجي «لكن في المقابل قد يكون الاستعجال مضرا لتعطيل المصالح العامة للأفراد والمجتمع بأسره».

بينما لا يرى الناطق الإعلامي بجوازات منطقة مكة المكرمة الرائد محمد الحسين ضيرا في القرار، مشيرا إلى أن عددا من المخالفين لأنظمة الإقامة والعمل من الجنسين، اتخذوا من حلقات التحفيظ مصادر دخل، واستتروا داخل دور العبادة والمساجد والمصليات.

درء الكوارث.. اقرعوا الجرس باكراً

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه7 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 15 أكتوبر 2010العدد 3407
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101015/Con20101015377880.htm

إبراهيم القربي، عبد الرحمن الختارش، هاني باحسن، فاطمة آل عمرو ـ جدة،أحمد العطوي، نادر العنزي ـ تبوك، إبراهيم المحتمي ـ القنفذة، عبد العزيز الربيعي ـ جازان

يتطلب التصدي للكوارث الطبيعية إلى تضافر جهود الجهات الرسمية والأهلية في التقليل من مخاطرها، قبل وبعد وقوعها، ومن هذه الجهود اتخاذ الاحتياطات الاحترازية ووضع استراتيجيات وخطط طوارئ حول كيفية التعامل مع المخاطر المتوقعة والمحتملة، نشر ثقافة التعامل مع الأزمات بشكل عام، وكذلك التعامل مع آثارها النفسية بشكل خاص؛ باعتبارها أكثر خطورة من الأضرار المادية، وتستمر آثارها السلبية إلى وقت طويل يتعذر معرفة مداه عموما، خصوصا أن مناطق متفرقة من المملكة شهدت أخيرا، فواجع بسبب السيول التي جرفت أمامها البشر والممتلكات في بعض الأودية.

تحذيرات الأرصاد

مع تحذيرات الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة من احتمال هطول أمطار غزيرة على بعض مناطق المملكة، ومنها منطقة مكة المكرمة، خلال الأسابيع القليلة المقبلة، عادت أحاديث المجالس تتجاذب من جديد كارثة الأربعاء الأسود من شهر ذي الحجة الماضي، وما خلفته من أضرار في الأرواح والممتلكات ما زالت آثاره باقية حتى اليوم. وفي الوقت الذي حذر فيه الخبراء من تكرار فاجعة جدة مرة أخرى، وتخوف سكان المناطق المتضررة من رياح الفاجعة المحتملة، في ظل تباطؤ تنفيذ مشاريع درء مخاطر السيول، خصوصا مع دخول فصل الشتاء بحسب السكان.

ساعات مريرة

في جدة، عاد أحمد فارع من سكان حي قويزة، ويعمل في محل لبيع العطارة، بالذاكرة إلى الساعات المريرة التي سابق فيها السيل في إنقاذ نفسه من موت محقق.. وقال: «أتذكر أمطار العام الماضي، والسيول التي جرفت هذا الشارع الذي يقع عليه الكثير من المحال التجارية، وكيف أنجاني الله من الانجراف في تلك السيول، ففي ذلك اليوم كان الوقت نهارا وكنت جالسا في محلي، وفجأة تعالت صيحات الناس وشاهدت طائرات الدفاع المدني تحلق فوقنا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الأرواح البشرية».

وأضاف: بعد فشلي في منع المياه التي دهمت المحل صعدت إلى سطح، وكان المشهد كارثيا بحق والحمد الله على كل شيء، أما المحل فقد غرق بالكامل ولا نعلم ماذا سيحدث في الأيام المقبلة، إذ لم نلمس سوى إصلاحات داخلية في شوارع بعض الأحياء، والمسؤولون لا يخفى عليهم ما حدث، فمن المؤكد أن لديهم الخطط المناسبة لمواجهة الأمطار والسيول.

أما عبدالله الشهري من سكان الحرازات شرقي جدة، فيقول: قلة الإمكانيات دفعتني على البقاء في هذا المكان، وأنا وأمثالي وجدنا هنا المسكن الذي يتلاءم مع وضعنا المعيشي، خصوصا أن الأراضي داخل المدينة ملتهبة من ناحية الأسعار وكذلك الشقق، وقال: «أعتقد أنه لو تكررت المأساة مرة أخرى، فإن الأمور ستكون صعبة للغاية» مشيرا إلى مطالبة السكان الجهات ذات العلاقة بإصلاح ما أفسدته مياه الأمطار وإعادة سفلتة الشوارع وإزالة آثار السيول، خصوصا شارع (جاك) الممتد من حي قويزة ويربط المحاميد مع الحرازات والمنتزهات، وزاد «بعد الكارثة لم نلمس تغير يذكر، سوى تحرك بطيء من المقاولين في بعض المواقع الرئيسة، وإعطاء إنذارات لأصحاب المنازل بالإخلاء، ونحن نطالب الجهات المسؤولة وتحديدا أمانة جدة والدفاع المدني، بإحاطتنا بخطط واضحة وكاملة عن الوضع والإخلاء وقت هطول الأمطار.

تكرار المأساة

وذكر صالح فرج، من سكان الحي ذاته: تضرر الحي من كارثة سيول العام الماضي، ونشاهد تحرك المسؤولين في الأمانة بالوقوف على المواقع المتأثرة، وقال «لا نعلم ماذا سيحدث في شتاء هذا العام، خصوصا أن تقارير الأرصاد تؤكد احتمال هطول أمطار غزيرة تفوق كميات العام الماضي، ولا نلمس أي تحرك لحماية هذه الأحياء والخوف كل الخوف أمن تكرار المأساة». وأضاف: «الحي يعج بالحفر العميقة والعبارات مغلقة ومجاري السيول مليئة بالمخلفات والطين،

وهذا يعيق جريان المياه في الاتجاه الصحيح، ما يحول مسارها إلى الأحياء والشوارع والمحال التجارية».
وقال محمد الرازحي، من سكان حي المحاميد: نسمع توقعات تشير إلى هطول أمطار غزيرة بكميات أكبر عن أمطار العام الماضي، وأصبح الناس يعيشون في حيرة وقلق، فالكثير من سكان الأحياء المنكوبة لا يستطيعون ترك منازلهم والذهب إلى أخرى بسبب ارتفاع أسعار الأراضي والشقق، فليس أمامهم سوى انتظار ما تتخذه الجهات المعنية، في اتقاء السيول، وحماية السكان والأحياء من كارثة متوقعة، وأضاف: نتمنى تحركا سريعا من قبل المسوؤلين للوقوف على المواقع التي من الممكن أن تتسبب في حدوث كارثة،
ويرى محمد سعيد مجلي من سكان الحي، وجود تأخير في تنفيذ مشاريع مواجهة السيول المعتمدة، وقال: نشاهد الآليات والمعدات تشرع في إصلاح الشوارع الرئيسة والداخلية في بعض الأحياء، ولكن عملها يسير ببطء، حتى أن تحذيرات الأرصاد وتعليمات الجهات ذات العلاقة، بإخلاء المدارس والمنازل جاء متأخرا، وكان الأمر يتوجب إعداد خطة منذ وقت مبكر لمواجهة هطول الأمطار.
الخطر في جازان
في جازان، تشكل الأودية التي تخترق منطقة جازان خطرا مستمرا على السكان وممتلكاتهم خاصة في القرى والمزارع التي تقع على محاذاة الأودية، وعلى رأسها وادي بيش الذي يعد الأكبر في المنطقة، ورغم الاحتياطات المتخذة ومنها استحداث المصدات الترابية والمزلقان على الأودية، إلا أن الخطر ما زال قائما باعتبار كميات السيول في الوادي أغلبها منقولة، من مناطق بعيدة وبكميات تفوق مساحة الوادي.
وما زالت مأساة الأسرة التي جرفها سيل وادي تعشر في محافظة صامطة، في ذاكرة السكان، بعد أن اغتالت السيول أفراح الأسرة وذهب ضحيتها أم وابنتها الرضيعة بعد تعطل سيارتهم في بطن الوادي واجتاحها السيل حيث كتبت النجاة للأب، وطالب الأهالي بسرعة إنهاء الجسر الذي يربط المنطقة بمحافظة صامطة حتى لا تتكرر المأساة.
وذكر المواطن يحيى عامري، أن السيل الذي داهم قرى وادي بيش قبل سنوات عدة، وتسبب في دمار العديد من المنازل بعد اقتلاعه للمصدات الترابية التي وضعها بعض المزارعين لري مزارعهم، فيما بقت الذكريات عالقة في ذهن أم حسين التي جرفت سيول وادي بيش سياراتها التي اقترضت المال من البنك في شرائها حتى تؤمن وسيلة نقل لأبنائها.
ولم يكن حظ سكان وادي لك بأحسن من غيرهم من القرى في جازان، فالوادي يهدد حياة السكان أثناء هطول الأمطار ورغم إنشاء جسر على الوادي سرعان ما انهار بعد فترة قصيرة، وما زال سكان وادي المغيالة يتذكرون حادثة طالبات المرحلة الثانوية.
السيول في تبوك
في تبوك، تبذل عدد من الجهات ذات الاختصاص جهودا كبيرا لإيجاد الحلول والآليات المناسبة للإنذار المبكر أثناء هطول الأمطار والتنبيه من أخطار السيول وأماكن جريانها وكيفية التعامل معها، وأكدت أمانة منطقة تبوك، على بذل جهودها في تنفيذ مشاريع درء مخاطر السيول ودراسة العديد من مواقع تجمع المياه داخل المدينة والأودية، خصوصا وادي أبو نشيفه، ومن هذه الاستعدادات تنفيذ حواجز ترابية مع التكسية بالخرسانة المسلحة للوادي، وأودية البقار وضبعان، وإنشاء عبارات على طريق الملك عبد الله وشارع أحمد الخطيب، وتوسعة شارع عمرو بن العاص.
إلى ذلك، أكد رئيس المجلس البلدي في مدينة تبوك جمال بن سداد الفاخري، مناقشة المجلس بصفة مستمرة موضوع تصريف مياه الأمطار والسيول منذ انطلاق جلساته الأولى قبل أربع سنوات، إثر ملاحظة بعض أعضاء المجلس لكميات من الأمطار تتجمع في بعض الشوارع وتعيق حركة المرور والسير في هذه الشوارع، وقرر المجلس عقبها مخاطبة مديرية المياه في منطقة تبوك لمعرفة الأحياء المشمولة بالصرف الصحي. وأضاف: المجلس قرر إنشاء عبارات تصريف لوادي أبو نشيفة بعد ورود شكاوي للمجلس من سكان حي الريان، تفيد بأن سيول هذا الوادي تعزل سكان أحياء الريان والرابية عن تبوك، مبينا قرار المجلس بتعديل مسار مجرى وادي ضبعان بحيث يكون المسار مباشرة بشكل مستقيم مع مجرى الوادي الطبيعي، وذلك بعد الزيارة التي قام بها مجموعة من أعضاء المجلس ووقوفهم على مسار الوادي، حيث لوحظ بأن المسار الذي تنفذه الأمانة ينحرف عن مجرى الوادي الطبيعي، وعدل أخيرا بناء على ملاحظات أعضاء المجلس لأمين المنطقة.
من جهته، أوضح نائب رئيس المجلس البلدي في تبوك سعود محمد العنزي، أن المجلس ناقش موضوع السيول ومخاطرها وشبكة التصريف أكثر من 10 مرات، ومنها مرتان هذا العام، حيث اطلع المجلس على خطة الأمانة لمواجهة الكوارث الطبيعية والسيول وكيفية استعدادات الأمانة لمواجهة هذه الكوارث، إضافة مناقشة مخاطر السيول والأودية والكوارث التي ضربت مدينة جدة أخيرا، وقال: «أمين منطقة تبوك المهندس محمد العمري أطلع في الاجتماع الذي عقد قبل شهر، المجلس على مشاريع درء أخطار السيول التي سيتم تنفيذها قريبا، فيما بين الناطق الإعلامي في مديرية الشؤون الصحية في تبوك عودة العطوي، اعتماد صحة تبوك خطة معتمدة ضمن الخطة العامة للدفاع المدني لمواجهة أي

طارئ، وأضاف: جميع المستشفيات لديها خطط خاصة تتم مراجعتها باستمرار، وقال: «الاستعداد ليست لمواسم الأمطار فقط، بل هو عمل يتطلب الجاهزية على مدار العام، حيث تم إيجاد مستودع في إدارة الطوارئ والإسعاف، ويتم من خلاله توفير كافة اللوازم والتجهيزات لمواجهة الكوارث المتوقعة؛ سواء أكانت صناعية أو طبيعية».

رأي الدفاع المدني

أكد مدير إدارة الدفاع المدني في محافظة جدة العميد عبدالله جداوي، استعداد إدارته لمواجهة أي طارئ في موسم الأمطار والسيول الحالي، مبينا توفر الدعم المادي والفني لهذه الغاية، وأشار جداوي إلى أن هناك اجتماعات مستمرة بمديري الإدارات، وتم الوقوف على عدد من المواقع التي حددت مسبقا، وتشكل خطورة في موسم الأمطار والسيول وخضعت للدراسة ووضع الخطط المناسبة لها، وقال: «سنجري خلال الأيام القليلة المقبلة عددا من التجارب الفرضية ضمن استعداداتنا لأي طارئ محتمل، ونطمئن الجميع بأننا على تم الاستعداد لمواجهة موسم الأمطار والسيول وأي طارئ آخر محتمل».

وفي تبوك، بين الناطق الإعلامي في مديرية الدفاع المدني المكلف في منطقة تبوك النقيب صالح العمري، وجود العديد من الخطط لجميع المخاطر المتوقع حدوثها في المنطقة، بما فيها مخاطر جريان السيول وذلك بفضل الدعم والتوجيهات والمتابعة المستمرة من قبل أمير منطقة تبوك وحرصه الدائم على توحيد الجهود بين الجهات الحكومية داخل المنطقة والتنسيق المسبق فيما بينها لتحديد المهام والمسؤوليات الخاصة بكل قطاع، حيث يلعب هذا الأمر دورا رئيسيا في احتواء الأزمة بشكل سريع وبأقل جهد وتكلفه.

وحذر المتحدث الإعلامي في إدارة الدفاع المدني في جازان النقيب يحيى القحطاني، المواطنين من التواجد على مجاري الأودية أو عبورها وقت الأمطار، خوفا من السيول المنقولة من المناطق البعيدة، وتتسبب في كوارث على السكان.

من جهته، أوضح مدير الدفاع المدني في محافظة القنفذة، العميد حسن بن علي القفيلي، أن جهاز الدفاع المدني في المحافظة، تعمل جاهدة في التقليل من المخاطر بشتى الوسائل، وذلك بتحليل قبل وقوعها والتنسيق من خلال لجان الدفاع المدني الرئيسية، وهذه اللجان يتولى عقدها وجدولة أعمالها جهاز الدفاع المدني ويتم من خلاله معرفة ما لدى الأجهزة الحكومية المسؤولة من التقيد بتدابير الدفاع المدني.

وقال: «شكلنا في محافظة القنفذة العديد من اللجان استطعنا من خلالها التنسيق وإيجاد التعاون والعمل كفريق واحد بهدف إنقاذ المواطنين من المخاطر المحتملة، وفيما يتعلق بدور كل جهة قبل وقوع الكوارث، فأنه يتم جدولة الجهات الحكومية ومعرفة إمكانيات كل جهة وملاءمة الأدوار المطلوبة منها مع ضرورة تعيين منسق لدى غرفة العمليات في الدفاع المدني، وبعد وقوع الكارثة يخلي الدفاع المدني القرى المتضررة ويؤويهم في المناطق الآمنة والبعيدة عن الخطر، وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية لتجهيز الموقع بالخيام والمؤن المطلوبة واستئجار الشقق السكنية المفروشة حسب ما تقتضيه الحاجة، وكذلك التنسيق مع الصحة والكهرباء لتتكامل كافة الخدمات حسب توجيهات القيادة في هذا الصدد.

وقال: تم الانتهاء من إخلاء عدد من القرى في القنفذة وإيجاد الحلول المناسبة لهم، ومن هذه القرى، قرى أبو علي بالرفدة، وقرى في وادي حلي وبيه، حيث تم نقل سكانها بالكامل إلى الأماكن الآمنة.

وأضاف مدير الدفاع المدني في القنفذة، كان يجب على وزارة المياه توفير صافرات إنذار على جميع الأودية في المحافظة، وتشمل من الشمال إلى الجنوب وادي دوقة، الدوايا، ناوان، الشغز، الأحسبة، الغميم، قنونا، هارون، يبة وحلي بهدف إطلاقها قبل وصول السيول إلى القرى على تقع على ضفاف الأودية.

وحول دور الدفاع المدني في المحافظة قال: هناك اجتماعات دورية واتصالات مع هيئة الأرصاد وحماية البيئة عن طريق غرفة العمليات، وتوعية المواطنين عبر الوسائل الإعلامية وعن طريق رؤساء المراكز الإدارية في المحافظة، وعبر الاتصال بمخافر الشرط لمنع نزول المواطنين وعبور الأودية.

حقوق الإنسان

أوضح الناطق باسم جمعية حقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان، أن التوجيهات السامية واضحة وصريحة بخصوص صرف التعويضات ومن ضمنها تعويضات كارثة السيول.

وأشار الخثلان، إلى أن التوجيهات تشمل سرعة حصر الأضرار والمستفيدين والتأكد من الأضرار، وبدء صرفها فورا، منوها بسرعة تفاعل الجهات ذات العلاقة معه، وقال: «على الجهات المعنية صرف التعويضات فورا نظرا لحاجة المستفيد لها رغم تفاوت الأضرار، وإن تأخيرها وصرفها فيما بعد قد يضر بالمستفيد ويمكن أن لا يكون بحاجة إليها بعد التأخير».

صافرات الإنذار

من جهته، أوضح رئيس بلدية القنفذة سالم بن علي آل منيف، إخلاء قرية أبو علي في الرفدة وتخصيص منح سكنية للنازحين والمتضررين لهم، وقال: «بلدية القنفذة نفذت بالتعاون بالتنسيق مع الدفاع المدني العديد من المشاريع لحماية القرى المتضررة ودرء أخطار السيول ومنها، وإزالة بعض العقوم الترابية التي تمنع جريان الأودية مع مجراها الطبيعي، فيما بين رئيس بلدية المظيلف المهندس عماد بن عيد الصبحي، تنفيذ مشاريع لدرء أخطار السيول في مركز المظيلف، ووضع البلدية كافة طاقاتها وإمكانياتها بالتنسيق مع الدفاع المدني بفتح الطرق للوصول إلى القرى المتضررة وتقديم كل المساعدات لهم، وتهيئة الأماكن المناسبة للإيواء.

إلى هنا، انتقد وكيل مجمع النهضة التعليمي أحمد جابر اليعقوبي، تحويل قرية أبوعلي بالرفدة إلى مزارع، وقال: «كل هذه المزارع تقع في بطن وادي قنونا وهي عرضة لأخطار السيول في أي لحظة وكان من الواجب عدم توصيل الكهرباء إلى هذه المزارع».

رأي الاقتصاديين

أكد مدير إدارة الدراسات والإعلام في اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، خبير سياسات اقتصادية الدكتور عبدالحليم محيسن، صعوبة التقلبات المناخية غير المستقرة، من السمات المناخية الحالية في كافة إرجاء المعمورة، نتيجة تعامل الإنسان مع الطبيعة نفسها، لذا فإن التعامل مع القادم من الكوارث، يتطلب رؤية شمولية واستراتيجية واضحة على صعيد المؤسسات والجهات المعنية على المستويين الحكومي والخاص، وقال: «يجب خلق مناخ جيد وتعاون وثيق بين هذه الجهات لتفادي الآثار السلبية، والوقاية من الكوارث وتداعياتها السلبية».

وأضاف محيسن: يجب أن يكون التعامل مع الكوارث والتعامل معها، عنصرا ثابتا في خطط عمل كل المؤسسات الحكومية المستقبلية سواء المسؤولة عن خدمات البنية التحتية من طرق ومجاري وكهرباء، أو تلك العاملة في مجال الصناعة والزراعة وغيرها من المجالات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

وأشار الدكتور محيسن، إلى أن التخطيط بعيد المدى وتبني استراتيجيات مرنة تتسم بالكفاءة والفعالية يجب أن يأخذ في الحسبان الظروف الطارئة التي يتوقع حدوثها، دون إغفال عناصر المخاطر والأزمات المحتملة الطبيعية أو تلك المرتبطة بالتقلبات غير الاقتصادية والطبيعية التي تزخر بها المنطقة، مؤكدا أن ما تعرضت له المملكة خلال العامين السابقين من ظروف مناخية غير مسبوقة أدت إلى إحداث آثار إنسانية واقتصادية سلبية كان يمكن تجنبها لو تم التخطيط الواعي والمسبق لمثل هذا الأمر. واختتم حديثه قائلا: «إن إنشاء هيئة للكوارث من شأنها أن تسهم في تبني خطة شاملة واستراتيجية عامة للتعامل مع الكوارث والأزمات بكل أنواعها، واعتقد أن الدولة غير غافلة عن هذا الأمر، وإن صناع القرار في المملكة سيتخذون الإجراءات اللازمة للتعامل مع الأزمات والكوارث بطريقة مدروسة عموما.

من جهته، قال عضو جمعية الاقتصاد السعودي كبير أخصائيي تخطيط التسويق عصام مصطفى خليفة، أن كارثة سيول جدة لا زالت عالقة في الأذهان، وهي الكارثة التي راح ضحيتها أكثر من 100 شهيد وآلاف المصابين ونتج عنها تدمير المنازل والممتلكات العامة والخاصة، والحالة النفسية السيئة التي عاشها السكان والتعويضات الكبيرة التي دفعتها الدولة سواء للمتضررين أو لإزالة الأضرار عن جميع المنازل والممتلكات. وأضاف: الكارثة أظهرت للجميع مدى قصور غالبية الأجهزة الحكومية في التصدي لتلك المخاطر التي أحدثتها السيول سواء من ناحية التحذيرات قبل حدوثها أو إثنائها أو بعد، وزاد: «الحادثة تركت أكثر من علامة استفهام حول تباطؤ الأجهزة المعنية في التعامل مع الكارثة، ولا أعلم هل نحن في انتظار كارثة أخرى حتى تتحرك الجهات المسؤولة بشكل فاعل لمواجهة الأمر، أم سنتعامل مع الكارثة المقبلة بشكل مخجل، وتلقي كل جهة اللوم والمسؤولية على جهة أخرى». وتابع خليفة قائلا: «سكان مدينة جدة يطالبون بإنشاء غرفة عمليات تحت مسمى الهيئة العليا لإدارة الكوارث والأزمات وتضم جميع الأجهزة المعنية بإدارة الكوارث، للتقليل من مخاطر الكوارث سواء سيول أو غيرها من خلال وضع استراتيجيات وخطط لإدارة الكوارث وتنسيق الجهود مع جميع الجهات المعنية لتتعامل بصورة سريعة مع الكوارث ووضع التدابير الوقائية للحد من آثارها، وتفعيل دور القطاع الخاص وتنسيق جهود المتطوعين في الأعمال الإغاثة». وخلص إلى القول: «نأمل من جميع المسؤولين في الجهات المعنية تفعيل رسالة خادم الحرمين الشريفين الخاصة بواجب الأمانة والمسؤولية تجاه الوطن والمواطن».

باحثون يسلّطون الضوء على أحكامها وأسباب التسلط

نقل الولاية واستبدالها وإسقاطها حق مشروع للمظلومين

الحماد: تعرض الفتيات للاعتداء الجنسي من قبل محارمهن

من أسباب الانتحار

المصدر: جريدة اليوم الجمعة7 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 15 أكتوبر 2010العدد 13630
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13636&I=791474&G=1

عبد القادر الزين – اليوم

شدد الدكتور عصام الحميدان أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة الملك فهد بالظهران على موضوع العنف الأسري الموسوم باستخدام القوة أو التهديد لإلحاق الأذى والقهر بالآخرين بهدف إخضاع طرف لإرادة طرف آخر حيث يكون هذا العنف في إطار العائلة من قبل أحد أفرادها بما له من سلطة أو ولاية أو علاقة بالمجني عليه سواء أكان امرأة أو طفلاً أو بنتاً.. ووصفه بالظلم حيث حذر نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام من هذا الإجراء وقال: (الظلم ظلمات يوم القيامة). وفي الحديث القدسي: (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا.(

وقد قال الشاعر:

وظلم ذوي القرى أشد مضاضة

على المرء من وقع الحسام المهند

مبيناً فضيلته أن الولي في الأسرة بمنزلة الحاكم وبمنزلة القاضي يمكن أن يكون عادلاً أو ظالماً. موضحاً أن الولاية أمانة ومسؤولية أمام الله سبحانه وتعالى ولابد من أدائها كما يجب لقول نبينا صلى الله عليه وسلم: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته(..

حسن التربية

وأضاف بأنه يبقى الحفاظ على الأولاد من مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء لكونهم هم من سيقومون بالاستخلاف في الأرض بعد هذا الجيل الموجود ثم يسلمون الأمر لمن بعدهم وهكذا.

وقال: الواجب على الأبوين وعلى كل ولي أمر إيجاد ما يضمن صحة الأولاد ورعايتهم والعناية بهم وحسن تربيتهم فإذا ما حصل تقصير أو عدم المقدرة بالقيام فهو مسؤول بالمقام الأول أمام الله قبل أن يكون مسؤولاً عن أشخاص ولياً عليهم .

وسيلة التوجيه

وبين الدكتور الحميدان بأن الولاية فيها مجال واسع للإصلاح وهي وسيلة للتوجيه المناسب كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يوجه نساءه وبناته ويحثهن على الخير، وكم رأينا من ناجحين في حياتهم بسبب حسن الولاية والتوجيه من الآباء والمربين، وأكد بأن هذه الولاية تفتح للولي باباً واسعاً للخير والأجر والثواب.

التحذير من العنف

وحذر فضيلته من العنف والضرب والإيذاء بشتى أنواعه بالتعذيب أو بالكلام البذيء، وقال: إن نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم لم يضرب قط مملوكاً ولا امرأة ولا صبياً وإنما كان التوجيه والنصح والإرشاد بهدف الإصلاح، وكان عليه السلام يستخدم الرفق واللين في جميع شؤونه.

نزع ولاية الأب

في حين كشف مسؤول في (جمعية حقوق الإنسان) بالمملكة عن اتجاه الجمعية حالياً بالمطالبة بنزع الولاية عن الأب في حالة إدانته بجريمة زنا المحارم، إضافة إلى عقوبة يقدرها القاضي وهناك حالات من العنف والظلم في البيوت كفصل البنات وحرمانهن من الميراث ومن الزواج من قبل الأخوة متسلطين ليس لديهم رأفة ولا رحمة وبعد المعتدى عليهن يشتكين حالتهن للمحاكم.

زنا المحارم

أما الباحثة «سهيلة زين العابدين حماد» عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فوجدت بأن زنا المحارم بات ظاهرة وقالت: في حالة تجاهل مثل هذا الأمر فسيؤدي إلى الازدياد والانتشار في المجتمع، وقالت: إن عواقبه وخيمة .

ووصفت الحماد أنه من ضمن أسباب الانتحار لدى الفتيات هو تعرضهن للاعتداء الجنسي من قبل محارمهن، وطالبت الأستاذة سهيلة بإنزال أشد العقوبات بحق مرتكب هذه الجرائم. ويرى باحثون أن مثل هذه الحالات تتولاها المحاكم الشرعية لكونها أدرى بها.

نقل الولاية

من جهته حذر الشيخ حمود بن محسن الدعجاني -عضو الجمعية الفقهية السعودية ومحام معتمد بوزارة العدل- من بعض مظاهر الظلم التي تقع على المرأة من عضل المرأة ومنعها من الزواج بالرجل الكفء المرضي في دينه وخلقه، مستدلاً بقول الحق جل جلاله: (ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن). وقال: إن المرأة إذا عضلها وليها ولم تنفع معه النصيحة فللمرأة أن ترفع أمرها للقاضي الشرعي لينظر في نقل الولاية إلى الولي الأقرب.

مال المرأة

وتحدث الدعجاني عن الاعتداء على مال المرأة، معتبراً أنه باطل وبغير وجه حق سواء أكان مهراً أو مرتباً خاصاً وأن النبي عليه الصلاة والسلام قال: (لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه.(

إهمال النفقة

وأكد أن من مظاهر الظلم عدم العدل بين الزوجات وعدم القيام بالنفقة الشرعية، ومن مظاهره سوء العشرة والمعاملة والاعتداء الجسدي على المرأة وإهانتها وهذا أمر محرم وفيه ظلم. ويدل على ضعف دين الرجل وعقله، معللاً ذلك بأن الواجب بين الزوجين أن تكون المعاشرة بالمعروف وتبادل الود والمحبة. وحسن الخلق وطيب العشرة كما قال رب العزة والجلال: (وعاشروهن بالمعروف) وكما قال صلى الله عليه وسلم: (أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وخياركم خياركم لنسائه وأنا خيركم لأهلي.(

الإصلاح

وشدد الشيخ الدعجاني على إصلاح الرجل لأهل بيته بدلاً من تعنيفهم والقسوة عليهم خاصة المرأة فيجتهد المرء بالإصلاح والإرشاد بالتي هي أحسن وبالرفق واللين وحسن الخلق حتى يستقيم الحال وتستمر العشرة، وليصبر على بعض الاعوجاج لأن الاستقامة في كل شيء من الصعاب، وقد يؤدي تقويم الاعوجاج إلى الطلاق .وقد سئل صلى الله عليه وسلم: (ما حق زوج أحدنا عليه؟ قال: تطعمها إذا أكلت وتكسوها إذا اكتسيت، ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر إلا في البيت.(

الإحسان للأهل

مؤكداً على أن ديننا الحنيف حث على الإحسان للزوجة وللأولاد وللجيران وللإخوان ولكل الناس من حولنا. وقال: إن من المؤسف ما نسمعه أو نقرأه من تعدي بعض الأولياء أو الأزواج على مولياتهم أو زوجاتهم واستغلال ما أعطي من سلطة على المرأة بأذيتها وسلب حقوقها ولاشك هذا من أعظم الظلم الذي يجعل من هم تحت ولايته يشعرون بالنفور منه والكراهية له. وأكد الشيخ الدعجاني في ختام حديثه بأن مثل هذا الظلم يعتبر من كبائر الذنوب التي حذر منها ديننا الإسلامي الحنيف.

زواج القاصرات أسكت العدل وأعجز حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الجمعة7 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 15 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=25043&CategoryID=5

المناطق :مراسلو الوطن 2010-10-15 1:23 AM

أحدث ما فجرته سلسلة قصص "زواج القاصرات" معاناة فتاة تزوجت وهي في الثامنة لتصبح أصغر أرملة في المملكة وعمرها لا يزيد عن اثني عشر عاما، إلى ثانية أنجبت وعمرها أربعة عشر عاما، بعد ولادة متعسرة لتصاب بفشل كلوي مزمن، هجرها على إثره زوجها، فعادت إلى منزل أسرتها تحمل طفلها، وهي تعاني من آثار مرض نفسي حاد، إلى ثالثة قضت نحبها وهي تضع مولودها بعدما انفجر رحمها، وهي لم تتجاوز الخامسة عشرة، إضافة إلى رابعة يمنية لم تتجاوز 11 عاما اضطرتها ظروف أسرتها إلى الارتباط بثمانيني سعودي مليونير لا لشيء إلا لأنه قادر على بناء منزل للأسرة وشراء سيارة لأبيها وتوظيف أخيها.

تأتي هذه القصص التي تكشف "الوطن" تفاصيلها للمرة الأولى استكمالا لرصد هذه التجارب التي تتكرر في أماكن مختلفة، ومن فئات متباينة اجتماعياً وثقافياً .

يحدث ذلك في ظل ما يشبه عجز جمعية حقوق الإنسان عن القيام بدور مؤثر وفاعل، في ظل الشكاوى العديدة التي تقدمها سنويا أمهات يعارضن تزويج بناتهن إلى كبار في السن .

وفي الوقت الذي لا تزال فيه وزارة العدل منذ أبريل 2009، تعكف على الإعداد لتنظيم جديد يقنن زواج القاصرات بالتزامن مع شروع لجنتين في مجلس الشورى خلال العام الماضي في دراسة اقتراح يقضي بمنع زواج القاصرات في المملكة قدمته لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان بالمجلس.

وفي الدمام، كشفت مصادر في محاكم المنطقة الشرقية لـ"الوطن" وجود 40 حالة زواج قاصرات رفض اتمامها عاقدو الأنكحة بتوجيهات شفوية من رئيس المحاكم.

تطل برأسها بين فترة وأخرى، قصة من هنا أو هناك، عن ظاهرة زواج القاصرات التي لا تزال تشغل الساحة الإعلامية والحقوقية والإنسانية في أكثر من مكان. وهي الظاهرة التي تبرز في مجتمعنا السعودي بشكل لافت أكثر من غيره؛ وذلك لأسباب عديدة ومتنوعة من أبرزها غياب التشريعات القانونية الضابطة لهذه المسألة، وغياب الرأي الفقهي الصريح والواضح الذي يحد من آثار هذه الزيجات الاجتماعية والطبية والاقتصادية. فضلا عن عوامل أخرى عديدة من أبرزها الفقر والجهل أو وجود عدد كبير من الفتيات في أسرة واحدة بلا معيل، ومحاولة الأم أو الأب المسن والطاعن في العمر أن يزوج بناته بسرعة وقبل أن تنضج الفتاة أو تنهي تعليمها الجامعي أو حتى الثانوي .

هذه الظاهرة تبرز هنا في مجتمعنا السعودي، وقد سجلت خلال السنوات الأخيرة سجالا إعلاميا لا يخفى على العين، وقد رصد المراقبون والمتابعون والمهتمون في جمعيات حقوق الإنسان الكثير من المآسي المتعلقة بهذه الظاهرة، من شاكلة ترمل بعض المتزوجات القاصرات وهن لا يزلن تحت سن الثامنة عشرة، وبعضهن يكن قد رزقن بمولود أو أكثر وهن لا يزلن قاصرات، وفي ذات الوقت تكون الفتاة غير قادرة على أداء دورها كأم ومربية وحاضنة إلى جانب افتقارها للقدرة المادية التي تؤهلها للصرف على المولود الجديد، مما يجعل مولودها يصبح رقما جديدا في دار التربية الاجتماعية، أو عالة يقتات على صدقات المحسنين.

ونظرا للآثار السلبية العديدة التي تمثلها هذه الظاهرة الاجتماعية في المجتمع السعودي تحاول "الوطن" من خلال هذا الملف الشامل تسليط الضوء على هذه القضية، وتحديد العوامل التي تقف خلفها وكيفية مواجهتها والتصدي لها في ظل تعالي الأصوات الحقوقية والإنسانية والإعلامية التي تطالب بضرورة التصدي لهذا الفعل الذي يمتهن حقوق الطفولة، ويمثل تجاوزا على معاني وقيم الشرع الحكيم، واستغلالا بشعا لحاجة وفقر بعض الأسر.

يمكن القول إن قضية "طفلة بريدة" السعودية التي نشرت" الوطن" تفاصيل زواجها مطلع العام الجاري من مسن ثمانيني وهي في عمر الثانية عشرة، لا تزال الأبرز على الساحة السعودية والأكثر ألما فيما يختص بظاهرة زواج القاصرات، لا سيما أنها على الرغم من كل ما أحدثته من حراك اجتماعي وتدخلات لشخصيات رفيعة ومتابعة من قبل الجهات الرسمية إلا أن نهايتها جاءت محزنة، حيث أعلنت الطفلة موافقتها على إتمام الزواج برا بوالدها لتسحب والدتها الدعوى المقامة من المحكمة، ولينتقل بها زوجها إلى خيمة في الصحراء كعش للزواج الجديد، بعد أن كانت قد صرخت بأعلى صوتها تطالب بإنقاذها من هذه الزيجة.

يجد المتابع للساحة المحلية هنا في المملكة أن هذا السيناريو يتكرر بين وقت وآخر، وأن أسباب المشكلة لا تزال قائمة . ففي منطقة نجران، كشفت "الوطن" خلال الأسبوعين الماضيين عن عدة قصص محزنة ومؤلمة لفتيات قصر تم تزويجهن من رجال يكبرونهن في السن بثلاثة أو أربعة أو خمسة عقود. كان آخرها قصة زواج مأذون أنكحة من فتاة في الثانية عشرة من العمر، اشترط أبوها على زوجها ألا يدخل بها إلا بعد عام ليجد نفسه بعد شهرين ونصف الشهر، وتحت إلحاح مستمر من والدته مضطرا إلى الدخول بها. وفي اليوم التالي من نشر هذه القصة، كشف مأذون أنكحة في ذات المنطقة لـ"الوطن" عن أن مسألة عمر الفتاة ليست ذات أهمية بالنسبة للتعليمات الصادرة عن وزارة العدل، والتي يتوجب على مأذوني الأنكحة الالتزام بها .مشيرا إلى أن مسائل من شاكلة الوظيفة والشهود والمهر هي أهم ما يجب التدقيق عليه عند إتمام عقد النكاح .

ويظهر هنا بشكل واضح أن غياب التشريعات القانونية الناظمة لهذه النوعية من الزيجات لا يزال هو الحلقة الأهم الغائبة، والتي لو تم التعاطي معها قانونيا من خلال نص قانوني موثق لتم القضاء على هذه الظاهرة والحد من آثارها السلبية بشكل كبير.

وفي الرياض، لا تزال الناشطة الحقوقية، عضو الجمعية العلمية السعودية للسنة النبوية فوزية بنت منيع الخليوي تنتظر للشهر التاسع على التوالي أي تفاعل من مجلس الشورى عقب البحث الذي رفعته لهم بخصوص منع تزويج القاصرات قبل سن البلوغ.

وقالت الخليوي في تصريح إلى "الوطن": إن هذه الظاهرة تحتاج وقفة مجتمعية نظرا للأخطار النفسية والاجتماعية التي تخلفها. وساقت الخليوي في بحثها الأدلة من القرآن والسنة والتي ترد من خلالها على المؤيدين والمتذرعين بزواج الرسول ـ صلوات الله عليه ـ بالسيدة عائشة بنت أبي بكر ـ رضي الله عنهما ـ وجاء في البحث المرفوع للجان المختصة في الشورى "إنه لم ينزل الله الشريعة إلا لتحقيق المصالح ودرء المفاسد؛ وما يحدث مؤخرا من توسع في تزويج الصغيرات في السعودية اللواتي بدأت أخبار تزويجهن تتزايد في الصحف يعد إنذارا مبكرا لانتهاك الطفولة التي تعد من أصعب السلوكيات البشرية التي لا تتطلب رعاية الوالدين فحسب بل رعاية المجتمع بأكمله."

زواج بسبب الفقر

وفي نجران تقول أرملة يمنية تزوجت من مليونير سعودي وهي في الحادية عشرة من عمرها، في تصريحات خاصة إلى "الوطن": إن قصتها تعبر عن ظاهرة سفر السعوديين إلى الخارج للزواج بقاصرات، وهي أيضا مثال حي لتزويج القاصرات بهدف ابتزاز كبار السن.

تقول الزوجة: "كنت أبلغ من العمر (11 عاما) وأنا أعيش مع أهلي، عندما تقدم للزواج مني رجل أعمال يبلغ من العمر (80 عاما)، عرفناه بالـ"سعودي"، ولأنه دفع لأهلي مبلغا كبيرا من المال وبالريال السعودي تم الزواج وبسرعة، علما بأنه كان معروفا بتعدد زيجاته في قرى اليمن، وكل زوجة من زوجاته لا تتعدى 14 ربيعا، فقد "كان يجدد عمره بماله ."

وتضيف: أنه بعد الزواج فوجئ زوجي المسن برفض أهلي خاصة والدتي لفكرة سفري معه إلى السعودية بحجة أنني طفلة!. لقد" زوجوني وأنا طفلة ثم رفضوا سفري لأنني طفلة!". فاختار الإبقاء علي في بيت أهلي على أن يزورني بين فترة وأخرى لأنه لا يستطيع التفريط بي كغنيمة. وهنا توالت الطلبات في كل مرة يحضر فيها إلى اليمن حيث كان يقضي أشهر طويلة بيننا وحوله سماسرة الزواج، وكنت أحرج من طلباتهم الكثيرة.

وأشارت إلى أن والدها كان يقول: "ابن لها عندنا في البيت كي تبقوا معنا هنا"، وتارة يطلب توظيف أخي لديه في منطقة نجران، أو أن يشتري سيارة كي تستطيع العائلة التنقل بها بدلا من التكسي. مضيفة: أنه ظل الحال على هذا المنوال لمدة عامين كاملين، والطلبات مستمرة من زوجي إلى أن انقلب حال أسرتي المادي ووصل منزلهم إلى الدور الثالث، وامتلكوا سيارتين هايلكس وصالون. مشيرة وهي تختزل ضحكة حزينة وبائسة إلى أن تضحية أهلها بها وتضحيتها هي جاءت بنتيجة، ولو من الناحية المادية؛ وإلى أنها اليوم أصبحت في آخر مرحلة من دراستها الجامعية، كما أن حال أهلها المادي أصبح فوق الريح". مضيفة: أن زوجها سبق له وأن اتهم شقيقها بسرقة مليون ريال من أعماله في نجران. كما أن والدتي تقول بكل فخر: "ابنتي ضحت بنفسها وعمرها الصغير لرجل مسن من أجلنا."

ترملت وعمري اثنا عشر عاما

وفي مكة، تروي) ع. ق) معاناتها من الزواج وهي قاصرة بالقول: "بدأت معاناتي قبل ولادتي حينما توفي والدي وأنا جنين في رحم أمي، واستمر مسلسل آلامي وجراحاتي بعد وفاة والدتي وعمري لم يتجاوز العامين لأنتقل للعيش في منزل شقيقي الأكبر حيث تربيت مع أبنائه حتى بلغت الثامنة من عمري، حينما أبلغني بأني سأنتقل للعيش بمنزل صديقه، حيث إنه سيشتري لي الكثير من الحلوى والألعاب، وفي كل عام سيشتري لي (فستان عيد أبيض) أشبه بفساتين العرائس، ولم أكن أعلم أنني أحد بنود صفقته التجارية، وأنني كنت أزف إلى صديقه ذي الـ(46 عاما) مقابل أن يتزوج هو بابنته العشرينية. وبالفعل أقمت بمنزل الزوجية حتى بلغت 12 خريفا لأصبح بعدها أرملة دون أن يدخل بي. وأضافت: "عدت من جديد للعيش بمنزل أخي وأقمت هناك عامين حيث تقدم لي عريس جديد، استبشرت به خيرا، وأن الحياة بدأت تبتسم لي، ولعل أزماتي ستنتهي بهذا الزواج. مضيفة بألم وعبرة تخنق صوتها: "لم يكن زوجي الثاني المأمل عليه توفير الحياة السعيدة والطمأنينة والسكن الروحي، فقد كان يبلغ من العمر (62 عاما) وأنا (14 عاما)، وحتى يتمم إجراءات الزواج حيث إني لا شهادة ميلاد لي استطاع فبركة إضافتي بهويته الوطنية كزوجة ثانية تبلغ من العمر (28 عاما). وبفضل من الله استطعت إكمال دراستي المتوسطة، وكان إنجازا بقريتنا التي تقع شمال مكة المكرمة.

الجزيرة
Al-JAZIRAH

والمزارع أيضاً مستهلك ويحتاج لحماية

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعه7 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 15 أكتوبر 2010العدد 13889
http://www.al-jazirah.com/20101015/rv6.htm

تعقيباً على الخبر المنشور في صحيفتكم الجزيرة الموقرة وفي الصفحة الأخيرة من العدد 13892 في يوم الاثنين الثالث في ذي القعدة من العام الهجري 1431ه بعنوان: (أسعار الخضار نار وحبة الطماطم بريالين).. وكذلك عنوان (حقوق الإنسان: مشروع متكامل لحماية المستهلك)، وجاء فيه تصريح لرئيس جمعية حقوق الإنسان بأن الجمعية بصدد إصدار مشروع متكامل لحماية المستهلك يهدف إلى حفظ حقوقه ويحدد من خلاله العقوبات التي تفرض على المخالفين للنظام.
لذا فالجمعية تستحق الشكر على تلك اللفتة الحانية على المستهلكين الذين أثقل كاهلهم ارتفاع أسعار الطماطم وما دامت الجمعية بصدد إصدار مشروع متكامل لحماية المستهلك ومعاقبة المخالفين فأود أن أهمس في أذن الجمعية والقائمين عليها - أعانهم الله - بأن المزارع المنتج لتلك المحاصيل الزراعية أيضاً له حقوق كون المزارع مستهلك لجميع مدخلات الإنتاج الزراعي مرتفعة الأسعار ابتداء بارتفاع أسعار الآليات الزراعية والطاقة اللازمة للإنتاج، كذلك ارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات الكيميائية والعضوية التي لا يستغني عنها المزارع بأي حال من الأحوال فأين حقوق المزارع يوم أن كانت عشر حبات من المطاطم تباع بريال واحد فقط، كما يرجى من الجمعية أيضاً دراسة الأسباب التي أدت إلى ذلك الارتفاع في أسعار الخضار والالتقاء بمسؤولي وزارة الزراعة قبل فرض العقوبات على المخالفين - حسب التصريح -.
كما أذكر بأن المزارع لا دخل له في ارتفاع أو انخفاض الأسعار إذ يعتمد ذلك على النظرية الاقتصادية الثابتة وهي أنه عند قلة العرض سيزيد السعر طبيعياً أما عن قلة العرض في الأسواق فله أسباب عديدة منها تكلفة الإنتاج العالية وارتفاع درجات الحرارة الذي أثر سلباً على الإنتاج، كذلك إصابة المحاصيل بالأمراض النباتية كالأمراض الفطرية والفيروسية وخلافها.
مهندس زراعي/ محمد سليمان الغماس - بريدة

قاصر يمنية: أهلي ابتزوا طليقي المليونير وتباهوا بثرائهم على حسابي

المصدر: جريدة الوطن الجمعة7 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 15 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=25039&CategoryID=5

عذراء بعد عشر سنوات زواج

تقول (س. م): تزوجت وأنا في عمر (13 عاما) من ابن عمي الخمسيني حفاظا على ثروة العائلة لكوني يتيمة، ولو تزوجت من خارج العائلة ربما يأتي من يطالب بميراثي ويشاركهم فيه، وبسبب هذه الزيجة ما زلت إلى الآن عذراء على الرغم من بلوغي (23 عاما)، فزواجي كان فقط للحفاظ على ثروة العائلة، ولم يرحم يتمي وحاجتي لحياة آمنة مطمئنة مستقرة.

تزوجت برجل يكبرني بثلاثين عاما

من جهتها، أوضحت إلى "الوطن" السيدة (ن .ع (المتزوجة من رجل في العقد السابع من عمره منذ أكثر من 20 عاما أنها تزوجت وهي دون الثالثة عشرة من عمرها برجل يكبرها بحوالي أربعين سنة، وأنها أنجبت منه 4 أبناء، وهي الزوجة الثانية، وأنها لم تواجه ما ينغص حياتها الزوجية طوال هذه الفترة، كما أنها ما زالت تمارس حياتها في كنف زوجها السبعيني بكل أريحية وسعادة على الرغم من فارق السن، حسب ما ذكرته، موضحة أنها أنهت دراستها الجامعية العام قبل الماضي بدعم ومؤازرة زوجها.

المحكمة فسخت عقدي

أما المواطن (سالم) الذي نشرت "الوطن" في 28 من رجب الماضي قصة فسخ عقد نكاحه من (سوسن) التي عقد عليها منذ ثلاثة عشر عاما، حيث كانت في التاسعة من عمرها وهو يبلغ آنذاك سن الثانية والأربعين، فقد ذكر أنه انتظر فتاته حتى بلغت الثانية والعشرين من عمرها وفوجئ بأن محكمة تبوك قد فسخت العقد دون أن يدخل بها بدون علم منه، بعد أن تقدم ذووها بطلب فسخ العقد. متسائلا "كيف تم فسخ عقده دون حضوره إلى القاضي وبدون سبب؟ معتبرا أن خطيبته أصبحت راشدة وتخطت العشرين من عمرها. مضيفا: أن ما دفعه من مهر وما صرفه طوال السنوات الثلاثة عشرة الماضية لم يرد له منها شيء، وأنه وقع تحت طائلة النصب من ذويها. مؤكدا أنه اعترض على حكم المحكمة ومازال ينتظر قرار هيئة التمييز.

زواج بين قاصرين

شهدت منطقة جازان وتحديدا محافظة بيش قبل عامين زواج طفل قاصر في الثانية عشرة من عمره من إحدى قريباته القاصرات البالغة من العمر (11 عاما)؛ وذلك في احتفال أقيم في قرية المعطن، وكان العروسان يدرسان في المرحلة الابتدائية.

مأذون يرفض تزويج قاصر

أوضح مأذون أنكحة في جازان ـ رفض ذكر اسمه ـ أنه رفض تزويج فتاة قاصرة تبلغ من العمر (14 عاما) على الرغم من أنه لم يصدر أي توجيه من وزارة العدل بمنع عقد مثل هذا النكاح. مشيرا إلى أن نموذج دفتر العقود وسجل تدوين الزيجات ليست فيه خانة لذكر أو تعبئة عمر الزوج أو الزوجة، وأن الكثير من مأذوني الأنكحة لا يدقق على أعمار المتزوجين أثناء عقد النكاح.

قاصر وتشكو الفشل الكلوي

ذهبة الزهراني يتيمة الأب من نتاج زواج القاصرات تزوجت وعمرها (14 عاما) لتحمل معها الآن مرض الفشل الكلوي. تقول ذهبة: "إنها لم تدرك معنى للزواج غير شراء الملابس والعطور والخروج من بؤرة الحياة العائلية المتشددة، لذا حين أتاها عمها بزوج يرتدي ملابس فاخرة يحمل في يده علبة مزينة بطقم من الذهب وافقت على الفور لتجد نفسها في منزل سبقتها له زوجتان وله من الذرية 12 طفلا". مضيفة ذهبة في حديثها إلى "الوطن": أنها تشعر بأنها "اغتصبت ومازال هذا الشعور يطاردها". حيث تعود بذاكرتها إلى الخلف لتذكر قول الطبيب الذي تابع ولادتها بأنها طفلة تحمل في

أحشائها طـفلا. مضـيفة: أن الصدمة الكبرى أنها خرجت بعد ولادة متعسرة بفشل كلوي مزمن ليهجرها زوجها (حتى الآن). تاركا مسكنه غير آبه لما أصابها، وأنها عادت بطفلها إلى منزل أسرتها لتشكل عبئا جديدا على أسرتها بعدما ظهرت عليها معاناتها النفسية."

أرملة تزوج بناتها بسبب الفقر

في أحد أحياء جدة الفقيرة تسكن أم نواف ـ أرملة في الستين ـ والتي اضطرتها ظروف الفقر والترمل بعد أن توفي زوجها، وهي مسؤولة عن أربعة أبناء ذكور، اثنين منهما يعانيان الشلل، وأربع فتيات في سن الزواج. لم تتخط الأولى منهن الخامسة عشرة، ولشظف العيش ـ الحديث لأم نواف ـ بدأت تفكر جديا في الخروج من حالة الفقر التي تعيشها بالموافقة على زواج ثلاث من بناتها القاصرات لرجال مقتدرين ماليا، وبالفعل زوجت أم نواف ابنتها الأولى أماني بمهر 40 ألفا، حيث أغدق الزوج عليهم بالهدايا وانتقل للعيش مع عروسه خارج مدينة جدة ومرت ثلاثة أعوام دون أن تشاهدها، وكان التلفون فقط هو وسيلة التخاطب بينهما، أما الابنة الثانية 14) عاما) فتزوجت من رجل في الأربعين من عمره، قدم مهرا 30 ألفا، وكان يعاني من شلل في قدميه وعادت مطلقة بعد شهرين. وتقول أم نواف ـ بصوت يسبقه الحزن ـ إن الفاجعة لم تكن في زواج ابنتيها القاصرات من رجال غير أكفاء لا يقدرون قيمة الزوجة وإنما في وفاة ابنتها الصغرى التي لم تتحمل الحمل وماتت أثناء الولادة في قرية تعود إلى مسقط رأس والدها في جنوب المملكة، وتعود أم نواف إلى ذاكرتها لتروي مأساة ابنتها الصغرى التي فقدتها وجنينها بسبب انفجار الرحم. وتقول: زوجتّها من شاب من أقاربها مقاربا لها في العمر وكانت ابنتها المتوفاة تحلم بالتعليم وتعشق القراءة وتنثر شعرا على قصاصات ورقية ما زلنا نحتفظ بها.

ميعاد.. طفلة مغتصبة

تصور ميعاد (15 عاما) التي تنحدر من شمال المملكة زواجها من مسن في الستين بأنه "اغتصاب لبراءة طفلة". موضحة في حديثها إلى "الوطن": "تخضع النساء هنا للمقايضة والبدل ."مصورة قصتها بعبارة مؤلمة أنا "طفلة مغتصبة"، فقد تزوجت مرغمة وتتألم باكية لتقول " :حين جاءنا والدي المتزوج من زوجتين وأمي الثالثة ليخبرنا بعد غياب استمر لأشهر أنه زوجني لصديقه البالغ من العمر 65 عاما وأنه قبض مهري وأن علي تجهيز نفسي لحفلة العرس"، لم يكن أمامي خيار سوى أن أنفذ أوامره. حيث اكتشفت أن أبي زوجني لهذا المسن لكي يتزوج من شقيقته، لينتهي بي المطاف مطلقة.

حقوق الإنسان

من جهته أكد عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتور محمد السهلي أن الجمعية ومن خلال فرعها بالعاصمة المقدسة لم تتلق أي شكوى بشأن زواج القاصرات من أي فتاة أو من ذويها. مشيرا إلى أن هذا النوع من الزيجات يكثر في القرى والهجر، حيث يتم تزويج بعض الفتيات اللاتي يقبلن بهذه الأنواع من الزيجات ويرضخن لرغبات أولياء الأمور في الزواج من كبار السن. مؤكدا أنه يقل بشكل كبير بل ويندر داخل المدن. وبين الدكتور السهلي أنه مع انتشار التعليم وارتفاع مستوى الوعي أصبح الزواج لا يتم إلا برضا الزوجين وتقارب العمر بينهما.

وفي مناطق أخرى من المملكة، تظهر سجلات جمعية حقوق الإنسان أن بعض الآباء يعمدون إلى تزويج بناتهم من كبار السن في محاولة للتخلص من بناتهم القاصرات، وأيضا كنوع من إغاظة مطلقاتهم. وقد سجل عدد من تلك الزيجات وتمت مطالبة جهات حقوقية بالتدخل فيها. وفي هذا الصدد، أشار رئيس جمعية حقوق الإنسان بمنطقة جازان أحمد بن يحيى البهكلي إلى أن الفرع تلقى شكاوى ضد قيام آباء بتزويج بناتهم القاصرات، كما قدمت عدة أمهات اعتراضهن على تزويج بناتهن القاصرات لكبار في السن، من خلال جمعية حقوق الإنسان؛ وتم الاطلاع على شكاواهن والرفع بها لجهات الاختصاص للنظر فيها. ويقول عضو لجنة العنف والإيذاء والحماية بأبها، الأخصائية الاجتماعية والنفسية الدكتورة لطيفة أحمد صالح سلمان: إنه خلال عملها بين المصحات النفسية واللجان قابلت عددا من الحالات ومعظم أولئك القاصرات أصبن بمرض نفسي وبعضهن مازلن في دور الحماية لحمايتهن من إيذاء الأزواج والآباء. مضيفة: أن من ضمن الحالات التي تتذكرها لقاصر زوجها والدها وهي في الرابعة عشرة من عمرها ثم طلقها زوجها ليقوم والدها بعد ذلك بتزويجها ثلاث مرات بمجرد أن تقضي عدتها بعد طلاقها مباشرة. وبينت الدكتورة لطيفة أن نهاية تلك الفتاة هي المصحة النفسية ودار الحماية لإصابتها بمرض نفسي. مشيرة إلى أن فراق الوالدين هو أحد أسباب زيجات القاصرات وكذلك تسلط بعض زوجات الآباء ومحاولة التخلص من بنات الأزواج وحب المال.

حالات فردية وليست ظاهرة

أما رئيس محاكم تبوك الشيخ سعود بن سليمان اليوسف، فقد استبعد من جهته أن يكون زواج القاصرات "ظاهرة" كما وصفه البعض، إلا أنه أكد في الوقت ذاته أن زواج القاصرات رغم محدوديته وكونه حالات فردية نسمع عنها هنا وهناك هو أمر في غاية الخطورة في الوقت الراهن، وأنه يجب نشر الوعي والثقافة الاجتماعية في أوساط المجتمع بشأن مخاطره.

وبيّن رئيس محاكم تبوك أن إيقاف مثل هذه الزيجات أمرا يسند إلى السياسة الشرعية حيث يجوز لولي الأمر التنظيم في مثل هذه الحالات لما يرى فيه المصلحة العامة التي لا تنافي الأمر الشرعي. موضحا أن معالجة زواج القاصرات تأتي كمعالجة فردية لكل حالة، ففي منطقة تبوك لم يسجل خلال العامين الماضيين أكثر من زيجتين فقط، وكلتاهما عولجتا أو بمعنى أصح انتهتا قبل) الدخول بالقاصرتين.(

الرأي الأكاديمي

من جهتها، ترى الدكتورة فتحية بنت حسين القرشي، الأستاذ المساعد بجامعة الملك عبدالعزيز، المشرفة على هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة أن زواج القاصرات يستمر ويحدث في الأرياف أكثر منه في المدن لاختلاف الوعي وكذلك الفرص والإمكانات المتوفرة في المدن عنها في القرى، ففتاة القرية قد تعجز عن رفض زواج غير متكافئ لعدم توفر البدائل أمامها أو قسوة الظروف التي تحيط بها وكذلك لعجزها عن مقاومتها وقبولها للزواج .

وترى الدكتورة القرشي أن زواج الغبن يحدث عند مقارنة الفتاة بين "التكاليف فقط" وعدم ظهور خيار بديل يمنحها حياة أفضل .معتبرة أن "زواج القاصرات ناتج عن ظهور تحول كبير في معايير اختيار الزوجة وقبول الزوج. مضيفة: أن المعايير "أصبحت تميل لأن تكون شكلية ووقتية، فظهرت أنواع من الزيجات تتأسس على المتعة وتتجنب الالتزام، وبالتالي كانت من نتائجها أن زادت معدلات الطلاق كما ظهر العديد من الصعوبات في تربية الأولاد ."

ورأت القرشي أن" التغيرات المجتمعية تؤثر على جميع مناشط الحياة، فالزواج والأسرة من أهم النظم التي تأثرت بالتغير الاجتماعي والاقتصادي الذي نعيشه". مضيفة: أنه "على الرغم من التحديات التي تواجه الأسرة استمرت أشكال من الزواج لم تعد ملائمة لما تواجهه الحياة الأسرية من صعاب، ومن ذلك الإصرار على استمرار زواج القاصرات".

وتتعجب الدكتورة القرشي مما يعتقده البعض من أن تزويج القاصرة هو الحل الأمثل لجميع انحرافات البنت، وتقول: "لم ينظر صاحب هذا الاعتقاد إلى الحالات والأوضاع التي يمارس ضمنها تزويج القاصرات، فكما يبدو أن بعض المتمسكين بهذه الزيجات يقدمون تنظيم الدوافع الجنسية على الظروف والشروط الملائمة لتربية الأولاد". وتذهب القرشي إلى التذكير بالمعايير الدولية والاجتماعية التي لا تزال تعتبر أن الفتاة القاصرة طفلة لا تحسن التصرف وقد تنشغل بإكمال متطلبات تعليمها (بالخروج للمؤسسة التعليمية والدراسة في الفترة المسائية) عن واجبات الزوجية ومسؤوليات التربية والرعاية للصغار.

وتقول: إنه في العادة يتسم من يتزوج القاصرات بالأنانية وحب السيطرة والتملك، ثم تبدأ بعد الزواج مشكلات عدم الثقة وتحطيم المعنويات للتعويض عن مشاعر النقص المرتبطة بالتقادم في العمر.

الرأي الطبي والصحي

تؤكد الدكتورة ناهد حافظ أخصائية النساء والولادة أن قضية زواج الصغيرات ذات أبعاد طبية خطيرة على المجتمع لما لها من انعكاسات على صحة الأم والطفل معا. وهذا ما أكدته معظم الدراسات والأبحاث الطبية الحديثة، حيث تتضاعف هذه الأخطار في حالات الزواج المبكر، وخاصة بين الصغيرات الأقل من 18 عاما كنتيجة لصغر السن وعدم نضوج الجسم واكتمال الهرمونات إضافة إلى عدم متابعة الحمل مع الطبيب المختص.

وتضيف الدكتورة حافظ: أن من أخطر المضاعفات الصحية التي تلحق بكل من الأم والطفل تسمم الحمل والأنيميا والسكر والتعرض لخطر الإجهاض المتكرر بسبب الخلل في الهرمونات الأنثوية وضعف الرحم؛ وبالتالي موت الجنين داخل رحم الأم والولادات المبكرة والمتعثرة لعدم اكتمال نمو الحوض. كما يمكن أن تصاب الأم الصغيرة بحمى النفاس التي تنتج عنها اضطرابات في الدورة الشهرية ومن ثم العقم أو الوفاة.

ومن الأخطار التي تصيب الجنين الولادات المتعثرة أو اختناق الجنين في بطن الأم أو ولادة طفل خال من المناعة لعدم قدرة الأم على إرضاع الطفل بعد الولادة لصغر سنها.

من جهتها رأت الدكتورة هالة سعيد من مستشفى الثغر العام بجدة أنه في الغالب لا يحدث حمل للفتاه القاصر لأن رحم المرأة لا يتكون إلا بعد 18 عاما من عمرها، لأنها لا تزال طفلة. مؤكدة أنه في حال حدوث حمل للفتاة القاصرة، فإن الولادة ستكون قيصرية، وأنه بتكرار العمليات لن تتمكن الفتاة من الولادة طبيعيا بعد ذلك. ومن الصعب أن تلد طبيعيا في هذا العمر لعدم قدرتها على تحمل آلام الولادة.

وقالت: النزيف الحاد والإجهاض المتكرران والولادة المبكرة وولادة طفل ناقص النمو هي أبرز مخاطر حمل وولادة البنت القاصرة.

قرار لم ير النور بعد
وزارة العدل السعودية منذ أبريل 2009، كما ذكر مسؤولها الأول الدكتور محمد العيسى تعكف على الإعداد لتنظيم جديد يقنن زواج القاصرات، مشيرا إلى "أن التنظيم الجديد يأتي لحفظ الحقوق ودرء المفاسد بما يقضي على المظاهر السلبية في تزويج القاصرات". كما شرعت لجنتان في مجلس الشورى سابقا خلال العام الماضي في دراسة اقتراح يقضي بمنع زواج القاصرات في المملكة، درسته لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان بالمجلس. وتقوم فكرة الدراسة على التعميم على مأذوني الزواج بعدم إتمام عقود النكاح للفتيات القاصرات اللاتي تقل أعمارهن عن 18 سنة .
وفي سبتمبر 2008 كانت حملة شعبية من قبل متطوعات سعوديات، رفعت على إثرها عريضة إلى وزارة العدل، وهيئة حقوق الإنسان بمناسبة اليوم الوطني السعودي، يطالبن فيها بالحد من تزويج القاصرات وسن تشريعات تجرم زواج من هي أقل من 17 عاما. محذرات من التداعيات الاجتماعية الخطيرة لهذه الظاهرة التي وصفنها بأنها أصبحت مقلقة في المجتمع السعودي إلا أن مثل هذه القرارات لم تر النور بعد.
رفض 40 حالة زواج
وفي الدمام، كشفت مصادر في محاكم المنطقة الشرقية لـ"الوطن "عن وجود 40 حالة رفض لزواج قاصرات في محاكم حاضرة الدمام وإبلاغ الجهات المعنية بأمرها. وأكدت المصادر أن الرفض جاء من قبل عاقدي الأنكحة بعد أن تلقوا توجيهات شفهية من رئيس المحاكم الشرعية في الخبر بعدم تزويج القاصرات.
وأكد المأذون الشرعي الشيخ عبدالعزيز القرني أنه من خلال عمله كمأذون أنكحة في حاضرة الدمام وقف شاهدا على العديد من القصص التي وصفها بـ"المأساوية"، إذ إنه في العام الماضي رفض تزويج طفلة تبلغ من العمر 11 عاما رغم إلحاح والدها، وأرجع هذا الرفض إلى توجيه من رئيس محاكم الخبر الشيخ صالح اليوسف إثر اجتماع ضم 14 مأذونا في حاضرة الدمام مع رئيس المحاكم منذ عدة أشهر، إذ شدد فيه الشيخ اليوسف على عدم تزويج صغار السن والقاصرات .
وفي حادثة ثانية أكد القرني قائلا: "تلقيت اتصالا من شخص يطلب مني الحضور إلى منزله لعقد نكاح، وبعد وصولي إلى المنزل تفاجأت بعد مشاهدتي بطاقة العائلة بأن الطفلة تبلغ من العمر 12 عاما، والزوج يبلغ من العمر 30 عاما، وبعد رفضي استمرت محاولة إقناعي 4 ساعات إلا أني أصررت على عدم الموافقة، وعندما حاولت إقناع والد الفتاة والزوج بالرجوع عن هذا الامر ظلا يؤكدان لي أن مراسم الزواج لن تتم إلا بعد سنوات، وتفاجأت عندما قال لي الزوج: إن عقد الزواج هو مجرد حبر على ورق."

في ختام زيارة الوفد الهندي النسائي لهيئة الصحفيين
المرأة السعودية أبدعت في جميع الميادين بمثابرتها والدعم الحكومي لها

المصدر: جريدة الرياض الجمعة7 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 15 أكتوبر 2010العدد 15453
http://www.alriyadh.com/15/10/2010/article568126.html

الرياض – فاطمة الغامدي

أقامت هيئة الصحفيين حفل توديع للوفد النسائي الهندي بعد ان استمرت الزيارة للمملكة خمسة أيام بضيافة هيئة الصحفيين السعوديين ، زار خلالها الوفد عددا من الجهات الحكومية والأهلية والتقى بالمسئولين فيها .

تركي السديري:نتطلع إلى تكرار مثل هذه الزيارات لتوصيل الحقائق عن المجتمع إلى المجتمعات الخارجية

كما أتيحت للوفد زيارة مجلس الشورى وتبادل الحديث مع بعض المستشارات في المجلس واتضح للوفد الكثير من المواقف وتعرف على نماذج من سيدات المجتمع السعودي وكذا نماذج من الصروح العلمية ، والمتاحف والأسواق الكبيرة والغرفة التجارية في مختلف المجالات .

وفي تصريح خاص لرئيس مجلس إدارة هيئة الصحفيين الأستاذ تركي السديري أثنى على تجربة استضافة الوفد وتمنى تكرار هذه التجربة في مناسبات أخرى , كما أشار إلى أن الهيئة حرصت على استضافة أول وفد نسائي " الوفد الهندي " و الذي ضم مجموعة سيدات يمثلن مختلف شرائح المجتمع الهندي من إعلامية وأكاديمية وطبيبة وسيدة أعمال وباحثة وأخصائية اجتماعية ،وتطلع إلى أن تتكرر مثل هذه الزيارات مستقبلاً لتوصيل الحقائق عن المجتمع السعودي إلى المجتمعات الخارجية , وأضاف لقد لمسنا من الوفد مدى استفادة عضواته من هذه الزيارة حيث حرصت هيئة الصحفيين على تمكينهم من الوقوف على الانجازات التي تحققت في مختلف المجالات ، من خلال زيارة جامعة الأميرة نورة وجامعة الأمير سلطان ووزارة التربية والتعليم ممثلة بمعالي نائبة وزير التربية والتعليم الأستاذة نورة الفايز ومركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني وجمعية حقوق الإنسان والغرفة التجارية ومستشفى الملك فيصل التخصصي والتباحث مع المسئولات في هذه الجهات عن جوانب عديدة حول شؤون طبية واجتماعية وتعليمية .

كما أكد على نجاح هذه الزيارة ، وهي أولى الزيارات الدولية النسائية بتنظيم من الهيئة ، ووعد بتعزيز برامج الهيئة المماثلة مستقبلاً وقال: إننا نعتبر هذا الأسلوب هو الأمثل لتوصيل الحقائق إلى المجتمعات الخارجية

وفي الختام أعرب الأستاذ السديري عن شكره لأعضاء الوفد على قبول هذه الدعوة كما ثمّن دور سفارة خادم الحرمين الشريفين في نيودلهي في تحقيق هذه الزيارة كما أثنى على دور وزارة الخارجية ووزارة الثقافة والإعلام لإسهامهما في نجاحها ,ومن جهته أثنى الوفد الهندي على ما تم إحرازه من تقدم في المجال الطبي والمجال التعليمي العام بشقيه الحكومي والأهلي بعد لقاء معالي نائبة وزير التربية والتعليم وزيارة الجامعتين .

كما أشدن بما وصلت إليه المرأة السعودية من الإنجازات العلمية والوظيفية في جميع المجالات ، وهذا الواقع للمرأة السعودية مخالف للصورة السلبية التي رسمها لها الإعلام الأجنبي وغيره .

بل وجدنا تغيرا جذريا وفكريا ، فالمرأة السعودية ذات فكر نير وطموح يميزها عن غيرها فاستطاعت بالعزيمة ومساندة الحكومة لها دخول جميع الميادين دون استثناء بل وأبدعت فيها؛ فمنهن المخترعة والمفكرة والباحثة وغيرها من التخصصات التي لا حصر لها ، وتمنين اللقاء بهن في زيارة للهند وتبادل معرفي وعلمي مستمر بين البلدين .

وفي ختام اللقاء صرحت نورة الحويتي عضو مجلس إدارة هيئة الصحفيين السعوديين ومديرة التحرير ومسؤولة القسم النسائي بصحيفة الرياض بقولها حرصنا على أن تكون آخر محطة لزيارة الوفد الهندي بهيئة الصحفيين لنناقش انطباع الوفد عن زيارته لمختلف القطاعات بالمملكة وسط حضور مميز من سيدات المجتمع ، وطرح نقاش أوسع في مختلف التخصصات ، وشكرت الوفد الهندي على الحضور والتفاعل المميز على جميع المستويات .

حقوق الإنسان تنسق زيارة مفاجئة!

جهات عليا تستدعي الهلال الأحمر بقضية متوفى الجبيل

المصدر: جريدة اليوم السبت8 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 16 أكتوبر 2010 العدد 13631
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13637&I=791722&G=1

محمد حبيان – الجبيل

استمرارا للتحقيقات المكثفة التي تقوم بها الجهات المختصة حيال قضية متوفى توقيف الجبيل أكد مصدر مطلع في الهيئة العامة للهلال الاحمر ان شرطة الجبيل قامت باستدعاء رجال الاسعاف الذين قاموا بمباشرة حالة المواطن محمد فرحان – والذي لقي مصرعه في مقر شرطة الجبيل . وذلك من اجل اخذ افادتهم حول الحادثة ومعرفة تفاصيل اكثر حيال وفاة المواطن.

تدخل الجهات العليا

ومن جانب آخر افاد احد اقرباء المتوفى بانه جرى قبل عدة ايام تحقيق مغلق وموسع في مقر شرطة الجبيل مع والد وشقيق المتوفى من قبل احد المسئولين في شرطة المنطقة الشرقية وذلك بتوجيه من جهات عليا حيث تم اخذ افاداتهم ومطالبهم التي تركزت حول اصرارهم في معرفة المتسبب في وفاة ابنهم الذي توفي داخل مقر شرطة الجبيل .

ضمان سلامة التقريرات

ومن جانب آخر عبر ذوو المتوفى عن استيائهم الشديد من تأخر نتائج تقرير الطب الشرعي الذي اخذت الكثير من الوقت. ويتطلع ذوو المتوفى الى سرعة انهاء التقرير من اجل معرفة حقيقة وفاة ابنهم والذي سوف يحدد اتجاه العائلة في المطالبة بحق ابنهم الذي توفي بطريقة غامضة وفي نفس الوقت عبر احد اقرباء المتوفى عن قلقه الشديد حيال نتائج التقرير الشرعي ومطالبته بوجود جهة رقابية محايدة تضمن سلامة ذلك التقرير.

تنسيق زيارة مفاجئة

كما ابدى احد اشقاء المتوفى تعجبه من زيارة مسئولي جمعية حقوق الانسان لمقر شرطة الجبيل الذي سبقه تنسيق مسبق حيث من المفترض ان تكون تلك الزيارة مفاجئة حتى يتم رصد الملاحظات بشكل واضح مشيرا الى ان تجاهل مسئولي حقوق الانسان مقابلة ذوي المتوفى اضعفت من فاعلية تلك الزيارة التي غلب عليها الطابع الرسمي والسري في نفس الوقت.

"اليوم" تتابع القضية

يذكر ان (اليوم) قامت بنشر تفاصيل قضية وفاة المواطن – محمد فرحان – الذي توفي داخل مقر شرطة محافظة الجبيل حيث اكدت شرطة الجبيل انه مقيم وقد تم القاء القبض عليه في قضية سكر وسرقة والذي تعرض لتدهور في حالته الصحية بعد إلقاء القبض عليه بساعة حيث تم نقله بواسطة سيارة الاسعاف وهو على قيد الحياة وتوفي في مستشفى الجبيل العام في الوقت الذي اكدت تقارير المستشفى وتقارير الهلال الاحمر وفاته داخل مقر شرطة الجبيل قبل نقله للمستشفى حيث تبين انه ليس السارق الحقيقي وذلك بعد تسليم السارق لنفسه لشرطة الجبيل وثبت انه مواطن سعودي الجنسية بعد حصول شرطة الجبيل على افادة الاحوال المدنية التي تؤكد انه سعودي الجنسية.

حقوق الإنسان تقف على خدمات جوازات مكة

المصدر: جريدة شمس السبت8 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 16 أكتوبر 2010 العدد 1739
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=112303

مكة المكرمة. فواز العبدلي

يزور وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، اليوم، مقر إدارة جوازات العاصمة المقدسة الرئيس بحي الزاهر.

وتهدف الزيارة التي يتقدمها المشرف العام على الجمعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف، والمدير التنفيذي لمكتب الجمعية بالعاصمة المقدسة عبدالله خضراوي، وعضوا حقوق الإنسان بمكة المكرمة الدكتور محمد السهلي، والشيخ محمد كلنتن، إلى الوقوف على مستوى الخدمات التي تقدمها الجوازات تجاه مراجعيها من المواطنين والمقيمين على حد سواء، وتبادل بعض القضايا التي تنظرها الجهتان والبحث في إيجاد مسوغات متطورة لحلها، وكذلك تقريب وجهات النظر حيال بعض المقترحات والأفكار التي تخدم الصالحين العام والخاص دون المساس بسيادة أي جهة على حساب أخرى.

حقوق الإنسان: ملاحظات على جوازات مكة في إنهاء إجراءات الجاليات والزحام في المداخل

المصدر: جريدة المدينة الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010 العدد 17343
http://www.al-madina.com/node/269282

حاتم العميري - مكة المكرمة تصوير / عبدالرحمن الفقيه

رصد وفد جمعية حقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة ملاحظات على اداء جوازات مكة في إنهاء إجراءات المواطنين و الجاليات والمقيمين والمتخلفين والزحام في مداخل مكة أثناء المواسم.

ولم يتمكن الوفد الذى زار الجوازات امس من مناقشة هذه الاشكاليات مع مساعد مدير عام الجوازات بالعاصمة المقدسة العميد عايض تغاليب اللقماني رغم التنسيق المسبق معه لانشغاله في مقر مديرية الجوازات بجدة لعمله قائدا لقوات امن الحج وكان رئيس فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف وعدد من الأعضاء قاموا بزيارة لإدارة الجوازات وحين وصولهم اكد مكتب مدير الإدارة المكلف المقدم عبدالله الثبيتي أن العميد اللقماني متواجد في جدة حاليا .

وأوضح الشريف أن الزيارة كانت تهدف لإبداء عدد من الملاحظات تم رصدها ومنها إنهاء إجراءات الجاليات والمواطنين والمقيمين والمتخلفين، ومداخل مكة أثناء المواسم، موضحا انه سيتم تحديد موعد آخر لزيارة الإدارة قريبا.

واشار الى استمرار الجمعية في عملها بهدف الوقوف على أداء الأجهزة الحكومية فيما يتعلق بحقوق الحاج والمعتمر أثناء أداء المناسك مشيرا الى رصد عدد من الملاحظات ومخاطبة الجهات المختصة حيالها لتلافيها في المستقبل وذكر أن المكتب مفتوح خلال موسم الحج لتلقي أي ملاحظات أو شكاوى.

وعن احتمالية ورود شكاوى متعلقة بنظام ساهر ذكر الشريف أن الجمعية لم تتلق أي شكاوى بذلك إلا أنه أوضح بأنه كان من المفترض تنفيذ برامج توعوية قبل بدء النظام. ونفى تلقى شكوى من عمال قطار المشاعر تتعلق بتأخير الرواتب.

ومن جهة اخرى يعقد مكتب فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة بالعاصمة المقدسة يوم السبت القادم اجتماعا خاصا لإنهاء الترتيبات النهائية للاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان المتزامن مع يوم 10 ديسمبر من كل عام .

ويتم خلال الاجتماع مناقشة إقامة عدد من المناشط المناسبة للاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الانسان كما سيتم مخاطبة عدد من الجهات الحكومية والخاصة للمشاركة للاحتفاء كما سيتم مناقشة العديد من الأعمال المدرجة على جدول الاجتماع وأيضا الخطط المتعلقة بموسم الحج القادم ودور الجمعية حيال رصد الملاحظات لعدد من الجهات.

حقوق الإنسان: ساهر يبحث عن المخالفات فقط

المصدر: جريدة شمس الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010 العدد 1740
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=112421

مكة المكرمة. فواز العبدلي

انتقد المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف، وضعية خدمات «ساهر» الراهنة، ووصفها بأنها تبحث عن المخالفة دون السعي إلى حلها أو التخفيف منها، وذلك بتجاهلها تكثيف برامجها الإيجابية.

وأكد خلال زيارته وعدد من أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لمقر جوازات العاصمة المقدسة، أمس، ضرورة تحسين خدمات نظام ساهر، ونشر توعية مكثفة عنه، وتحديد أماكن وجوده ووضع اللافتات باللغتين على مسارات بثها، مع التأكيد على وضوح السرعات المحددة والأخذ في الاعتبار أن الهدف حماية قائد المركبة وليس اصطياد أخطائه لإفراغ محتويات جيبه.

وأوضح الشريف أن الجمعية لم تتلق أي شكاوى عن النظام «لكنها تستشعر معاناة الآخرين، وكونها جزءا من أنماط الحياة على أرض الوطن».

يذكر أن لقاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مع إدارة جوازات العاصمة المقدسة، أرجئ من أمس إلى ظهر اليوم، بسبب تكليف مديرها العميد عائض اللقماني بمهام شؤون الجوازات لحج هذا العام.

من جهة أخرى، تعقد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مطلع الأسبوع المقبل، اجتماعا موسعا مع أعضائها بمكتبها الفرعي في العاصمة المقدسة، وذلك للاحتفاء بالعيد العالمي لحقوق الإنسان المقرر في العاشر من ديسمبر المقبل، وكذلك للشروع في البرامج والخطط التي سيتم العمل بها خلال موسم الحج المقبل.

وأوضح المشرف العام على الجمعية الدكتور حسين الشريف، أن معدل أعضاء الجمعية العاملين خلال موسم الحج سيرفع عن العام الماضي، مشيرا إلى أن الأدوار والمهام التي ستركز الجمعية عليها أعمالها خلال الموسم عبر طواقمها البشرية من الجنسين هي حفظ حقوق الإنسان، وضمان عدم وجود أي تجاوزات من الجهات المشاركة.

وبين الشريف أن وفد الجمعية المكلف بالعمل العام الماضي، وقف على عدة ملاحظات ضد بعض المؤسسات الحكومية، وتم الرفع عنها في حينه إلى الجهات المعنية لتلافيها في حج هذا العام.

حقوق الإنسان: مبنى ترحيل جديد بمواصفات إنسانية بين مكة وجدة...قريباً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 18 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/193088

جدة - أحمد آل عثمان

كشف المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين بن ناصر الشريف معلومات حول إقامة مشروع كبير لمبنى الترحيل بين العاصمة المقدسة ومحافظة جدة لحل مشكلة الأعداد الكبيرة للموقوفين في المنطقة عموماً، سيتم إنشاؤه وفق أحدث المواصفات التي تراعي الأوضاع الإنسانية للمقبوض عليهم,وأكد أن جميع الملاحظات التي رصدتها الجمعية خلال جولتها تمت مناقشتها مع قائد قوات الجوازات للحج العميد عايض بن تغاليب الحربي خلال اجتماعه أمس (الأحد)، مشيراً إلى أنه جرى التطرق لموضوع الجالية البرماوية في العاصمة المقدسة وتم الاستماع إلى شرح عن الإجراءات النظامية المتبعة مع هذه الجالية ,وأبان أن جوازات العاصمة المقدسة أرجعت ما يتعلق بتأخر ترحيل بعض المحكومين في قضايا بعد انتهاء محكوميتهم إلى وجود بعض المستحقات للمحكومين لدى كفلائهم تتسبب في تأخر الترحيل أو وجود بعض الممتلكات الخاصة التي تستوجب بعض الإجراءات الرسمية للانتهاء منها، مبيناً أن الجمعية طالبت بضرورة البدء في إجراءات الترحيل للمحكومين بالسجن فور دخولهم حتى تكون جاهزة فور انتهاء محكوميتهم وخروجهم منه ,وأثنى الدكتور الشريف على القرار الصادر أخيراً القاضي بتسهيل إجراءات ترحيل مخالفي أنظمة الإقامة والعمل الذي أصبح ملموساً على أرض الواقع مطالباً المخالفين بالاستفادة من هذا القرار وهذه التسهيلات وسرعة مراجعة إدارة الجوازات لتسليم أنفسهم ,وقال لـ «الحياة»: «إن الاجتماع ناقش الازدحام على مداخل مكة خلال موسم الحج، إذ أكد العميد الحربي أن المديرية العامة للجوازات ضاعفت أعداد الأفراد والضباط في تلك المنافذ خلال هذا العام لتسهيل إجراءات دخول الحجاج وعدم ازدحامهم، كما أكد صرف راتب شهر مكافأة لجميع العاملين من أفراد وضباط الجوازات في المنافذ في رد على ما تم بخصوص مطالبة موظفي الجوازات في «الصالة الشمالية» في وقت سابق الذين أشاروا إلى أنهم يعملون على مدار العام وفي فترة الحج في هذه المنافذ.«

واختتم الشريف حديثه بالاتفاق على تعيين منسقين تابعين لإدارة الجوازات والجمعية لمتابعة ومناقشة القضايا التي تتداول بين الجانبين...وفي رده على ما حدث أخيراً من شغب وهروب بعض الموقوفين من «ترحيل محافظة جدة»، قال الدكتور الشريف: «إن هذا مؤشر يدل على ما ذهبت إليه الجمعية في وقت سابق من ملاحظاتها، خصوصاً في ما يتعلق بقدم المبنى والخدمات الأخرى مثل النظافة والتكييف والطاقة الاستيعابية، ما يستوجب تدخلاً عاجلاً لوضع حلول لها». وفند الشريف تلقي الجمعية أي شكاوى تتعلق بنظام ساهر الذي طبقته إدارة المرور أخيراً لرصد المخالفات، إلا أنه أكد على ما يقدمه النظام من خدمة في الحفاظ على حق المواطن والمقيم في السلامة، في الوقت الذي اعترف فيه بوجود قصور في ما يتعلق بالتعريف بالنظام وآلية التظلمات حوله والإجراءات التي يجب اتباعها من أي مواطن أو مقيم كحق من حقوقهم ,من جهته، وصف قائد قوات الـــجوازات في الحج العميد عايض بن تغـــاليب الحربي لقاءه ظهر أمـــس (الأحد) بالمشرف العام على فرع الجمـــعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور حسين بن ناصر الشريف وأعضاء الجمعية بـ «المثمر والبناء». وقال إن مثل هذا الاجتماع (الذي تمت خلاله مناقشة المواضيع التي تخص جوازات العاصمة المقدسة) يهدف إلى الرقي وتحسين الخدمات التي تقدمها الجوازات للمجتمع بشرائحه كافة، كما يأتي من باب التعاون المثمر والبناء بين قطاع الجوازات و«الجمعية» لتحقيق المصلحة العامة وحماية حقوق الإنسان ,وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة رصدت عدداً من الملاحظات في العاصمة المقدسة في مقدمها الوضع الحالي للترحيل في العاصمة

المقدسة من حيث النظافة، والطاقة الاستيعابية، ووضع الجالية البرماوية وآلية التعامل معها وفق الأنظمة، وأوضاع المخالفين الموجودين بجوار الإشارات المرورية والكباري، إضافة إلى أوضاع تأخر ترحيل الوافدين ممن تنتهي محكوميتهم في بعض القضايا، وتكدس الحجاج والتزاحم على مدخل مكة خلال موسم الحج.

بحثت مع مجلس الشورى آلية التعاون بينهما

حقوق الإنسان.. تطلق اليوم جوال الجمعية لنشر الثقافة الحقوقية في المجتمع

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 15457
http://www.alriyadh.com/19/10/2010/article569284.html

جانب من اجتماع الجمعية في مجلس الشورى

الرياض - فاطمة الغامدي

تدشن اليوم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان جوال (حقوق الإنسان) بالتعاون مع شركة فندا للاتصالات. وتأتي هذه الخدمة ضمن برنامج الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الذي يهدف إلى نشر الثقافة الحقوقية بين جميع أفراد المجتمع مواطنين ومقيمين. فمن لا يعرف حقه لا يستطيع أن يطالب به. والخدمات التي تقدمها الجمعية من خلال جوال) حقوق الإنسان) تتمثل في إعلام جميع المشتركين بحقوقهم المنصوص عليها في جميع القوانين والأنظمة واللوائح السعودية، وجميع المعاهدات والمواثيق التي انضمت لها المملكة في مجال حقوق الإنسان. ومن المتوقع أن تساعد هذه الخدمة على التواصل بين أصحاب الحقوق والمظالم ومقدمي الشكاوى وبين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان .

والجمعية تأمل أن يحقق جوال حقوق الإنسان مساهمة فعالة في مجال نشر الثقافة الحقوقية في المجتمع من أجل أن يتعرف كل فرد في مجتمعنا على حقوقه التي كفلها له الشرع والنظام، فلا شك في أن التقصير في معرفة الحقوق يؤدي إلى استمرار عدم الوفاء بها. كما أن هذه الخدمة ستسهل على المتظلمين أو من يرصد أي تجاوز أو تعدي على الحقوق أن يبلغ عنها من خلال جوال حقوق الإنسان مما يفعل آلية المتابعة والرصد. في حين أن المشتركين في خدمة «جوال حقوق الإنسان» ستصلهم يوميا رسالتان، صباحية ومسائية، تعرفهم بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوقفهم على حقوقهم في التعليم والعمل والصحة، شاملة لحقوق الموظف والسجين والمرأة والطفل، فخدمة جوال حقوق الإنسان تغطي جميع فئات المجتمع مواطنين ومقيمين .

من جهة أخرى، بحثت لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان آلية التعاون بين الجانبين بما يخدم حقوق الإنسان في المملكة التي توليها حكومة خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني - حفظهم الله - جل عنايتها واهتمامها. جاء ذلك خلال الزيارة التي قام بها أعضاء لجنة حقوق الإنسان والعرائض برئاسة عضو المجلس الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز الشدي لمقر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الرياض مساء أمس، عقدوا خلالها اجتماعاً مع رئيس وأعضاء الجمعية. وأشار الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية إلى أن وجود هناك شراكه بين لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، متطلعاً أن تكون هذه الزيارة هي بداية للتعاون المشترك بينهما. من جانبه أوضح رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى الدكتور إبراهيم الشدي أن الهدف من الزيارة هو الاطلاع على ما لدى الجمعية من مقترحات وأراء يمكن أن تساعد اللجنة في أداء مهامها ويساعد المجلس على اتخاذ القرارات الرشيدة في هذا المجال .ولفت إلى أن اللجنة تسعى من خلال الزيارة إلى بحث التعاون والتكامل مع الجمعية خاصة أن قضايا حقوق الإنسان من الأوليات لدى حكومة خادم الحرمين الشريفين فالمملكة من أوائل الدول التي انضمت إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان إيمانا منها بأهمية حقوقه التي كفلها الدين الإسلامي الحنيف. وخلال ذلك؛ دار نقاش حول آلية التعاون بين اللجنة والجمعية وقد تم خلال الاجتماع الاتفاق على تسمية منسق من اللجنة ومنسق من الجمعية ليتم التواصل بينهما ويعزز التعاون بين اللجنة والجمعية.

تنتقد بطء تفاعل المؤسسات الحكومية مع مطالبات وقضايا المواطنين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 15457
http://www.alriyadh.com/19/10/2010/article569292.html

القحطاني يتحدث للزميل حمد بن مشخص

الرياض - حمد بن مشخص

نفى رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني ان يكون هناك تعارضا بين عمل الجمعية وجمعية حماية المستهلك بشأن عزم جمعية حقوق الانسان اعداد مشروع لنظام حماية المستهلك. وقال ل»الرياض» إن حماية حقوق المستهلك جزء من عمل جمعية حقوق الانسان لحماية حقه في العيش الكريم، لافتا الى ان رئيس جمعية حماية المستهلك سبق وزار جمعية حقوق الانسان واطلع على المشاريع القائمة وان جمعية حماية المستهلك لازالت في طور التكوين والتنظيم وينتظرها دور كبير وفعال. وأكد القحطاني ان مشروع النظام سيرفع قريبا للجهات المختصة وهو يؤطر العلاقة بين المستهلك والتاجر والمورد بما يضمن عدم ارتفاع الاسعار الا بمبرر .

واعلن رئيس جمعية حقوق الانسان ان الجمعية رصدت خلال الفترة الماضية بطء عدد من الاجهزة الحكومية في التعامل مع مطالبات وقضايا المواطنين مما يقتضي الاهتمام بالموضوع واعطاءه الاولوية حتى يمكن تقديم خدمة افضل له .

وحول دراسة الغاء نظام الكفيل في استقدام العمالة اوضح القحطاني: ان الدراسة احيلت لعدة جهات مختصة بهدف مناقشتها بتمعن موضحا انها تحتوي على كثير من الحلول لمشاكل العمالة القائمة وتحفظ حق رب العمل والعامل والدولة

وتمنع استغلال اي طرف لاخر،حيث تقتصر علاقة رب العمل والعامل على العقد فيما بينهم اما الامور الاخرى مثل نقل الكفالة وتجديد الاقامة واستقدام الاسرة والخروج والعودة فتكون علاقة العامل مع الدولة. وردا على سؤال عن مدى رضا الجمعية عن ماتم انجازه خلال الست سنوات الماضية في عملها وصف رئيس الجمعية العمل بالانجاز الذي يستحق الرضى ويدفع الجمعية للافضل واعلن القحطاني انه سيتم تدشين جوال حقوق الانسان والذي ياتي تماشيا مع قرار المقام السامي بنشر ثقافة حقوق الانسان كما ستعمل الجمعية على تلمس الجوانب التي ليس فيها انظمة ومحاولة اعداد مشاريع لها ومتابعة القضايا التي ترد للجمعية.

حقوق الإنسان تطلق جوالاً لنشرالثقافة الحقوقية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/193482

الرياض - «الحياة»
تدشّن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان اليوم (الثلثاء) جوال «حقوق الإنسان «بالتعاون مع شركة متخصصة في مجال الاتصالات، يهدف إلى نشر الثقافة الحقوقية بين أفراد المجتمع، والتواصل مع المشتركين، وتلقي شكاواهم.
وأوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ«الحياة» أن جوال حقوق الإنسان يهدف إلى متابعة القضايا، والتعريف بالحقوق التي تضمنها المملكة والمعاهدات التي انضمت إليها السعودية عبر رسائل نصية، مشيراً إلى أن «جوال حقوق الإنسان» يسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وإيجاد آلية سهلة في أيدي الجميع حتى يستطيعوا الاستفادة من الرسائل التي تزودهم بمعلومات عن حقوقهم التي تكفلها لهم الأنظمة.
وأضاف: «في حال تعرّض أي شخص لموقف فيه انتهاك لحق معيّن فإنه عن طريق هذا الرقم سيتم التفاعل معه من الجمعية في الرد والمتابعة»، لافتاً إلى أن هذه الخدمة تفرق عن سابقها بتواصلها مع المشتركين طوال اليوم.
وذكر أن الرسائل النصيّة التي تصل إلى المشترك تخدمه في الاستشهاد بها في الحصول على حقوقه، إذ إنها قد تتضمن رقم المادة في القانون المعني التي تشير إلى هذه الحقوق .
وبحسب بيان صادر عن الجمعية فإن المشتركين في خدمة جوال حقوق الإنسان ستصلهم يومياً رسالتان صباحية ومسائية لتعريفهم بحقوقهم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وحقوقهم في التعليم والعمل والصحة، شاملة لحقوق الموظف والسجين والمرأة والطفل.

جمعية حقوق الإنسان تطلق جوال نشر الثقافة الحقوقية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 15457
http://www.alriyadh.com/19/10/2010/article569330.html

الرياض - محمد السهلي
تعقد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان صباح هذا اليوم مؤتمراً صحفياً على هامش مراسم إطلاق جوال الجمعية وذلك بمقر الجمعية بالرياض . صرح بذلك المشرف العام على الشؤون الإدارية والمالية بالجمعية خالد عبدالرحمن الفاخري وقال ل"الرياض" وضع الجمعية للجوال من أجل نشر الثقافة الحقوقية مما يمكن العامة الاستفادة من هذا الجوال للحصول على رسائل توعوية وثقافية وتزويدهم عن طريق الجوال عما تضمنته الاتفاقيات والأنظمة في المملكة بالإضافة إلى

النظام الأساسي للحكم من مواد تعنى بحقوق الإنسان . وأضاف الفاخري قائلا كما أن رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني وجه بتفعيل الجانب التفاعلي فيما يتعلق بالرسائل الخاصة لاستقبال الشكاوى وإرشاد أصحابها .
وتأتي هذه من ضمن توجيهات رئيس الجمعية لنشر حقوق الإنسان في المجتمع فيما يتوافق مع التوجهات المعمول بها في المملكة.

حقوق الإنسان تطالب "العدل" بمنع زواج من هن دون 15 سنة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=25541&CategoryID=3

الرياض :عبد الله فلاح 2010-10-19 1:33 AM
طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وزير العدل الدكتور محمد العيسى بالتعميم على مأذوني الأنكحة بعدم إبرام أي عقد زواج يقل فيه عمر الفتاة عن 15 سنة.
وناشدت الجمعية الوزير بالتشديد على مأذوني الأنكحة بعدم إبرام أي عقد إلا بإذن من المحكمة التي يقع في نطاقها عمل المأذون. واعتبرت أن مثل هذا الإجراء يمثل إبراء للذمة، وتحقيقا لمقاصد الشريعة الإسلامية التي توجب منع الضرر، ريثما يتم وضع قاعدة عامة بخصوص هذا الموضوع. وطالبت الجمعية الوزير "بضرورة إشعارها بما يتم في هذا الشأن". وجاءت المطالبة في خطاب رسمي وجهته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للوزير العيسى، (حصلت "الوطن" على نسخة منه) أكدت خلاله أنها رصدت العديد من الحالات التي يتم فيها إبرام عقود زواج لقاصرات من قبل بعض مأذوني الأنكحة رغم ما في ذلك من انتهاك واضح لمصلحة الطفلة. ولفتت الجمعية إلى أنه يتوجب على مأذوني الأنكحة أن يجعلوا مصلحة الطفل فوق كل اعتبار وذات أولوية وأفضلية في جميع الظروف ومهما كانت مصالح الأطراف الأخرى وإعطاء الطفل حق تقدير مصلحته والتعبير عنها.
وذكرت الجمعية في خطابها أن الحالات التي تم رصدها كانت مصلحة القاصر فيها مغيبة، وأن ما تضمنته اتفاقية حقوق الطفل والمنظمة لها المملكة عرفت الطفل بأنه "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك".
وشددت على أن الأمر يحتاج وضع آلية واضحة لضمان الحفاظ على حقوق الأطفال وعدم انتهاكها .
وقد تزامنت مطالبة الجمعية مع سلسلة حلقات نشرتها "الوطن" الأسبوع الماضي عن زواج القاصرات، وكان آخرها ملفا شاملا نشر مطلع الأسبوع الجاري، فجرت فيه الصحيفة العديد من المآسي والقصص المؤلمة. كما انتقدت ضمنياً عجز وزارة العدل وجمعية حقوق الإنسان عن اتخاذ إجراء فعال يضمن التصدي لهذه الظاهرة.

تدشين أول جوال لـ حقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 13634
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13640&I=792395&G=1

جعفر الصفار – القطيف

في مبادرة تعد الأولى من نوعها على المستوى الوطني الإقليمي، تدشن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان اليوم الثلاثاء خدمة جوال) حقوق الإنسان)، ضمن برنامج الجمعية الهادف إلى نشر الثقافة الحقوقية بين جميع أفراد المجتمع مواطنين ومقيمين تحت شعار) من لا يعرف حقه.. لا يستطيع أن يطالب به .(

وتتمثل الخدمات التي يقدمها جوال حقوق الإنسان، في إعلام جميع المشتركين بحقوقهم المنصوص عليها في جميع القوانين والأنظمة واللوائح السعودية، وجميع المعاهدات والمواثيق التي انضمت لها في مجال حقوق الإنسان، إذ يتوقع أن تساعد الخدمة على التواصل بين أصحاب الحقوق والمظالم ومقدمي الشكاوى وبين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

والمشتركون في خدمة جوال حقوق الإنسان ستصلهم يوميا رسالتان صباحية ومسائية تعرفهم بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوقفهم على حقوقهم في التعليم والعمل والصحة، شاملة لحقوق الموظف والسجين والمرأة والطفل

جمعية حقوق الإنسان تدشن اليوم خدمة الجوال

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 13893
http://www.al-jazirah.com/20101019/fe4.htm

تدشن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان اليوم الثلاثاء جوال (حقوق الإنسان) بالتعاون مع إحدى شركات الاتصال. وتأتي هذه الخدمة ضمن برنامج الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الذي يهدف إلى نشر الثقافة الحقوقية بين جميع أفراد المجتمع مواطنين ومقيمين. فمن لا يعرف حقه لا يستطيع أن يطالب به.والخدمات التي تقدمها الجمعية من خلال جوال (حقوق الإنسان) تتمثل في إعلام جميع المشتركين بحقوقهم المنصوص عليها في جميع القوانين والأنظمة واللوائح السعودية، و جميع المعاهدات والمواثيق التي انضمت لها المملكة في مجال حقوق الإنسان. وتوقع أن تساعد هذه الخدمة على التواصل بين أصحاب الحقوق والمظالم ومقدمي الشكاوي وبين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

وتتوقع الجمعية أن يحقق جوال حقوق الإنسان مساهمة فعالة في مجال نشر الثقافة الحقوقية في المجتمع من أجل أن يتعرف كل فرد في المجتمع على حقوقه التي كفلها له الشرع والنظام، مشيرة إلى أن التقصير في معرفة الحقوق يؤدي إلى استمرار عدم الوفاء بها.

حقوق الإنسان تطلق أول جوال لنشر ثقافتها .. اليوم

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 17345
http://www.al-madina.com/node/269554

ياسمين يوسف - الدمام

تدشن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان اليوم جوال "حقوق الإنسان" بالتعاون مع شركة فندا للاتصالات ، وتأتي هذه الخدمة ضمن برنامج الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الذي يهدف إلى نشر الثقافة الحقوقية بين جميع أفراد المجتمع مواطنين ومقيمين .فمن لا يعرف حقه لا يستطيع أن يطالب به ، والخدمات التي تقدمها الجمعية من خلال جوال"حقوق الإنسان " تتمثل في إعلام جميع المشتركين بحقوقهم المنصوص عليها في جميع القوانين والأنظمة واللوائح السعودية ، و جميع المعاهدات والمواثيق التي انضمت لها المملكة في مجال حقوق الإنسان . ومن المتوقع أن تساعد هذه الخدمة على التواصل بين أصحاب الحقوق والمظالم ومقدمي الشكاوي وبين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان .

وستسهل الخدمة على المتظلمين أو من يرصد أي تجاوز أو تعدي على الحقوق أن يبلغ عنها من خلال جوال حقوق الإنسان مما يفعل آلية المتابعة والرصد ، الجدير بالذكر ان هذه المبادرة تعد الأولى نمن نوعها على مستوى الوطني الإقليمي ، والمشتركين في خدمة جوال حقوق الإنسان ستصلهم يوميا رسالتين صباحية ومسائية تعرفهم بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوقفهم على حقوقهم في التعليم والعمل والصحة ، شاملة لحقوق الموظف والسجين والمرأة والطفل ، فخدمة جوال حقوق الإنسان تغطي جميع فئات المجتمع مواطنين ومقيمين.

من جهة ثانية قام رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى وعدد من أعضاء اللجنة بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس الأول وكان في استقبالهم رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني وعدد من أعضاء الجمعية، وتمت مناقشة بعض الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان في المملكة ودور اللجنة حيالها كما تناول الحديث سبل التعاون بين الجمعية ومجلس الشورى ممثلاً في لجنة حقوق الإنسان والعرائض ، وتبادل الطرفان وجهات النظر حول بعض الاتفاقيات المنضمة لها المملكة والمتعلقة بحقوق الإنسان ومدى انسجامها مع الأنظمة السعودية. وفي نهاية اللقاء اتفق الطرفان على وضع آلية للتعاون بين الجهتين .

مرضى الإيدز يعودون إلى أعمالهم.. وإجازات للعلاج

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 3411
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101019/Con20101019378586.htm

محمد العنزي ـ الدمام

أكد لـ«عكاظ» رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، أن الجمعية أعادت مواطنات ومواطنين مصابين بمرض الإيدز إلى أعمالهم بعد أن تقدموا بشكاوى للجمعية.

وأوضح القحطاني أن «هذه الحالات التي وصلت للجمعية، (لم يحدد عددها)، تم التعامل معها مباشرة عبر الاتصال بالجهات المعنية وبجهاتهم وحلت عددا من القضايا التي كانت عالقة، وإعادة المفصولات والمفصولين بسبب مرض الإيدز إلى عملهم وتمكينهم من الحصول على إجازات لمواصلة العلاج».

ودعا رئيس الجمعية جميع الجهات الحكومية والخاصة إلى معاملة هؤلاء المرضى معاملة تحفظ حقوقهم وإعطائهم ما يستحقون من حقوق كفلها لهم النظام.

إلى ذلك، أفادت إحصائيات حديثة أن عدد مرضى الإيدز في المملكة تجاوز الخمسة آلاف مريض في السنوات الماضية، مشيرة إلى وجود انخفاض كبير في أعداد وفيات مرضى الإيدز لأسباب متعددة منها ارتفاع معدل الوعي وتوفر الرعاية الصحية المناسبة للمرضى.

حقوق الإنسان تطلق خدمة الجوال الحقوقي اليوم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 3411
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101019/Con20101019378602.htm

عبد الله المقاطي ـ ظلم

تدشن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان اليوم خدمة جوال «حقوق الإنسان» بالتعاون مع شركة فندا للاتصالات، وهي من الخدمات التي يقدمها برنامج الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لنشر الثقافة الحقوقية بين أفراد المجتمع تحت شعار «من لا يعرف حقه لا يستطيع أن يطالب به».

وتتمثل هذه الخدمة في إعلام جميع المشتركين بحقوقهم المنصوص عليها في جميع القوانين والأنظمة واللوائح السعودية، وجميع المعاهدات والمواثيق التي انضمت إليها المملكة في مجال حقوق الإنسان، ومن المتوقع أن تساعد هذه الخدمة على التواصل بين أصحاب الحقوق والمظالم ومقدمي الشكاوى وبين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

وتأمل الجمعية أن يحقق جوال «حقوق الإنسان» مساهمة فعالة في مجال نشر الثقافة الحقوقية، مؤكدة أن التقصير في معرفة الحقوق يؤدي إلى استمرار عدم الوفاء بها، كما أن هذه الخدمة ستسهل على المتظلمين أو من يرصد أي تجاوز أو تعد على الحقوق أن يبلغ عنها من خلال الجوال.

تعلم حقوقك المنصوص عليها من جوال حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=25637&CategoryID=5

الرياض :عبير العمودي 2010-10-19 3:23 AM
بهدف نشر الثقافة الحقوقية بين جميع أفراد المجتمع، تطلق الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان اليوم خدمة جوال "حقوق الإنسان."،المستشار القانوني عضو الجمعية خالد الفاخري أوضح أن الخدمة تأتي ضمن برنامج الجمعية الذي يهدف إلى نشر الثقافة الحقوقية بين جميع أفراد المجتمع لتعريفهم بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقال: "من لا يعرف حقه لا يستطيع أن يطالب به."
الجمعية في بيان أصدرته أمس وصفت المبادرة بأنها الأولى من نوعها على المستوى الوطني الإقليمي، وقالت إن المشتركين في خدمة جوال "حقوق الإنسان" سيحصلون على رسالتين يومياً صباحية ومسائية تغطي جميع فئات المجتمع مواطنين ومقيمين على حد سواء، بالإضافة إلى إعلام جميع المشتركين بحقوقهم المنصوص عليها في جميع القوانين والأنظمة واللوائح السعودية، وجميع المعاهدات والمواثيق التي انضمت لها المملكة في مجال حقوق الإنسان، ويمكن لعملاء الاتصالات السعودية الاشتراك في خدمة جوال حقوق الإنسان عبر إرسال رسالة نصية إلى الرقم 801333

ويتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 13634
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13640&I=792226&G=1

جعفر الصفار ـ الرياض
بحثت لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان آلية التعاون بين الجانبين بما يخدم حقوق الإنسان في المملكة التي توليها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني ـ حفظهم الله ـ جل عنايتها واهتمامها.
جاء ذلك خلال الزيارة التي قام بها أعضاء لجنة حقوق الإنسان والعرائض برئاسة عضو المجلس الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز الشدي لمقر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الرياض مساء أمس الاول عقدوا خلالها اجتماعاً مع رئيس وأعضاء الجمعية,وفي بداية الاجتماع رحب رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني بأعضاء اللجنة وشكر لهم زيارتهم للجمعية ، مشيراً إلى أن وجود شراكة بين لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ، متطلعاً أن تكون هذه الزيارة هي بداية للتعاون المشترك بينهما ,بعد ذلك أوضح رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى الدكتور إبراهيم الشدي أن الهدف من الزيارة هو الاطلاع على ما لدى الجمعية من مقترحات وآراء يمكن أن تساعد اللجنة في أداء مهامها ويساعد المجلس على اتخاذ القرارات الرشيدة في هذا المجال.
ولفت إلى أن اللجنة تسعى من خلال الزيارة إلى بحث التعاون والتكامل مع الجمعية خاصة أن قضايا حقوق الإنسان من الأوليات لدى حكومة خادم الحرمين الشريفين فالمملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي انضمت إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان إيمانا منها بأهمية حقوقه التي كفلها الدين الإسلامي الحنيف .
بعد ذلك دار نقاش حول آلية التعاون بين اللجنة والجمعية وقد تم خلال الاجتماع الاتفاق على تسمية منسق من اللجنة ومنسق من الجمعية ليتم التواصل بينهما ويعزز التعاون بين اللجنة والجمعية.

نرصد حالات موقوفين لم يحاكموا.. وسنمنع الرسائل الكيدية

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 1742
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=112735

الرياض. سعود السلطان

كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، وجود حوار مع المديرية العامة للسجون يختص بمطالبتهم بوجود مكاتب قضائية في السجون، وعدم تقييد المسجون، وتفعيل الأحكام البديلة، مشيرا إلى أن الجمعية ترصد حاليا حالات لموقوفين لم تصدر بحقهم أحكام.

وأكد خلال إطلاق جوال حقوق الإنسان بالرقم 801333 والخاص بالجمعية،أمس، والذي يهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان ورصد التجاوزات عبره، أن الجمعية تلقت شكاوى من بعض السفراء عن أوضاع مواطنيهم في المملكة وظروف عملهم، لافتا إلى أن الجمعية رصدت شكاوى عديدة من السجناء، منها سوء الخدمة الصحية، وقلة الكوادر ووجود بعض الأمراض والمباني.

وأوضح القحطاني أن إطلاق الجوال سيمكن من ضبط السلوك في المجتمع ورصد أي مخالفة ويرفع الوعي بالأنظمة لدى المواطن والمقيم، خصوصا أن الجمعية تهدف إلى خدمة حقوق الإنسان عبر المحاضرات والندوات والدورات التدريبية لرجال الأمن العام، مشددا على أن الخدمة مجانية، وأن الجمعية ستمنعها عن أي شخص يرسل رسائل كيدية.

وبين أن الجمعية تتناقش حاليا مع وزارة الشؤون الاجتماعية بخصوص أحداث دار الفتيات في أكثر من مدينة «هناك زيارات من القسم النسائي بالجمعية لعدد من دور الفتيات، وهناك شكوى من البرامج والمباني، ونسعى لتواصل أكبر وحل هذه الإشكاليات والتسهيل على النزيلات».

وأكد القحطاني عدم وجود تنسيق بين وزارة العمل والجوازات بخصوص الكفالة والعمالة وأوضاعها، مشيرا إلى أنه تم رصد عدد كبير من الأوضاع التي تحتاج لتعديل «استمرار هذا الوضع لايحقق مصلحة الدولة».

وذكر أن زيارة لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشورى جاءت لتبادل وجهات النظر ووضع آليات للعمل والتواصل، وتزويد الجمعية للجنة بالملاحظات على الأنظمة وأخذ رأي الجمعية بالاقتراحات والأنظمة الجديدة.

وأوضح القحطاني أن الجمعية تقوم حاليا برصد شكاوى عن نظام ساهر المروري وإشكالية التطبيق «لا بد أن يكون التطبيق متدرجا ومتوازيا، ويجب معرفة حساب السرعات في الشوارع»، مضيفا أنه تم استقبال شكاوى عن عدم علم بعض أصحاب السيارات بالمخالفات، وسيكون هناك تنسيق مع إدارة المرور بخصوص هذا الأمر.

وذكر أن الخدمة تقدم على نوعين «خدمة تفاعلية» برسالة نصية على رقم 831333 للاستفسار والتبليغ عن مخالفة أو انتهاك أو أي تجاوزات وفساد إداري ومالي، وخدمة «الاشتراك الشهري»، وذلك بإرسال رسالة نصية إلى رقم 801333 ليتلقى المشترك رسالتين بشكل يومي تعرفه بحقوقه، مشيرا إلى أن الهدف من جوال حقوق الإنسان نشر ثقافة حقوق الإنسان بين شرائح وفئات المجتمع السعودي، مواطنين ومقيمين، رجالا ونساء، حتى يعرف الفرد ما له من حقوق منحتها له أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة والقوانين المحلية والاتفاقات الدولية التي انضمت لها المملكة.

وأفاد القحطاني بأن الخدمة تعد وسيلة رقابية من أفراد المجتمع على الانتهاكات أو التجاوزات التي قد تقع من قبل بعض الجهات أو الأفراد بالمخالفة للأنظمة والتعليمات، منوها إلى أن الرسائل اليومية التي سترسل للمواطنين موضوعها في المقام الأول حقوقي ومستقاة من الأنظمة السعودية.

من جهته، أوضح نائب رئيس الجمعية الدكتور صالح الخثلان أن الجمعية تستفيد من الوسائل الحديثة لإيصال المعلومة واستقبالها حتى لا تكون عائقا للمتظلم لفهم حقوقه، ورصد الانتهاكات والتجاوزات والتعريف بالأنظمة القائمة ونشر حقوق الإنسان، مبينا أن هناك نقصا في المعرفة بحقوق الإنسان في نظام العمل بالمؤسسات، حيث تعمل الجمعية على نشر الثقافة عن طريق المحاضرات والدورات وعقد ندوات سنوية.

وأوضح أن الرسائل المقدمة من جوال الجمعية تركز على أنظمة العمل والخدمة المدنية والمعاشات ومزاولة المهن الصحية لأنها تمثل الاحتياج الأكثر من المجتمع لتبين لكل موظف حقوقه منذ توليه العمل حتى إحالته لسن التقاعد، مشيرا

إلى أن الرسائل تركز على حقوق السجناء والموقوفين باعتبارهم من أكثر الفئات احتياجا إلى معرفة حقوقهم.
وأكد الخثلان أن الخطة المقبلة للرسائل تتيح للمشترك اختيار عدد الرسائل، لافتا إلى أن الرسائل المقدمة للمشتركين تبين نماذج حقوق الإنسان، كنظام الجنسية العربية والإجراءات الجزائية ونظام العمل والمرور

سفراء يستعينون بـ حقوق الإنسان.. أحيانا

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 1742
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=112724

الرياض.سعود السلطان
كشف رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، وجود حوار مع مديرية السجون يختص بمطالبتهم بوجود مكاتب قضائية في السجون، وتفعيل الأحكام البديلة، مشيرا إلى أن الجمعية ترصد حاليا حالات لموقوفين لم تصدر بحقهم أحكام. وأكد خلال إطلاق جوال «حقوق الإنسان» بالرقم 801333، أمس، الذي يهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان ورصد التجاوزات عبره، أن الجمعية تلقت شكاوى من بعض السفراء عن أوضاع مواطنيهم وظروف عملهم، لافتا إلى أن الجمعية رصدت شكاوى عديدة من السجناء، منها سوء الخدمة الصحية، وقلة الكوادر ووجود بعض الأمراض والمباني.

حقوق الإنسان تستعين بالـ sms لحل قضاياها

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 1742
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=112623

الرياض، جدة. محمد التركي وعبده الأسمري

كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن عزمها على التواصل مع المواطنين بشكل ميسر وحل قضاياهم الحقوقية هاتفيا من خلال رسائل الـ SMS، حيث أعلنت إطلاقها جوالا مخصصا للمشتركين في بادرة هي الأولى من نوعها على مستوى الشرق الأوسط.

ويتمكن المشتركون في جوال حقوق الإنسان، الذي نفت الجمعية أن يكون الهدف من إطلاقه ربحيا من عرض شكاواهم وقضاياهم ومشكلاتهم الاجتماعية على أن يتم حلها في غضون ثوان، أو توجيههم إلى الجهات التي يمكن من خلالها حصولهم على حقوقهم.

وأكد خالد الفاخري مدير العلاقات العامة والإعلام في حقوق الإنسان أن الهدف من الخدمة التي تطلق رسميا اليوم هو خدمة أفراد المجتمع: «حاليا ستكون مقابل رسوم رمزية للاشتراك السنوي، ونسعى لأن تكون مجانية في المستقبل بالتعاون مع مزودي الخدمة وهو ما يثبت حسن النية بالنسبة إلينا».

واعتبر الفاخري أن نشر الثقافة الحقوقية عبر الهاتف المحمول هو امتداد لمسيرة الجمعية في التطوير الشامل وتعريف أفراد المجتمع بما لهم وما عليهم «ستكون آلية وصول صاحب المظلمة سواء كان ذكرا أو أنثى لحقوق الإنسان سهلا للغاية، فبرسالة نصية بإمكانيته شرح معاناته ليستقبلها فريق متخصص يقدم من خلالها الحل أو التوصية أو إرسال أرقام الجهة التي يمكنها تقديم الحل وكل ذلك يتم في غضون ثوان معدودة».

وتخدم الجمعية من خلال إطلاقها لهذه الخدمة جميع فئات المجتمع خصوصا النساء اللاتي تحول ظروفهن الاجتماعية دون الانتقال إلى مقار الجمعية لتقديم الشكاوى والحديث مع المسؤولين، ويستقبل مشتركو «جوال حقوق الإنسان» رسالتين صباحية وأخرى مسائية تعرفهم بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوقفهم على حقوقهم في التعليم والعمل والصحة، شاملة لحقوق الموظف والسجين والمرأة والطفل، فخدمة جوال حقوق الإنسان تغطي جميع فئات المجتمع مواطنين ومقيمين.

والخدمات التي تقدمها الجمعية تتمثل في إعلام جميع المشتركين بحقوقهم المنصوص عليها في جميع القوانين والأنظمة واللوائح السعودية، وجميع المعاهدات والمواثيق التي انضمت لها المملكة في مجال حقوق الإنسان. ومن المتوقع أن تساعد هذه الخدمة على التواصل بين أصحاب الحقوق والمظالم ومقدمي الشكاوى وبين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

وتأمل الجمعية أن يحقق جوالها مساهمة فعالة في مجال نشر الثقافة الحقوقية في المجتمع من أجل أن يتعرف كل فرد على حقوقه التي كفلها له الشرع والنظام، خاصة أن التقصير في معرفة الحقوق يؤدي إلى استمرار عدم الوفاء بها.

من جهة ثانية، بحثت لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أمس الأول، آلية التعاون بين الجانبين بما يخدم حقوق الإنسان في المملكة.

جاء ذلك خلال الزيارة التي قام بها أعضاء لجنة حقوق الإنسان والعرائض برئاسة عضو المجلس الدكتور إبراهيم الشدي لمقر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الرياض، مساء أمس الأول، عقدوا خلالها اجتماعا مع رئيس وأعضاء الجمعية.

وفي بداية الاجتماع رحب رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني بأعضاء اللجنة، مشيرا إلى وجود شراكة بين لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، متطلعا إلى أن تكون هذه الزيارة هي بداية للتعاون المشترك بينهما

حقوق الإنسان تتجه لتعزيز ثقافة السعوديين الحقوقية في رسائل نصية قصيرة

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 11649
http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issueno=11649&article=591634&feature=

الرياض: فيصل آل مغثم

في خطوة هي الأولى من نوعها على صعيد المؤسسات الحقوقية في السعودية، أدرجت أمس «الجمعية السعودية لحقوق الإنسان» خدمة جوال» حقوق الإنسان»، الذي تعوّل عليه الجمعية في رفع مستوى المعرفة الحقوقية في البلاد.

وتخول «الجمعية السعودية لحقوق الإنسان» معرفة القوانين الحقوقية التي تعمل في ظلها الجمعية عبر قناتين، الأولى تُعنى بنشر ثقافة حقوق الإنسان، تكفلها رسائل نصية تصل للمتابع بشكل يومي، بينما تأتي القناة الثانية بمثابة جرس إنذار، بحيث يمكن الإبلاغ عن أي مخالفة حقوقية يتم رصدها، لتقوم الجمعية بعد التحقق من صحة المخالفة، بالتدخل لوقف التعدي أو التجاوز المرصود.

ويرى الدكتور مفلح القحطاني، رئيس «الجمعية السعودية لحقوق الإنسان»، أن هذه الخدمة ستسهم في ضبط سلوك المجتمع، إلى جانب دورها في رفع مستوى المعرفة الحقوقية للمواطنين والمقيمين.

الدكتور القحطاني يعتقد أن الرسائل النصية تلك، التي يكفلها النظام الجديد الذي توفره الجمعية، ستتطرق إلى تفصيلات لبعض الأنظمة السارية، منها ما يتعلق مباشرة بحماية الحق، بالإضافة إلى نظام الإجراءات الجزائية بالنسبة للمتهمين الموقوفين ومن في حكمهم.

وتتناول الرسائل النصية التي أطلقتها الجمعية المواضيع الحقوقية المستقاة من الأنظمة السعودية، كحق التعليم والعمل والصحة والأمن وحرمة المسكن، إلى جانب الحق في الضمان الاجتماعي، وغيرها من المواضيع التي تهتم بالمواضيع الحقوقية للمواطن والمقيم على الأراضي السعودية.

ويتمحور عمل الجمعية طبقا للدكتور صالح الخثلان نائب رئيس » الجمعية السعودية لحقوق الإنسان»، على رصد الانتهاكات والتجاوزات الحكومية، إلى جانب اقتراح أو تعديل بعض الأنظمة السارية المرتبطة بحقوق الإنسان ونشر الثقافة الخاصة بها في المجتمع السعودي.

ويرى الدكتور الخثلان ضعفا كبيرا في الثقافة الحقوقية لدى المجتمع المحلي، مُستندا إلى دراسة تبنتها الجمعية، أظهرت الصورة الذهنية لحقوق الإنسان في السعودية، وأفرزت نقصا معرفيا بكل ما له صلة بحقوق الإنسان.

من ناحيته دعا الدكتور مفلح القحطاني إلى إنشاء مكاتب قضائية متصلة بالسجون، تتيح للسجين أو الموقوف الوصول بسهولة إلى القضاء، لمواجهة أوضاع كثيرة تتعلق بعدد من الموقوفين ممن لم تصدر بحقهم أحكام قضائية.

وطالب الدكتور القحطاني بتفعيل جانب المراكز الصحية داخل السجون، لتوفير خدمة صحية للسجناء، للقضاء على طريقة مراجعة السجناء في المستشفيات العامة، حيث يتم تكبيلهم بالسلاسل خلال وجودهم في المستشفى، الأمر الذي يعد تشهيرا بهم في الأماكن العامة.

وتعتبر خدمة جوال حقوق الإنسان الأولى من نوعها على المستوى المحلي والإقليمي والعربي، وتطلقها إحدى الشركات المتخصصة في مجال التقنية والاتصالات، التي دخلت معها «الجمعية السعودية لحقوق الإنسان» في شراكة عملية، لرصد المخالفات الحقوقية.

حقوق الإنسان تطلق جوال الجمعية التفاعلي لاستقبال رسائل المواطنين وشكاويهم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 15458
http://www.alriyadh.com/20/10/2010/article569653.html

الرياض - محمد السهلي

دشنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يوم أمس جوال الجمعية 831333 التفاعلي لاستقبال رسائل المواطنين وشكاويهم وملاحظاتهم والرقم 8013333 للاشتراك الشهري والذي يمكن المشترك من تلقيه رسائل الجمعية بشكل يومي .

وكان رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني قام بالتدشين في مقر الجمعية وبحضور نائب رئيس الجمعية والمتحدث الرسمي باسمها الدكتور صالح الخثلان وعضوي الجمعية صالح الرشيد وخالد الفاخري .

وتهدف الجمعية من جوال حقوق الإنسان الى نشر ثقافة حقوق الإنسان بين كافة شرائح وفئات المجتمع السعودي مواطنين ومقيمين رجالا ونساء حتى يعرف كل فرد ما له من حقوق منحتها له أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة والقوانين المحلية والاتفاقات الدولية التي انضمت لها المملكة .

بالإضافة الى رصد المخالفات الحقوقية حيث يسهل جوال حقوق الإنسان لكل من يرصد مخالفة حقوقية أن يتواصل مع الجمعية لتبليغها بالمخالفة أو التعدي حتى تتمكن الجمعية من القيام بدورها الأساسي الذي أنشئت من أجله ونص عليه نظامها الأساسي من أجل التدخل لوقف التعدي أو التجاوز في حالة وجوده. حيث سيكون جوال حقوق الإنسان وسيلة رقابية من أفراد المجتمع على الانتهاكات او التجاوزات التي قد تقع من قبل بعض الجهات أو الأفراد بالمخالفة للأنظمة والتعليمات .

واستعرض الدكتور القحطاني موضوعات الرسائل قائلا الرسائل اليومية التي سترسل للمواطنين موضوعها في المقام الأول حقوقي مستقاة من الأنظمة السعودية فمثلا النظام الأساسي للحكم وهو النظام الذي يبين الخطوط العريضة والاتجاهات الأساسية للحكم في المملكة يتضمن مجموعة من المواد التي تبين العديد كحق التعليم والعمل والصحة والأمن وحرمة المساكن والمراسلات البرقية والبريدية والهاتفية وحرية الملكية الخاصة والمساواة بين جميع السعوديين والحق في الضمان الاجتماعي في حالات الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة .

وأضاف القحطاني وتركز الرسائل على أنظمة العمل والخدمة المدنية والمعاشات ومزاولة المهن الصحية لأنها تمثل الاحتياج الأكثر من المجتمع. وكذلك تركز الرسائل على حقوق السجناء والموقوفين باعتبارهم من أكثر الفئات احتياجا الى معرفة حقوقهم .وقال الرئيس التنفيذي لشركة فندا فيصل عبدالله المالكي قال لقد جعلت التكنولوجيا الحديثة من هذا العالم قرية مترابطة الأطراف وهذه الحداثة رشحت قطاع الاتصالات ليكون محورا أساسيا في حياتنا العامة حتى تكون المعلومة فيه سريعة وحاضرة على مدار الساعة وبتوفيق من الله تعالى حرصت فندا للاتصالات وتقنية المعلومات على مواكبة التطورات والمتغيرات وطروح المعرفة والقوانين والوعي الشامل بنشر حقوق الإنسان عبر جوال الجمعية بنشر ثقافة حقوق الإنسان عبر جوال الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وتنفيذ توجيهات المقام السامي بنشر هذه الثقافة وتوعية المجتمع للرفع من مستوى الوعي عنده .

ويضيف المالكي قائلا ويسرنا أن نطلق أول جوال من نوعه على المستوى الوطني والإقليمي تحت إشراف جمعية حقوق الإنسان في المملكة وعلى مستوى الوطن العربي.

القحطاني يدشن جوال جمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 13894
http://www.al-jazirah.com/20101020/ln101.htm

الجزيرة - ياسر الجلاجل

أدانت الجمعية الخيرية الوطنية لحقوق الإنسان التصويت على حظر ارتداء النقاب في فرنسا، حيث اعتبرت القرار يتناقض مع حرية الملبس للأفراد التي تقرها القوانين الدولية، من جهة ثانية انتقد د. مفلح القحطاني رئيس الجمعية بأن نظام «ساهر» المروري وإشكالياته وحساب السرعات المطبقة في بعض الشوارع وقال: إن هذه السرعات تحتاج إلى إعادة النظر والتركيز على الدقة والمعاينة وتحديد السرعات التي تتناسب معها السرعة المفروضة من قبل المرور، وواصل القحطاني حديثه قائلاً بالنسبة للسجون والسجناء هو موضوع طويل ومستمر وقال هناك ملاحظات لكن هذه الملاحظات ترتفع أحيانا وتنخفض أحيانا، ويعد هذا إلى مدى كثرة المسجونين أو انخفاضهم، وأكد أن الشكاوي والملاحظات تقل عندما يصدر عفو ملكي سام حيث تنخفض نسبة الشكاوي بشكل كبير، وقال هذا يقتضي إلى تفعيل عقوبة السجن أكثر وأن يكون هناك متابعة وسرعة في عدد القضايا الكبيرة وإصدار الأحكام وقال: إن غالبية من هم في السجون موقوفون لم يتم النظر في قضاياهم والحكم عليهم من القضاء، وشدد على مطالبات الجمعية أن تكون هناك مكاتب قضائية قريبة من السجون حتى يتم حل هذه المشكلة، جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته الجمعية لإطلاق جوال الجمعية يوم أمس في مقرها بالرياض حيث أطلقت الجمعية جوال الجمعية التثقيفي لحقوق الإنسان بالرقم الموحد «801333» باشتراك شهري وجوال آخر لاستقبال الشكاوي برقم موحد « 831333» برسوم ثلاثة ريالات لكم رسالة وقال الدكتور القحطاني: إن الجوال يستقبل الشكاوى بكل أصنافها فيما يتعلق بحقوق الإنسان سواء من مراجعين أو موظفين أو غيره.

أطلقت 801333 لتلقي الشكاوى ورصد التجاوزات .. حقوق الإنسان لـ عكاظ :

شكاوى ضد نظام ساهر ورصد موقوفين دون أحكام قضائية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 3412
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101020/Con20101020378621.htm

نواف عافت ـ الرياض

جدد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني مطالب الجمعية بتخصيص مكاتب قضائية داخل السجون لحسم الملفات العالقة لبعض السجناء، إضافة إلى التوسع بشكل أكبر في تطبيق الأحكام البديلة.

وأقر رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تصريحات صحافية أمس أنه تم رصد موقوفين دون صدور أحكام قضائية ضدهم، مؤكدا أن هذا الملف والملفات السابقة تجري دراستها بشكل موسع مع المسؤولين في المديرية العامة للسجون.

ونبه إلى أن الجمعية تدرس عددا من الشكاوى والملاحظات على نظام الضبط المروري «ساهر» وإشكاليات التطبيق، مؤكدا أنه يفترض أن يكون التطبيق تدريجيا ويوازي حساب السرعات في الشوارع، مؤكدا على أن الأمر سيخضع للنقاش مع المسؤولين في المرور لحسم الأمر.

وأفصح القحطاني لـ «عكاظ» عن تفاهم يجري مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتصحيح أوضاع دور الفتيات، إضافة إلى تمكين القسم النسائي في الجمعية من الوقوف على حقائق الشكاوى التي ترد لهم من نزلاء هذه الدور، لاسيما في ظل توارد شكاوى كثر عن البرامج والمباني التي تقدم وتحتضن النزلاء، وهو أمر يجري بحثه بغية الحل مع المسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية.

وجزم رئيس جمعية حقوق الإنسان أنه لا يوجد تنسيق بين وزارة العمل والجوازات بخصوص الكفالة والعمالة وأوضاعها، لكنه أكد رصد أوضاع غير منطقية وغير مقبولة، على حد وصفه. مؤكدا أن بقاء بعض هذه الأمور دون حل لا يحقق مصلحة الدولة، وعن زيارة أعضاء الجمعية لمجلس الشورى أكد أنها بهدف وضع آليات محددة للتواصل والعمل، وتزويد الجمعية بالملاحظات على الأنظمة وأخذ رأي الجمعية في ما يتعلق بالاقتراحات.

وجاءت تأكيدات القحطاني إثر إطلاقه أمس جوال جمعية حقوق الإنسان 801333، الذي يمكن المتضررين والباحثين عن الإنصاف من التواصل معهم، كما يوفر خدمة تثقيف الناس بمفهوم حقوق الإنسان ورفع الوعي بالأنظمة لدى المواطنين والمقيمين، إضافة إلى رصد التجاوزات، وخلص إلى القول إن الخدمة مجانية ولن تسمح بتلقي رسائل كيدية، إذ أن جميع الشكاوى تخضع للفحص والتدقيق أولا قبل المباشرة في التحقيق فيها.

حقوق الإنسان تقترح إنشاء مكاتب قضائية قريبة من السجون لحل مشاكل النزلاء

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 17346
http://www.al-madina.com/node/269653

جابر المالكي - الرياض / تصوير - حسن إبراهيم

كشف رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن سفراء بعض الدول بالمملكة يأتون إلى الجمعية يتظلمون لدينا بسبب الظلم الذي يعانيه بعض مواطنيهم داخل المملكة، مشيرا إلى أن الجمعية تقوم بمتابعة هذه المشاكل مع الجهات التي تسببت في ظلمهم وحلها سريعا، مشيرا الى انه تم رصد الكثير من القضايا تخص العمالة الوافدة.

وأوضح ان موضوع السجون وما يعانية المسجون محل متابعة من قبل الجمعية، مؤكدا ان المشكلة تكمن في التكدس، مشيرا إلى أن هناك عددا من الموقوفين لم تصدر بحقهم أحكام مقترحا إنشاء مكاتب قضائية قريبة من السجون لحل القضايا يوميا، كما انه يصل للجمعية شكاوى من السجون تختص بما يعانية المرضى وكذلك المشاكل النفسية التي يعانونها. واوضح ان الجمعية رصدت سجناء يعانون من معالجتهم في المستشفيات خصوصا انهم يذهبون اليها وهم مقيدون بسلاسل، مطالبا بتفعيل المستوصفات داخل السجون والعناية بها.

جاء ذلك خلال تدشين اطلاق جوال الجمعية الوطنية لحقوق الانسان يوم امس. وحول نظام ساهر وما يعانية المواطن منه قال إن هناك شكاوى من المواطنين ترد الجمعية وما زلنا نتلمس تلك المشاكل ويتم العمل على إصلاحها كما لاحظنا ان حساب السرعة لبعض الشوارع تحتاج إلى إعادة النظر فيها.

وأكد أن الجمعية تواصل زياراتها لدار الحماية الاجتماعية بمكة وغيرها من مناطق المملكة باستمرار ورصدت الجمعية ملاحظات أهمها المكان والبرامج المقدمة وكذلك البطء في تقديم الخدمة مشيرا إلى أنه لا بد على وزارة الشؤون الاجتماعية إذا أرادت استئجار مبني السرعة في ذلك دون وضعة في منافسة عامة.

وعن المشاكل التي يعانيها بعض الصحفيين في وسائل الإعلام بالمملكة قال إنه ورد للجمعية شكاوى من محرري بعض الصحف حيث تقوم الجمعية بطرحها على مسؤولين بهيئة الصحفيين لحلها. وعن زيارة أعضاء لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى للجمعية أول أمس قال إن هذه الزيارة تعتبر تبادل وجهات النظر والسعي إلى وضع آليات عمل بين الجمعية واللجنة وكذلك تفعيل الموضوعات والقضايا التي ترد إلى الجمعية في المجلس.

وأكد أن خدمة الجوال تقدم رصدًا للمخالفات الحقوقية حيث يسهل جوال حقوق الإنسان لكل من يرصد مخالفة حقوقية أن يتواصل مع الجمعية لتبليغها بالمخالفة أو التعدي حتى تتمكن الجمعية من القيام بدورها الأساسي التي أنشئت من أجله ونص عليه نظامها الأساسي من أجل التدخل لوقف التعدي أو التجاوز في حالة وجوده. موضحا ان هذا الخدمة ستكون وسيلة رقابية من أفراد المجتمع على الانتهاكات أو التجاوزات التي قد تقع من قبل بعض الجهات أو الأفراد بالمخالفة للأنظمة والتعليمات.

حقوق الإنسان: السجون مزدحمة ورعايتها دون المستوى

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=25781&CategoryID=5

الرياض :عبدالله فلاح 2010-10-20 3:38 AM

ما زالت السجون تعاني من اكتظاظ السجناء فيها، كما أنها بحاجة إلى عناية أكثر في المجال الصحي، هذا ما أكده رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، وقال في تصريح صحفي عقب تدشينه أمس خدمة "جوال حقوق الإنسان"، إن وجود مكاتب قضائية سيحد من تزايد أعداد الموقوفين.

وأوضح القحطاني، أن هناك تنسيقا مستمرا بين الجمعية ووزارة الشؤون الاجتماعية فيما يتعلق بالملاحظات على بعض دور الرعاية لإزالة الملاحظات، مشيرا إلى أن الجمعية تتواصل مع السفارات الخارجية باستمرار، كما أنها طلبت أن تقوم تلك السفارات بدورها وواجبها تجاه مواطنيها. وأكد أن الجهات الحكومية السعودية تقوم بذلك الدور أحيانا .

وانتقد القحطاني تصرف بعض المدارس الأهلية في حجز شهادات الطلاب المتعثرين في سداد رسوم الدراسة، موضحا أنه من حق المدرسة اتخاذ الإجراءات القانونية دون حجز الشهادة

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني أن السجون ما زالت تعاني من اكتظاظ السجناء فيها، كما أنها بحاجة إلى عناية أكثر في المجال الصحي. وقال: إن وجود مكاتب قضائية سيحد من تزايد أعداد الموقوفين. جاء ذلك في تصريح صحفي عقب تدشين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس خدمة "جوال حقوق الإنسان" بالتعاون مع شركة "فندا" للاتصالات.

وأوضح القحطانى أن هناك تنسيقا مستمرا بين الجمعية ووزارة الشؤون الاجتماعية فيما يتعلق بالملاحظات على بعض دور الرعاية وذلك لإزالة الملاحظات. مشيرا إلى أن الجمعية تتواصل مع السفارات الخارجية باستمرار، كما أنها طلبت أن تقوم تلك السفارات بدورها وواجبها تجاه مواطنيها. وأكد أن الجهات الحكومية السعودية تقوم بذلك الدور أحيانا .

وانتقد القحطاني تصرف بعض المدارس الأهلية بحجز شهادات الطلاب المتعثرين عن سداد رسوم الدراسة. موضحا أنه من حق المدرسة اتخاذ الإجراءات القانونية دون حجز الشهادة. وقال: إذا كان الطفل الملتحق بمدرسة أهلية لعدم قبوله بمدرسة حكومية فينبغي النظر في دفع الرسوم لمحدودي الدخل من قبل الجهات الحكومية المسؤولة .

يذكر أن خدمة "جوال حقوق الإنسان" تعد المبادرة الأولى من نوعها على المستويين الوطني والإقليمي؛ وذلك ضمن برنامج الجمعية الذي يهدف إلى نشر الثقافة الحقوقية بين جميع أفراد المجتمع مواطنين ومقيمين إعمالا لمبدأ "من لا يعرف حقه لا يستطيع أن يطالب به."

وتتمثل الخدمات التي تقدمها الجمعية عبر هذه الخدمة في إعلام جميع المشتركين بحقوقهم المنصوص عليها في جميع القوانين والأنظمة واللوائح السعودية، وجميع المعاهدات والمواثيق التي انضمت إليها المملكة في مجال حقوق الإنسان . ومن المقرر أن تصل المشتركين في الخدمة رسالتان يوميا، صباحية ومسائية، للتعريف بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحقوقهم في التعليم والعمل والصحة. وتغطي الخدمة جميع فئات المجتمع من المواطنين والمقيمين.

طالبت الشؤون الإجتماعية بفتح فرع لها في المحافظة

حقوق الانسان تنتقد توقيف شرطة الجبيل وتوصي بإصلاحات عاجلة

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 13635
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13641&I=792449&G=1

جعفر تركي، محمد حبيان -الدمام، الجبيل

أوصت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية بسرعة تنفيذ المبنى المعتمد للتوقيف بشرطة الجبيل على الأرض المخصصة له بجوار مبنى الشرطة من الجهة الغربية.

جاء ذلك خلال زيارة وفد الجمعية الذي ترأسه المشرف العام على الفرع الدكتور عبد الجليل السيف الى محافظة الجبيل مؤخراً ضمن برنامج الزيارات الميدانية المجدولة والتقى خلالها محافظ الجبيل عبد المحسن العطيشان .

وجرى خلال اللقاء استعراض عدد من القضايا الحقوقية ودور مختلف الجهات في انجاز الأعمال بما يكفل ضمان الحقوق لأصحابها .

وقال الدكتور السيف :إن الوفد قام بزيارة الى مركز شرطة محافظة الجبيل والتقى بمدير شرطة الجبيل العقيد دخيل فهد الدخيل ومدير الأدلة الجنائية العقيد صالح بن علي الجلعود وجرى مناقشة أوجه القصور في مقرات التوقيف منوها الى قيام الوفد بزيارة الموقوفين والبالغ عددهم (46) موقوفاً ، وهم أضعاف الطاقة الاستيعابية لغرفة التوقيف التي لا تتسع لمثل هذا العدد، والاستماع لمشاكلهم والاستفسار عن قضاياهم وعن المدة التي قضوها في التوقيف .

وبين أن الجمعية دعت إلى ضرورة ترميم المكان الحالي المخصص للتوقيف، وإصلاح المكيفات ودورات المياه ، وفتحة التهوية ، ومراوح الشفط،والبدء في تطبيق المشروع الذي أعدته الشرطة للحصول على المعلومات والبصمات ومعرفة السوابق وذلك للتسريع في إنهاء إجراءات الموقوفين.

وبين السيف أن الوفد طالب بالمزيد من التنسيق الايجابي مع الجهات القضائية ، والمحافظة وهيئة التحقيق والادعاء العام ، وإدارة الجوازات ، وبقية الجهات لسرعة إنجاز معاملات الموقوفين.

وأكد على أهمية الالتزام بنظام الإجراءات الجزائية ومعاملة المتهمين بموجبه أثناء القبض عليهم وتفتيشهم والتحقيق معهم بالإضافة إلى فسح المجال والتعاون الكامل مع أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام الذين خولهم النظام الحق في زيارة السجون ودور التوقيف في دوائر اختصاصهم في أي وقت دون التقييد بالدوام الرسمي وليتأكدوا من عدم وجود أي مسجون أو موقوف بصفة غير شرعية.

وطالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من الإدارة العامة للشئون الاجتماعية بالمنطقة الشرقية بفتح فرع لها بمحافظة الجبيل ومعه قسم للمتابعة الاجتماعية لكثرة عدد الحالات التي تقوم الشرطة باستقبالها بشكل مستمر ,وتقوم بإحالتها للمتابعة الاجتماعية بمدينة الدمام لعدم وجود مقر للمتابعة الاجتماعية في محافظة الجبيل.

وضم الوفد المشرف العام على الفرع الدكتور عبدالجليل بن علي السيف،ومدير الفرع جمعة الدوسري،وعضو الجمعية جعفر الشايب،والباحث القانوني عبد العزيز الدوسري.

الرياض: تدشين جوّال حقوق الإنسان للتبليغ عن الانتهاكات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 6211
http://www.aleqt.com/20/10/2010/article_458408.html

"الاقتصادية" من الرياض
دشنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان جوّال الجمعية الذي يقدم خدمة رسائل نصية حقوقية يومية للمواطن والمقيم لتعريفه بحقوقه المنصوص عليها في الأنظمة والقوانين واللوائح السعودية .
وأوضح الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية، لدى تدشينه جوّال الجمعية أمس في الرياض، أن الخدمة تقدم على نوعين "خدمة تفاعلية" برسالة نصية على رقم 831333 للاستفسار والتبليغ عن مخالفة أو انتهاك أو أي تجاوزات وفساد إداري ومالي، وخدمة" الاشتراك الشهري" وذلك بإرسال رسالة نصية على رقم 801333 ليتلقى المشترك رسالتين بشكل يومي تعرفه بحقوقه .
وقال "إن الهدف من جوّال حقوق الإنسان هو نشر ثقافة حقوق الإنسان بين جميع شرائح وفئات المجتمع السعودي، مواطنين ومقيمين.

تدشين خدمة لـ حقوق الإنسان على الجوال

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 13635
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13641&I=792426&G=1

جعفر الصفار - القطيف
دشّنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس خدمة جوال) حقوق الإنسان)، ضمن برنامج الجمعية الهادف إلى نشر الثقافة الحقوقية بين جميع أفراد المجتمع من مواطنين ومقيمين تحت شعار (من لا يعرف حقه.. لا يستطيع أن يطالب به .(
وأوضح المستشار القانوني عضو الجمعية خالد الفاخري أن المشتركين في خدمة جوال" حقوق الإنسان" سيحصلون على رسالتين يومياً صباحية ومسائية تغطي جميع فئات المجتمع من مواطنين ومقيمين على حد سواء، بالإضافة إلى إعلام جميع المشتركين بحقوقهم المنصوص عليها في جميع القوانين والأنظمة واللوائح السعودية، وجميع المعاهدات والمواثيق التي انضمت لها المملكة في مجال حقوق الإنسان .
وقال ان هدف جوال حقوق الإنسان هو نشر ثقافة حقوق الإنسان، ورصد المخالفات الحقوقية.. ويمكن لعملاء الاتصالات السعودية الاشتراك في خدمة جوال حقوق الإنسان عبر إرسال رسالة نصية إلى الرقم 801333

تقديم شكاوى العضل لـ«فيس بوك» بدلا من ساحات المحاكم

أستاذة جامعية معضولة تتراجع عن اللجوء للقضاء بعد حكم الطبيبة المعضولة وتفضل الإعلام

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=25687&CategoryID=3

جدة :نسرين نجم الدين 2010-10-20 3:30 AM

لجأت أستاذة جامعية سعودية معضولة إلى تدشين حملة على موقع "فيس بوك" تحت عنوان) كفا عضلا) بدلاً من تقديم شكواها إلى القضاء خوفاً من نتائج الأحكام القضائية التي قد لا تأتي في صفها أو تتهمها بالعقوق كما حدث في قضية الطبيبة المعضولة .

وتقول الأستاذة في إحدى جامعات جنوب السعودية التي رمزت لنفسها باسم (أمل صالح) في اتصال هاتفي مع "الوطن": لم أتوقع أن ما أتعرض إليه من قبل والدي وإخوتي، الذين دأبوا على صرف المتقدمين لخطبتي دون علمي أو أخذ رأيي، هو نوع من العضل، إلا عندما تجاوز عمري الثلاثين عاما، وأضافت أن والدها وإخوتها قاموا بتهديدها بالقتل والتعذيب، عندما طالبت بحقها في الزواج من أي من المتقدمين لها، مشيرة إلى أنها تبلغ الآن 37 عاماً وأنه قبل أيام قلائل كشف لها الأطباء عن إصابتها بأورام الثدي وأعراض مبكرة لسن اليأس نتيجة لاختلال هرموني غالبا ما يكون بسبب ضغوطات نفسية تعرضت لها لعدة سنوات، وقالت "بعد الثلاثين من عمري بدأت أطالبهم بحقي في الزواج وقبول أي من المتقدمين، طالما توفر فيه شرط الدين والخلق، وعندها هددوني بالقتل أو التعذيب، ووضعوا أمامي شرط كفاءة القبيلة والفخذ لموافقتهم، ولكن أبناء القبيلة الأكفاء توقفوا عن التقدم لخطبتي بعد تجاوزي سن الثلاثين، ولم يعد يتقدم لي إلا أبناء القبائل الأخرى"، وتابعت: لأنني لا أشترط سوى الدين والخلق، والمنع مازال مستمرا، لجأت إلى الأقارب وتدخل الكثير منهم سعياً لإقناعهم بتزويجي ولكن دون فائدة، وأكدت الأستاذة الجامعية أنها كانت تعتزم اللجوء إلى القضاء إلا أن ما آل إليه أمر الطبيبة المعضولة التي تناولتها وسائل الإعلام ألجمها وتراجعت عن فكرة اللجوء إلى القضاء، ولذلك قررت اللجوء إلى الإعلام وأطلقت حملة (كفا عضلا) على "فيس بوك".. وتابعت: خسرت الطبيبة عملها وأهلها وأيضا في النهاية لم تتزوج، وأنا لا أستطيع أن أخسر وظيفتي ولن أرتضي أن أتعرض للعنف أو الإهانة، لهذا لن ألجأ إلى القضاء، ولكنني لجأت إلى الإعلام لأستهدف الرأي العام السعودي الذي يقف صامتاً أمام قضايا عضل الفتيات عن الزواج .

استخدام جائر للولاية

ومع علو أصوات الفتيات المعضولات، اللواتي غالبا ما يكن في مستويات علمية عالية أكدت المشرفة على الفرع النسوي بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتورة فتحية بنت حسين القرشي لـ"الوطن" تقدم عدد من الفتيات بشكوى إلى هيئة حقوق الإنسان من عضل أولياء أمورهن لهن والاستحواذ على رواتبهن. وأضافت: يجري توجيه هذه الحالات لمراجعة القضاء وتنفيذ أحكام الشرع لوقف الظلم وتجاوز الاستخدام الجائر للولاية ولكن مما يبعث على الألم والحيرة أن تترك المشكلة معلقة وتسحب الفتاة شكواها أملاً في صحوة ضمير من تعسوا وأتعسوا غيرهم بتقديس الدرهم وعبادة الدينار. وناشدت القرشي أولياء الأمور بأن يلتزموا بمسؤولياتهم ويتقوا الله في أعمالهم ويستغنوا، معتبرة العضل أبرز أنواع العنف الذي يمارسه أولياء الأمور تجاه بناتهم.. وتابعت: بالرغم من مشاعر الحرمان والغبن لدى الفتاة في ظل ولاية مستغلة وظالمة يظل لدى البنت أمل في تدخل الوسطاء غير أن مساعيهم دائماً تكون بلا فائدة وتتردد الفتاة في تقديم شكوى إلى القضاء حرصاً على سمعة الأسرة ورحمة بولي أمرها الذي لم يرحمها.

العضل أكثر العنف ضررا

وأكد القاضي في محكمة الرياض الشيخ الدكتور حمد الرزين أن عضل البنات يعتبر أكثر أنواع العنف الأسري ضررا على المرأة والأسرة، واصفا إياه بأنه مفتاح التفكك الأسري وانهيار العلاقات العائلية وقطع صلة الأرحام. وعرف الرزين

العضل في اللغة بالمنع، وفي الاصطلاح بمنع الولي المرأة الزواج بكفء رضيته ورغب بها، بما يصح مهراً، وكان مرضي الخلق والدين، بلا سبب شرعي، وقال إن أهم أسباب العضل تعود لعادات قبلية أو خلافات أسرية بين الأب وأم بناته المطلقة منه أو حتى من زوجته التي لا تزال على ذمته، وقد يكون بسبب الطمع في ميراث للبنت، أو طمع في دخلها الشهري من راتب وغيره، وأضاف الرزين أياً كانت الأسباب فقد درجت المحاكم العامة على استقبال شكاوى النساء اللاتي تعرضن للعضل مباشرة، حيث تتقدم المرأة بشكواها ضد وليها وتنال دعواها كل الاهتمام لإنهائها صلحا وتزويج البنت من خاطبها بواسطة وليها الشرعي، وفي حالة عدم حل القضية صلحا يتم النظر في طلب المرأة عزل الولي ويتم الاستماع إلى الأسباب التي يبديها الولي ويعتبرها حجة في عدم موافقته على عقد النكاح وإن لم تجد فيها ما يمكن اعتباره سببا وجيها حكمت بعزل الولي وانتقال الولاية إلى أقرب ولي بعد عزله من أخ أو عم أو غيرهما، فإن لم يظهر لها ولي متجاوب جعلت المحكمة ولاية المرأة للقاضي المختص الذي بدوره يتولى عقد النكاح.

تحديد سن الزواج

وطالبت الناشطة في حقوق المرأة عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور سهيلة زين العابدين حماد، بوضع قانون يقنن عمر الزواج للفتيات في السعودية، ويتمثل في تحديد سن أدنى للزواج بسن 18 عاما، وإن تجاوزت سن الثلاثين وأثبت لدى القاضي عضل والدها أو وليها لها، فللقاضي أن يزوجها بمن يناسبها، على أن يكون لها الحق في تزويج نفسها بنفسها إن رفض القاضي تزويجها، خصوصا وأن المرأة لديها فترة محددة للإنجاب .

آثار اجتماعية

وقال أستاذ العلاج الأسري عميد كلية المجتمع بجامعة أم القرى أستاذ دكتور محمد بن مسفر القرني: قضايا العضل المرفوعة أمام المحاكم تشكل نسبة ضئيلة جدا من الحالات المعضولة.. وللعضل آثار اجتماعية سلبية كثيرة منها، تزايد الأمراض النفسية لدى المعضولات، وارتفاع معدل محاولات الانتحار لدى المعضولات، وعدم الرغبة في التعايش السلمي مع الآخرين، والحرمان من الشعور بالأمومة والدفء العاطفي، والتفكك الأسري وازدياد معدلات الانحرافات السلوكية، ومن أهم الأخطار الهروب إلى وسائل سلبية لتفريغ الطاقة الجنسية كبدائل تعويضية.

رأي الشرع

ويقول أستاذ الثقافة الإسلامية بجامعة الملك سعود الدكتور خالد السبيت إن الله تعالى يقول في محكم كتابه (فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر ذلكم أزكى لكم وأطهر والله يعلم وأنتم لا تعلمون) سورة البقرة، آية 232، أقول: يلاحظ أن الرجل لما كان كفئاً، وكانت المرأة تريد الزواج به، جاء الأمر القرآني بالنهي عن العضل، والأمر بتزويجها بمن أرادت، فأمره الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بتزويجها بمن أرادت، قال ابن الملقن في شرحه لصحيح البخاري (298/24): وعندنا السلطان يزوج عند العضل لأنه (أي الولي) امتنع من حق واجب عليه فقام مقامه، وقال ابن قدامة الحنبلي في كتابه المغني (383/9): "ولأنه يفسق بالعضل" بل ذهب ابنُ قدامة إلى أبعد من ذلك حين قال (384/9) "فإن رغبت في كفء بعينه وأراد تزويجها لغيره من أكفائها وأمتنع عن تزويجها من الذي أرادته كان عاضلاً لها"!!!، ومن الفتاوى المسجلة من قبل المفتي الأسبق فضيلة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (97/10 برقم 2711) "أنه متى بلغت المرأة سن البلوغ وتقدم لها من ترضاه ديناً وخلقاً وكفاءة ولم يقدح فيه الولي بما يبعده عن أمثالها ويثبت ما يدعيه كان على ولي المرأة إجابة طلبه من تزويجه إياها، فإن امتنع عن ذلك نبه إلى وجوب مراعاة جانب موليته، فإن أصرّ على الامتناع بعد ذلك سقطت ولايته وانتقلت إلى من يليه في القربى من العصبة - في1382-4-13 هـ.(

دراسة إلكترونية

أظهر استفتاء أجري في موقع) كفا عضلا) على فيسبوك لأكثر من 1860 مشاركا، انتشار العضل في جنوب السعودية بنسبة38.7% ، تليها محافظة الطائف بنسبة 22.1%، فيما جاءت المنطقة الوسطى ثالثة بنسبة 21.29% ، ثم تأتي المنطقتان الشمالية والشرقية في نهاية الترتيب بنسب تتفاوت ما بين 10% و 7.91%.

ومنعوهن بجلافة وتطرف

المصدر: جريدة عكاظ السبت8 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 16 أكتوبر 2010 العدد 3408
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101016/Con20101016378006.htm

عبدالله ابو السمح

عندما يقام مزاد علني للعموم فهو متاح للجميع ولا يجوز منع أي شخص من حضوره وله حق المزايدة والمشاركة إذا توفرت فيه المتطلبات النظامية، ولكني صدمت وتألمت جدا وأنا أقرأ ما كتبته السيدة شروق السليمان عضوة لجنة العقار في الغرفة التجارية في جدة بأنها منعت وجميع النساء الحاضرات من المشاركة في مزاد الأجهوري المقام في فندق الماريديان في جدة (صحيفة المدينة 2010/10/13) بعنوان: مزاد الأجهوري ومعادلة المرأة والاقتصاد، ما كتبته السيدة شروق يثير كل مشاعر الغضب والاستنكار من الموقف المزري لمنظمي المزاد لمنعهم النساء المؤهلات نظاما ومواطنة من الدخول إلى قاعة المزاد والمشاركة فيه واستخدام كلمة نابية لم يعد جائزا ترديدها في عهد ملك الإنسانية والتطوير عبدالله بن عبدالعزيز، قالوا لهن بكل جلافة واحتقار .. ممنوع دخول النساء، وعندما أصررن على الدخول والمشاركة جاء من هددهن بإحضار الشرطة لهن أو هيئة الأمر، وعندما وجدن أن لا خير في وجوه المشرفين العابسة انصرفن حسيرات أسيفات مضروبات في كرامتهن ووجودهن الإسلامي واعتراف الدولة بحقوقهن المالية المستقلة شرعا ونظاما.
وهذا المزاد ينظمه الدكتور عبدالله نصيف بصفته مصفيا لمساهمة الأجهوري، فهل هذا الإجراء المتعسف وغير الحضاري يرضيه وهو الأستاذ الجامعي والرجل المعروف بما تولاه من مناصب؟
إن منع أي مواطن من مزاد عمومي أمر غير نظامي ويخل بشرعية المزاد ويبطله لما فيه من تحيز وغياب للعدالة، يجب إعادة المزاد لهذا الخلل، كما يجب على حقوق الإنسان الجمعية والهيئة التدخل السريع لإنصاف المرأة، بل وأطالب أن تمنع مثل هذه الممارسات الظالمة ضد المرأة.

من أجل حقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم السبت8 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 16 أكتوبر 2010 العدد 13631
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13637&I=791526&G=1

حمد الناصر الحمدان

الإنسان في ضعفه وما يقع عليه من مظالم ، يحتاج إلى مؤسسات ترفده وتدعمه في مجال حقوقه الإنسانية التي يصعب عليه نيلها وتحقيقها لأي سبب . وهذه المؤسسات أو الهيئات في منطق العصر هي (مؤسسات المجتمع المدني) . التي تحتل بالدول المتقدمة مكانة بارزة ، وتلعب دورا فاعلا ومؤثرا في حياة المجتمع لصالح مكوناته البشرية . لهذا فإن الأنظمة السياسية والمؤسسات والهيئات الرسمية ، تأخذ مواقف (مؤسسات المجتمع المدني) بجدية ، قبل شروعها بأي عمل تجاه الإنسان .

وفي بلدنا تعتبر هذه المؤسسات في طورها الجنيني لعدة عوامل - رغم الحاجة إليها - وحتى الآن على مستوى الواقع ، تكونت منها (هيئة حقوق الإنسان ذات الطابع الرسمي . والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان) بالإضافة إلى عدد من الجمعيات الحقوقية ، تعتبر تحت التأسيس ، بانتظار الموافقة من جهات الاختصاص للإعلان عن وجودها .

ولأن (هيئة حقوق الإنسان) المكونة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (207) وتاريخ 1426/8/8 هـ تعتبر الأكثر نفوذا على الصعيد الرسمي ، لكونها تحظى باهتمام معين . لهذا فإنها مطالبة أكثر من غيرها بتفعيل دورها ومكانتها على كافة مستويات حقوق الإنسان . رغم أن طبيعة العمل الحقوقي تحتاج إلى الصبر، والجهود المتواصلة والفاعلة .

وبمطالعة نظام الهيئة ، تتضح المهام الجسام الملقاة على عاتق العاملين بها . إذ أن المادة الأولى تؤكد "أن الهيئة تهدف لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات ، ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ، والهيئة هي الجهة الحكومية المستقلة المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان" . كما خصت المادة (11 الفقرة ج) الهيئة بحق استقبال الشكاوى من الأفراد والمؤسسات والمنظمات وغيرها . في مسائل حقوق الإنسان والتحقق من صحتها . وذلك تمهيدا لإحالتها إلى الإدارة المعنية في الهيئة . أما الفقرة (د) فتؤكد متابعة الهيئة لأي شكوى حتى الوصول إلى حلها ... الخ . إذا أين يكمن التقصير إن وجد ؟ . تأسيسا على ما تقدم ، فالسؤال المنطقي ، أين السبب هل هو من منتسبي الهيئة أم أن هناك دواعي أخرى ؟ . أمامي قضية هائمة ، تخص أحد مراجعي فرع الهيئة بالدمام ، وهو من الجنسيات العربية ، ومجرى القضية يعطي مؤشرا سلبيا في عمل هذا الفرع . فواقع الشكوى يدل على نواقص معينة بالهيئة ، تشكل عائقا في تأدية عملها . أهم هذه النواقص قلة الموظفين . مما يسبب تأخير وتراكم قضايا الناس ، مهما كانت طبيعتها ونوع استعجالها . والأمور إن بقيت على هذه الحال فسوف تزداد سوءا.

فقضية هذا العامل) المغلوب على أمره) بدأت بقدومه إلى المملكة للعمل بمصنع (ألمونيوم) بالمنطقة الشرقية ، وفق شروط (كما يدعي) أن له نسبة من الأرباح . غير أن هذا الود مع كفيله السعودي لم يعمر طويلا . ولأنه لم يوثق ما يدعيه ، فقد انتهت قضيته أمام مكتب العمل والعمال . وجرت تصفية حقوقه على أساس أنه موظف ويعمل براتب شهري . وجرى تحرير مخالصة نهائية بذلك ، وانتهت علاقته بكفيله بتسليمه جواز سفره بعد حصوله على تأشيرة خروج نهائي .غير أن المفاجأة أن الكفيل السابق أقام ضده دعوى أمام جهات الاختصاص قبل سفره بقليل (يعتبرها العامل كيدية ولا تستند إلى أي وجاهة تذكر سوى الانتقام) . وجرى التحقيق معه (وحسب روايته) فقد ارتكب المحقق أثناء التحقيق مخالفات شكلية وجوهرية . أبرزها سحب جوازه وتسليمه لكفيله الأول بدون أي مسوغ نظامي .

بطبيعة الحال ، سيكون الفصل بهذه الأمور للقضاء . ولكن أزمة هذا المخلوق أنه يعيش الآن ولعدة أشهر ، بدون عمل أو مصدر رزق سوى ما يقدم له من الغير . ويعيش هذه المدة بدون مستندات تثبت هويته (وهذه مخالفة نظامية) بينما خصمه يعيش هانئا بعمله بإحدى الشركات الكبرى . إضافة إلى ما يدر عليه مصنعه من دخل مالي (رزقه الله المال الحلال . (

لقد شكلت هيئة حقوق الإنسان أمام العامل أحد المخارج لحل مشكلته . لذا لجأ إليها . وكانت المفاجأة أن الخصم سبقه إليها لعلمه بما كان ينوي . وقد طلب من الهيئة التريث لأنه بصدد حلها مع العامل سريعا . وقد انجلت هذه الأكذوبة على محقق الهيئة . وقد راجع العامل محامي الهيئة الذي أخذ إفادته لعله يعينه على حل القضية . وقد قيل له : انه في إجازة والقضية لديه وعليه الانتظار . فهل معقول أن تبقى قضايا الناس رغم استعجالها ، بدرج المحامي إلى ان يعود من اجازته ؟ .وهل يقبل من يعمل تحت مظلة الهيئة بإطارها الإنساني أن يبقى أي شخص لأشهر بلا هوية أو مصدر رزق هو وعائلته ؟ . أعتقد أن ذلك غير مقبول على الإطلاق مهما كانت المبررات ! . وهذا مصدر العتب على هيئة حقوق الإنسان.

مدونة للأحوال الشخصية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 3412
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101020/Con20101020378726.htm

عبدالله ابو السمح

كانت هناك دراسات ومطالبات بضرورة وضع تقنين لأحكام الأحوال الشخصية يعمل بها في المحاكم، وتكون هي المرجع للتقاضي دون الرجوع إلى الموسوعات الفقهية وما فيها من تعدد في الأقوال، أنا أعرف أن كلمة تقنين تسبب (حساسية) عند البعض، ولذلك هم يبذلون كل الجهد لعرقلة أية خطوة نحو هذا التقنين، لذلك استخدم بعض الباحثين كلمة (مدونة) بدلا من قانون وتقنين، ولا تهم التسمية، وإنما المطلوب فقط حصر الأحكام في كتاب يرجع إليه المتخاصمون والقضاة، هذه المدونة مستخرجة من المراجع الفقهية المعتمدة لأهم المتفق عليه من الأقوال بين العلماء لا يخرج عنها القاضي إلى سواها. ليس مطلوبا من القاضي الغوص في المراجع الفقهية وأن يجتهد في النظر فيها، المطلوب من القاضي الالتزام المحايد بالنصوص التي في «المدونة» وتطبيق الحالة التي أمامه على المواد المتوفرة في النظام، وفي هذا تطبيق للشريعة وتنظيم للعمل بها، العالم الإسلامي جميعه يعمل بقوانين للأحوال الشخصية وفق الشريعة الإسلامية وما يستنبط منها حسب مستجدات العصر، صار لنا سنين ندور حول (تقنين) الشريعة أي وضعها في مدونة أو (مدونات) حسب موضوعها، ومعروف أنه قدمت عدة مشروعات بذلك لإقرارها ثم صار إلى تجميدها أو تأجيلها، الآن الوقت حان لتنفيذ جزئي على الأقل هو الأحوال الشخصية، ولقد تحدث عن ذلك وزير العدل وإنشاء محاكم مستقلة لذلك وما زلنا في الانتظار ويجب أن لا يطول.

نرجو من (حقوق الإنسان) الجمعية الوطنية والهيئة أن تحركا الموضوع لدى كل الجهات، إن هذا من أهم الواجبات عليهما.

القرار المنتظر: إنهاء مأساة القاصرات

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 20 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=2750

قينان الغامدي

طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وزير العدل الدكتور محمد العيسى بالتعميم على مأذوني الأنكحة بعدم إبرام أي عقد زواج يقل فيه عمر الفتاة عن 15 سنة.

وناشدت الجمعية الوزير بالتشديد على مأذوني الأنكحة بعدم إبرام أي عقد إلا بإذن من المحكمة التي يقع في نطاقها عمل المأذون. واعتبرت أن مثل هذا الإجراء يمثل إبراء للذمة، وتحقيقا لمقاصد الشريعة الإسلامية التي توجب منع الضرر، ريثما يتم وضع قاعدة عامة بخصوص هذا الموضوع. وطالبت الجمعية الوزير "بضرورة إشعارها بما يتم في هذا الشأن". وجاءت المطالبة في خطاب رسمي وجهته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للوزير العيسى، (حصلت "الوطن" على نسخة منه كما نشرت أمس). ستظل جمعية حقوق الإنسان تطالب، وهل في إمكانها غير المطالبة؟ وسيبقى مجلس الشورى مختلفا حول سن الرشد وسن البلوغ، وسيبقى الفقهاء مختلفين حول زواج القاصرات ذوات العشر سنوات والاثنتي عشرة بين مبيح ومانع، وسيبقى مبررو هذه الزيجات يبحثون في أجساد البنات، وهل هي من الضخامة بحيث تسمح بانتهاك الذكور بغض النظر عن العمر العقلي والنفسي والزمني أم لا، المهم أن يجيد الذكر إقناع الطفلة بقصة آدم وحواء كما فعل مأذون نجران مع طفلة الاثنتي عشرة حتى اقتحم أسوارها خلال أسبوعين من المرابطة على حدود براءتها، والمأساة مستمرة، والهيئة والصحافة رصدتا العديد من الحالات التي يتم فيها إبرام عقود زواج لقاصرات من قبل بعض مأذوني الأنكحة رغم ما في ذلك من انتهاك واضح لمصلحة الطفلة، ولعل ما لم يتم رصده أكثر وأكبر مأساوية، والطريف أن جمعية حقوق الإنسان لفتت النظر إلى أنه يتوجب على مأذوني الأنكحة أن يجعلوا مصلحة الطفل فوق كل اعتبار وذات أولوية وأفضلية في جميع الظروف ومهما كانت مصالح الأطراف الأخرى وإعطاء الطفل حق تقدير مصلحته والتعبير عنها، وكأنها لا تعلم أن هناك مأذوني أنكحة عقدوا على طفلات، وأن الطفل لا يستطيع تقدير مصلحته فضلا عن التعبير عنها، وأن الطفل هو ما تم توصيفه في اتفاقية حقوق الطفل التي انضمت لها المملكة والتي قالت إن الطفل هو "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك". بمعنى أن سن الثامنة عشرة هو القاعدة والاستثناء هو ما قبل ذلك، وهذا الاستثناء لا يُترك للاجتهادات الفردية وإنما يحتاج آلية تنظمه، لكن قبل هذه الآلية لابد من قرار صارم يحفظ للقاعدة هيبتها ثم يمنح الاستثناءات شرعيتها، ولأن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن، ولأن الاختلافات والاجتهادات في هذا الباب لن تنتهي، فإن الوقفة المنتظرة فيه نؤملها من ولي الأمر وقائد المسيرة مليكنا الإنسان عبدالله بن عبدالعزيز، الملك الحاني دائماً على شعبه، الحريص على مصالحه وحقوقه وإنسانيته وكرامته، فهو الأمل لمواطنيه، وقرار منه -حفظه الله- سينهي مأساة القاصرات التي لم تعد تحتمل الاستمرار.

في أول قرار إدانة بالمملكة

هيئة التحقيق والادعاء تدين ثلاثة أشخاص بالمتاجرة بالبشر

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة7 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 15 أكتوبر 2010العدد 13889
http://www.al-jazirah.com/20101015/fr1.htm

الجزيرة - سعود الشيباني
علمت «الجزيرة» أن هيئة التحقيق والادعاء العام قد أصدرت قراراً بإدانة ثلاثة أشخاص بجريمة المتاجرة بالبشر.
وتعود حيثيات الواقعة التي حصلت «الجزيرة» على تفاصيلها أن مقيمة إندونيسية هربت مؤخراً من منزل كفيلها بالرياض وتعرضت بعد ذلك لعملية خطف من قبل ثلاثة أشخاص قاموا بإسكانها بمنزل لمدة أسبوعين، تعرضت من خلاله لعملية اغتصاب متكرر، وبعد ذلك قام أحدهم بنقلها بالقرب من مركز شرطة وفر هارباً. وبعد تحريات من قبل الأجهزة الأمنية بشرطة منطقة الرياض تم القبض على كافة الأطراف المدانة، فيما تولت هيئة حقوق الإنسان الدفاع عن المقيمة ومتابعة مجريات التحقيق لتقديمهم ليد العدالة، حيث تم إصدار قرار من هيئة التحقيق والادعاء العام بإدانة الأشخاص الثلاثة بجريمة المتاجرة بالبشر.

محاضرة عن حقوق الإنسان في الإسلام بجامعة الخرج

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010 العدد 13892
http://www.al-jazirah.com/20101018/ln107d.htm

الخرج - مسفر القحطاني
على شرف معالي مدير جامعة الخرج الدكتور عبد الرحمن بن محمد العاصمي يقيم النشاط الثقافي بكلية العلوم والدراسات الإنسانية محاضرة لمعالي الدكتور زيد الحسين نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان بعنوان (حقوق الإنسان في الإسلام والمنظمات الدولية) وذلك يوم غد الثلاثاء الموافق 11- 11 - 1431هـ الساعة العاشرة صباحاً بقاعة إدارة الجامعة

ومطالبة بإعادة اختبار طالب لم ير الأسئلة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/193481

جدة – أحمد الهلالي
طلبت هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة أخيراً من المدير العام لإدارة التربية والتعليم في محافظة جدة عبدالله الثقفي النظر في مساعدة طالب سعودي (تحتفظ» الحياة» باسمه) بشأن إعادة اختبار مادة اللغة الإنكليزية.
وذكرت الهيئة في خطاب وجهته إلى إدارة التربية والتعليم في وقت سابق (حصلت » الحياة» على نسخة منه) أن والدة الطالب أفادت أن ابنها كانت لديه حساسية شديدة شملت عدم وضوح الرؤية لديه وتلتمس إعادة اختبار مادة اللغة الإنكليزية له. وفي تعليقه على موضوع التماس طلب إعادة اختبار مادة دراسية، أوضح المحامي والمستشار القانوني محمد المؤنس، أنه لا يجوز للطالب اللجوء إلى القضاء الإداري من أجل إعادة الاختبار الذي لم يتمكن من أن يتجاوزه.
وقال: «توجد في الاختبارات الدراسية تعليمات تنظم الحالات الاستثنائية كعدم التمكن من الاختبار أو وجود عوارض صحية تحول دون أداء الطالب للاختبار وهي تعليمات تتغير بحسب نوع الحال التي تواجه الطالب.«
وأضاف: «لو أن طالباً حدثت له حادثة مرورية وذهب إلى المستشفى وتطلب الأمر تنويمه فإن التعليمات تقضي بتكليف أحد مسؤولي التعليم لإجراء الاختبار له في المستشفى الذي يرقد فيه .«
ولفت إلى أنه في حال حدوث عارض يحول دون تمكين الطالب من الامتحان كالمرض أو خلافه تشكل لجنة لاختباره في موقعه (المستشفى) في حال كانت حاله الصحية تسمح بذلك، وفي حال عدم سماحها بذلك فيتاح له الاختبار خلال الدور الثاني، وإن كان الحال العارضة حدثت على اختبارات الدور الثاني فيتاح له الاختبار مع بداية العام المقبل .وأشار إلى أن حال الطالب المذكور (الذي حضر الامتحان ويطالب بإعادة الامتحان، نظراً إلى ضعف بصره) فإن التعليمات تقضي بعدم جواز إعادة الامتحان لأي طالب تمكن دخول قاعة أدائه.
وكانت والدة الطالب أكدت في شكواها أن ابنها نجح في اختبار الدور الثاني في جميع المواد، إلا أنه لم يستطع النجاح في مادة اللغة الإنكليزية، لأنه كان يعاني من نوبات ربو شعبي وحساسية.

. العيبان في الصين يؤكد:

التنوع الثقافي في الحوار منهجية ثابتة للمملكة

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 13894
http://www.al-jazirah.com/20101020/fe12.htm

الجزيرة - ياسر الجلاجل :

أكد معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان أن المملكة منذ تأسيسها على يد المؤسس جلالة الملك عبد العزيز كان التنوع الثقافي من خلال التفاهم والحوار مع الآخر من أساسيات نهجها السياسي والثقافي، وأضاف: «اليوم وبتوجيه من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وسمو ولي عهده الأمين الأمير سلطان بن عبد العزيز، وسمو النائب الثاني - أيدهم الله- جاء اهتمام المملكة العربية السعودية بالحوار الوطني ليجدد أهمية الشريعة الإسلامية كمنهج أغر للحياة الكريمة بهذا البلد، يجب الحكم بها والاحتكام إلى مبادئها السمحة في جميع مناحي الحياة اليومية؛ كما جاء تأكيداً وترسيخاً لقواعد الوحدة الوطنية التي قامت عليها دعائم المملكة العربية السعودية، يعتمد الحوار أساساً للتفاهم بين أبناء الوطن كافة».

وأوضح في كلمته خلال مؤتمر حقوق الإنسان الذي انطلقت فعالياته في الصين أنه تتويجاً لهذا النهج تم إنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني عام 2004م.

وأكد أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز جاءت لعقد المؤتمر الدولي للحوار بين أتباع الأديان السماوية، انطلاقاً من دور المملكة الحاسم والحيوي في دعم الحوار في العالم وبين البشرية قاطبة؛ فانعقد هذا المؤتمر بمقر الأمم المتحدة في نيويورك عام 2008م، والذي أكد خادم الحرمين الشريفين خلاله أن الأديان التي أراد بها - عز وجل - إسعاد البشر، لا ينبغي أن تكون سبباً في شقائهم وتعاستهم؛ وأن الإنسان نظير الإنسان وشريكه على هذا الكوكب؛ فإما أن يعيشا معاً في سلام وصفاء، أو ينتهيا جميعاً بنيران سوء الفهم والحقد والكراهية.

ولفت معالي الدكتور العيبان، إلى أن الملك عبدالله كان قد بادر، في سابقة عالمية، إلى حوار عالمي تمثل بحوار مدريد الذي عقد عام 2008م بدعوة منه، والذي جمع بين الأديان والأعراق تحت سقف واحد لأجل تسريع وتحريك الحوار في العالم.

وقد شارك في هذا المؤتمر أكثر من مائتي شخص من أتباع الأديان السماوية في شرق الأرض ومغربها: بينهم كرادلة كاثوليك، وأساقفة إنجيليون، وبطاركة أرثوذكس، وحاخامات يهود، ورهبان بوذيون، وقيادات إسلامية تمثل مختلف المذاهب، وغيرهم.

نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان يلقي محاضرة بجامعة الخرج

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 13894
http://www.al-jazirah.com/20101020/ln96.htm

الخرج - مسفر القحطاني
بحضور معالي مدير جامعة الخرج الدكتور عبد الرحمن بن محمد العاصمي ألقى معالي الدكتور زيد الحسين نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان محاضرة بعنوان: (حقوق الإنسان في الإسلام والمنظمات الدولية) نظمها النشاط الثقافي بكلية العلوم والدراسات الإنسانية بالخرج وذلك صباح أمس الثلاثاء بقاعة المؤتمرات بجامعة الخرج بحضور عدد من وكلاء الجامعة ورئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمحافظة الخرج الشيخ سعود بن زيد العثمان رئيس هيئة التدريس والطلاب.
واستعرض الدكتور الحسين بعض الأفكار عن حقوق الإنسان وبين اهتمام الإسلام بالإنسان وجعله خليفة الله في الأرض والمفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان في الإسلام، مشيراً إلى أن الإسلام قرر حقوق الإنسان كواجبات شرعية ومسلمات ضرورية وليست مجرد حقوق يسعى لتحصيلها.

الجزيرة
Al-JAZIRAH

فقدُ الأَحبّة

المصدر: جريدة الجزيرة السبت8 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 16 أكتوبر 2010 العدد 13890
http://www.al-jazirah.com/20101016/rj3.htm

د. زاهر بن عواض الألمعي

في بداية شهر رمضان المبارك من هذا العام 1431هـ تواردت الأنباء بوفاة الشيخ الدكتور عبد اللطيف بن سعيد الغامدي عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان، وقد آلمنا خبر وفاته وبادرنا في حينه بتعزية أبنائه وأسرته..

فالفقيد - رحمه الله - من خيرة رجالات الدولة علماً وخلقاً وتفانياً في خدمة دينه ومليكه ووطنه، عرفناه في هيئة حقوق الإنسان زميلاً كريماً وعضواً فاعلاً في عمله ومشاركاته في المؤتمرات واللجان المتخصصة في حقوق الإنسان وعرف كذلك بالتواضع ورجاحة العقل والرأي السديد، يصغي إليك عند الحديث عن حقوق الإنسان وهو بها أدرى، فقد ألف وحاضر في حقوق الإنسان وكان موضع الاحترام والتقدير من زملائه ومحبيه.

بقي أن أشير إلى موقف أليم، ذلكم أنني عندما رجعت من الإجازة بعد رمضان ذهبت إلى مكتبي في هيئة حقوق الإنسان وكان مكتب الفقيد مجاوراً لمكتبي، وتعودت إذا جئت للعمل ورأيت مكتبه مفتوحاً أن أعرّج للسلام عليه، لأنه كان يسبقنا دائما بالحضور.

وعندما جئت إلى مكتبي بعد الإجازة عرّجت على مكتبه كالعادة.. ولكنني في هذه المرة وجدت باب مكتبه مقفلاً! وقفت واجماً لحظات أمام مكتبه فلا تسأل عما اعتراني من الحزن والأسى وما ظننت أن يبلغ بي الأمر ما بلغ! فأنا عصّي الدمع إلا من خشية الله، ذهبت إلى مكتبي وكتبت هذه الأسطر عن الفقيد الغالي على عجل أملاً في أن يكتب عنه وعن جهوده العلمية والعملية بما يستحق، جمعنا الله به في مستقر رحمته وجعل البركة في خَلَفه.. {إِنَّا لِلّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعونَ}.

عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان

القاصرات: سكت العدل وصمتت حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=2707

علي سعد الموسى

كل ما يحصل لهذه الشريحة المؤلم وضعها ليس إلا استعباد الفقر والجهل. لماذا لم يزوج الغني ابنته القاصرة؟ ولماذا لا يقبل صاحب الفضيلة بزوج لابنته في سن التاسعة؟ هذه هي الأسئلة الصريحة التي لا مناص من إثارتها في وجه كل من يجيز أن تباع الطفلة الصغيرة باسم الزوجية

وإذا كان فضيلة الشيخ، بعيد ثلاثة عقود من القضاء، هو من يفتح النقاش في المجلس العام ليدافع بكل شراسة عن جواز تزويج الطفلة في سن التاسعة، ثم يضيف: إن استوفت الشروط! وإذا كانت هيئات حقوق الإنسان لا عمل لديها إلا رصد هذه الحالات الموغلة في الوحشية التي كان آخرها قصة الطفلة التي أصبحت أرملة مطلقة في سن الثانية عشرة بعد زواج دام لأربع سنين، ولكم بحسبة منهج الرياضيات في الصف الابتدائي الأول أن تطرحوا الفارق ما بين الرقمين – المخجلين – لتعرفوا طبيعة المجتمع الذي تقبل زواج طفلة في سن الثامنة. هذه – الغابة – السوداء لم تأت بقصصها من المريخ ولم تنبت في زحل، بل بيننا نحن طالما كانت هذه – الطفلة – سلعة ما بين – المشتري – والبائع. والمضحك، وللمفارقة، أن حقوقياً شهيراً يقترح على كل – قاصرة – تجبر على الزواج أن تلجأ للقضاء أو تتجه لهيئة حقوق الإنسان، واقتراحه المخجل أيضاً يبرهن أن لدينا إعاقة لغوية قاموسية: كيف يمكن أولاً لطفلة ما بين الثانية الابتدائية إلى الصف السادس أن تستوعب طبيعة مفردات مثل القضاء وحقوق الإنسان، ناهيك عن أن نطالبها بفهم طبيعة وظائف هذه المؤسسات. هذه الطفلة القاصرة أقصر حتى من كتابة هذه المفردات القضائية والحقوقية في جملة سليمة، فمنذ متى وطفل أو طفلة في سن العاشرة يستطيع الذهاب إلى القضاء أو يطرق مكاتب حقوق الإنسان؟ كيف يمكن ثانياً لطفلة قاصرة أن تذهب للمكتب القضائي؟ وكيف يمكن لها استعراض قضيتها إذا كانت الإجراءات القضائية نفسها هي من ترافع على جواز هذا الفعل؟

وبعيد نقاشي مع صاحب الفضيلة الشيخ القاضي (بالسطر الأول) بعاليه، بأيام، بادرني فضيلته بالاتصال وهو يشير إلى ترجمة إحدى مقالاتي السابقة عن (زواج القاصرات) في صحيفة – نيويورك تايمز – نقلاً عن (Arab News) وهو يحتج أن مثل هذه المقالات تتحول إلى سلاح بيد أعداء ثقافتنا، وتتحول أيضاً إلى عصا في الهجمة الإعلامية الغربية على النسق الديني والفكري المحلي. وبالطبع، فأنا لم أسْعَ على الإطلاق لا من قبل أو بعد للكتابة إلى غير مكاني الذي عرفت به القراء الكرام، وتهمة أن مقالي مثل ما قال فضيلته بالحرف (يعطي الآخرين قصة إخبارية) تعود بنا للسؤال الأصل: ومن هو منبت ومشتل هذه التهمة؟ نحن الذين نعطي الآخرين هذه القصص، ومن المؤكد بمكان أن ثورة الاتصال الكوني لم تعد تسمح للمجتمعات المختلفة أن تعشعش بقصصها في كهوف مغلقة. الذي أعطاهم هذه القصص هو من سمح لبيئتها بأن تتجاوز حدود المألوف، وأن تتكاثر بهذا الشكل المخيف إذ يكفي لصحيفة محلية أن تنبش قصة واحدة، لتكشف في الصباح التالي عشرات القصص المماثلة. أما لماذا يحتاج فضيلة الشيخ إلى الاحتجاج بتبريرات مثل – السلاح المضاد – أو – العصا- التي تنقلب على أنساقنا الدينية والفكرية، فلربما كان ذلك اعترافاً مبطناً بأن هذه الحالات الموغلة في انتهاك حقوق الإنسان والطفل، ستكون خطأ في الداخل أو الخارج، ولو كان موقفنا الإنساني واثقاً من سلامة ونجاعة هذه الأفعال والممارسات، لما رأينا فيها أدنى حرج حين نشرها في صحف محلية أو أجنبية .

نحن لم نضطر للتبرير حين اتهمنا الإعلام الغربي بالتضييق على حرية الأديان وبناء المعابد، ولم نشعر أيضاً بأننا تحت الهجوم أبداً حين كان ذلك الإعلام يناقش ثوابتنا التي نؤمن بها في حجاب المرأة، ولم نشعر مثلاً بالضيق على الإطلاق حين كان ذلك الإعلام (المضاد) يناقش أننا المجتمع الوحيد الذي لا تقود فيه المرأة السيارة، وأننا أيضاً من بين ثلاث دول فقط أو (أربع) تحظر صناعة وبيع الخمور والمواد الكحولية. مع تلك القضايا التي كانت محاور جوهرية في صدامنا

الإعلامي مع الغرب؛ لم نشعر بالحرج ولم نشعر أيضاً بطعنة ظهر، فلماذا اختلفت القصة مع المشكلة الاجتماعية في زواج القاصرات التي تشعرنا بالضيق حين نشرها في الصحافة العالمية؟

ومن المؤسف بمكان أن قصة – الطفل – كانت محور نقاش وجدل حتى في مجلس الشورى، الذي اختلف أعضاؤه في جلسة عامة على تحديد السن القانونية التي يستحق فيها الطفل هذا الوصف، بينما نحن – كحكومة رسمية – من أوائل الموقعين على الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الطفل، بكل ما تحمله هذه الاتفاقية من توصيف لسن الطفل وأهليته، وتوظيف الوصف الطبيعي لبيولوجيته .

وهنا سكت العدل تماماً عن زواج القاصرات، رغم بروز الحقيقة الأخرى الصارخة: لأن هؤلاء القاصرات يأتين من البيئات الأشد فقراً، ويكثرن في الزوايا الاجتماعية المظلمة بين الأشد جهلاً، فلن يستطيع أحد على الإطلاق أن يبرهن اليوم عن حالة واحدة وحيدة من أطفال الأثرياء، أو المتعلمين أو السادة أصحاب الفضيلة والسعادة .

كل ما يحصل لهذه الشريحة المؤلم وضعها ليس إلا استعباد الفقر والجهل، وليس آخرهن تلك الأم المكلومة التي ذاعت بها الأخبار، وهي تقف في الصورة بين بناتها الأربع: أطفالاً مطلقات أكبرهن اليوم في سن السابعة عشرة، وهي تعيد زواجهن إلى الفقر والحاجة. لماذا لم يزوج الغني ابنته القاصرة؟ ولماذا لا يقبل صاحب الفضيلة بزوج لابنته في سن التاسعة؟ هذه هي الأسئلة الصريحة التي لا مناص من إثارتها في وجه كل من يجيز أن تباع الطفلة الصغيرة باسم – الزوجية – بينما نكتشف أن – الزوجية – المشار إليها مجرد تمرير للاستمتاع؟

ما هو العقل السوي الذي يقبل بزوج في سن الخمسين لطفلة في سن العاشرة؟ وما هو العقل السوي الذي يظن أن طفلة الصف الثاني المتوسط ستكون هي أيضاً – أماً – لطفلة في الصف الأول الابتدائي؟

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

العنابر تزدحم بأضعاف الطاقة الاستيعابية

المتحمي يصف الوضع في سجن رجال ألمع بالمؤلم

المصدر: جريدة الرياض الخميس6 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 14 أكتوبر 2010العدد 15452
http://www.alriyadh.com/14/10/2010/article567945.html

رجال ألمع – إبراهيم آل عامر

وصف محمد بن سعود المتحمي محافظ رجال ألمع بأن ما رآه في سجن رجال ألمع أمر مؤلم نظراً لضيق المكان والسجون .

وأكد المتحمي على أن هذه الزيارة تأتي وفقاً لتوجيهات أمير المنطقة الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز ، وسيقدم المتحمي مع مدير سجن المحافظة النقيب سعيد بن ظافر عرضاً للأمير فيصل بن خالد لإيجاد مكان بديل للمبنى الحالي .

من جهته أشار مدير وحدة سجن رجال ألمع إلى أن الطاقة الاستيعابية للعنابر تصل إلى 36 سجينا فقط، بينما يبلغ عدد الموجودين الآن 103 سجناء، الأمر الذي تسبب في تزاحمهم بالعنابر ، ولفت إلى أنه مع استحداث إدارة للمخدرات في المحافظة، فقد ارتفع عدد السجناء بشكل ملحوظ .

وقال المتحمي خلال الزيارة التي رافقه فيها وكيل المحافظة مفرح زايد الألمعي " لا يوجد مسؤول يرغب في بقاء أي سجين بالسجن ولو للحظة واحدة ، وفقاً لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيزالنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ، ولكن إجراءات التحقيق والإحالة للقضاء قد تتأخر وخاصة في ظل النقص الشديد بعدد القضاة في محكمة محافظة رجال ألمع حيث لا يوجد في هذه المحكمة إلا قاض واحد فقط، وهذا الأمر سبق بحثه مع رئيس المحكمة لتوفير قضاة لسد حاجة أهالي المحافظة .

وقال إنه ستتم مناقشة هذا الموضوع مجدداً مع رئيس المحكمة ورفعه لأمير المنطقة.

دراسة: 95 في المئة من حوار الآباء مع الأبناء ينتهي بـ الإكراه

المصدر: جريدة الحياة الخميس6 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 14 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/191627

جدة - جود العمري

كشفت دراسة أكاديمية إنهاء 95 في المئة من الآباء التفاوض والحوار مع أبنائهم بالإكراه، مقابل انسحاب 30 في المئة منهم من التحاور معهم أو الرضوخ لواقعهم، في حين وجدت أن 11 في المئة فقط يتفاوضون معهم بالطرق الصحيحة، محذرة من خطورة القنوات الفضائية على الأبناء كونها تسهم في صناعة عقول مغلفة بسبب دورها السلبي في انقطاع التواصل بين أفراد المجتمع، إلى جانب تأثيرها في تشكيل عقولهم.

وانتقد الإعلامي وعضو هيئة التدريس في جامعة الملك سعود الدكتور فهد بن عبدالعزيز السنيدي خلال مشاركته في ندوة بعنوان «الحوار مع الأبناء... تشكيل السلوك» ضمن فعاليات الملتقى التربوي الثاني لأولياء الأمور تحت شعار «فلنتحاور مع أبنائنا» الذي أقيم في غرفة التجارة والصناعة في جدة، إغلاق باب الحوار في المحاضن التربوية مطالباً بإفساح المجال للطلاب في مختلف المراحل التعليمية للحوار، مشيراً إلى أن الإحصاءات تفيد بأنه إذا تخرج الشاب العربي من الثانوية يكون قد أمضى أمام الشاشة ما يعادل 22 ألف ساعة، في الوقت الذي يكون فيه جلوسه في مقاعد الدراسة حوالى 14ألف ساعة، أما الطالب في الجامعة فيمضي أمام الشاشة أكثر من ألف ساعة بينما في الدراسة لا تتجاوز 600 ساعة فقط .

وشدد الدكتور السنيدي على ضرورة الاهتمام بالحوار مع الأبناء كونه سلوكاً حضارياً راقياً، وأن المجتمعات الأقل حواراً هي الأقل حضارة، خصوصاً أن الحوار يصنع التواصل والألفة والتفاهم وغرس القيم والأخلاق وهو نماء ووقاية وعلاج أيضاً، مطالباً الآباء والأمهات بإدراك أهمية الحوار والعمل على تنمية هذه المهارة، ملمحاً إلى أن التحاور مع الأبناء سيصنع شخصياتهم المتميزة.

وفي سياق ذي صلة، أوضح أن الحوار الأسري هو تفاعل بين الآباء والأبناء من طريق المناقشة، والحديث عن كل ما يتعلق بشؤون الأسرة، لخلق التواصل والألفة والتفاهم، وغرس القيم والأخلاق، وحل المشكلات، والإجابة على التساؤلات، والأمور الخاصة والطارئة .

وحذّر السنيدي أولياء الأمور من أسباب غياب الحوار التي تتمثل في انشغال الوالدين أو أحدهما عن الأبناء بداعي الانهماك في العمل، أو الانشغال عنهم بالفضائيات و«الكومبيوتر» و«الإنترنت» والألعاب، وفقدان الوازع الديني، وعدم القدرة على الحوار والاتصال، وكثرة الخروج من المنزل خصوصاً من غير داعٍ كالخروج إلى الاستراحات والديوانيات، فضلاً عن الانشغال بالأعمال المسائية كالتجارة وحضور المناسبات الاجتماعية، مذكراً إياهم بتحذير علماء النفس بأن انقطاع الحوار في الأسرة يولد حياة خالية من الحب، ويؤدي إلى الانزواء والعزوف، وأمراض نفسية خطرة، وتصدع أسري، وعدم الشعور بالمسؤولية .

وأشار الدكتور السنيدي إلى أن غياب الحوار مع الأبناء له نتائج عدة، منها ضعف التواصل بين الأبناء ووالديهم، وبحث الأبناء عن البدائل خارج الأسرة، وقصور الثقة في النفس لدى الأبناء، وتنشئة الأبناء على عدم تقبل الحوار، وزرع العدوانية في نفوسهم، وضعف الأنشطة الجماعية بين أفراد الأسرة، وأخيراً الشعور بالعزلة والرفض والفشل والدونية، سارداً نتائج سلبية تؤثر على الفتيات خصوصاً، منها الفراغ العاطفي، وفقدان الفتاة لمهارة الحوار، والفشل في التواصل مع الآخرين، وضعف التعبير عن الذات، والثقة في من ليسوا أهلاً لها، وسهولة التأثر بمن حولها، والإحساس بالقصور، والشعور بالكدر والغيظ، وأخيراً الحزن والكآبة والقلق والخوف.

العمالة المنزلية.. شروط فلبينية متشددة يقابلها تجاهل من العمل

المصدر: جريدة الوطن الخميس6 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 14 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=24954&CategoryID=4

الرياض :فارس النواف 2010-10-14 3:13 AM

تصدرت إندونيسيا قائمة الرغبات في العمالة المنزلية حسب بيانات وزارة العمل خلال ستة أشهر بدءا من ربيع الأول الماضي، إذ حصدت أكثر من 100 ألف تأشيرة متقدمة على الفلبين التي اقتصرت حصتها على نحو 25000 تأشيرة فقط تلتها سيرلانكا ثم كينيا التي تزايد حضورها في السوق في السنوات الأخيرة.

ويعود تناقص العمالة الفلبينية إلى الإجراءات المتشددة التي فرضتها الحكومة الفلبينية إذ رفعت رواتب العمالة المنزلية في المملكة بنسبة 100٪ قبل عامين مماسبب نفورا من الراغبين في هذه الجنسية. وحمل سعوديون وزارة العمل مسؤولية جرأة هذه البلدان نتيجة عدم تعاملها بجدية وحزم مع مثل هذه السياسات من باب المعاملة بالمثل .

وأكد رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام سعد البداح في تصريح إلى "الوطن" أن اللجنة اقترحت على وزارة العمل إيقاف إصدار التأشيرات من الفلبين منذ أن رفعت رواتب عمالتها، مشيراً إلى أن التقصير من وزارة العمل، قائلاً "لو من البداية أوقفت وزارة العمل إصدار التأشيرات من الفلبين لما تمادوا في شروطهم."

"سكتنا له دخل ..." رددها بعض المواطنين لوزارة العمل بسبب غياب قرار رسمي حازم منها بعد أن استغلت الدول المصدرة للعمالة المنزلية (خدم وسائقين) هذا الغياب وقررت رفع أسعار الاستقدام بشكل متوال من كافة الدول، بعد أن استنتجوا عدم وجود خط دفاع للمواطن السعودي من قبل الجهات المعنية بالاستقدام، ووسط جدال خلف الكواليس بين لجان الاستقدام ووزارة العمل ورمي التهمة على الآخر سقط المواطن ضحية عدم وجود القرار المأمول .

حيث رفعت قبل أكثر من عامين جمهورية الفلبين رواتب عمالتها المنزلية العاملة في المملكة بنسبة 100% من 750 ريالاً إلى 1500 ريال، وقتها قامت اللجنة الوطنية للاستقدام بمخاطبة وزارة العمل لإيقاف إصدار التأشيرات من الفلبين، وذلك تخوفاً منها من أن ترفع الدول الأخرى رواتب عمالتها، لكن الوزارة لم تستمع لمقترحات اللجنة الوطنية للاستقدام، مما أدى إلى أن تشجعت إندونيسيا ورفعت رواتب عمالتها. بينما كانت الهند تترقب موقف الوزارة وحينما لم تتخذ أي قرار وقتها قررت هي الأخرى رفع رواتب عمالتها، ولأن وزارة العمل لم تحرك ساكناً تمادت بعض الدول في وضع شروط وصفها البعض بالتعجيزية وأصبح صاحب العمل هو من يوقع العقد ويقبل بشروط العمالة.

دول بديلة

ولعدم اهتمام وزارة العمل بما تفعله بعض الدول من وضعها اشتراطاتها من جانب واحد دون الرجوع للوزارة أو للجنة الاستقدام، قامت اللجنة الوطنية للاستقدام بالبحث عن دول بديلة وعمل الاتفاقيات التي تخدم المستقدمين في المملكة وإلزام الدول الجديدة الداخلة في الاستقدام بشروط تضع من قبل الطرفين.

وأكد رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام سعد البداح في تصريح إلى "الوطن" "أن اللجنة اقترحت على وزارة العمل إيقاف إصدار التأشيرات من الفلبين منذ أن رفعت رواتب عمالتها، مشيراً إلى أن التقصير من وزارة العمل، قائلاً "لو من البداية أوقفت وزارة العمل إصدار التأشيرات من الفلبين لما تمادوا في شروطهم."

وبيّن البداح أنه جرت العادة أن صاحب العمل هو من يضع شروط العمل وليس العامل، مؤكداً أنه من يضع شروط العقد العامل وليس صاحب العمل، واصفاً أن هذه الاشتراطات مذلة وإهانة لصاحب العمل.

وذكر البداح أن اللجنة الوطنية للاستقدام تسعى لخدمة المستقدمين في المملكة وذلك بالبحث عن دول بديلة تقبل بشروط صاحب العمل شريطة أن تتوافق مع حفظ حقوق العامل ومنظمة العمل الدولية.

وحول ظاهرة هروب العاملات وكيفية حدها، أوضح البداح أن على السفارات التعاون مع الكفلاء إضافة إلى إنشاء شركة لتأمين العمالة، كاشفاً أن إحدى شركات التأمين على العمالة في حالة هروبها من الكفيل تسعى للحصول على ترخيص من وزارة العمل لمزاولة عملها، إلا أن الوزارة لم ترخص لها حتى الآن.

ومن جانبه، بيّن سفير خادم الحرمين الشريفين بجمهورية الفلبين عبدالله الحسن في تصريح إلى "الوطن" أن على وزارة العمل في المملكة التدخل حيال الاشتراطات التعجيزية التي وضعتها من قبل طرف واحد، مشيراً إلى أنه عندما التقى بوزير العمل الفلبيني في وقت سابق ألمح له أن اشتراطاتهم ستنفر المستقدمين للعاملات من بلادهم، إضافة إلى أنه سيؤدي ذلك سلباً على اقتصادهم.

إشتراطات تعجيزية

وفي السياق ذاته أكد عدد من أصحاب مكاتب الاستقدام في المملكة لـ"الوطن" أنهم أوقفوا تعامل الاستقدام مع الفلبين بسبب الاشتراطات التعجيزية حسب وصفهم لها، مبينين أن الاشتراطات غير مقبولة لدى جميع الكفلاء، مشيرين إلى أنهم لن يستطيعوا استقدام العاملات من الفلبين بدون عقد العمل الذي يصدقة الكفيل من السفارة الفلبينية بالعاصمة الرياض، وبدون العقد ستتأخر العاملة من الوصول أو أنها لن تصل حتى يرسل العقد، مضيفين أنهم لهذا السبب أوقفوا التعامل من استقدام العاملات من الفلبين.

وفي حي السفارات بمدينة الرياض عند بوابة سفارة جمهورية الفلبين رصدت " الوطن" عددا من المواطنين الذين حضروا لاستلام شروط عقد عمل العاملات لديهم وتصديقها والموافقة عليها ليسلموها بدورهم إلى مكاتب الاستقدام لجلب عاملاتهم، حيث أكدوا في حديثهم أن المثل الشعبي "سكتنا له دخل بحماره" ينطبق على وزارة العمل في المملكة حيث إنهم سكتوا على الاشتراطات التي وضعتها السفارة الفلبينية دون الرجوع إليهم بها، مما جعلهم يتمادون في وضع شروط إضافية.

وأشاروا إلى أن السفارة تقوم بتوزيع 25 رقماً على المراجعين في تمام الساعة 8 صباحا، وأنهم يحضرون عند السادسة صباحاً ليتمكنوا من إنهاء إجراءاتهم التي تستغرق 5 أيام لتصديقها من مكتب العمل في الفلبين.

"كروكي" لمنزل الكفيل

وتشترط السفارة الفلبينية على الكفلاء حضورهم شخصياً للسفارة لتعبئة جميع النماذج وإحضار وثيقة أو شهادة من شرطة الحي الذي يسكن به الكفيل تثبت عدم وجود أي ملاحظات عليه، وتعريف بالراتب، وكروكي للمنزل ومساحته، واسم الزوجة، وأسماء الأطفال وأعمارهم، والمقيمين في المنزل، ونوع العمل الذي ستقوم به العاملة "أعمال منزلية عامة، رعاية مرضى، رعاية أطفال، تعليم أطفال أو أي أعمال أخرى يتم توضيحها"، راتب العاملة لا يقل عن 1500 ريال، مدة العقد سنتان، ومدة التجربة لا تتجاوز 90 يوماً، ويمنح صاحب العمل للعاملة ما لا يقل عن يوم واحد للراحة في كل أسبوع، يوفر صاحب العمل للعاملة سكنا مريحا ووجبات غذائية كافية، في حال وفاة العاملة أثناء فترة العقد يتحمل صاحب العمل نفقات نقل جثمانها وأغراضها الشخصية.

ومن الفلبين أكد صاحب أحد مكاتب إرسال العاملات لـ "الوطن" - فضل عدم ذكر اسمه - أن اشتراطات مكتب العمل الفلبيني أثرت سلباً على عدد الاستقدام من المملكة بواقع 50%، مشيراً إلى أن بعض المكاتب تقوم بإرسال العاملات بعقود وهمية وذلك لتسهيل إجراءات سفرها من المطار، موضحاً أنه في بعض الأحيان يقوم مكتب العمل بالتشديد في المطار على سفر العاملات من خلال التأكد من صحة العقود لدى العاملات.

150726عدد التأشيرات الصادرة من مكاتب الاستقدام في المملكة خلال ستة أشهر

حصلت "الوطن" على نسخة من مكتب العمل لعدد التأشيرات الصادرة من مكاتب الاستقدام في جميع مناطق المملكة لمدة ستة أشهر من ربيع الأول حتى بداية شهر شعبان المنصرم، لأربعة دول وهي:" إندونيسيا، الفلبين، سريلانكا، كينيا ."

•تصدرت إندونيسيا أعلى نسبة لإصدار التأشيرات وبلغ عددها لمدة ستة أشهر من ربيع الأول إلى شعبان الماضي أكثر من 100 ألف تأشيرة عاملة منزلية، حيث أصدرت مكاتب الاستقدام في جميع مناطق المملكة لدولة إندونيسيا في ربيع الأول للعام الحالي " 20507" تأشيرات عاملة منزلية، وفي ربيع الثاني أصدرت عدد 20081 تأشيرة عاملة منزلية، وفي جمادى الأولى 19025 تأشيرة عاملة منزلية، وفي جمادى الآخرة أصدرت 19254 تأشيرة، وفي رجب أصدرت 14933 تأشيرة، ومع أول أسبوع من شعبان أصدرت 6396 تأشيرة.

•أما جمهورية الفلبين التي أتت الثانية في القائمة للدول الأربعة فقد أُصدر لها عدد 25007 تأشيرات عاملة منزلية، وأصدر في ربيع الأول 4172 تأشيرة عاملة منزلية، وفي ربيع الثاني أصدر لها 4058 تأشيرة عاملة منزلية، وفي

جمادى الأولى أصدر لها عدد 3922 تأشيرة، وفي جمادى الآخرة أصدر لها 5131 تأشيرة، وفي رجب أصدر لها 5216 تأشيرة، ومع بداية شعبان أصدر لها 2508 تأشيرات عاملة منزلية.

•أما سريلانكا فحلت الثالثة في القائمة وبلغ عدد تأشيراتها الصادرة لمدة ستة أشهر 23877 تأشيرة عاملة منزلية، حيث أصدر في ربيع الأول لها 4308 تأشيرات، وفي ربيع الثاني أصدر لها 4288 تأشيرة، وفي جمادى الأولى أصدر لها 4135 تأشيرة، وفي جمادى الآخرة أصدر لها 5086 تأشيرة، وفي رجب أصدر لها 4430 تأشيرة، ومع بداية شعبان الماضي أصدر لها 1630 تأشيرة عاملة منزلية.

أما في ذيل قائمة الدول الأربعة فكان من نصيب دولة كينيا وبلغ عدد تأشيراتها لمدة ستة أشهر 1646 تأشيرة عاملة منزلية، وأصدر لها في ربيع الأول 276 تأشيرة، وفي ربيع الثاني أصدر لها 246 تأشيرة، وفي جمادى الأولى أصدر لها 289 تأشيرة، وفي جمادى الآخرة أصدر لها 306 تأشيرات، وفي رجب أصدر لها 357 تأشيرة، ومع بداية شعبان الماضي أصدر لها 172 تأشيرة.

العمالية تنتظر قضية مفصولي المستشفى 24 الجاري

المصدر: جريدة المدينة الخميس6 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 14 أكتوبر 2010العدد 17340
http://www.al-madina.com/node/268818

بسام بادويلان - جدة

حددت الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية بجدة يوم الرابع والعشرين من شهر ذي الحجة المقبل موعداً للنظر في قضية فصل 163 موظفا وموظفة من عملهم بمستشفى الملك عبدالعزيز بجدة "متعاقدون مع الشركة القائمة بأعمال الصيانة في المستشفى" وتأخير صرف رواتبهم. وطالبت الهيئة في الجلسة التي عقدتها يوم أمس الأربعاء الموظفين المفصولين بتوكيل من ينوب عنهم، فيما أرسلت خطابا إلى شرطة الجنوبية لاستدعاء الشركة وإلزامها بحضور الجلسة المقبلة "يوم 24 ذى الحجة". وأكد مدير مكتب العمل بمحافظة جدة قصي فلالي أن القضايا الجماعية لها أهمية خاصة، لاسيما إن كانت لسعوديين، حيث تحظى بإهتمام خاص، وتتابع بشكل مستمر،موضحا أنه تم إرسال مفتش بهدف التوصل إلى حل يرضي الطرفين دون اللجوء إلى الإجراءات الرسمية، وتم أخيراً إحالة القضية إلى الهيئة بعد تعثر محاولات التوصل إلى حل لتسوية الخلاف بشكل ودّي.

خلال جلسات ملتقى الشراكة في المسؤولية الاجتماعية

مطالبات بالإبقاء على الضمان الاجتماعي للمعاقين الملتحقين بالقطاع الخاص

المصدر: جريدة الرياض الخميس6 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 14 أكتوبر 2010العدد 15452
http://www.alriyadh.com/14/10/2010/article567919.html

جدة وليد العمير

طالب مشاركون بملتقى الشراكة في المسؤولية الاجتماعية بين القطاعين العام والخاص (الشراكة المسؤولة) مجلس الشورى بسن تشريع يساهم في الإبقاء على الضمان الاجتماعي للمعاقين الذين يتم تعيينهم في القطاع الخاص، مؤكدين أن غلاء المعيشة وارتفاع تكاليف الحياة وتدني الأجور يدفع الكثيرين للهروب من العمل في المؤسسات والشركات الخاصة على أمل بهدف الحفاظ على العوائد التي يحصلون عليها من مؤسسة الضمان الاجتماعي .

جاء ذلك خلال جلسات الملتقى الذي استمرت فعالياته أمس الأربعاء برعاية وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين بجدة هيلتون وبمشاركة (30) خبيراً ومختصاً في المسؤولية الاجتماعية، وشهدت الجلسات الأربع حضوراً نسائياً كبيراً وتفاعلاً واضحاً من جميع المشاركين، وساهمت المداخلات في إثراء البرنامج العلمي للمتقى الذي ازدحم ب(12) ورقة عمل، واستعراض عدد كبير من التجارب الإقليمية والعالمية لبرامج الأسر المنتجة والمسؤولية الاجتماعية .

وشهدت الجلسة الأولى التي ترأستها الدكتورة نائلة عطار المستشار الاقتصادي والتي دارت عن المسؤولية الاجتماعية (تطورها، معناها، تأثيرها وعوائدها) مداخلة هامة من أحد المعاقين طالب فيها الدكتور مازن بليلة عضو مجلس الشورى بتبني تشريعا يمنع هروب ذوي الاحتياجات الخاصة من التوظيف في القطاع الخاص، مشيراً إلى أنهم لا يحصلون على الراتب المجدي الذي يكفل لهم حزام العفة في ظل حالة الغلاء الكبير الموجودة في الوقت الحالي، وفي ظل القوانين الحالية التي تحرم هذه الفئة من الحصول على الدعم من مؤسسة الضمان الاجتماعي في حال الحصول على وظيفة .

ونوه بليلة في رده على التسهيلات الكبيرة التي وضعتها الدولة لشركات ومؤسسات القطاع الخاص لتوظيف هذه الفئة الغالية، مذكرا بقرار وزير العمل الراحل الدكتور غازي القصيبي الذي احتسب توظيف المعاق ب(4) سعوديين، وكذلك الدعم الذي تقدمه الصناديق الاجتماعية المختلفة للشركات التي توظف ذوي الاحتياجات الخاصة .

وأكد بليلة أن السعودية حققت (العالمية) في رعاية المعاقين حيث أنها تملك أكبر عدد من الجمعيات التي ترعى هذه الفئة، كما تقدم أفضل الخدمات وأكثرها تنوعاً في المنطقة كلها، فهي لا تكتفي برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، بل تقدم لهم الدعم النفسي والمعنوي الذي يساعدهم على المشاركة بفاعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الانجازات على مختلف الأصعدة .

وقدم الدكتور شكيل بن أحمد حبيب وكيل كلية الأمير سلطان للسياحة والإدارة ورقة عمل استعرض خلالها الخلفية التاريخية عن المسؤولية الاجتماعية في العالم والقطاع الخاص، وعبر عن أمله في أن تتحول الشراكة المسؤولة إلى (الضمير الحي) لدى جميع الشركات والمؤسسات في ظل تنامي الدور الاقتصادي للقطاع الخاص في العالم كله بشكل عام وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص .

وناقشت مي عمر بن لادن نائب رئيس قسم المسؤولية الاجتماعية شركة مواد الأعمار القابضة CPC في ورقة العمل التي قدمتها العوائد والايجابيات العائدة من ممارسة المسؤولية الاجتماعية مؤكدة أن الجانب الإنساني والأخلاقي هو الأهم بالنسبة للكثير من الشركات التي تقوم بمسؤوليتها تجاه المجتمع، إضافة إلى تحقيق عوائد اقتصادية من خلال التفاعل مع المجتمع .

ودارت الجلسة الثانية التي ترأسها إحسان بن صالح طيب المستشار الاجتماعي المعروف عن التجارب العالمية في المسؤولية الاجتماعية وأهميتها في خدمة المجتمع.. حيث قدم الدكتور عوض بن مستور الثبيتي المشرف بإدارة المسؤولية الاجتماعية بمجموعة دلة البركة إضاءات عالمية عن المسؤولية الاجتماعية، واستعرض تجربة جمعية (رسالة) المصرية .

وقال: قامت الجمعية على العمل التطوعي حيث وصل عدد الشباب والفتيات المتطوعين إلى (100) ألف، واستطاع الشباب بمجهوداتهم الخاصة إنشاء الجمعية حتى تحولت إلى أحد أكبر الجمعيات في مصر ولها (50) فرعا على مستوى المحافظات، حيث اضطلعت بمهمة التبرع بالدم ورعاية الأيتام والمحتاجين، وابتكروا برنامج (الأم البديلة) بحيث بات لكل ثلاثة أطفال أم بديلة، كما نجحوا في تكوين صداقات مع الأيتام وهو الأمر الذي نفتقده في دار الأيتام لدينا .

وسلطت فاتن عبدالبديع اليافي المدير التنفيذي للمسؤولية الاجتماعية والخدمات والعلاقات العامة في مجموعة صافولا الضوء عن نوعية شركات المسؤولية الاجتماعية، ودعت إلى تحويل الشراكة المسؤولة من الجانب التطوعي إلى إلزامي في ظل وجود الكثير من المحتاجين والفقراء الذين يحتاجون إلى الدعم في بلد الحرمين الشريفين .

وتطرقت الجلسة الثالثة التي ترأسها طلعت بن زكي حافظ أمين عام لجنة الإعلام والتوعية المصرفية في البنوك الإسلامية إلى التجارب المضيئة عن المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية وتطورها .

وترأس المهندس محمد حسن علي أبو داود المدير العام في شركة محمد أبو داود وشركاه للصناعة المحدودة الجلسة الرابعة التي تحدثت عن اتجاهات التطور في المسؤولية الاجتماعية ودور الدولة الممارس، ودار الموضوع العاشر عن القطاع العام والخاص وحدود ممارسة المسؤولية الاجتماعية .

تشخيص طبي خاطئ يدخل امرأة العناية المركزة

المصدر: جريدة الرياض الخميس6 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 14 أكتوبر 2010العدد 15452
http://www.alriyadh.com/14/10/2010/article568037.html

القطيف- منير النمر

أصيبت إحدى النساء الحوامل في محافظة القطيف بنزيف شديد جراء اتباعها لسلسة من التشخيصات الطبية الخاطئة، ما أدى لدخولها العناية المركزة وعمل عملية جراحية عاجلة غير قابلة للتأخير، وخسرت الزوجة جنينها الذي حملت به خارج الرحم، بيد أن طبيبة النساء والولادة لم تتمكن من اكتشاف أن المرأة حامل رغم أنها أخضعتها للفحص نحو ثماني مرات. وقصدت المريضة المستوصف الخاص (تحتفظ "الرياض" باسمه) للعلاج، إذ استمرت تُعالج فيه شهرين كاملين، وبخاصة بعد أن أصيبت بنزيف مستمر، وشخصت الطبيبة على أن النزيف "نزيف عادي"، وأن ليس هناك حملا، ما جعل الطبيبة تتخذ سلسلة من الإجراءات الطبية الخاطئة التي ضاعفت المشكلة ولم تحلها أو تكتشفها، وقال الزوج أحمد النمر: "تسببت كل تلك الأخطاء في دخول زوجتي العناية الفائقة، وفقدان الجنين، واستئصال إحدى قناتي المبيض"، مشيرا للحالة النفسية السيئة التي تعيشها الزوجة.وأضاف "إن فتح تحقيق مع الطبيبة أمر يجب أن يتم، وبخاصة بعد أن تضررت زوجتي". وزاد "كنا نتابع مع الطبيبة شهرين كاملين، وراجعت زوجتي الطبيبة نحو ثماني مرات كي تشخص لها أسباب النزيف، بيد أن كل تلك التشخيصات لم تكن سليمة"، وأضاف" تقدمت الحالة وسوء التشخيص ما يزال قائما وازداد نزول الدم، وفي كل مرة من المراجعة تؤكد الطبيبة بأن ما يحصل طبيعياً، وأن ليس هناك حملاً، كما أنها أعطت المريضة حبوب منع الحمل لإيقاف النزيف الدموي"، مشيرا إلى أن الطبيبة استجابت لإجراء فحص التأكد من الحمل بعد ضغوط من الزوجة، بيد أن التشخيص كان يؤكد عدم وجود الحمل الذي كان موجودا، وتابع "إن الطبيبة شخصت الحالة على أساس احتمال وجود حصوات، فأحالتها لطبيب المسالك البولية ."

وعن كيفية اكتشاف الحمل قال: "توجهنا لمستشفى خاص آخر فأثبت لنا الحمل"، مضيفا" أن الطبيب أكد وجود الحمل في الشهر الثاني، وأن الحمل خارج الرحم، وطلب منا الموافقة على إجراء عملية جراحية عاجلة ولا تحتمل التأخير، إذ يشكل ذلك خطرا على صحة الأم"، مشيرا إلى أن الوقت الفاصل بين اكتشاف الحمل وعدم اكتشافه على يد الطبيبة أقل من أسبوعين، .

صالح كامل يهاجم محتسبا يستنكر الاختلاط ويتجاهل الرشاوى

المصدر: جريدة الحياة الخميس6 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 14 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/191749

جدة - فهد الغامدي

شن رئيس مجلس غرفة صناعة وتجارة جدة صالح كامل هجوماً حاداً على «محتسب» بعث رسالة إلكترونية إلى أعضاء الغرفة محتجاً على وجود العنصر النسائي في مناصب قيادية في الغرفة. وقام الأمين العام السابق للغرفة الدكتور عبدالله صادق دحلان بنشر فحوى الرسالة في عموده في إحدى الصحف المحلية .

وقال صالح كامل أمس: «أعاتب دحلان على نشره لهذا الخطاب في الصحف، لأنه وجّه إلى جميع أعضاء الغرفة عن طريق «الإيميل» ونحن سياستنا ألا نرد على مثل هذه الرسائل والمواضيع، لأننا لسنا مشرعين في البلد، كما أن نشر هذه الرسائل فيه ترويج لمرسلها.«

وأضاف: «من ادعى أنه عالم وقام بإرسال هذه الرسائل ألا يعلم أن طاعة ولي الأمر وعدم التعريض هي قاعدة إسلامية»؟ وأشار إلى أن الخطاب الذي أرسله لم يرد فيه أي دليل قرآني أو نص من الحديث الشريف. وأكد: «أننا لسنا مبتدعين، بل نحن متبعون لقواعد الدين السمحة، ولا نتبع عادات، بل ما أمرنا به الله تعالى». وأوضح صالح كامل أن المسألة إذا كانت حول الحجاب، «فهناك آراء فقهية كثيرة فيه، والغالبية في العالم الإسلامي أن وجه المرأة ويديها ليست عورة.«

وطالب رئيس مجلس الغرف التجارية في جدة كاتب الرسالة، أن يأتي بدليل واحد على ماكتبه من القرآن والسنة، مستغرباً زعمه أننا في غرفة جدة مكرنا بولي الأمر وأننا غير محترمين. وأضاف أن هذه الرسالة جاءت بعد إصدار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمره باقتصار الفتوى على هيئة كبار العلماء، متسائلاً: أين هيئة كبار العلماء من هؤلاء الذين يحللون ويحرمون دون أي رقابة عليهم؟

ورفض صالح كامل الرد بخطاب مماثل على كاتب الرسالة، قائلاً: «أنا مسلم، وأفهم الإسلام مثل ماهم يفهمونه، ولا أخالف ديني أبداً إن شاء الله، كما لا أخالف ولي أمري». وحول وجود بعض المحتسبين بين أعضاء مجلس غرفة جدة، وقيامه بدور الناصح في شأن الاختلاط وحجاب الموظفات داخل الغرفة، قال صالح كامل: «إذا كان هذا العضو يقوم بالنصح فجزاه الله خيراً، ولكن لا يمكن لأحد أن يفرض رأيه علينا حتى ولو كان من أعضاء مجلس الإدارة لأن أعضاء مجلس الإدارة يبلغ عددهم 18 عضواً، لا يملك واحد منهم فرض رأيه. ولكن نحن مسلمون وتهمنا المحافظة على القواعد الشرعية الواضحة في ديننا، وإن شاء الله لن تصدر أي مخالفة في ذلك.«

وأشار إلى «أن رسائل كثيرة تردنا حول الحجاب والاختلاط في الغرفة، الغريب في الأمر أنهم لا يكتبون عن الرشاوى وغيرها من الأمور الأخرى التي تعتبر داء ينخر المجتمع». وذكر أن «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس هو هذا الذي يفعلونه.«

مواطن يتهم جهات حكومية بـ التنصل من مسؤولية حادثة توفيت فيها زوجته

المصدر: جريدة الحياة الخميس6 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 14 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/191577

حفر الباطن – إبراهيم السليمان

اتهم مواطن، جهات حكومية في محافظة حفر الباطن، بـ«التنصل من مسؤولية» حادثة مرورية، تعرض لها وأسرته، وأدت إلى وفاة زوجته، مطالباً بـ«محاسبتها، ورد حقي المسلوب» بحسب قوله. وروى راضي الشمري، لـ«الحياة»، معاناته التي «بدأت يوم الثلثاء 7 من رمضان الماضي، بين حفر الباطن ومدينة الملك خالد العسكرية، إذ تعرضت إلى حادثة مرورية، وكانت بصحبتي زوجتي وولداي، حين كنت أسير بسرعة 80 كيلومتراً في الساعة .ومع زحمة السير، خصوصاً في ظل توافق خروجي مع خروج سكان مدينة الملك خالد العسكرية وموظفيها، حاولت أن أسير في أقصى اليمين، لأصادف شاحنة مُعطلة على كتف الطريق، فحاولت تفاديها، لكنني اصطدمت فيها، وتوفيت زوجتي إثر الحادثة.« وعلى رغم تسليمه بقضاء الله وقدره، إلا أنه يؤكد ان «شهوداً أثبتوا بقاء السيارة لمدة يومين، من دون أن تحرك قوات أمن الطرق ساكناً لإزالتها. وبعد الحادثة، تم إبعادها مباشرة، إضافة إلى عدم وجود إشارات تحذيرية وتنبيه لمرتادي الطريق»، مضيفاً» بعد أن خرجت من حزن فراق الزوجة، فوجئت بتحميلي الخطأ التام بنسبة مئة في المئة، من دون أن يتحمل صاحب الشاحنة، أو أمن الطرق، أو المرور، أية مسؤولية»، مشيراً إلى نظام المرور، الذي ينص على أنه «في الطرق السريعة والمناطق المأهولة، يجب على سائقي المركبات إبقاؤها خارج مجرى الطريق، في حال وقوفها، أو تعطلها، كلما أمكن ذلك .وعليهم وضع علامات تحذير واضحة نهاراً، أو أنوار حمراء ليلاً، تجنباً لاصطدام المركبات بها.«

وذكر الشمري، أن «ما حصل لي ينطبق تماماً على ما ورد في هذه المادة. لذا أطالب المسؤولين بمحاسبة المسؤولين، خصوصاً أنني تضررت بفقد زوجتي وسيارتي»، مضيفاً» خاطبت وزارة الداخلية، كما خاطبت محافظة حفر الباطن. ولا زلت انتظر ما ستؤول إليه النتيجة.«

كما ألقى باللائمة على المستشفى العسكري «لتأخره في إنقاذ زوجتي، فمكان الحادثة لا يبعد عن المستشفى أكثر من 10 كيلومترات، ومع ذلك استغرق وصول فرق الإسعاف إلى الموقع أكثر من ساعة، على رغم اتصالي واتصال الكثير من المارة، وتوسلاتهم بسرعة إنقاذنا. غير أنه لم يكن هناك مجيب. وربما لو كانت هناك استجابة سريعة من المستشفى، لما فقدت زوجتي.«

الشورى يناقش نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الأسبوع المقبل

المصدر: جريدة الوطن الخميس6 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 14 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=24918&CategoryID=5

لرياض :مشاري الماضي 2010-10-14 2:42 AM

يستكمل مجلس الشورى في جلسته العادية الأحد برئاسة الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ مناقشة تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن التقرير السنوي لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث للسنة المالية 1428 /1429، ويناقش في جلسة الاثنين تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن مقترح تعديل مشروع نظام المنافسات والمشتريات الحكومية بإضافة مادة جديدة والمقدم من عضو مجلس الشورى عبدالوهاب آل مجثل. ويناقش المجلس أيضاً، إضافة إلى مناقشة تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن التقرير الأول للجنة الوطنية الدائمة للاستجابة للطوارئ الإشعاعية والنووية، والمتضمن طلب تعديل الفقرة "ج من 1-8 من الخطة الوطنية للاستجابة للطوارئ الإشعاعية والنووية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٦٣ في1 /9 /1419.

كما يتضمن جدول الأعمال أيضاً مناقشة تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن التقرير السنوي لوزارة الحج للسنة المالية 1428 /1429، وتقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للسنة المالية 1430.1431/

وفي جلسة الاثنين المقبل، يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن طلب تعديل المادة "الثامنة" من نظام الثاني مجلس الخدمة العسكرية، والاستماع الى وجهة نظر عدد من اللجان حول تقارير حكومية.

3جدران تحجب أحلام الفتيات بالزواج

المصدر: جريدة الوطن الخميس6 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 14 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=24837&CategoryID=3

جدة :خالد المحاميد ، ريشة: هاني الحيد 2010-10-14 1:53 AM
الجدل حول العنوسة لا ينتهي إلا ليبدأ من جديد ، وقد أثارت الدراسة التي أجراها عضو التدريس في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الدكتور علي الزهراني الكثير من النقاشات في المجتمع السعودي ، ومعظمها جاء تحت عناوين مثيرة ،مثل " 4 ملايين عانس في المملكة للسنوات الـ 5 المقبلة " على موقع المرصد http://www.al-marsd.com/news/view/8709 " وهو موقع سعودي يهتم بالشأن العام ، ومانشيت أكثر إثارة على موقع mbc بعد نقاش القضية في برنامج صباح الخير يا عرب يقول " شبح العنوسة يطارد 4 ملايين فتاة سعودية "
ونقلاً عن الموقعين، فإن الدراسة تحذر من تنامي عدد العانسات السعوديات والذي يتوقع أن يصل إلى 4 ملايين امرأة بعد خمس سنوات من اليوم ، حيث أشارت الدراسة إلى 18 ألف حالة طلاق وقعت العام الماضي 1430 مقابل 60 ألف حالة زواج أي مانسبته 30% تقريباً، وهي نسبة كبيرة ومقلقة للباحثين في السلوك الاجتماعي ، وإذا كانت الدراسة قد اقتصرت على عينات من المدينة المنورة، إلا أن واقع الحال يوضح أن الزيادة في مستوى النساء غير المتزوجات والنساء المطلقات واضحة ليس في المدينة المنورة فقط، بل في معظم المناطق السعودية، وتمتد إلى جميع البلدان العربية فقد أشارت دراسة إلى وجود 12 مليون عانس في مصر ، وقدرت دراسة أخرى أن أعلى النسب من العانسات هي في العراق ثم مصر ثم دول الخليج العربي .
ومع ذلك فالسوريون والأردنيون واللبنانيون وغيرهم من العرب غير مستثنيين من هذه الظاهرة ، فقد اقترحت نساء أردنيات في حملة على الأنترنيت وضع ضريبة مكلفة على من يتزوج غير أردنية ، أما السوريون فقاموا بحملة في شوارع المدن الرئيسة ، رفعوا فيها ملصقات على جدران المعالم الرئيسية تدعو إلى العمل للحد من الظاهرة .
ولا بد أن أحداً يسأل من هي العانس؟ وماذا تعني الكلمة ؟ وهو بحث قد يطول ويتم الاختلاف فيه ، غير أنه من الواضح أن المعني بذلك هو كل امرأة جاوزت الخامسة والعشرين من عمرها ولم تتزوج ، لكن الأبحاث حول هذه القضية لا تلحظ تغيراً واضحاً في القيم والمفاهيم والعادات خلال العشرين سنة الماضية.
بعض الردود على هذه القضية جاءت تتهم الفتيات بالتعالي، وبعضها يتذمر من متطلبات الفتاة السعودية ، وثالث يحملها للثلاثي" العائلة والبطالة والفتيات "ثلاثة جدران تحجب حلم الفتيات بالزواج."

جازان: هلع وإصابات بين 3000 طالبة بعد تشققات وسقوط أجزاء من المجمع الأكاديمي

المصدر: جريدة الحياة الخميس6 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 14 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/191705

جازان - فاطمة عطيف

لم يكمل مبنى المجمع الأكاديمي للطالبات التابع لجامعة جازان شهره الأول حتى ظهرت تشققات على أحد جدرانه وسقطت قطع من سقفه صباح أمس، ما أثار هلع مئات الطالبات اللاتي تدافعن للخروج منه، واستدعى الأمر نقل 8 منهن أصبن بإغماء وكدمات إلى المستشفىوفي حين حرص مدير جامعة جازان محمد ال هيازع والمدير العام للدفاع المدني في منطقة جازان العميد حمود الحساني على طمأنة الطالبات وأهاليهن بأن ما حدث لم يتعد سقوط قطعة صغيرة من سقف أحد ممرات المجمع وأن المبنى يطبق إجراءات الأمن والسلامة، أكد الناطق الإعلامي باسم «الدفاع المدني» في منطقة جازان النقيب يحيى القحطاني حدوث شرخ في أحد الجدران وتساقط أجزاء من أسمنت التلييس ونقل 8 طالبات مصابات بالهلع إلى المستشفى، مشيراً إلى أن المبنى لم يحصل على التصاريح اللازمة لجهة السلامة.

وعلمت «الحياة» أن أجزاء خرسانية من سقف الدور الأرضي سقطت، وحدثت تصدعات في واجهات المبنى الشمالية من السطح وحتى الأرض. وذكرت إحدى الطالبات لـ «الحياة» أنها كانت تمشي مع زميلاتها عند أحد مداخل المجمع عندما شاهدت كثيراً من الطالبات يصرخن ويتدافعن ويتجهن خارج الفصول دون معرفة السبب، ما أثار حالاً من الخوف والهلع، وتبين لاحقاً أن جزءاً من السقف انهار.

وأسرعت فرق من الدفاع المدني في المنطقة وعملت على إخلاء مبنى المجمع الأكاديمي الذي يضم نحو 3000 طالبة، كما حضر مدير جامعة جازان محمد ال هيازع الذي أكد أن ما حدث سقوط قطعة (بلاطة آرمسترونج 20×20) من السقف المستعار في مدخل المبنى عند التاسعة صباحاً، مشيراً إلى أن الجهات المعنية أمنت حافلات لنقل الطالبات إلى مبنى آخر بعد إخلائهن من المبنى حرصاً على سلامتهن، ولم تحدث بينهن أي إصابات تذكر.

وأضاف أن أمير منطقة جازان الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز تابع التطورات أولاً بأول واطمأن على سلامة الطالبات ومنسوبي المجمع.

ولفت إلى أنه كلف عدداً من المكاتب الهندسية والاستشارية للبدء فوراً بمعاينة المبنى والتأكد من اشتراطات السلامة فيه وتقديم تقارير مفصلة لمزيد من الاطمئنان على سلامة الطالبات. وتابع: «المجمع جاهز ولم تكن فيه أي ملاحظات، وستعود الطالبات إلى مقاعدهن الدراسية السبت المقبل بعد اتخاذ إجراءات تكفل عدم حدوث ما يعكر صفوهن.«

من جهته، قال المدير العام للدفاع المدني في منطقة جازان العميد حمود الحساني الذي أشرف على إخلاء المبنى: «ما حصل في المجمع الأكاديمي للطالبات لا يعدو سقوط إحدى بلاطات السقف المستعار في الصالة الأمامية في مدخل المبنى، ما أحدث صوتاً أربك الطالبات، وعلى الفور تواجدت فرق الدفاع المدني وأمن الجامعة وجرى إخلاء الطالبات حرصاً على سلامتهن، وتسلم الطالبات أولياء أمورهن من دون أن يصبن بأي أذى.«

وأكد أن جهوداً تبذل لتدريب الطالبات على كيفية التصرف في مثل هذه المواقف، مضيفاً أن جامعة جازان تسابق الزمن لتهيئة مرافقها التعليمية كافة بأسباب السلامة .وتابع: «كما يرى الجميع توافرت في هذا المبنى (المجمع الأكاديمي للطالبات) شروط السلامة كافة بما فيها المداخل والمخارج المخصصة لحالات الطوارئ وهذا ما يسر التعامل مع حادثة اليوم (أمس) بيسر ومن دون أضرار أو إصابات تذكر.«

لكن الناطق الإعلامي باسم المديرية العامة للدفاع المدني في منطقة جازان النقيب يحيى القحطاني أكد أن شرخاً حدث في أحد جدران المجمع وتساقطت أجزاء من أسمنت التلييس، مشيراً إلى أن المبنى أخلي تماماً ونقلت 8 طالبات مصابات بالهلع إلى المستشفى.

وخلافاً لمدير الدفاع المدني في المنطقة ذكر القحطاني أن مبنى المجمع «لم يحصل على التصاريح اللازمة لجهة الأمن والسلامة»، لافتاً إلى أن جهات أخرى تحدد صلاحية المبنى الإنشائية.
من جهته، أوضح الناطق الإعلامي باسم المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة جازان جبريل القبي لـ «الحياة»، أن عدد المصابات اللاتي نقلن إلى مستشفى جازان العام جراء إخلاء مبنى المجمع الأكاديمي بلغ 8 طالبات، أصبن بإغماء وجرى وضعهن تحت الملاحظة لمد 24 ساعة، باستثناء واحدة تعاني من كدمات في الحوض بسبب إجرائها عملية تثبيت كسر في الحوض قبل فترة.
وطالب بعض أولياء أمور الطالبات بالتحقيق مع الشركة المقاولة، وكشف أسباب انهيار أجزاء من الأسمنت المسلح والتشققات التي طاولت المبنى.
يذكر أن المجمع الأكاديمي للبنات دشن مع بداية العام الدراسي ويتكون من أربعة طوابق ويضم أربع كليات هي كلية الحاسب الآلي، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية، وكلية التصاميم والعمارة، وكلية إدارة الأعمال.

المظالم يتسلم ملف الموظفين المتهمين بالتزوير في بيانات مليون الشهيد

المصدر: جريدة المدينة الخميس6 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 14 أكتوبر 2010العدد 17340
http://www.al-madina.com/node/268819

حامد الرفاعي - جدة
أحالت هيئة الرقابة والتحقيق ملف قضية الموظفين المتهمين بالتزوير في بيانات ومستندات "مليون الشهيد" إلى المحكمة الادارية "ديوان المظالم" بجدة.
وكشفت مصادر مطلعة لـ "المدينة" عن التهم الموجهة للمتهمين، وهي استغلال سلطاتهم الوظيفية بطرق غير مشروعة من خلال تزوير البيانات والمستندات بالتواطؤ مع بعض المراجعين بهدف الحصول على "مليون الشهيد". وكانت الجهات المختصة قد أوقفت بالتزامن مع الأشهر الأولى لكارثة سيول جدة، موظفًا في إدارة الأحوال المدنية بمحافظة جدة عن العمل وأحالته للتحقيق معه في قضية تزوير تاريخ شهادة وفاة طفلة مواطن بهدف الحصول على التعويض، الذي أمر به خادم الحرمين الشريفين لذوي المتوفين في هذه الكارثة.
وتكشفت حقائق التزوير بعد أن اعترف والد الطفلة في شكوى تقدم بها للجهات المختصة بأن ابنته توفيت عام 1429هـ، وليس كما تقول شهادة الوفاة في 8/ 12/ 1430هـ، مؤكدًا أن الشهادة التي قدمها للجنة التعويضات في ضحايا سيول جدة مزورة، وتمت باتفاق مسبق مع موظف في مكتب المواليد مقابل 200 ألف ريال، مستغلًا عدم إضافة ابنته في الحاسب الآلي وعدم الإبلاغ عنها في حينه لدى مكتب المواليد. وفي سياق آخر كشف مصدر قضائي لـ "المدينة" عن أن محاكمة المتهمين الرئيسيين على خلفية كارثة سيول جدة ممن يحملون صفة "موظفين" بالقطاعات الحكومية سوف تكون من اختصاص الدائرة الجزائية بديوان المظالم، مبينا أن إحالتهم للدائرة الجزائية لاختصاصها بالنظر في قضايا الفساد الوظيفي، وهي تتكون من رئيس الدائرة وعضوين للنظر قبل إصدار الحكم الابتدائي في القضية، ثم تتم إحالتها للمحكمة العليا للاستئناف في حالة اعتراض أحد أطراف القضية على الحكم الابتدائي.

هيئة الفصل في المخالفات تنظر في قضية مواطن ضد رجل مرور سحب هويته شهراً كاملًا

المصدر: جريدة المدينة الخميس6 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 14 أكتوبر 2010العدد 17340
http://www.al-madina.com/node/268815

حسين الرابغي - جدة

تنظر هيئة الفصل في المخالفات المرورية بجدة الأسبوع المقبل في قضية مواطن ضد رجل مرور في مطار الملك عبدالعزيز اشتكاه في شهر رمضان الماضي بسحب بطاقته الشخصية والاحتفاظ بها شهرًا كاملًا وتهديده بتسجيل مخالفات عليه وهو ما يعد مخالفة صريحة للتعليمات الواردة بعدم رهن البطاقات الشخصية.

وقال المواطن ثامر عابد خياط: "فوجئت بأحد رجال المرور الميدانيين يستوقفني وأنا راجل باتجاه صالة قدوم المطار طالبًا مني رخصة القياده واستمارة السيارة فاعتذرت منه لعدم وجودها معي فطلب الهوية الشخصية فأعطيتها له لكنه لم يردها لي وعندما طالبته بها قالك لم آخذ منك شيئًا".

وأضاف خياط: هددني رجل المرور بتسجيل مخالفات مرورية علي بشكل يومي بحجة أنني أحمل ركابًا من المطار، وعلى مدى شهر كامل حاولت استعادة بطاقتي الشخصية دون جدوي مما تسبب في تعطيل مصالحي الشخصية، خاصة وأن هناك قرارًا من الداخلية بعدم رهن البطاقة الوطنية أو سحبها من أي شخص كان. مشيرًا إلى أنه تقدم بشكوى لهيئة الفصل في المخالفات المرورية وتمت إعادة بطاقته الشخصية وتحديد الأحد المقبل موعدًا للحضور أمام هيئة الفصل في المخالفات المرورية. مدير مرور جدة العميد محمد حسن القحطاني أكد من جهته أن هيئة الفصل في المخالفات المرورية معتمدة من سمو وزير الداخلية للنظر في مثل هذه القضايا وهي بمثابة محكمة مرورية تقوم باستدعاء كل من الطرفين كل على حدة وتنظر فيما حصل وتقرر بناء عليه وهي في نفس مبنى إدارة مرور جدة، مشيرًا إلى أن المرور لا علاقة مباشرة له بمثل هذه المسائل لأنها قد تكون نتجت في لحظة معينة من أحد الأشخاص بتصرف فردي.

خطأ موظف يضيع منحة 12 عاماً انتظاراً

المصدر: جريدة عكاظ الخميس6 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 14 أكتوبر 2010العدد 3406
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101014/Con20101014377682.htm

أحمد السلمي ـ جدة

حرم خطأ موظف في أمانة جدة مواطنا من أرض منحة رغم استلامها، لم تدم فرحته أكثر من شهر حتى فوجئ بقرار من المسؤولين في الأمانة نفسها يفيد بوقف استلام أرضه؛ بحجة وجود أخطاء تتعلق بمعلوماته الشخصية أدخلت بطريقة خاطئة.

واعترف مصدر مسؤول في أمانة جدة ـ رغب عدم الكشف عن اسمه ـ لـ«عكاظ» بخطأ في إدخال رقم الهوية الخاصة بالمواطن وتحديدا في آخر رقمين، موضحا بأنه تم الرفع إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية لتعديل الخطأ منذ شهرين، مكتفيا بالقول «ننتظر خطاب الرد لاستكمال إجراءات المنحة».

من جانبه، أوضح المواطن المتضرر عبيد رومي المزيني أنه تقدم عام 1418هـ وحصل على منحة عقب 12 عاما في مخطط جوهرة العروس بمساحة 620 مترا مربعا، مشيرا إلى أنه استلم الأرض على الطبيعة عقب إجراء القرعة نهاية شهر جمادى الآخر الماضي.

ويصل المزيني إلى بداية مشكلته قائلا : «عندما حولوني إلى كتابة العدل لاستخراج الصك الشرعي طلب مني الموظف رقم الملف ليفاجئني بعدم وجود اسمي في قائمة المواطنين الممنوحين المرسلة من الأمانة إلى كتابة العدل ورجعت للأمانة فاكتشفوا خطأ في معلوماتي التي أدخلت في الحاسب، رغم أن الموظف أخذ صورة من بطاقة الأحوال والأصل للمطابقة».

ويطالب المواطن الجهات ذات الاختصاص في وزارة الشؤون البلدية والقروية وأمانة جدة بحل مشكلته، مؤكدا على أن وضعه المادي لا يساعده على مراجعة الأمانة بصفة مستمرة.

10أعوام لم تشفع لـ100 سعودي بـ الترسيم في الشؤون الاجتماعية

المصدر: جريدة الحياة الجمعة7 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 15 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/191986

الرياض - فاطمة العصيمي

لم تشفع الأعوام العشرة التي قضاها نحو 100 سعودي في خدمة وزارة الشؤون الاجتماعية كي يحصلوا على مكافأة «الترسيم» على وظائف حكومية، فهم لا يزالون على بند «الفروع الإيوائية» الذي يحرمهم من أي ميزات يحصل عليها نظراؤهم «المثبتون»، لكن الوزارة تبرئ نفسها من مسؤولية ما آل إليه حالهم وتلقي باللائمة على جهات أخرى.

جل هؤلاء يحملون مؤهلات جامعية أو دبلومات ما بعد الثانوية ويعيلون أسراً ويعملون كأي موظف حكومي رسمي، بيد أن طريقة احتساب أجرهم مختلفة عن نظرائهم الحكوميين، بحسب تأكيد عدد منهم.

وأضافوا لـ«الحياة»: «لم يجر ترسيمنا على رغم أننا نعمل في وزارة الشؤون الاجتماعية منذ 10 أعوام، وهذا الأمر أثر كثيراً فينا، إذ إننا نلتزم بالدوام من 7 صباحاً إلى الثانية بعد الظهر كأي موظف حكومي لكننا لا نحصل على ما يحصلون عليه.»

وأشاروا إلى أن منهم الاختصاصي الاجتماعي والنفسي والمشرف الاجتماعي ويرعون فئات مهمة في المجتمع وهم الأيتام والأحداث والمسنين والمعوقين الذين يتطلبون عناية خاصة وجهداً في التعامل معهم وتأهيلهم ليصبحوا عناصر فاعلة في المجتمع.

وذكروا أنهم يعملون طوال هذه الأعوام براتب مقطوع من دون علاوات أو بدلات أو تأمينات أو برامج تطويرية. وتساءلوا: «كيف لنا أن نقوم بالعمل على الوجه المطلوب ونحن في مثل هذا الوضع الصعب دون استقرار نفسي أو أمان وظيفي وانعدام الاستقرار الاجتماعي؟.»

وأوضحت إحدى الموظفات (فضلت عدم ذكر اسمها) أنها تعمل على بند الفروع الإيوائية منذ 8 أعوام في مركز التأهيل الشامل مساعدة مدربة في التطريز الآلي لفئة الصم والبكم من دون أن تعين رسمياً.

وأشارت إلى أن بعض الموظفات تضطر إلى العمل ساعات إضافية إلى الرابعة عصراً كي تزيد من دخلها المادي الذي لا يتجاوز ألفي ريال، في حين أن بعضهن يعملن في المناوبة الليلية والإشراف على نزيلات المركز والعاملات. وتابعت: «نتطلع إلى ترسيمنا أسوة بمن تم ترسيمهم وتحويلنا إلى بند التأهيل العلاجي إذا كان هو الحل»، مضيفة أن الموظفات الرسميات يتمتعن بالإجازات والدورات التدريبية والتطويرية التي تنظمها الوزارة فيما تحرم هي وزميلاتها منها بحجة عدم «الترسيم.»

من جهته، أكد المدير العام للعلاقات العامة والإعلام المتحدث باسم وزارة الشؤون الاجتماعية محمد العوض لـ«الحياة» أن وزارته تسعى لإيجاد حل لوضع هؤلاء الموظفين على رغم مرور أكثر من 10 أعوام على عمل بعضهم، مشيراً أن مكاتبات تجري بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الخدمة المدنية لـ«ترسيمهم» نتيجة لكثرة المطالبات.

وقال: «لا يمكن ترسيم موظفي القطاعات الحكومية إلا عن طريق وزارة الخدمة المدنية، وبند الفروع الإيوائية استحدث في وقت سابق لتغطية النقص الحاصل في وزارة الشؤون الاجتماعية ولا يزال النقص موجوداً بهدف توظيف طالبي العمل كحل وقتي، وعندما جاء الأمر الملكي جرى ترسيم موظفي بند التأهيل العلاجي، لكن بند الفروع الإيوائية ظل معلقاً إلى الآن لأنه يعتبر توظيفاً داخلياً غير معتمد ولا توجد له موازنة ولم تصدر أي أوامر حياله إنما صدر الأمر لمن يعملون على بند التأهيل العلاجي فقط.»

واعتبر أن عدد موظفي هذا البند بدأ بالتقلص، إذ كانوا في السابق أكثر من 200 موظف وموظفة وأصبحت الحاجة لهم أقل من السابق.

عبدالرؤوف: قلة الوعي وضعف ثقافةالمسؤولية الاجتماعية وراء الفقر

المصدر: جريدة الحياة الجمعه7 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 15 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/192002

جدة - مباركة الزبيدي

في الوقت الذي يقود فيه أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل حراكاً يهدف إلى محاربة الفاقة في المنطقة، من طريق تحويل الأسر الفقيرة إلى أسر منتجة بإمكانها الحصول على رزق مستدام، كشف إحصاء صادر عن البنك الدولي تجاوز عدد الفقراء في العالم أكثر من 5451 مليوناً، منهم 4673 مليوناً في الدول النامية وحدها.

وقالت المسؤولة في موقع «عالم التطوع العربي» مي عبد الرؤوف لـ «الحياة » :«تتزايد مشكلة الفقر كلما تزايدت مسبباته، من تفشي الأمية والبطالة وقلة استغلال الموارد الطبيعية، في الوقت الذي ما زالت فيه المحاولات والمبادرات مستمرة لحل هذه الأزمة والتخفيف منها.»

وأضافت: «إن أحد الأسباب المهمة في تفشي الفقر والجوع والحاجة يكمن في قلة الوعي العام وضعف ثقافة المسؤولية الاجتماعية بدور الفرد تجاه وطنه ومجتمعه، ما يلخص قلة ثقافة المجتمعات العربية عموماً التي تزيد نسبة الفقر والجهل والأمية فيها أعلى المعدلات». مشيرة إلى أن تدشين موقع «عالم التطوع العربي» كان في الـ 17 من تشرين الأول (أكتوبر) من عام 2006 تجاوباً مع دعوة العالم لتخصيص هذا اليوم من كل عام للقضاء على الفقر.

وفي الوقت الذي أوضحت فيه رئيسة إدارة العلاقات العامة في جمعية «ود للتكافل والتنمية الأسرية» في محافظة الخبر ابتسام الشيخ أن البطالة، والجهل، والإدمان أهم الأسباب المؤدية للفقر، نتيجة لما تحدثه من مشكلات أسرية تفضي إلى تخلي رب الأسرة عن واجبه في إعالة أسرته ما يؤدي بهم إلى الفقر، رفضت اعتبار الفقر ظاهرة في السعودية، بيد أنها أكدت أنه حقيقة موجودة لا يمكن إنكارها، إذ هي أكثر من أنها مجرد حالات، وتابعت: «من خلال تجربتي في العمل الخيري في الجمعية (ود) وجدت أن الفقر أصبح يتركز في أحياء معينة في نفس المدينة التي يظهر عليها طابع الثراء والتطور.!»

وأشارت إلى أن الفقر ظاهرة منتشرة في جميع دول العالم بما في ذلك البلاد المتقدمة والغنية، إذ ليس كل مجتمعات تلك الدول خالية من ظاهرة الفقر ليس لها حل جذري، بيد أنه يجب دفع الأسر ذات الدخل المتدني قدر الإمكان إلى التدريب والاعتماد على النفس وإحياء المهن الحرفية، معتبرة أن صنعة في اليد أمان من الفقر، مشددة على ضرورة التدريب المستمر للأسر ذات الدخل المتدني على برامج تؤهلها إلى تحسين دخلها أو توفر لها مصدر رزق، بدلاً من الخنوع إلى الهبات والصدقات وانتظار الإعانات، لافتة إلى الأخذ بالحكمة التي تحث على ذلك «لا تعطني كل يوم سمكة، بل علمني كيف أصطادها.»

نائب رئيس المظالم لـ عكاظ :

السجن والغرامة وإلغاء الترخيص وإغلاق المحل لدعاوى الغش والتقليد التجاري

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة7 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 15 أكتوبر 2010العدد 3407
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101015/Con20101015377735.htm

حازم المطيري ـ الرياض

يتجه ديوان المظالم في الفترة القادمة لتطبيق عقوبات معنفة وصارمة لمن تثبت عليهم قضايا الغش التجاري لحماية المستهلك ومكافحة الغش والتقليد في المملكة، نافيا في الوقت نفسه أن تكون خصوصية لدعاوى التدليس والغش التجاري التي سترفع في الديوان. وكشف لـ «عكاظ» نائب رئيس ديوان المظالم الشيخ علي بن عبد الرحمن الحماد آليات الدعاوى المرفوعة لدى المظالم بخصوص قضايا الغش التجاري، إجراءات هذه الدعاوى تنظر وفق قواعد المرافعات والإجراءات في الديوان، ونفى الحماد أن تكون هنالك إجراءات خاصة بخصوص دعاوى التدليس والغش التجاري، وأضاف أن قواعد المرافعات تنص على إجراءات المرافعة من قيد الدعوى حتى صدور الحكم لأية دعوى تقام. وعن أبرز العقوبات على من تثبت عليهم قضايا الغش التجاري أكد الحماد أن هناك عقوبات منصوصا عليها في الأنظمة ذات العلاقة، وهي السجن والغرامة وإلغاء الترخيص وإغلاق المحل. وقال الحماد: إن هذه العقوبات تختلف وتتفاوت بحسب الأنظمة، وهي نظام الغش التجاري، ونظام المؤسسات الطبية، ونظام العلامات التجارية، ونظام حقوق الملكية الفكرية. مؤكدا أن الديوان يطبق العقوبات المنصوص عليها حسب نظامها.

ارتفاع قضايا عقوق الوالدين 52 ٪ بالشرقية

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة7 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 15 أكتوبر 2010العدد 13889
http://www.al-jazirah.com/20101015/ln58d.htm

الدمام عيسى الخاطر

كشف المتحدث الإعلامي لشرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد الرقيطي أن القضايا التي سجلت لعقوق الوالدين للسنوات الثلاث الماضية تفاوتت في معدلات الرصد من عام لآخر، وقال إن العام الجاري لوحظ فيه ارتفاع القضايا المسجلة بنسبة 52% عما تم رصده لنفس الفترة من العام الماضي وجميعهم من الذكور. وأرجع المقدم الرقيطي أسباب ارتكاب هذه السلوكيات من قبل الأبناء في الغالب إلى ضعف الوازع الديني والتفكك الأسري الذي تعيشه بعض الأسر وضعف الرقابة المنزلية للأبناء منذ طفولتهم بسبب انشغال الوالدين لفترات طويلة عن المنزل إضافة لانتشار القنوات الفضائية غير الهادفة التي لها أثر سلبي في إضعاف الروابط الاجتماعية. وأشار إلى أن من أحدث البلاغات المسجلة بهذا الخصوص بلاغ ورد من مواطن في العقد السادس من العمر مخبرا عن عقوق ابنه له وعدم امتثاله لتوجيهاته ونصحه وتهديده له ووالدته بالاعتداء بالضرب حيث تم اتخاذ الإجراءات اللازمة والقبض على المدعى عليه بمدينة الدمام وإحالة الدعوى

لهيئة التحقيق والادعاء العام لاستكمال إجراءات القضية. وأضاف: للأسف أننا نشهد مثل تلك الحالات الشاذة في مجتمعنا الذي يحرص على أهمية الرفق بالوالدين والاعتناء بهما وطاعتهما والعمل على توفير الراحة و الطمأنينة لهما.

جمعية المعوقين تخدم5900 مستفيد وتساعد 115 على التوظيف

المصدر: جريدة الحياة الجمعه7 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 15 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/192021

الأحساء – أحمد الهبدان

بلغ عدد ذوي الاحتياجات الخاصة المستفيدين من خدمات جمعية المعوقين في الأحساء، 5900 مستفيد، وشكل الذكور منهم 61 في المئة، وذلك منذ أن تأسست الجمعية في العام1428 هـ. وقال مدير ها العام عبد اللطيف الجعفري: «إن عدد المعوقين المسجلين في الجمعية يصل إلى 5900 معوق، من الذكور والإناث. والجمعية تقدم خدماتها لفئات عدة من ذوي الإعاقة، كالعقلية، التي يبلغ عدد المستفيدين منها 3564 معوقاً، ومتعددي العوق وعددهم 834 معوقاً، والحركية التي تضم 671 معوقاً، والسمعية التي تبلغ 351 أصماً، والبصرية بواقع 202 مكفوف، والتشوهات الخلقية بواقع 113 معوقاً. وعدد المستفيدين من خدمات الجمعية من التوحديين 52 معوقاً. ويتم التسجيل من خلال قسم خدمات المستفيدين في الجمعية»، داعياً جميع ذوي الإعاقة من سكان الأحساء، إلى «المبادرة بتسجيل بياناتهم، وتحديثها في قواعد بيانات الجمعية، من خلال زيارة مقرها.«

وأوضح الجعفري، أن «للجمعية أنشطة وبرامج تهدف من خلالها إلى تحقيق أهدافها المناطة بها، ومن أبرز البرامج والمشاريع: تشييد مجمع متخصص يقدم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بعد أن خصصت أمانة الأحساء أرضاً للجمعية، تقدر مساحتها بـ70 ألف متر مربع. وسيبدأ تنفيذ المشروع قريباً. وكذلك إعداد قاعدة بيانات، تسهم في تيسير سبل التواصل مع ذوي الإعاقة وأولياء أمورهم، وبرنامج التدريب والتوظيف لذوي الإعاقة. واستطاعت الجمعية أن تنفذ الكثير من الفعاليات والمهرجانات في إطار هذا البرنامج، منها مهرجان «فرحة العيدين»، ومهرجان «المشي والجري السنوي»، الذي يحمل شعار «معاً لكسر حواجز الإعاقة»، إضافة إلى إحياء مناسبات عدة، منها أسبوع الأصم، واليوم العالمي للتوحد، واليوم العالمي للمعوقين، وكذلك مشروع توفير الأجهزة التعويضية لذوي الإعاقة الحركية والسمعية وغيرها، وبرنامج المنح الدراسية لحملة الشهادة الثانوية من ذوي الإعاقة». وأضاف أن برنامج «توظيف»، أسهم في توفير فرص عمل لـ 155معوقاً، بالتعاون مع مكتب العمل. واعتبر الجعفري، انخراط المعوق في المجتمع» من أسمى ما تستشرفه الجمعية، والسعي لتوفير وظيفة مناسبة له هو رافد قوي لتحقيق هذا المفهوم، من طريق تواصل حثيث مع الجهات المعنية، الحكومية منها والخاصة، للبحث عن فرص وظيفية مناسبة لهم. إذ تمكنت الجمعية من عقد شراكة دائمة مع مكتب العمل في الأحساء، والغرفة التجارية الصناعية، من أجل سن التدابير الملائمة لايجاد فرص وظيفية لذوي الإعاقة. كما قامت الجمعية، ومن خلال بوابتها على الإنترنت، بتدشين نموذج إلكتروني لاستقبال طلبات التوظيف.«

وعن القسم النسائي، قال الجعفري: «إن للقسم دوراً كبيراً في رعاية الأنشطة والبرامج التي تخص المرأة المعوقة، والإسهام في نشر الوعي المجتمعي حول الإعاقة في الأوساط النسائية. وتم افتتاح القسم في الجمعية أخيراً، كما تم اختيار المتطوعات للعمل فيه، وهن من ذوات الخبرات العالية في مجال العمل الخيري والتعامل مع ذوات الإعاقة.«

إيقاف الخدمات عن المماطلين في حضور جلسات المحاكم لتسريع القضايا

المصدر: جريدة المدينة الجمعة7 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 15 أكتوبر 2010العدد 17341
http://www.al-madina.com/node/268994

حامد الرفاعي - جدة

قررت وزارة العدل بالتنسيق مع امارات المناطق إيقاف جميع الخدمات عن الاشخاص المماطلين في حضور الدعاوي المرفوعة عليهم في المحاكم الشرعية بمختلف مناطق ومحافظات المملكة في إجراء جديد لتسريع البت في القضايا المنظورة بالمحاكم والحيلولة من تأجيل الجلسات القضائية التي تحدث عادة بسبب تغييب احد الخصوم . صرح بذلك لـ "المدينة" قاضي الاستئناف بمكة المكرمة الشيخ عابد الأزوري . وقال ان المحاكم الشرعية بدأت خلال الشهور الماضية بإحالة جميع أسماء الأشخاص المماطلين والمتهربين من حضور الجلسات القضائية مدونة فيها ارقام سجلاتهم المدنية إلى إمارات المناطق والتي بدورها تنسق مع الجهات الحكومية لايقاف الخدمات عن الاشخاص المذكورين من خلال تدوين هذه الملاحظة عبر الاجهزة الالكترونية للدوائر الحكومية بهدف تضييق على المتغيب عن الحضور أو الممتنع عن التنفيذ بطرقٍ شتى ، فلا يصدر له جواز ولا رخصة ولا تأشيرة ، وتعلق حساباته البنكية و مخصصاته ورواتبه ، ويفصل عن منزله ومكتبه وممتلكاته الخدمات التي لا يتعدى ضررها إلى غيره ، ونحو ذلك ؛ حتى يمتثل لطلب الحضور والتنفيذ مؤكدا انه بالاضافة لذلك فإن قضاة المحاكم سوف يقومون بإصدا ر الاحكام والبت في القضية غيابيا في حالة التأكد من وصول التبليغ للمدعى عليهم المماطلين او لوكيله .

واضاف ان هذا الإجراء الجديد ساهم في التقليل من نسبة المماطلين عن حضور الجلسات القضائية بنسبة كبيرة بعكس السنوات الماضية مما ادى إلى تسريع إنجاز البت في القضايا المنظورة بالمحاكم بشكل كبير حيث ان جميع المماطلين باتوا يتسارعون للحضور للمحاكم لإنهاء الإشكالية التي جعلتهم عند مراجعة أي دائرة حكومية او خدمية ضمن « الموقوفة خدماتهم .

واشار الى ان من اجراءات وزارة العدل الجديدة بالتزامن مع مشروع تطوير القضاء هو التوجه لتخصيص موظفين مساندين للقضاة بمسمى « باحث شرعي « بحيث يتفرغ القاضي للنظر في القضايا واصدار الاحكام حيالها فقط فيما تكون مهمة الموظفين الآخرين بما فيهم الموظفين الاداريين هو تحديد موعد الجلسات والرد على استفسارات المراجعين وإنهاء جميع الامور الادارية .

هيئة المدينة توقف فيلماً توعوياً للأطفال

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة7 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 15 أكتوبر 2010العدد 3407
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101015/Con20101015377731.htm

سماح ياسين، أيمن الصيدلاني ـ المدينة المنورة

منعت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المدينة المنورة البارحة الأولى عرض فيلم تسجيلي يهدف إلى التوعية ضد العنف ويسعى إلى غرس القيم السامية في نفوس الأطفال من خلال مغامرات تؤديها شخصيات أسرة بابا فرحان التمثيلية.

واتصلت «عكاظ» مرات متعددة بالمتحدث الرسمي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المدينة المنورة بندر الربيش وبعثت رسائل نصية إلى هاتفه الجوال إلا أنه لم يستجب. وعلمت «عكاظ» من مصادرها أن الأسباب التي أدت إلى إلغاء عرض الفيلم الوثائقي أن فقرات المسلسل مصاحبة لعزف بالآلات الموسيقية.

وأدى تجول رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بين النساء إلى إصابة الحاضرات بالتذمر وزاد الأمر شدة تدخلاتهم وفرض الأوامر عليهن، واستغرب الحاضرون طلب عضو في فريق الهيئة الميداني تفتيش هاتف جوال ممرضة تعمل في التثقيف الصحي الذي نظم على هامش المهرجان ما تسبب في حالة ضجر بين الحاضرين.

من جهتها، قطعت رئيسة اللجنة المنظمة للمهرجان الدكتورة فاطمة داوود حديثها مع وسائل الإعلام بعد مشاهدتها أعضاء الهيئة واختفت بين الحضور، مبررة ذلك بقولها «لا أريد مشاكل».

زواج القاصرات ليس ظاهرة .. لكنه مشكلة

المصدر: جريدة الوطن الجمعة7 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 15 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Editors_Note/Default.aspx

ينتظرُ الحقوقيون والمهتمّون بالحقوق الإنسانيّة من وزارة العدل الإسراع في إعلان تنظيم يمنعُ زواج القاصرات، وهو ما لم يتحقّق منذ أبريل 2009، حين ذكر وزير العدل أن وزارته تعكفُ على تنظيم "يقنّن" زواج القاصرات .
وينتظرون – أيضا – نتائج واضحة لقيام "لجنة الشؤون الإسلامية والقضائيّة وحقوق الإنسان" في مجلس الشورى، بدراسة اقتراح بهذا الشأن تقدّمت به – قبل تسعة أشهر- عضو الجمعيّة العلميّة السعوديّة للسنة النبوية فوزيّة الخليوي، وما زالت تنتظر نتيجته مع المنتظرين.
وينتظرون – أيضاً – موقفاً واضحاً من المؤسّسة الدينيّة الرسميّة ممثّلة في هيئة كبار العلماء التي لم تحدّد موقفها من هذا الموضوع، على الرغم من صدور تصريحاتٍ عن بعض أعضائها، تفيد بقرب صدور نظام "ينظم تزويج الفتيات ويحفظهن من تعسّفات ورغبات أولياء أمورهن، وأطماعهنّ الشخصيّة."
وأمام الانتظار يبرز السؤال: هل يحتاجُ صدور تنظيمٍ يمنع زواج القاصرات إلى انتظارٍ طويل تتزايدُ معه الحالات، وتتكرّر المآسي، وتتضاعفُ الآثار؟
إن التأخّر غير مبرّر، لأنّه يعني تفاقم المشكلة، كما أنّ الخوضَ في أسباب تزايد الحالات غير ذي جدوى، لأن الأسباب التي تتمحور حول: الفقر والحاجة، أو الطمع والرغبة، أسباب مادية – في جملتها - ولن تكون وجيهةً أمام حجم المأساة على المستويات الإنسانية، والحضارية، وأمام النتائج السلبيّة؛ الصحيّة والنفسيّة والاجتماعيّة التي تترتّبُ على تزويج القاصرات، بل وأمام صورتِنا في عيون الآخرين.
ألا تستطيع جهة الاختصاص إصدار توجيه إلى مأذوني الأنكحة، ينصّ على منع تزويج القاصرات؟ وهل يحتاجُ توجيهٌ كهذا إلى انتظارٍ طويل ودراساتٍ مستفيضة تتزايدُ معها الحالات، وتتكرّر المآسي؟
نحن أمام مشكلة اجتماعيّة خطيرة، نعم، هي ليست ظاهرة، إلا أنّ بعض المشكلات تكون كبيرة عند النظر إلى أسبابها الحقيقيّة التي تتجاوز شمّاعتي: المادّة والطمع، وهذه الأسباب – هنا - عائدةٌ إلى قصورٍ في الوعي، يدلّ على خللٍ ثقافي لا تجدي معه التوعية، أو علاج الحالات بوصفها حالاتٍ فرديّة، وإنما المجدي هو وجود القوانين الحاسمة والملزمة.
قد يقول قائل: إنّ الموضوع متعلّقٌ بالسياسة الشرعيّة، ليقول العارفون: حينئذٍ يكون قرارُ المنع ممكناً؛ ذلك أنّه يجوز لولي الأمر التنظيم خضوعاً لمتطلّبات المصلحة العامّة.
تؤمنُ "الوطن" برسالتِها تجاه الوطن، وتفتحُ هذا الملفّ علّه يحرّك الراكد، ويسهم في إيجاد الحلول الناجعة.

مجلة الحسبة تنشر مطالبات نسائية بابتعاد موظفي الهيئة عن الرعب في تعاملهم

المصدر: جريدة الحياة السبت8 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 16 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/192479

الرياض – ماجد الخميس

على رغم أن الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حاولت من خلال استطلاع رأي أجرته مجلة «الحسبة» التابعة لها مع شريحة من الطالبات والموظفات، إبراز دورها الذي كلفت به، إلا أنها كشفت عن آراء نساء أخريات طالبن بأن يتم «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بطريقة ذكية وأسلوب ودي بعيداً عن الرعب والقسوة.«

وقالت مجلة «الحسبة» في العدد الذي صدر أخيراً، إن الاستطلاع أظهر موافقة 96 في المئة من المشاركات في البحث على أن الهيئة أدت دورها الذي كلفت به، أما أربعة في المئة منهن فرأين أن الهيئة لم تؤدِ دورها في المجتمع كما ينبغي وتركيزهم على الأمور البسيطة وتركهم للأمور المهمة.

غير أن 44 في المئة من المبحوثات كانت لهن آراء ومقترحات مغايرة لتطوير وتحسين عمل الهيئة مثل «وجود عنصر نسائي في المستشفيات والمرافق الصحية والتعليمية والأسواق«، وطالبن بأن «يخلو عمل رجال الهيئة من الشدة في الأمر والنهي والاهتمام بدعوة الناس بالرفق واللين والبعد عن الجفاء والغلظة»، داعيات إلى «تطوير الأداء عن طريق رفع مستوى التعامل الديني يتضمن الصدق والأمانة.«

وطالبت المبحوثات الطالبات والموظفات بـ«إعطاء المرأة حقوقها الدينية، من خلال احترامها في الأسواق والأماكن العامة»، فيما قال الاستطلاع ذاته، إن 36 في المئة من المبحوثات اكتفين بـ«الدعاء لأعضاء الهيئة والتمنيات لهم بالتوفيق.«

وحول الرسالة التي يمكن أن توجه لجهاز الهيئة والعاملين فيها، أبدت بعض ممن شملهن الاستطلاع آراءهن بكل صراحة، إذ قالت إحداهن (كاتبة): «إن النصح والإرشاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإصلاح يتم بطريقة ذكية وبأسلوب ودي، وليس بالرعب والقسوة، حتى يمكن الاقتناع به، ومن ثم الاستجابة له.«

من جهتها، تمنت إحدى المشاركات في الاستطلاع (موظفة تربوية)، أن «تتغير بعض الأساليب المتبعة لتطبيق هذه الشعيرة، مع الحفاظ على قلب وروح الدعوة الإسلامية لإحياء هذه الشعيرة، نظراً لتكالب الفتن على شباب هذه الأمة»، داعية إلى «التكيف مع مستجدات هذا العصر، فديننا الإسلامي يصلح لكل زمان ومكان، وفيه من المرونة ما يستوعب هذه التغيرات، مع عدم المساس بأسس ومبادئ هذا الدين الحنيف.«

وبحسب مجلة «الحسبة»، فإن شريحة العينة المبحوثة اقتصرت على «الطالبات والموظفات فقط»، إذا شكلت نسبة الطالبات من النسبة الإجمالية 38 في المئة، فيما النسبة الباقية 52 في المئة منهن موظفات أو عاملات في السلك الطبي.

التدريب التقني تمنع منسوبيها من حضور جلسات القضاء

المصدر: جريدة الحياة السبت8 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 16 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/192467

الرياض - عبدالعزيز القرعاوي
منعت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني منسوبيها المدربين من حضور جلسات التقاضي التي رفعوها أخيراً في المحكمة الإدارية في الرياض اعتراضاً على اللائحة الجديدة المنظمة لشؤون أعضاء هيئة التدريب، فيما بررت قرارها «غياب المدرب خلال وقت عمله يوقع الضرر على المتدربين .«
وأوضحت المؤسسة في معرض جوابها على الاستدعاء الذي رفعه أحد المدربين لوزير العمل ورئيس مجلس الإدارة في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني (حصلت «الحياة «على نسخة منه)، أن الالتزام بأوقات الدوام يعد من أهم الواجبات الوظيفة، بحسب ما نصت عليه لوائح وأنظمة الخدمة المدنية، مضيفة «المدرب مطالب بالقيام بمسؤوليات تدريبية، وفي حال عدم تواجده سيقع الضرر على أبنائنا المدربين.«
ونبهت إلى أن «الدولة نظمت ما يخص التوكيل وإنابة الغير في إنجاز بعض الأعمال لمن يرغب من المواطنين ومنهم مدربو المؤسسة إذا كانت ظروفهم لا تسمح لهم بالقيام بذلك .«
بدوره، طالب المدرب المعترض على ملاحقة المؤسسة لهم في حال حضورهم جلسات ديوان المظالم (تحتفظ «الحياة» باسمه)، بأن يسمح لهم بمقاضاة المؤسسة في جميع المناطق من دون حصرها على مدينة الرياض «ما يسبب عناء للمدربين وصعوبة حضورهم، الأمر الذي يدفعهم لتوكيل آخرين لحضور جلساتهم.«
لكن المؤسسة رفضت حضور منسوبيها التابعين للمجلس التدريبي في الرياض وقبول توكيلهم، وشرعت في متابعة حضور الموكلين من منسوبيها لجلسات المظالم. وقالت المؤسسة» إن الضرر في حال التوكيل لمدرب آخر متحقق، ودور المؤسسة حماية المتدرب من الأضرار المتحققة من عدم ممارسة المدرب لأعماله التدريبية بسبب حضوره أو كبديل لمدرب آخر لدى الجهات القضائية سواء أكانت ضد المؤسسة أو غيرها.«
وأكدت أن المؤسسة تمارس دورها الإشرافي والرقابي الذي يكفل لها ضمان جودة التدريب، وعدم تأثر العملية التدريبية بغياب المدربين، مطالبة من يرغب في الترافع لدى الجهات القضائية بتوكيل أي شخص آخر غير المدربين وغير مرتبط بمسؤوليات وظيفية كالمحامي .
من جهته، حمّل المدرب المعترض المؤسسة وقوع الضرر على المتدربين في حال غياب المدرب لحضور جلسات التقاضي في ديوان المظالم، وأوضح في خطاب وجهه لوزير العمل الدكتور عادل فقيه (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أن المؤسسة هي من سعت لإلزام المتظلمين من منسوبيها بالتوجه إلى فرع ديوان المظالم في الرياض لتقديم تظلمهم هنالك، معتبراً أن لذلك مضارَّ أكثر تتمثل في اضطرار المدرب للسفر لحضور الجلسات، وإرهاق المدرب مالياً في حال توكيل محامٍ، كما أنه حرمان للموظف من حق التظلم الذي منحته له الدولة.
وجاءت مخاطبات المؤسسة مع منسوبيها بعد أن شهدت أروقة المحكمة الإدارية في الرياض جلسات عدة بين منسوبيها والمؤسسة اعتراضاً على «اللائحة الجديدة المنظمة لشؤون أعضاء هيئة التدريب مع سلم وظيفي جديد»، التي أقرها مجلس المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني «لاحتوائها على مواد مُجحفة وضارة لحقوقهم المالية والوظيفية، لناحية الاستقرار الأسري، والأمان الوظيفي والمالي»، مطالبين بالإبقاء على سلم رواتب ولائحة الوظائف التعليمية الذي ترشح المدربين إلى وظائفهم الحالية من خلالها.
المحكمة الإدارية تجيز
حضور الخصوم والإنابة
أكد مصدر في المحكمة الإدارية أنه من حق الخصوم الحضور للجلسات القضائية، لافتاً إلى أن المادة الثامنة عشرة من نظام المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم يجيز أن «يحضر الخصوم أو من ينوب عنهم في الدعوى الإدارية في اليوم المعين لنظر الدعوى، فإذا لم يحضر المدعي ولم يتقدم بعذر تقبله الدائرة جاز لها أن تفصل في الدعوى بإحالتها بناءً

على طلب المدعى عليه أو أن تأمر بشطبها... فإذا شطبت جاز للمدعي أن يطلب النظر فيها وتحدد الدائرة لنظرها موعداً تبلغ به المدعى عليه فإذا لم يحضر المدعي ولم يتقدم بعذر تقبله الدائرة تشطب الدعوى ولا تسمع بعد ذلك إلا بقرار من هيئة التدقيق مجتمعة.«

أكدت أن حكم السجن والجلد غير مرض بحق من دمر حياتها المغتصبة تطالب بحكم القتل على المشعوذ

المصدر: جريدة الرياض السبت8 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 16 أكتوبر 2010 العدد 15454
http://www.alriyadh.com/16/10/2010/article568511.html

القطيف - منير النمرمنير

طالبت السيدة التي تعرضت لاعتداء جنسي من قبل مشعوذ استئناف الحكم، مؤكدة ان الحكم بالسجن 6 أشهر و 50 جلدة الصادر في وقت سابق لم يقنعها، وقالت لـ«الرياض» التي زارتها في منزلها مساء أول من أمس اصرارها على تغليظ الحكم ضد المشعوذ الذي دمر حياتها .

وقالت المرأة (تحتفظ «الرياض» باسمها): «إن الرجل يعمل في الشعوذة وجعلني أذهب له في بيته وأنزع قميصي دون أن أشعر بما أفعل»، مضيفة «اؤكد مطالبتي بتطبيق اشد العقوبة بحق المدان، والتي هي القتل لأنه ساحر جعل أسرتي تعيش في المشاكل الأسرية منذ أول يوم تعرفت فيه عليه .«

وفي التفاصيل.. أدين الرجل بعد أن أقر بأنه على علاقة هاتفية بالمرأة، بيد أن المرأة لم تستطع أن تثبت من الناحية القضائية أي تهمة وجهتها له لها علاقة بالسحر أو الشعوذة .«

من جانبه قال الزوج: «إن أسرتي تعيش المشاكل، كما أن الحكم الصادر يجب أن يطبق في الحد الأدنى، خاصة أنه صدر منذ فترة»، مضيفا «إن كل ما نأمله أن ينال المشعوذ عقابه الذي نتمناه». وزاد «إن مجرد تطبيق العقوبة عليه سيكشفه أمام الناس بأنه مشعوذ دجال يحتال على الناس باسم الرقية الشرعية.«

الشؤون الصحية تشكل لجنة للتحقيق

مستشفى خاص يرفض مباشرة ضحايا حادث مروري

المصدر: جريدة عكاظ السبت8 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 16 أكتوبر 2010 العدد 3408
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101016/Con20101016378053.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

تتوجه الشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة إلى تشكيل لجنة للتحقيق في قضية رفض مستشفى خاص تحويل أفراد أسرة أصيبوا في حادث مروري إلى مستشفى حكومي إلا بعد دفع مبلغ ألف ريال نظير رسوم دخولهم للمستشفى الذي نقلوا إليه بواسطة مواطنين بعد الحادثة.

وأوضح لـ «عكاظ» مدير الشؤون الصحية في المدينة المنورة الدكتور عبدالله الطائفي أن اللجنة المعتزم تشكيلها ستتقصى ما حدث للأسرة داخل المستشفى، والتأكد من صحة ما تعرضوا له من إهمال، إضافة إلى السبب وراء رفض المستشفى مباشرة حالتهم أو نقلهم إلا بعد دفع الرسوم.

وأكد الدكتور الطائفي أن الإدارة ستعاقب المستشفى الخاص إذا ما تأكد ادعاءات الأسرة وفق اللائحة المخصصة لهذا الشأن.

وتسبب مستشفى خاص يقع على طريق المطار في المدينة المنورة في تفاقم وتدهور أسرة صحيا البارحة الأولى، ورفض تحويلهم إلى مستشفى الملك فهد رغم وفاة أحد الأطفال، إلا بعد دفع الرسوم.

وكانت الأسرة المكونة من زوج وزوجته وأطفاله قد تعرضوا لحادث مروري على طريق تبوك ـ المدينة المنورة، وتم نقلهم عن طريق مواطنين إلى المستشفى الخاص، وباشر مرور المدينة الحادث، ووقف على الحالات التي رفضت طوارئ المستشفى ـ بحسب تقرير من مرور المدينة تم رفعه إلى مدير الشؤون الصحية ـ مباشرتها وعلاجها ومن ثم تحويلها، إلا بعد دفع ألف ريال، وإجراء أشعة بقيمة 1200 ريال.

وأوضح أحد أقرباء الأسرة، ويدعى رافد خيشان الرشيدي، أن المستشفى أبلغه أن أحد الأطفال توفي قبل وصوله للمستشفى بـ 15 دقيقة، مؤكدا رفض المركز الصحي الخاص تحويل الحالات، أو علاجها إلا بعد دفع الرسوم، مضيفا «رغم توسلاتي وتوسلات المسعفين للحالات».

وقال الرشيدي إن المفاوضات مع المستشفى استمرت ثلاث ساعات من قبل رجل المرور المباشر للحالة، والمواطنين الذين أسعفوا الحالات من أجل إقناع أطباء ومسؤولي طوارئ المستشفى مباشرة الحالات، بيد أنهم رفضوا إلا بعد دفع الرسوم، ولم يقتنعوا إلا بعد فوات الأوان.

وعلمت «عكاظ» أن رجل المرور المباشر للحالات حاول إقناع مسؤولي طوارئ المستشفى مباشرة الحالات سريعا بموجب نموذج وزارة الصحة الذي يحدد مباشرة الحالات الطارئة في المستشفيات الخاصة، وبموجبه تتكفل وزارة الصحة بكافة التكاليف، لكنهم اشترطوا أن يكون الدفع نقدا.

ووجه رجل المرور في المستشفى تقريرا خطيا إلى مدير الشؤون الصحية في المدينة المنورة يوضح ما تعرضت له الأسرة من إهمال وتعسف، وكذلك عدم نقل المستشفى جثمان الطفل المتوفى إلى مستشفى الملك فهد الحكومي.

مهندس يحتل أرض 4 أيتام في مكة

القضاء يحكم بالتعويض والأمانة تعطل التنفيذ

المصدر: جريدة عكاظ السبت8 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 16 أكتوبر 2010 العدد 3408
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101016/Con20101016378031.htm

سلمان السلمي ـ مكة المكرمة

أيتام استفاقوا على كابوس أقلق مضاجعهم وأصبح الحلم الذي كان يراودهم مجرد وهم بعد أن وجدوا غيرهم يستحل أرض أحلامهم.

تعود قصة الأرملة وأبناؤها الأربعة بحسب رواية الأم أنها حين ذهبت لتفقد الأرض التي تركها لها زوجها لتفاجأ بأكوام من مواد البناء يتهيأ جالبها لتشييد مسكن عليها.

وتضيف «عدت أدارجي وأنا أفرك عيني علني أستفيق من الكابوس المزعج لأتفقد أوراقي فوجدتها سليمة وتيقنت أن أرضي محتلة».

حزمت الأرملة حقائبها نحو والدها الطاعن في السن لتوكله شرعا بمراجعة الجهات المعنية لاستعادة الحق المسلوب، وبعد عدة مراجعات بدأت بالشرطة ووصولا إلى أمانة العاصمة المقدمة ثم إلى المحكمة الكبرى والتي حكم القاضي بتعويض عن قيمة الأرض.

تقول الأرملة «طالب والدي بإزالة العقار المبني على أرضي لكن القضاء حكم لي بتعويض قدره نصف مليون ريال يدفعها المعتدي حالا لكنه بدأ في المماطلة واستغل عمله في شركة الكهرباء وأطلق التيار وبدأ المراوغة في الدفع».

وتضيف تقدم المعتدي على أرض الأيتام باعتراض على التمييز مفاده وجود معاملة في الأمانة مكملة للقضية، فطلب التمييز المعاملة من الأمانة، لكنه بطريقة ما استطاع التلاعب في مخطط الحي بهدف تعطيل الحكم الشرعي، فعادت المحكمة وطلبت المعاملة فردت الأمانة أنها تحت الدراسة».

وأوضحت الأم المكلومة في أرض أبنائها أنه بعد ثلاث سنوات من المماطلة عرضت عليها الأمانة تعويضا بأرض مخصصة لمسجد في المخطط نفسه مقابل التنازل عن القضية لكنها رفضت أن يكون مسكنها.

مصدر في الأمانة أشار إلى أنه تم تشكيل لجنة لمعاينة الموقع على الطبيعة بمعاونة استشاري الدعم الفني لإدارة المساحة وتبين عدم وجود اختلافات بين الرفوعات المساحية السابقة والحالية وأن المواطن المالك للقطعة رقم (44) شيد مسكنه على القطعة العائدة للمواطنة ذات الرقم (43) وقد صدر فيها حكم شرعي من المحكمة العامة في مكة المكرمة بناء على خطاب رئيس بلدية العمرة الفرعية.

المرواني : لا توجد قوانين واضحة ضد أولياء الأمور للقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع

المصدر: جريدة المدينة السبت8 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 16 أكتوبر 2010 العدد 17342
http://www.al-madina.com/node/269114

كشف الدكتور العقيد نايف المرواني الخبير الأمني بشرطة المدينة المنورة في حديث «للمدينة» عن عدم وجود قوانين واضحة وصريحة ضد من يقومون بدفع أبنائهم للعمل بالشوارع أو التسول ، مما يعرضهم للعنف بشكل أو بآخر ممن هم أكبر منهم سناً وقد يكونوا أداء للجريمة من قبل بعض العصابات كونهم أطفالا ناقصي الأهلية. مشيراً إلى أن معظم الحالات التي يتم قبضها وإحالتها يكون التعامل معها مجرد إجراءات اجتهادية تبدأ بأخذ الأقرار على ولي الأمر ثم بالنصح وإذا تطور الأمر يحال إلى الحاكم الإداري أو المحكمة للبث في أمره وتنتهي في الغالب بأخذ التعهد، وهذا بحد ذاته غير فعال. وقال إن الحماية الموجهة للطفل ليست حكرا على مؤسسة أو جهة معينة والمعني بها بالدرجة الأولى هي الشرطة ولكن مع تعدد الحالات وازديادها أصبحت هناك جمعيات رسمية وجمعيات خيرية تسعى لمواجهة العنف الأسري وظهور الأرقام لانعتبره شيئا جديدا والشرطة دائماً تعرف بخطورة العنف الأسري والقسوة وماينتج عنه من تشرد واختلاط مع رفقاء السوء والاتجاه بهم إلى الهاوية والانجراف إلى طريق المخدرات نتيجة عدم الاهتمام المباشر من قبل بعض أولياء الأمور ، مؤكداً على أن الشرطة لم يكن لها دور أحادي أو دور مستقل وإنما تشارك كافة مؤسسات المجتمع في تقديم رسالة نحو سلامة المجتمع بصورة عامة وأفراد الأسرة والطفل بصورة خاصة والمعنيين بقضايا العنف الأسري.

وأضاف د. المرواني: نركز على وجود آلية تعامل مع قضايا العنف الأسري لكي يكون هناك إدراك للتعامل مع الشخص المعنف أو الشخص المعتدي وذلك من خلال إيصال العديد من الرسائل من خلال معارض ثابتة معارض متنقلة، من خلال محاضرات بالجامعات والمدارس ووسائل الإعلام والتدابير الوقائية، التي يمكن أن يتخذها رب الأسرة وكافة أفراد الأسرة لتجنب التعرض للعنف الأسري أو المخاطر الناجمة عنه.

وقال : بلاشك أطفال الشوارع أصبحوا يشكلون هاجسا أمنيا اجتماعيا خطيرا للأمن والمجتمع مؤكداً أن هناك تنسيقا قائما بين الشرطة والشؤون الاجتماعية للقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع ومحاولة القبض عليهم وإيداعهم في مؤسسات تربوية علاجية لاحتواء مشاكلهم ومعالجتها .

سريلانكا: أزمة العمالة المنزلية تتفاقم

المصدر: جريدة الحياة السبت8 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 16 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/192481

بروكسل – محمد الجمعي

يضع فقراء سريلانكا ممن يحلمون بتغيير حالهم عبر الالتحاق بخدمة المنازل في السعودية أيديهم على قلوبهم هذه الأيام، وذلك في انتظار انفراج أزمة تتفاقم في صمت بين الرياض وكولومبو. وعلى رغم تأكيد الأمين العام لجمعية وكالات التوظيف في الخارج المرخصة من الحكومة السريلانكية فيزر ماكين، لاتخاذ السعودية الأحد الماضي قراراً يقضي بوقف استقدام العمالة المنزلية السريلانكية، مع إمكان شمول المهن الأخرى بقرار الحظر لاحقاً، إلا أن الحكومة السريلانكية ما زالت تؤكد عدم اتخاذ المملكة أي قرار بوقف استقدام عمالتها بكل أنواعها.

إذ أصدر رئيس مكتب العمالة الخارجيـــة كارانواكا أمس بياناً رسمياً أكد فيه عدم اتخاذ الرياض أي قرار رسمي يقضي بوقف استقدام العمالة السريلانكية، لافتاً إلى أن تأشيرات العمل في السعودية ما زالت متوافرة لرعاياه الراغبين في العمل في المملكة.

من جهته، طالب الحزب الوطني المتحد في سريلانكا الحكومة بسرعة التحرك لفك الجمود الذي يشهده قطاع تصدير العمالة المنزلية إلى السعودية، معرباً عن خشيته من تحول هذا الجمود إلى وقف نهائي لاستقدام عمالة بلاده من مؤسسات الاستقدام السعودية.

واعتبر السكرتير العام للحزب المعارض تيسا أتنياكا موقف بلاده من هذه الأزمة موقفاً سلبياً، ومن شأنه أنه يتسبب في خسارة مواطنيه آلاف فرص العمل في السعودية، وقال أتنياكا في تصريح لصحيفة «التايمز» السريلانكية: «يجب على الحكومة أن تخرج عن صمتها، ولا ترهن مستقبل الآلاف ممن يطمحون للعمل في السعودية». واستغرب أتنياكا من موقف حكومة بلاده في ظل أزمة يزيدها الصمت تفاقماً، خصوصاً أن سبب استياء السعوديين بحسب قوله، يعود إلى عدم التزام الجانب السريلانكي بتفعيل اتفاق سبق للطرفين توقيعه في الرياض قبل نحو شهرين.

وفي السياق ذاته، طالب عدد من الصحف المحلية في سريلانكا بضرورة وضع حد لهذه الأزمة، مشيرين إلى أنها قد تؤثر أيضاً في أكثر من 500 ألف عامل وعاملة سريلانكية في السعودية، معظمهم من العمالة المنزلية وغالبيتهم من النساء، منهم 27 ألفاً وصلوا إلى المملكة العام الماضي فقط.

ويبرر المؤيدون لعدم تفعيل الاتفاق الذي وقعه مسؤولون في مكتب العمالة الخارجية مع المسؤولين عن الاستقدام في الرياض، بعدم قانونية توقيع مكتب العمالة الخارجية السريلانكي لاتفاقات دولية، مشيرين إلى أحكام صدرت عن القضاء السريلانكي تلغي عدداً من الاتفاقات التي وقعها المكتب، واعتباره الحكومة السريلانكية غير ملزمة بتنفيذها، محملين الجانب السعودي المسؤولية لعدم توقيع اتفاقاته مع مكتب العمالة الخارجية التابع لوزارة الخارجية السريلانكية.

وعلى رغم اختلاف المتعاطفين مع قرار عدم تفعيل الاتفاق، والمعارضين له، إلا أن جميع الأطراف السريلانكية، نفت أن تكون لقصة العاملة المنزلية المثيرة للجدل، والتي ادعت بعد عودتها لبلادها تعرضها للتعذيب من مشغلها وقيامه بزرع مسامير في أنحاء جسدها، أي تأثير في مستقبل تصدير العمالة السريلانكية للسعودية.

جدة: المحكمة الإدارية تستكمل اليوم قضيةأفراد شرطة القنفذة ضد إمارة مكة

المصدر: جريدة الحياة السبت8 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 16 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/192372

جدة – أحمد الهلالي

تستكمل المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة اليوم (السبت) النظر في قضية ستة عسكريين ضد إمارة منطقة مكة المكرمة، بعد استدعائهم إلى العودة مجدداً إلى السجن عقب إعفائهم من العقوبة الشرعية التي صدرت بحقهم في قضية وفاة «سجين سعودي.»

وستسلم المحكمة اليوم لائحة الدعوى المقدمة من وكيل رقيب علي العمري إلى ممثل الإمارة، أوضح فيها حيثيات القضية واستدعاءه للعودة مرة أخرى إلى السجن من دون سبب واضح .

فيما قضى حكم صدر أخيراً بسجن «ضابط» آخر برتبة عقيد ثمانية أعوام في القضية نفسها، التي صدرت فيها أحكام سجن عدة في حق رجال الأمن المتهمين (يصل عددهم إلى ثمانية أشخاص)، تراوحت ما بين عام ونصف العام إلى ثمانية أعوام، مع فصل بعضهم من الخدمة وإحالة آخرين إلى التقاعد.

وتضمنت اللائحة التي تسلمتها المحكمة: «إنه فيما يتعلق بالحق الخاص، صدر الصك الشرعي رقم 2/87 في عام 1425، مضمونه صرف النظر عن الحق الخاص وإقرار وكيل الورثة بتسلم الدية الشرعية، إذ اعتبرت المحكمة الفعل بأنه قتل شبه عمد وليس عمداً.»

إلى جانب ذلك، تضمنت اللائحة ردود ستة من المتهمين تفيد بما نصه: «إنه في عام 1426 نفذنا الحكم الصادر ضدنا في الحق العام، إذ تم إدخالنا السجن، وهناك ثلاثة متهمين لم ينفذوا الحكم الصادر ضدهم، وصدر أمر بالبحث عنهم لتنفيذ العقوبة، وتم عرض أوراقنا على لجنة العفو وبعد خطابات عدة بين لجنة العفو وإمارة مكة المكرمة خلصت اللجنة إلى تطبيق تعليمات العفو الخاص في عام 1422بمناسبة مرور 20 عاماً على تولي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد (يرحمه الله) مقاليد الحكم، كون تعليمات العفو تبنى على تاريخ وقوع القضية وليس على تاريخ القبض علينا.»

وتابعت اللائحة: «تم إطلاق سراحنا (نحن المتهمين الستة) بناء على الأمر الصادر من إمارة منطقة مكة المكرمة رقم 704324/ب ع في عام 1426 المتضمن تطبيق تعليمات العفو علينا، وبتاريخ 15 من رجب الماضي تم طلبنا من شرطة محافظة القنفذة، وبمراجعتهم ذكروا لنا أن أمراً يقضي بإعادتنا إلى السجن وصل إليهم في شأننا بموجب صورة برقية أمير منطقة مكة المكرمة بالرقم 74887/ص في الثاني من الشهر الماضي.»

وكانت المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة حددت اليوم (السبت) موعداً لعقد جلسة قضائية للنظر في دعوى العسكريين الذين تم استدعاؤهم من شرطة القنفذة للعودة إلى السجن، بعد إعفائهم من العقوبة الشرعية التي صدرت بحقهم على خلفية قضية وفاة سجين (سعودي) أساءوا معاملته.

وتعود تفاصيل القضية إلى ما قبل نحو سبعة أعوام، حينما جرى إيقاف المدعين) رجال الأمن) عن العمل لاتهامهم بالتسبب في وفاة أحد السجناء، وصدرت في حقهم أحكام شرعية متفاوتة، قبل أن يشملهم قرار عفو ملكي شامل، وأفرج عنهم، لتبدأ شرطة منطقة مكة المكرمة في مطالبتهم بالعودة إلى السجن لإكمال نصف المدة، إذ دفعت هذه المطالبة رجال الأمن المفرج عنهم إلى تقديم لائحة اعتراضية إلى المحكمة الإدارية، مطالبين فيها بأخذ العفو الملكي الذي شملهم في الاعتبار، والاستناد إلى ما تقدموا به من أدلة تثبت براءتهم من تهمة القتل العمد، بموجب صك الحكم الصادر من محكمة القنفذة، إضافة إلى مطالبتهم بمراعاة ظروفهم الأسرية، وخدمتهم الطويلة في القطاع الأمني.

محكمة المدينة المنورة تعيد السيدة السعودية لزوجها التونسي.. بعد عضل والدها

المصدر: جريدة المدينة السبت8 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 16 أكتوبر 2010 العدد 17342
http://www.al-madina.com/node/269109

حسين بختاور - المدينة المنورة

أصدر قاضي المحكمة العامة بالمدينة المنورة حكماً بإعادة السيدة السعودية إلى زوجها التونسي، إذ صدر صك من المحكمة العامة يفيد بإعادة الزوجه وأبنائها إلى زوجها منجي التونسي وقناعة الأب بالحكم. من جهته أكد منجي التونسي ثقته بالقضاء في المملكة العربية السعودية وإعطاء كل ذي حق حقه في ظل البلد الذي يطبق الشريعة الإسلامية ولا يرضي بالظلم ولا التفريق بين مواطن ومقيم، ولا غني وفقير، وقال أحمد الله سبحانه وتعالى أن أظهر الحق على يد فضيلة القاضي السمحان والحكم بلم الشمل بيني وبين زوجتي وابنائي، مشيراً إلى أن القضية امتدت لعدة أشهر وخضعت إلى إجراءات مطولة تمكن خلالها فضيلة القاضي إلى الاستماع للزوجة وشهادة الشهود وكذلك أقوال الأب. وأضاف لقد كانت هناك متابعة من مقام إمارة المدينة مشكورين، حيث تم الإفراج عني بأمر من صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز أمير المدينة المنورة، وتمكنت بعدها من مراجعة المحكمة العامة بالمدينة المنورة من خلال المحامي محمد الطيب الشريف الذي كان معي خطوة بخطوة نظراً لقناعته بقضيتي والظلم الذي وقع عل d من قبل والد زوجتي. يذكر أن «المدينة» انفردت بنشر تفاصيل قضية سيدة سعودية ضد والدها الذي زوجها بالقوة وهى على ذمة رجل آخر أثناء وجوده في السجن، إذ طالب رئيس المحكمة بضرورة إحضار الأب المدعى عليه بالقوة الجبرية للاستماع إلى أقواله في التهم المنسوبة إليه، فيما طالبت الزوجة أم ريان وزوجها في صحيفة الدعوى بضرورة أخذ التعهدات على الأب بعدم التدخل في حياتهما بعد أن أدى ذلك إلى سجن الزوج أكثر من عام وتشريد الزوجة لدى إحدى الأسر هروبا من تهديداته بترحيل أبنائها مع زوجها إلى بلاده.

حماية التلميذات من التحرش

المصدر: جريدة الوطن السبت8 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 16 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=25143&CategoryID=3

الطائف :ساعد الثبيتي 2010-10-16 1:43 AM

لم يحظ برنامج الحماية الشخصية الذي أقرت وزارة التربية والتعليم تنفيذه اعتبارا من اليوم في مدارس البنات الابتدائية بقبول الحضور والجمهور في اللقاء الذي عقد في فندق (أوالف) في مجمع قلب الطائف مساء أول من أمس وتخلله عرض للبرنامج من قبل إحدى مشرفات الصفوف الأولية بالإدارة العامة للتربية والتعليم للبنات.

لم يحظ برنامج الحماية الشخصية الذي أقرت وزارة التربية والتعليم تنفيذه اعتبارا من اليوم في مدارس البنات الابتدائية بقبول الحضور والجمهور في اللقاء الذي عقد في فندق (أوالف) في مجمع قلب الطائف مساء أول من أمس وتخلله عرض للبرنامج من قبل إحدى مشرفات الصفوف الأولية بالإدارة العامة للتربية والتعليم للبنات في محافظة الطائف .

وقد تخلل اللقاء الكثير من التساؤلات التي كان من أبرزها: متى سيتم تنفيذ البرنامج، ومن سيقوم بتنفيذه، وهل اللاتي سيقمن بتنفيذه مؤهلات وجديرات لإعطائهن دور مدربات على تنفيذ هذا البرنامج بمدارس البنات، وكيف يمكن تلافي أي سؤال من قبل الطالبات فيما بعد، وهل يمكن أن نتفادى عملية استكشاف الطالبات لأنفسهن من النواحي الجنسية، وهل يمكن تلافي تمثيل الطالبات لمشهد أو دور المعتدي جنسيا والمعتدى عليه؟.

وشن بعض الحاضرات هجوما على المدارس بمختلف مراحلها. متهمات المدرسة بأنها هي المكان الأول لتنشئة العنف بجميع أشكاله وخاصة ضد أطفال المراحل الابتدائية وأن المدارس لا تقوم بتنفيذ التعاميم الواردة بخصوص استخدام الأساليب التربوية وأن هناك عنفا بأنواعه يستخدم ضد الطلاب والطالبات في المدارس .

وفي مثال صارخ يظهر حجم العنف الذي يتعرض له الطلاب داخل أسوار المدرسة، قال أحد الطلاب المقيمين في مداخلة له خلال اللقاء: إنه يتعرض للضرب من قبل الطلاب الذين هم أكبر سنا منه في المدرسة، ولا يجد أي اهتمام من قبل المدرسة في دفع الأذى عنه فيقوم برد الاعتداء بمحاولة ضربهم.

ومع إصرار المشرفة التربوية على إقناع الحضور بنجاح البرنامج بدأ عدد لا يستهان به من الحاضرات بالانسحاب . وكانت المشرفة، رئيسة شعبة الصفوف الأولية بإدارة التربية والتعليم للبنات بالطائف نبيلة عبدالإله صحرة قد استعرضت بعض تفاصيل البرنامج الوزاري التوعوي تحت شعار "الحماية الشخصية لطالبات المرحلة الابتدائية"؛ وذلك في اليوم التثقيفي للأسر والمجتمع بالطائف والذي أقيم مساء أول من أمس وعلى الصعيد ذاته حذرت استشارية الأمراض النفسية للأطفال بمستشفى الأمير منصور الدكتورة فريهان حلمي من الألم النفسي الذي يحدث للطفل من جراء العنف اللفظي والنفسي. مشيرة إلى أن هناك فرقا كبيرا بين ضرب الطفل لتعليمه سلوكيات صحيحة وبين العنف تجاه الأطفال .

وحذرت فريهان من العنف المدرسي تجاه الأطفال بكافة أشكاله، حيث يستخدم المعلم والمعلمة سلطتهما ضد هولاء الأطفال، وهناك عنف من قبل الأطفال المراهقين في المدارس ضد الأطفال الصغار والذي لا تلتفت له المدرسة ولا تلقي له بالا. مشيرة إلى أنه حسب إحصائية من قبل مركز الجريمة بوزارة الداخلية فإن 21% من أطفال المملكة يتم تعنيفهم يوميا.

تراحم تكتشف أسر سجناء تحت خط الفقر بالطائف

المصدر: جريدة الوطن السبت8 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 16 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=25100&CategoryID=5

الطائف :ساعد الثبيتي 2010-10-15 11:54 PM

أوضح رئيس لجنة رعاية السجناء وأسرهم والمفرج عنهم "تراحم" بمحافظة الطائف إسماعيل بكر قاضي أن اللجنة كشفت خلال زياراتها مؤخرًا لبعض منازل أسر السجناء بالطائف عن أحوال سيئة من خلال العيش تحت خط الفقر وفقدان الوسائل الضرورية للحياة، خاصة أن مخصصات الضمان لا تكفي تلك الأسر، ولا تسد حاجتهم.

وبيّن في تصريحه أمس أن اللجنة تعكف حاليا على مسح ميداني لبقية منازل أسر السجناء لحصر احتياجاتهم، والعمل على تأمينها كالأدوات الكهربائية وترميم المنازل وتأمين لوازم المدارس من ملابس وأدوات، وتسديد إيجارات بعض منازل أسر السجناء وحصر احتياجاتهم وتقديرها وعرضها على أصحاب الخير والبذل والعطاء لتوفير المبالغ اللازمة .

وأكد قاضي أنه خلال الأشهر الثلاثة الماضية حققت اللجنة إنجازات منذ انطلاق باكورة أعمالها في منتصف رجب الماضي حيث عقد أول اجتماع لها بحضور نائب رئيس اللجنة، مدير عام السجون بالمملكة اللواء الدكتور علي الحارثي، وأمين عام اللجنة بالمملكة محمد الزهراني .

وبين أنه تم التنسيق مع رئيس الجمعية الخيرية للمساعدة على الزواج الشيخ أحمد السهلي، لمنح أبناء السجناء الأولوية في الاستفادة والمشاركة في الزواج الجماعي السنوي، كما تمت إقامة حفل لتكريم أبناء السجناء الناجحين والمتفوقين البالغ عددهم 30 طالبا، بمشاركة آبائهم وأعضاء اللجنة .

وأضاف قاضي أنه تم توزيع مساعدات عينية غذائية وبطاقات تموين غذائية، وكسوة عيد للذكور والإناث بواقع 589 بطاقة بتكلفة إجمالية بلغت 168 ألفا و450 ريالا تبرعا من شركة القاضي. كما أشار إلى أنه تم إطلاق 31 سجينا من السجن العام و7 سجناء من سجن الحرس الوطني بعد تسديد مديونياتهم التي تقل عن 100 ألف ريال. وبلغ إجمالي المبالغ التي تم تسديدها أكثر من مليون و400 ألف ريال، دفعت عن طريق لجنة تراحم بالطائف ولجنة المعسرين ولجنة تراحم بالرياض.

وأضاف أنه ظهر لدى اللجنة بعد عيد الفطر بعض السجناء الآخرين الذين عليهم حقوق مالية، ويجري حاليا العمل على تسديدها عند توفر مبالغها، وأغلبهم من سجن القاعدة الجوية بالطائف حيث لم يشملهم بحث رمضان الماضي .

وذكر أن اللجنة استطاعت الحصول على منح من البنك الأهلي بالتبرع بدورات لأسر السجناء الإناث بإقامة دورات تدريبية لهن في مجالات متعددة، كدورة الخياطة والتطريز ودورة المكياج وتغليف الهدايا وغيرها. كما تبرعت شركة الخليج للتدريب والتطوير بمنح دراسة مجانية لأبناء الأسر في دبلومات الحاسب الآلي للبرمجة والشبكات .

وأوضح قاضي أن اللجنة منحت أيضا معونة قدرها 300 ريال لكل فرد من أفراد عائلة السجناء في نهاية رمضان المنصرم لمواجهة مصاريف العيد. وبلغ عدد المستفيدين من هذه المعونة 610 أفراد. وأشار إلى أن اللجنة تكفلت بجميع مصاريف النشاط الثقافي بالسجن العام، والذي اشتمل على المحاضرات التثقيفية والاجتماعية والتي شملت جميع نزلاء الأجنحة. وتم تخصيص يوم للعاملين بالإدارة ويوم للعاملين بشعبة السجن.

6آلاف ريال تسجن محرر شيكين بلا رصيد

المصدر: جريدة الوطن السبت8 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 16 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=25145&CategoryID=5

الهفوف، الرياض: عدنان الغزال، شجاع البقمي 2010-10-16 2:54 AM
استدعت هيئة التحقيق والادعاء العام في الأحساء، مواطناً أربعينياً بعد تورطه في تحرير شيكين فقط، قيمة كل واحد منهما 3 آلاف ريال. والسبب يعود إلى أن الشيكين اللذين حررهما المواطن في معاملة تجارية صغيرة كانا بلا رصيد !..
وبدأت الإجراءات الجزائية ضدّ المواطن بعد بلاغ تقدم به المستفيد من الشيكين الذي أخبره البنك بعدم إمكانية صرف الشيكين بسبب عدم وجود رصيد كافٍ لإنفاذ أمر الدفع.
وبحسب الناطق الإعلامي لشرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد بن عبدالوهاب الرقيطي، فإن شرطة الجفر سجلت بلاغ المواطن، موضحا أنه بمراجعة البنك اتضح للمستفيد أن الحساب المعني بمحرر الشيكات دون رصيد. وقال الرقيطي إن شرطة المحافظة اتخذت الإجراءات اللازمة باستدعاء المدعى عليه.
وأكد أن إيقاف المتهم يأتي تنفيذاً للقرار السامي الذي بدأ سريانه شعبان الماضي ويقضي بإحالة هذا النوع من الدعاوى إلى الشرطة وهيئة التحقيق والادعاء العام.
وفي ذات السياق، قال مدير عام شركة سمة الائتمانية نبيل المبارك في تصريح إلى "الوطن": إنه يمكن سجن مصدر الشيك في حال عدم الصرف لأي مبلغ كان، "حتى لو كان ريالاً واحداً فقط."
وأكد المبارك أن هذه الإجراءات النظامية تأتي في ظل تأكيدات سابقة لوزارة الداخلية، موضحاً أن هنالك عدة حالات لشيكات بدون رصيد قادت إلى سجن مصدريها.

مركز الجريمة بوزارة الداخلية: 21 % من أطفال المملكة يتم تعنيفهم يومياً

المصدر: جريدة الوطن السبت8 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 16 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=25144&CategoryID=3

الطائف :نورة الثقفي 2010-10-16 1:45 AM

في الوقت الذي كشفت إحصائية صادرة عن مركز الجريمة بوزارة الداخلية أن 21% من أطفال المملكة يتم تعنيفهم يوميا. قال رئيس قسم التثقيف الصحي مساعد مدير الشؤون الأكاديمية للتدريب والتعليم بمستشفى القوات المسلحة بالهدا الدكتور عمر بن علي الغانمي إن أكبر نسبة للعنف ضد الأطفال بالمملكة كانت من نصيب العنف النفسي، والتي بلغت 33.6% مشيرا إلى أن هذا العنف هو الأكثر انتشارا بالمملكة، ويليه العنف بالتهديد بالضرب وبلغ 32%، ثم العنف بالسب والشتم وبلغت نسبته21 .%

وقال إن أكثر صور العنف الجسدي بالمملكة الضرب المبرح، حيث كانت نسبته 21%، فيما يتعرض الطفل للصفع بنسبة 20%، كما يتعرض إلى الضرب بما في متناول اليد بنسبة 19% والضرب بالأشياء الخطيرة بنسبة 18.%

جاء ذلك في محاضرة تحت عنوان "دور التثقيف الصحي في توعية الجمهور لحماية أطفالهم من العنف الأسري" مساء أول أمس، تناول فيها الغانمي مفهوم العنف بصورة عامة وأنواعه (اللفظي والجسدي والنفسي)، وأسبابه وكيف يمكن القضاء عليه.

وعلى صعيد متصل تحدث استشاري العلاج النفسي بمستشفى الهدا الدكتور محمود أبو رحاب عن ظاهرة الاعتداءات الجنسية على الأطفال، وذلك في محاضرة بعنوان " كيف تحمي طفلك من العنف الجنسي". حيث أشار إلى أن حجم الظاهرة غير واضح في الدول العربية، ونحاول أن نستعين بحجمها في أمريكا. مشيراً إلى أن 38% من البنات يتعرضن للإيذاء الجنسي قبل سن الثامنة عشرة، وأن 16% من الأطفال الذكور يتعرضون للإيذاء الجنسي قبل سن الثامنة عشرة كذلك، وأن 10% من الذكور يتعرضون للاغتصاب الكامل.

وقال إن الطفل المعتدى عليه جنسيا يكون على علم بالشخص المعتدي، مشيرا إلى أن 80% من المعتدين دائماً أو عادة ما يكونون محيطين بالطفل أو قريبين منه .مشيراً إلى أنه ينبغي أن نكون على حذر ووعي من أي معلومة يدلي بها الطفل في هذا الموضوع، فقد يكون ما يذكره الطفل كذبا أو خيالا، ولكن ذلك لا يعني أن نهمل ما يقوله الطفل.وبين أن 70% من المعتدين يقومون بالاعتداء على ما مجموعة من 1 إلى 9 أطفال في حياتهم، وأن 90 إلى 95 بالمئة من الحالات التي يتعرض فيها الطفل للاعتداء لا يتم التبليغ عنها، وأن نسبة الحالات التي يتم التبليغ عنها للشرطة تبلغ 10%.

وقال إن أغلب الأسر تحاول أن تنكر أن أحد أطفالها تعرض للاعتداء الجنسي ويتصورون أننا في مجتمع ديني ويستحيل أن يحدث أي اعتداء من قبل أقارب الطفل .

وبين أبو رحاب إن الإيذاء الجنسي يمر بعدة مراحل، منها مرحلة السرية التامة من المعتدي مستخدما التهديد ونحو ذلك، ثم تأتي مرحلة الاستسلام لما يقع من إيذاء والتعايش معه ، ثم اتهام الطفل بأنه هو من يريد ذلك، ثم مرحلة الانسحاب إذا تمت معالجة الطفل ومرحلة تعرضه لأعراض نفسية شديدة، إضافة إلى إحساس الطفل بالذنب وأنه مسؤول عن ذلك، وقد يصاب الطفل بالبكم المؤقت نتيجة تعرضه للاعتداء الجنسي.

وقال إن أغلب المعتدين يتواجدون بصورة لا تثير الشك أو الريبة في أماكن تواجد الأطفال الذين يكونون عرضة لاعتداءاتهم، مضيفا أن بعض الأطفال يظهرون علامات تحذيرية بأنهم قد تعرضوا لاعتداء جنسي، فقد نجد الطفل يلهو بأعضائه التناسلية بصورة غير مقبولة وغير لائقة، وهذه صورة تختلف تماما عن مرحلة الاستكشاف عند الأطفال، وقد يكون هناك جروح في أعضاء الطفل التناسلية، أو قد يكون يعاني من العزلة والانطواء، كما يمكن أن نلاحظ على ملابسه الداخلية بعض الآثار الغريبة التي تشير إلى تعرضه إلى اعتداء.

واصفاً نفسه بالوزير تحت التدريب.. في أول اجتماع له مع رجال الأعمال بمجلس الغرف السعودية

وزير العمل: لدينا نصف مليون عاطل يمثلون أقل من10٪ من عدد العمالة الوافدة لم نتمكن من حل قضيتهم

المصدر: جريدة الرياض الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010 العدد 15455
http://www.alriyadh.com/17/10/2010/article568804.html

الرياض - فيصل العبدالكريم

طرح رجال الأعمال قضاياهم وهمومهم على طاولة ضمتهم ووزير العمل المهندس عادل فقيه في اجتماع موسع نظمه مجلس الغرف السعودية لم يخل من المكاشفة من الجانبين ,بحضور رئيس مجلس الغرف صالح كامل ورؤساء مجالس الغرف السعودية وعدد غفير من كبار رجال الأعمال السعوديين للحديث في أول اجتماع لهم مع وزير العمل الجديد للحديث عن قضايا العمل والعمال .

وجدد وزير العمل المهندس فقيه في بداية الاجتماع على عدم الخوض في أي قضايا تفصيلية تختص بشؤون وزارة العمل بشكل معلن خلال الثلاثة أشهر الأولى من توليه الوزارة والتي لم يمض منها سوى شهرين، واصفا نفسه بالوزير "المتدرب"، مفضلا الصمت لاستيعاب أكبر قدر من قضايا العمل والعمال والاستماع لكافة وجهات النظر سواء من موظفي الوزارة أو من الأطراف الأخرى وخاصة رجال الأعمال .

كامل: من يعتقد أن «سعوديته» تجلب له حقوقاً وترفع عنه واجبات فمن الأفضل أن يقبع في دار أبيه

وأضاف الوزير :" سأتحدث اليوم كواحد منكم، كرجل أعمال سابق و في ما مضى كنت رئيسا لغرفة تجارية، و أنا الآن في مرحلة دراسة متأنية لكافة القضايا وأي تعليق لي الآن لا يدل على قناعات أو أحكام مسبقة وإنما للتحاور معكم ."

وشدد فقيه على محاربة الفساد في قضايا العمل إن في قضايا التحايل أو بيع التأشيرات التي تطرق لها رجال الأعمال مؤكدا أن قضايا الفساد لا تتعلق بوزارة بعينها أو جهة خاصة .

وأكد فقيه أن برنامج سعودة الوظائف بنسب معينة والذي أقر قبل 15 عاما لم يحقق أي نجاح يذكر ، موضحا :" لدينا مئات الآلاف من العاطلين ولا نستطيع الحديث عن نسب معينة ولكن نتوقع أنهم بحدود نصف مليون عاطل وهؤلاء يمثلون أقل من 10% من عدد العمالة الوافدة، وبعد 15 عاما من المعاناة في قضية السعودة ما زلنا لم نستطع أن نمتص هذا العدد من السعوديين ولا حتى بنسب يسيرة رغم أن العدد لا يعتبر كبيرا بالمقارنة مع أعداد العمالة الأجنبية، نحن لا نختلف على المسلمات والبديهيات بل نختلف في التفاصيل والبحث عن الحلول، وإذا ما أعطيتمونا حلولا مقنعة تأتي كبديل واقعي للموجود حاليا سنقبلها بكل صدر رحب ونستفيد منها، مع عودتي للاشارة الى أننا لم ننجح حتى الآن في السعودة والبعض يتحايل بمسميات الوظائف للأجانب وغيرها وكل هذا معلوم وأعرفه بل ووقفت عليه شخصيا ."

ومن جانبه القى رئيس مجلس الغرف السعودية صالح كامل كلمة ترحيبية بالمهندس فقيه ,عدد في بداياتها مآثر سلفه الدكتور غازي القصيبي رحمه الله وتفانيه واخلاصه لوطنه ,وممتدحا خلفه فقيه. وتطرق كامل لقضية السعودة معتبرا أن التعامل معها كان بمنظور عاطفي بدلا من المنظور الوطني، مضيفا :" ما أعنيه أن يكون الشاب مطلبا لصاحب العمل لا فرضا عليه، وأن نصل للمرحلة التي يدرك فيها الشاب السعودي بأن عليه واجبات مثلما له من حقوق، فقد مررت بعدة مواقف مزعجة في عملي الخاص وفي عمل الغرف، ولا أعمم التقبيح فهناك سعوديون مثاليون في أعمالهم، أما من يعتقد أن سعوديته فقط تجلب له حقوقا وترفع عنه واجبات فمن الأفضل له أن يقبع في دار أمه وأبيه، عقابا له على سوء فهمه

ولهما على سوء تربيته إذ لم يعلماه قيمة العمل والضرب في الأرض ابتغاء للرزق وكثير من أبناء المدن الصغيرة تركوها للدراسة في المدن الكبيرة فضلوا البقاء بها بحثا عن عمل بدلا من العودة لديارهم لخدمتها ."
وتطرق كامل لمخرجات التعليم الجامعي التي تحتاج لمراجعة مناهجها وقياس توافقها مع حاجات سوق العمل، مضيفا أن البطالة بين الشباب تناظرها بطالة الاناث واللاتي لا يجدن وظائف مناسبة لتخصصاتهن معتبرا أن كثيرا من تلك الوظائف تذهب لغير السعوديات .
ومضى رئيس مجلس الغرف في حديثه متطرقا لقضايا الاستقدام، مؤكدا أن الاستقدام يعتبر ضرورة وليس ترفا كون كثير من الوظائف العليا والدنيا مازالت تحتاج للموظف الأجنبي، مضيفا :" أستأذنكم للحديث عن مافيا التأشيرات .. وأنا مررت كما مر غيري بموقف التقدم للحصول على تأشيرات وأظل شهورا انتظرها دون جدوى أو تجابه بالرفض ثم يأتي من يعرض علي دفع مبالغ يقررها حسب تقديره لملاءتي المالية وحاجتي، ولا يمضي أسبوع إلا والتأشيرات تكون جاهزة، فأفرح بقضاء حاجتي وأحزن لما وصلنا إليه، وأغض الطرف عن تخريجها الفقهي إن كان في زمرة الراشين والمرتشين.. وهنا واجب علينا أن نتعاون جميعا للقضاء على هذه الفاجعة .
وطالب كامل بالنظر في حالة الكثير من العمالة الدنيا التي تقبض أجورا زهيدة وتدفع في بلدانها مبالغ طائلة للحصول على عقود عمل، مؤكدا أن جزءا من هذه العمالة لن تتوانى في البحث عن كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة، مضيفا:" هذا الوضع هو ما أدى بالوزارة لمنع الاستقدام من بنجلاديش وليس العيب في العامل البنجلاديشي ولكن العيب في مكاتب الاستقدام وأصحاب العمل ونظام المناقصات، وأقترح أن تعمل وزارتا المالية والعمل على وضع حد أدنى للأجور .
بعد ذلك قدم الدكتور فهد السلطان أمين عام مجلس الغرف السعودية عرضا مرئيا تناول عددا من القضايا بداية بالهموم الأساسية المتعلقة بالاستقدام والتأشيرات، حيث طالب بمراعاة خصائص المناطق في منح التأشيرات، ومعاملة المشاريع الأهلية أسوة بالمشاريع الحكومية في منح التأشيرات، وإصدار التأشيرات وفقا للعمل الفني دون تحديد الجنسية ,مستعرضا عددا من البنود الاجرائية للحيلولة من تفاقم مشاكل الاستقدام .
بعد ذلك طرح رجال الأعمال رؤاهم ومشاكلهم لوزير العمل، وتناول التجار عددا من المحاور تتعلق بقضايا السعودة والعمالة الأجنبية، مطالبين بإيجاد برامج لتدريب الشباب والشابات من قبل صندوق الموارد البشرية وبرنامج لخلق الوظائف، بالاضافة لتسهيل اجراءات الاستقدام للحد من ظواهر التستر وهروب العمالة والخادمات، موضحين أن الأنظمة الروتينية لا تفرق بين رجال الأعمال العاملين والمؤسسات الوهمية وسوء الخدمات في مكاتب العمل .
بعد ذلك قال الوزير فقيه ان كثيرا من القضايا التي تم التطرق لها لدى الوزارة الرد عليها، مضيفا :" لن أعلق بشكل مفصل على ما قلتم رغم امتلاكنا للرد على بعض منها ولكن أتينا لنستمع لكم ولهمومكم، ولدينا الاستعداد للاجتماع بكل قطاع على حدة ,ونحن ندرك احتياجات سوق العمل وبعض الاقتراحات ليست عملية وناجحة وبالتأكيد لن تنجح بدون آليات تطبيق فاعلة .
وشكر رئيس مجلس الغرف صالح كامل للوزير فقيه تلبيته الدعوة، كاشفا عن إجراء دراسة سيقوم بها مجلس الغرف بالتعاون مع جهة استشارية عالمية لدراسة مشاكل كل لجنة ومرئياتها والحلول التي تقترحها وستقدم عقب ذلك لوزارة العمل.

معلمات يطالبن بإجازة لـ وفاة الأقارب لإكمال العدة وجبر عواطفهن

المصدر: جريدة الحياة الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/192781

الخرج - نورا الحناكي

طالب عدد من المعلمات بتفعيل الإجازة الخاصة بوفاة أحد الأقارب، وإقرارها بشكل واضح، أسوة بجميع موظفي القطاعات الحكومية الأخرى الذين يتمتعون بهذه الإجازة تحت بنود نظام الخدمة المدنية الموحد، مشيرات إلى أن هناك تضارباً في منحها ومنعها في بعض الإدارات وأن منهن من تضررت جراء الحرمان من الإجازة، سواء من توفي زوجها ولم تكمل العدة، أم من تأثرت نفسياً فانعكس على أدائها في العمل.

وقالت المعلمة ليلى الشملان: «تعجبت بعد غيابي ثلاثة أيام دراسية اثر وفاة والدتي العام الماضي من امتناع إدارة المدرسة إعطائي إجازة، وتخييرهم لي بتوفير إجازة مرضية تسد عدد أيام الغياب أو احتسابها ضمن رصيدي من الأيام الاضطرارية، على رغم أن الكثير من المعلمات اللاتي تعرض ذووهن لحالات وفاة منحن إجازة قبل العام الماضي، كما أنه من غير المنطقي أن أذهب إلى المدرسة وأتجاهل المعزين»، مشيرة إلى أن الطلاب والطالبات أيضاً بحاجة لإجازة الوفاة، ما يستوجب لفت نظر الوزارة مراعاة لمشاعرهم، لأن حضورهم للمدرسة في هذا الوقت العصيب لن يمكنهم من استيعاب أي من الحصص المدرسية.

وذكرت المعلمة صالحة الزهراني التي توفي والدها قبل فترة قريبة أن إلغاء الإجازة التي كانت مقرة بمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام ليس في مصلحة المعلم ولا الطالب، بل يجب إعادة الإجازة وتمديدها أيضاً، وقالت: «من حق المعلمة كمواطنة تمتعها بإجازة تؤهلها نفسياً لتضميد جراحها وتخفيف مصابها، وتسهم في تقليص آلامها ومساعدتها على الاسترخاء.«

وأضافت أنها تألمت كثيراً أثناء إشرافها على طالبات جامعة العام الماضي، جراء تضرر إحداهن من إلزام إدارة الجامعة باستمرار حضورها وممارستها التدريب الميداني على رغم وفاة زوجها، إذ قالت لها الطالبة: «تعرض زوجي لحادثة غرق في المنطقة الغربية خلال السنة الدراسة، وعلى رغم انه على المرأة التي توفى زوجها وفقاً لأنظمة الشريعة الإسلامية قضاء العدة لمدة أربعة أشهر وعشر.. إلا أني تفاجأت بامتناع الكلية منحي إجازة عدة، لعدم توافر ذلك ضمن لوائح الكلية المحددة للطالبات.«

وفي حين لفتت المعلمة نورة المهنا إلى أنه من المجحف أن يحرم معلمو وزارة التربية والتعليم من إجازة الوفاة، على رغم صرفها لكل موظفي القطاعات الحكومية، الذين ينتمون إلى مرجع واحد هو ديوان الخدمة المدنية، «فكيف يتم إقصاء موظفي احد قطاعاتها من الإجازة ويتمتع بها بقية القطاعات»، ذكرت مديرة لإحدى المدارس أنه لا يوجد تعميم رسمي من الوزارة ينص على منح تلك الإجازة، ما يعرض للإحراج وعدم استطاعة المساعدة لمن يحتجن لها، وكذا اضطرارهن للذهاب إلى إدارة التعليم.

وفي حين، أوضح مدير شؤون الموظفين (سابقاً) الذي عمل في مشروع الخرج الزراعي علي عبدالله أنه يوجد بند صادر في نظام الخدمة المدنية ينص على منح الموظف إجازة وفاة قريب له من الدرجة الأولى بمعدل ثلاثة أيام، «ما دفعني إلى تطبيقه والعمل بحذافيره»، اكتفى المتحدث الرسمي للوزارة محمد الدخيني بالإشارة إلى أنه ينطبق على شاغلي الوظائف التعليمية ما ينطبق على بقية موظفي الدولة تبعاً لبنود وزارة الخدمة المدنية.

السجن 6 أشهر و60 جلدة لـ راق مُتهم بـ السحر و إقامة علاقة مُحرمة

المصدر: جريدة الحياة الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/192767

القطيف – شادن الحايك

عزا القاضي في المحكمة الكبرى في محافظة القطيف الشيخ مطرف البشر، الحكم على مُتهم بـ«السحر والشعوذة» بالسجن ستة أشهر، و60 جلدة، إلى «عدم ثبوت التهمة عليه .«وكانت مواطنة في العقد الرابع، وجهت إلى المُتهم ممارسة هذه الأعمال تحت ستار» الرقية الشرعية»، بقصد التفريق بينها وبين زوجها، و«سلبها إرادتها»، إضافة إلى قيامه بإنشاء علاقة جنسية معها، وذلك قبل تسع سنوات، إلا أنها لم ترفع قضية عليه إلا أخيراً. وأشار البشر (شارك في النظر في القضية) في تصريح لـ«الحياة»، إلى » تضارب» في أقوال المرأة»، مستغرباً من «التزامها الصمت طوال هذه السنوات»، وألمح إلى أنها دانت نفسها حين ذكرت أنها «ارتبطت معه بعلاقة عبر الهاتف، وحددت علامة فارقة في جسده، ادعت أنها شاهدتها في جسده حين كان يتعرى أمامها. وذكرت انه قام بإعطائها ورقة تحوي طلاسم، يستعين بها السحرة. وقد اطلعنا عليها، إلا أن كل ذلك لم يكن كافياً»، مضيفاً ان «المتهم أقر انه كان يتحدث معها عبر الهاتف فقط، وانه يمارس قراءة القرآن (الرقية الشرعية) على المرضى، وان العلامة في جسده، عرفتها من خلال حديثها معه عبر الهاتف.«

وقال: «إن القضية قديمة، وليست جديدة، وصاحبة الشأن هي من أثارت الدعوى في الشرطة. وأشارت إلى أنه سيطر عليها بشعوذته، وأنها تتصرف من دون شعور، وبدا أنها تبرر ما فعلت. وتبين من خلال الجلسات أنها توجهت إلى منزل المتهم مع أختها، ويبدو أنها توجد بينه وبينها علاقة؛ لكن المتهم ينكر ممارسته الشعوذة، وأنه كان يقرأ عليها وعلى شقيقتها القرآن. وفي إحدى المرات حضرت مع زوجها (في العقد السادس.«(

ولفت البشر إلى ان الحكم على المتهم بالسجن والجلد، تضمن أيضاً «منعه من مزاولة القراءة، درءاً للمفاسد، وحفاظاً على المصلحة العامة. وقد اعترضت المرأة والمتهم على الحكم، وتم إعطاؤهما المهلة النظامية (60 يوماً)، ولم يقدما لائحة اعتراضية، وتم رفع الحكم إلى محكمة التمييز في الرياض، قبل افتتاح التمييز هنا في الشرقية .ووصل مصدقاً إلى المحافظة»، وأردف ان «المتهم رفع برقية اعتراضية إلى المقام السامي، فيما حضرت المرأة إلى المحكمة، معترضة على الحكم، لأنه «ساحر ومشعوذ» من وجهة نظرها، فيما لم يثبت عليه ذلك، ولو ثبت لكان حده ضربه بالسيف. وما لدينا في هذا الصدد هو ورقة»، مطالباً المرأة عموماً «أن تكون أكثر وعياً، لتصون نفسها، فما الذي يجعل المرأة تختلي برجل ليقرأ عليها، أو لعلاجها. فالقرآن مُتيسر، وباستطاعة المرأة أن تقرأ على نفسها، وتمسح جسدها، عوضاً عن التورط مع السحرة والدجالين، والوقوع في أعمال منافية للدين والأخلاق.«

الأمراض النفسية تتزايد .. حان وقت المعالج الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010 العدد 3409
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101017/Con20101017378101htm

نواف عافت ـ الرياض

يعاني 450 مليون إنسان في العالم من الاضطرابات العصبية والسلوكية، ويصاب ربع البشر بواحد أو أكثر من هذه الاضطرابات، ويقدر أن الاضطرابات وبحسب تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية تتسبب بفقد 15 في المائة من سنوات العمر. وفي المملكة تنشط وزارة الصحة عبر 21 مستشفى لتوفير صحة نفسية سليمة لمرضى غير محددي الرقم لكن الأشخاص الذين يقصدون العيادات الخاصة بقصد الاستشارة النفسية والعلاج يبلغون المئات على نحو يومي بحسب ما أفاد به مختصون في ذلك. ويعد المرض النفسي في المملكة غريبا بعض الشيء من ناحية الاعتراف به من قبل المجتمع ومن جهة ثقافة الأفراد نحو مراجعة الطبيب ويمكن أن نقارن بين المجتمع المحلي ووضع المجتمع الإنجليزي مثلا الذي تسود فيه المداومة على زيارة «المعالج النفسي» إلى الدرجة التي يمكن أن يصرح بذلك مسؤولون كبار ومديرون تنفيذيون لشركات كبرى كون الأمر ينطلق من اعتياد الأسرة أي أسرة هناك على معالج نفسي دائم.

أوضحت وزارة الصحة في المملكة الأسبوع الماضي إنها تشارك العالم في الاهتمام بالصحة النفسية لزيادة الوعي بضرورة الاهتمام بالصحة النفسية عند المصابين بالأمراض المزمنة لما لها من دور مهم في مساعدة المريض في التعايش مع مرضه وتقبله وتقليل التكاليف الاقتصادية الناتجة عن تدهور حالته الصحية، التأكيد على مفهوم ارتباط الصحة الجسدية بالصحة النفسية والعقلية، التركيز على أهمية الصحة العقلية والنفسية كجزء من طب الأسرة والرعاية الأولية، توفير فرصة لتبادل البحوث الخاصة والتجارب والخبرات للمساعدة في دفع الصحة السليمة بين الأفراد الذين يعانون من حالات مرضية مزمنة تؤثر في الصحة العقلية والنفسية والجسدية، تفعيل التعاون العالمي بين الجهات المسؤولة عن الصحة العامة والصحة النفسية، تحفيز دور الجمعيات النفسية والاجتماعية لدعم المرضى، زيادة الوعي بدور المجتمع والأسرة في مساعدة المريض النفسي ودعمه، توضيح الأثر الاقتصادي وارتفاع تكاليف العلاج الذي ينتج عن إهمال رعاية الصحة النفسية وبالتالي تدهور الصحة الجسدية والعامة..وذكر لـ «عكاظ» مدير عام الصحة النفسية في وزارة الصحة الدكتور عبدالحميد الحبيب أن إدارته أنشأت مراكز ومستشفيات عديدة بسعة سريرية كبيرة لمراجعة المرضى النفسيين إلى جانب انتهاجها برنامجا للزيارة المنزلية. مؤكدا أن الأمراض النفسية غير معدية ولا حاجة لفصل المريض عن عائلته ومجتمعة لكي لا ينعكس ذلك عليه سلبا ولكون العلاج داخل الأسرة مهم جدا ،وأكد الحبيب أن تعاطي المنشطات والمسكرات والحوادث المرورية والشخصية سبب زيادة المرض النفسي ،وقال رئيس جمعية الطب النفسي في المملكة الدكتور مهدي المديني إن الجمعية تهدف لرفع مستوى التوعية بالمرض النفسي لدى المجتمع وكيفية التعامل مع المريض النفسي ومساعدته في تجاوز أزماته ..وأكد الأخصائي النفسي أحمد الغامدي أن الحاجة ماسة لتوعية المجتمع بالأمراض النفسية والعقلية فعدم المعرفة بهذه الأمراض سائد حتى عند بعض الطبقات المتعلمة والمثقفة ولا بد أن تأخذ الأسر بعض الإرشادات والمعلومات عن كيفية التعامل مع المريض النفسي وكيفية مساعدته على تجاوز مشكلته وتفعيل دور وسائل الإعلام التي لها دور مهم وبارز في توعية الناس عن ماهية الأمراض النفسية والعقلية وأضاف الغامدي «إن تثقيف الأهل عن المرض النفسي وعن العلاج وعن الأدوية النفسية وأهميتها وأنها أدوية في معظمها لا تقود إلى الإدمان وليست مخدرة كما يعتقد البعض هو أمر مهم فمن الأهمية علاج هؤلاء المرضى النفسيين في المستشفيات والأقسام النفسية بدلا من اللجوء إلى المعالجين الشعبيين الذين يلحقون ضررا بالمريض ولا يقدمون أي علاج».

وكشف لـ «عكاظ» عضو اللجنة الصحية والبيئة في مجلس الشورى الدكتور محسن الحازمي أن اللجنة تدرس نظام الصحة النفسية بعد إعادته من قبل المجلس خلال الدورة الماضية لمزيد من الدراسة ووضع الاقتراحات والتوصيات عليه وتقديمه للمجلس خلال الفترة المقبلة مؤكدا أن النظام سيساهم في حال إقرارة بالقضاء على كثير من السلبيات التي تواجه المرضى النفسيين في المملكة وتصنيفهم وحفظ حقوقهم وواجباتهم وسيكون النظام شارحا لكل التفاصيل ووضع عقوبات بحق المخالفين للأنظمة.

تقدموا بطلبات تأجير بسطات في المدينة فألقى بأوراقهم في رواق القسم

موظف يسيء معاملة المراجعين .. والأمانة تتدخل

المصدر: جريدة عكاظ الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010 العدد 3409
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101017/Con20101017378098.htm

محمد طالب الأحمدي ـ المدينة المنورة

رفض موظف في قسم مراقبة الأراضي والتعديات في بلدية أحد التابعة لأمانة المدينة المنورة أمس، إتمام معاملات المتقدمين لاستئجار البسطات المخصصة لمواسم العمرة والحج، إذ قذف بأوراق المراجعين التي كانت على مكتبه في الرواق الواقع خارج القسم، وأغلق باب القسم في وجوههم. وفوجئ المراجعون المتواجدون منذ ساعة انطلاق العمل في بلدية أحد صباح أمس، بدخول أعداد من المتقدمين إلى القسم مباشرة وخروجهم منه يحملون رخص إيجار للبسطات، بعد أن قدموا معاملاتهم إلى الموظف المختص. وعند اعتراضهم على الوضع خرج موظف من داخل القسم يحمل بيده معاملاتهم، حيث ألقاها في ممر القسم، وقال «روحوا دبروا أنفسكم».

ورصد المراجعون جميع هذه المشاهد بالصور بواسطة الهواتف المحمولة، واتجه بعضهم إلى رئيس البلدية، فقابلهم الوكيل معتذرا لهم عن ملاقاة الرئيس كونه مرتبطا في دورة خارج المملكة، وحين أبلغوه بما حدث مدعمين أقوالهم بالصور الملتقطة، وعدهم بمحاسبة الموظف.

واستدعى الأمر تدخل مسؤولين في أمانة المدينة المنورة، والتي بدورها حاولت احتواء الموقف بإعادة عمليات الفرز من جديد عند الساعة الثامنة صباح اليوم.

وحاولت «عكاظ» الاستفسار من مدير المركز الإعلامي والمتحدث الرسمي في أمانة المدينة المهندس عايد البليهشي عن طريقة تعامل الموظف مع المراجعين، بيد أنه لم يتجاوب مع الاتصالات المتكررة.

معوقون يستبدلون لقاء نائب أمير الشرقية بوقفتهم الاحتجاجية

المصدر: جريدة الحياة الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/192762

الدمام – عمر المحبوب

استبدل ذوو الاحتياجات الخاصة في المنطقة الشرقية، لقاء مع نائب أمير المنطقة الأمير جلوي بن عبد العزيز، بوقفتهم «الاحتجاجية» التي كانت مقررة صباح أمس، أمام مقر «مركز الأمير سلطان للتأهيل الشامل» في الدمام، للمطالبة بحقوقهم، واستمع الأمير جلوي من وفد مثّل المعوقين، إلى مطالبهم، ووعدهم بنقلها إلى أمير الشرقية الأمير محمد بن فهد. فيما طوّقت دوريات أمنية مقر مركز التأهيل، لمنع إقامة التجمع الذي كان مزمعاً عقده.

وتضمنت مطالب المعوقين ومقترحاتهم، التي قدموها إلى نائب أمير الشرقية، خلال لقائهم به صباح أمس في مقر الإمارة، «تكوين لجنة مستقلة في جمعية المعاقين، لتكون مظلة رسمية، تُعنى في شؤونهم، وتعمل على إيصال صوتهم وحاجاتهم إلى الجهات الحكومية والخدمية. وان يتم اختيار أعضاء اللجنة من المعوقين، عبر ترشيح ممثلين عن كل فئة من فئات الإعاقة.«

وأوضح سعود العواد (معوق حركياً)، أن أبرز المطالب، التي تم تقديمها هي «تأمين السكن والمواصلات، والوظائف المناسبة للمعوقين، إضافة إلى الأدوات الصحية والطبية«، لافتاً إلى أنها «حقوق نصت عليها قرارات رسمية صادرة منذ سنوات، إلا أنه لم يطبق منها شيء. فيما صدرت عن أمير الشرقية قرارات وتعاميم، تطالب بتوفير حاجات المعوقين.«

وأشار العواد، إلى أنه تم قبل عام ونصف العام، «تشكيل لجنة تضم كلاً من: الشؤون الاجتماعية، وجمعية رعاية وتأهيل المعاقين، وجمعية البر الخيرية، وخدمات المنطقة في الإمارة، بهدف الاجتماع ودرس ومتابعة طلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أنه لم يتم عمل أي شيء منذ تشكيلها». وأقر بأن المعوقين لم يقوموا بمتابعة مهام اللجنة. وأكد أن فوائد اللجنة هي «زيادة العلم بمتطلبات المعوقين في شكل مدروس، بدل الطريقة العشوائية التي تتخذها الجهات الخيرية، إضافة إلى احتواء المعوقين بجميع فئاتهم تحت مظلة هذه اللجنة، ما يسهل عليها متابعة الحاجات والمتطلبات، إضافة إلى المطالبة بحقوق المعوقين، وتعزيز العلاقة الاجتماعية بينهم وبين المجتمع، ومتابعة الندوات والمؤتمرات والتوصيات التي تهتم في قضاياهم، والعمل على تنفيذها على أرض الواقع .«وأضاف العواد، «اتفقنا في وقت سابق، على عقد اجتماع صباح اليوم (أمس السبت)، أمام مقر «مركز الأمير سلطان للتأهيل الشامل»، بهدف مطالبة المسؤولين هناك، بحقوق المعوقين كافة، وتم توجيه الدعوة إلى جميع المعوقين القادرين على الوصول إلى موقع الاجتماع، لحضور وقفة المطالبة بالحقوق، وبخاصة بعد أن أعيتنا الحيلة في تحقيقها .إلا أنه تم عقد لقاء مع نائب أمير الشرقية، للنظر في مطالبنا .«

وأشار إلى أن أحد أهم المطالب «إنشاء إدارة مستقلة، تعنى في حقوق المعوقين، وتعمل على مخاطبة الجهات الحكومية وغيرها، والتواصل معها»، موضحاً أن من مهامها » توضيح حاجات المعوقين، سواءً في وزارتي التربية والتعليم والصحة، أو في الجهات الأمنية، مثل: الشرطة، والمرور، والدفاع المدني. وأن تعمل كمظلة رسمية لنا، وتمثلنا في التواصل مع الجهات الأخرى.«

وأوضح أنه تم «التعميم على جميع الجهات الخيرية في المنطقة، من جانب فرع وزارة الشؤون الاجتماعية، قبل ثلاثة أعوام، بضرورة فتح ملفات طبية لذوي الاحتياجات الخاصة في المستشفيات العسكرية المجاورة لمنطقة سكنهم، وتوفير بعض المستلزمات الطبية التي تستخدم في حياتهم اليومية، بحسب ما هو متوافر من إمكانات، إلا أنه لم يتم عمل شيء لغاية الآن .«

الحصين:استمرار التحقيق مع موظفين متهمين في كارثة جدة

المصدر: جريدة الحياة الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/192746

جدة - فهد الغامدي

كشف وزير المياه والكهرباء المهندس عبدالله الحصين استمرار التحقيقات من الجهات المختصة مع المتهمين في كارثة سيول جدة من العاملين في وزارة المياه، عدا أحد المسؤولين أفرج عنه وعاد إلى عمله السابق. وأوضح خلال مؤتمر صحافي عقد أمس (السبت (وحضرته «الحياة» بخصوص مشروع تجفيف بحيرة الصرف الصحي في محافظة جدة، أنه تم التعاقد مع شركات عالمية لمعالجة الحمأة في البحيرة بعد تجفيفها نهائياً في غضون الثلاثة أشهر المقبلة، لافتاً إلى أن معالجة مشكلاتها تتم بمشروعين منفصلين، يعمل الأول على التخلص من المياه ويتركز الثاني في المعالجة، مشيراً إلى أنه تم توقيع عقد لتجفيف المادة السائلة ثم معالجة الآثار البيئية التي من الممكن أن تنتج من الحمأة والتخلص منها.

واستبعد الوزير تصريف مياه البحيرة إلى البحر قبل المعالجة، موضحاً أن سماكة الحمأة كانت في غالبية أجزائها قليلة جداً جار معالجتها الآن بتقليب التربة وإضافة مادة جيرية لتحليلها وجعلها صالحة للاستخدام لتصبح المنطقة متنزهاً امتداداً للمتنزهات في الغابات الشرقية والأراضي الرطبة التي أنشأتها «أمانة جدة» التي ستتولى هذا المشروع، كما ستكون أرضاً خصبة بعد أن تأكد أنه لا يوجد بها مواد ضارة بالنباتات.

وألمح الوزير إلى أن الاستفادة من المياه المعالجة تبدأ من البحيرة، إذ تتم معالجة جميع مياه الصهاريج ثلاثياً في محطات «الأمانة»، والناتج يستخدم كلياً في الغابات الشرقية والأراضي الرطبة، كما أن محطة المطار سيستفاد منها في أكثر من غرض، إذ سيتم الضخ منها إلى الأراضي الرطبة والغابة الشرقية بجانب موقع البحيرة، ويجري العمل على إنشاء مشروع ضخ 120 ألف متر مكعب منها إلى تلك المناطق، كاشفاً تطلع» الوزارة» إلى الاستخدام الكامل للمياه المعالجة التي تكون صالحة للاستخدام ومنع وصول أي قطرة من مياه الصرف الصحي إلى البحر، مستبعداً أن تكون الروائح التي يشتكي منها السكان بجانب المطار صادرة من محطة المعالجة، مستدلاً بأن جميع الفنادق على البحر لديها محطات لمعالجة المياه.

وأعرب وزير المياه والكهرباء عن أمله في الاستفادة من جميع المياه في ري الحدائق أو المرافق أو الزراعة، لافتاً إلى أن لدى الوزارة عقداً مع شركة استشارية لمراجعة استخدام المياه المعالجة في المملكة، والتركيز على المدن الكبيرة.

وفي شأن آخر، أبان الحصين أن خطط وزارته في موسم حج هذا العام ستكون الأفضل، خصوصاً مع بدء الجو في الاعتدال وتوافر الكهرباء بشكل كبير بعد الربط بين المناطق الذي تم في رمضان الماضي، إذ تم ربط المنطقة الشرقية والرياض وحائل والقصيم بالمدينة المنورة ومكة، كما تم ربط محطة الشقيق بجازان بمحطة الشعيبة في منطقة مكة المكرمة، فاصبحت 95 في المئة من الطاقه المباعة في المملكة مرتبطة ببعضها بعضاً، ما مكن الشركة من نقل أكثر من 700 ميجاواط في الفترة الماضية لتغذية مكة المكرمة، وبالتالي يؤكد أنه لن تكون هناك مشكلة نقص توليد في الكهرباء، كما هو نفس الحال في خصوص الماء هذا العام الذي يعد الأفضل في مكة المكرمة، إذ تم تشغيل محطة «الشعيبة 3» بكامل طاقتها، التي تضخ لمكة حالياً ما يتجاوز الـ 480 ألف متر مكعب بزيادة 200 ألف عن العام الماضي، لذلك لا نتوقع وجود أي مشكلات في المياه، في الوقت الذي ستكون فيه مستقرة في الكثير من أحياء مكة المكرمة.

وحول محطة معالجة مياه الصرف الصحي في المطار، أوضح الحصين انه ستكون بجانبها محطة أخرى في المرحلة الثانية بطاقة 250 ألف متر مكعب لتصبح الطاقة الإجمالية مليون متر مكعب، إضافة إلى محطة جنوب جدة التي ستكون فيها طاقة المعالجة 600 ألف متر مكعب، مشددًا على أن طاقة المعالجة الموجودة حالياً تكفي تماماً علاوة على الطاقات المتوقعة في المستقبل، إذ أخذ في الحسبان عند إنشاء محطة المطار أن يكون بها أربع محطات.

وشدد الحصين حرص وزارته على عدم التفريط أو فقد قطرة ماء واحدة، وقال لـ«الحياة»: «أعتبر أن موضوع تسربات شبكات المياه أولوية من أولويات الوزارة، على اعتبار أن كميات المياه التي تتسرب تعد عندنا ثمينة جداً، إذ صرف عليها

الكثير من المال والجهد والوقت، لذا يجب أن لا نفقد منها أي قطرة، فقد وضعنا إجراءات للقضاء على التسربات وخفضها للحدود الممكنة عملياً من خمسة في المئة وسبعة في المئة، واعتمد للمشروع 1.2 بليون ريال، وأشير هنا إلى أننا نفقد يومياً مليون متر مكعب في تسربات الشبكات وهي ثروة طائلة، إذ إننا قبل أن ننشئ مشروعاً جديداً لتوفير المياه لا بد أن نعالج التسربات ونستخدم تقنيات حديثة جداً للقضاء عليها.«

و أضاف: «هناك مشاريع متعثرة نتعامل معها إما بتمديد أو بتنقيص حجم المشروع أو بسحب المشروع».وحول المخاوف من حدوث سيول متوقعة في جدة وامتلاء بحيرة الصرف مرة أخرى بالمياه، أبان: «حتى إن تجمعت المياه فيها ستصبح مثل السدود العادية ولا خوف من ذلك، موضحاً أن تسليم موقع البحيرة للأمانة سيتم عند الانتهاء من جميع أجزاء المشروع وذلك خلال الشهرين المقبلين تقريباً للاستفادة منها في الزراعة أو المتنزهات.«

ومن جهته، كشف الرئيس التنفيذي لشركة المياه الوطنية لؤي المسلم بدء توصيل أنابيب الصرف الصحي للمنازل في الربع الأول من 2012، وفق منظومة متكاملة تكون فيها أول مجموعة 50 ألف توصيلة، فيما ستكمل البقية بعد تجفيف البحيرة، بنسبة تشغيل تمثل 22 في المئة ترتفع إلى 40 في المئة في المرحلة المقبلة.

حارس مدرسة يسجن 300 طالبة في بلدة الظهيرة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010 العدد 3409
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101017/Con20101017378096.htm

مغرم عسيري ـ محايل عسير

عبر عدد من أولياء أمور الطالبات في المدرسة المتوسطة والثانوية الرابعة في بلدة الظهرة في محايل عسير، عن استيائهم حينما لاحظوا عدم وجود الحارس في الغرفة المخصصة له عند باب المدرسة، والتي بدت أبوابها مفتوحة في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الماضي، وأشاروا إلى أن البلدة تكثر فيها العمالة الوافدة وغير النظامية، والذين يتجولون دون حسيب أو رقيب جوار المدرسة.

والتقت «عكـاظ» بمواطن أحضر زوجته الطالبة في وقت متأخر إلى المدرسة، حيث ذكر أنها كانت تعاني وعكة صحية، وعندما أوصلها وأرادت دخول المدرسة تفاجأت بالباب موصدا بينما خلت الغرفة المجاورة من حارس المدرسة، مضيفا أن أكثر من 300 طالبة «أصبحن كالمسجونات في المدرسة»، فيما أصبحت سلامتهن وأرواحهن معرضة للخطر في حال وقوع مكروه.

وعلمت «عكـاظ» من مصادرها أن حارس المدرسة ذهب لإنهاء معاملات في مكتب الإشراف التربوي، نظرا لعدم وجود سائق خاص بالمدرسة، فيما أبلغ أحد أولياء أمور الطالبات مركز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتي أرسلت من جهتها دورية خاصة تمركزت أمام بوابة المدرسة.

تعليم جدة يحقق في اعتداء معلم على طالب بمدرسة أهلية

المصدر: جريدة المدينة الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010 العدد 17343
http://www.al-madina.com/node/269272

فاطمة مشهور ، نوف الهدباني - جدة

أكد مساعد مدير التربية والتعليم للشؤون التعليمية بمحافظة جدة عبدالرحيم مغربي أن إدارته تلقت شكوى والد عصام هوساوي الطالب في الصف الأول متوسط بإحدى المدارس الأهلية والتي يتهم فيها معلماً بضرب ابنه والتسبب له بكسرين في الوجه، وتم تحويل الشكوى إلى قسم المتابعة، فيما تم إيفاد لجنة إلى المدرسة طبقا للوائح والأنظمة المعروفة من قبل الوزارة، وسوف تطبق العقوبة على حسب المشكلة وحجمها وسنقف على الحالة ومسبباتها وحلها وسيكون ذلك من قبل اللجنة القانونية والإدارية للعقوبات. وأضاف إن ثبت بالفعل وقوع الضرر والإيذاء على الطالب سيتم معاقبة المعلم، مؤكداً أن الوزارة تعمل جاهدة على أن يكون هناك انضباط في كافة المدارس سواء الحكومية أو الخاصة بحيث لا تتجاوز هذا الانضباط بأي حال من الأحوال، وشدد على أن الضرب والعقاب البدني مرفوض تماما في المدارس لما له من آثار نفسية سيئة على الطفل. وحسب إفادة الأب، تعرض الطالب مشعل لعنف جسدي من قبل أحد المعلمين، ونقل على أثر ذلك لأحد المستشفيات الخاصة يوم الثلاثاء الماضي وستجرى له عملية جراحية اليوم الأحد نتيجة تعرضه لكسرين في الوجه وحاجته لوضع شرائح ومسامير وفقاً لما أكده الدكتور علي العطرواني استشاري جراحة الوجه والفكين، موضحا أنه جرى الكشف عنه كحالة طارئة وتبين أنه تعرض لكسرين أحدهما في الوجنة في الجهة اليمنى والآخر في عظمة حجرة العين ونصح الطبيب بإجراء عملية لتثبيت الكسور، كما أنه بحاجة إلى أدوات طبية من صفائح معدنية بالإضافة إلى المسامير ويحتاج للراحة لمدة ستة أيام .. وقال والد الطالب المعنف: «لقد رفس المدرس ابني برجله على وجهه خلال حصة الترفيه والتي تكون بالمصلى مما جعله يرتطم بالجدار ليصاب في أنفة وينزف، وحينها استدعى المدرس أخاه الأكبر عبدالإله الذي يدرس معه بنفس المدرسة وأخذه دون علم الإدارة أو ولي أمر الطالب إلى المستوصف القريب من المدرسة، وأجروا له بعض الإسعافات ومن ثم رجعوا إلى المدرسة وطلب من ولدي الاتصال بالسائق لأخذه إلى البيت وبالفعل جاء السائق وأخذه وفوجئت عندما رأيت ابني على هذه الحالة، وطالب الهوساوي بأخذ حق ابنه من المعلم وفق ما تقتضيه الشريعة، وقال إنه قد تصبح لديه أضرار مستديمة، ناهيك عن الآثار النفسية الناتجة عن هذا الاعتداء والذي قد يؤثر على مستقبله.

مواطن يصرخ: دفنوا ابني بالخطأ..وانشغلوا بزيارة الوزير!

المشل: موظف في الشؤون الصحية بالقصيم يسألني: هل تريد حقاً عاماً أم خاصاً؟

المصدر: جريدة الوطن الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=25212&CategoryID=5

عنيزة :عبدالرحمن الخليفي 2010-10-17 2:31 AM

ربما تجاوزت الأخطاء الطبية مرحلة الوفاة إلى الدفن مباشرة، حيث تفاجأ المواطن محمد المشل بدفن ابنه بالخطأ، وذلك أثناء توجهه لاستلام جثة ابنه من ثلاجة الموتى بأحد المستشفيات الخاصة بمحافظة عنيزة، ليقول له المسؤول عن الثلاجة: "ابنك دُفن .."!مشيراً إلى أن ذلك الإجراء تم دون علمه أو موافقته. وعندما توجه لتقديم شكوى لمدير الشؤون الصحية بالقصيم، أفاد سكرتيره بأنه مشغول بزيارة وزير الصحة لمنطقة القصيم.

ويذكر المشل لـ "الوطن" أنه لم يتمكن هووزوجته من رؤية ابنهما. وقال، إنه أدخل زوجته مستشفى خاصا بمحافظة عنيزة للولادة "الجمعة 23 شوال الماضي" وأجريت لها عملية قيصرية، وبدأت المعاناة بعد أن تلقى اتصالاً بعد صلاة الفجر من المستشفى مفاده أن الطفل توفي، وعندما حضر صباحاً للمستشفى طلب تقريراً مفصلاً عن سبب الوفاة، وتكوين لجنة طبية للكشف على الطفل وعلى الأم، إلا أن المنسق الطبي أفاد أن التقرير يصدر بعد ثلاثة أيام. وأضاف، أنه أثناء إخراج زوجته من المستشفى "الثلاثاء 26 شوال" سأل عن الطفل وفوجئ برد مسؤول الثلاجة عن دفن الطفل .

وذكر، أنه لا يعرف من قام بالتوقيع عنه بالدفن بعد يومين من ولادة ابنه، ولم يجد مجيباً عندما طالب بلجنة طبية لمعرفة سبب وفاة ابنه، سوى ما كتب في تبليغ الولادة عن طفل ولد ميتاً، نصه "وفاة بسب انفصال في المشيمة أدى إلى هبوط بنبضات الجنين وصدمة شديدة مع الأم "وحصلت "الوطن" على نسخة منه.

وأكد المشل، أنه سارع بالتقدم بشكوى لمدير الشؤون الصحية في نفس اليوم الذي خرجت فيه زوجته، وأنه حاول مقابلة مدير الشؤون الصحية إلا أن سكرتيره أكد له انشغاله بالتحضير لزيارة وزير الصحة لمنطقة القصيم، ويضيف المشل "بعد فترة توصلت إلى جوال مدير الشؤون الصحية واتصلت به، وذكر لي أنه سيكلف لجنة من أطباء سعوديين للتحقيق". مشيراً، إلى أنه تلقى بعد ذلك اتصالاً من موظف في الشؤون الصحية بالقصيم يسأله هل يريد حقاً عاماً أم خاصاً؟ ولم يتواصل معه أحد بعدها.

ويذكر المشل، أنه تقدم الثلاثاء الماضي بشكوى لوزير الصحة (حصلت "الوطن "على نسخة منها) وتم تحويلها لإدارة المتابعة، طالب فيها بالتحقيق في سبب وفاة ابنه والتزوير الذي تعرض له أثناء دفن ابنه .

من جهته، أكد مدير العلاقات العامة ببلدية محافظة عنيزة محمد البشري، أنه لا يمكن دفن أية جثة إلا بعد توقيع ذويها على الأوراق الخاصة مشيراً إلى أنه سيتم الرجوع إلى الأوراق والتأكد من ذلك.

وفي تصريح إلى "الوطن" ذكر المدير التنفيذي للمستشفى الخاص عبدالله الغامدي، أن المستشفى استقبل مراجعة عمرها 38 عاماً، كانت في حالة ولادة ولم تكن لها أية مراجعات أو مواعيد متابعة في عيادة الحمل في المستشفى، وبعد إجراء تقييم سريع للحالة لاحظ الفريق الطبي من خلالها شحوباً بوجه المريضة وشكواها من آلام في البطن وأنها متأخرة عن موعد الولادة بأسبوعين، وهذا يؤدي إلى إمكانية حدوث مضاعفات وخطورة على الأم والجنين، وتم تقييم الحالة بعدها كحالة عاجلة، واستنفار الكوادر الطبية ذات الاختصاص وعُمل للمريضة فحص سريري تبين من خلاله أن الأم في حالة ولادة وكانت حركة الجنين غير مؤكدة ونبض الجنين منخفض جداً، وأثناء نقلها إلى غرفة الولادة كانت في حالة نزيف حاد دخلت فيه الأم في صدمة نتيجة ذلك النزيف، وعلى الفور تم نقلها إلى غرفة العمليات وتم فحص نبض الجنين ليتبين

أنه قد توفي وحالة الأم خطيرة نتيجة ذلك النزيف، وتم إجراء عملية قيصرية عاجلة، والنتيجة أن الطفل توفى نتيجة انفصال المشيمة ووجود تكتلات دموية خلف المشيمة، وتم نقل دم للأم لتستقر حالتها ولله الحمد .
ويضيف الغامدي، فوض الزوج المستشفى بدفن الطفل، وكان تركيز الزوج منصباً على المصاريف المالية وكان الرد عليه بأن المهم الآن سلامة الأم، وفي اليوم التالي حضر لإدارة المستشفى وكان سؤاله عن المبالغ المالية وتم التأكيد له للمرة الثانية بألا يشغل باله في الأمور المالية، فسيتم النظر فيها ومراجعتها معه متى قرر الفريق الطبي خروج الزوجة من المستشفى، فشكر وغادر المكتب، وتم تسليم جثة الطفل للجهة الرسمية المختصة بالدفن حسب الإجراءات النظامية، وقبل خروج الأم سأل والد الطفل قبل توقيع التعهد آنف الذكر عن دفن الطفل المتوفي، وتم إخباره بأن الدفن تم بحمد الله ووفق الأنظمة.

حارس أمن يقاضي مديره لوصفه بالحمار الذى يحمل أسفارا

المصدر: جريدة المدينة الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010 العدد 17343
http://www.al-madina.com/node/269186

حامد الرفاعي - جدة

لم يجد حارس امن وسلامة في احدى المؤسسات الخاصة بجده سوى التقدم للقضاء الشرعي لمعاقبة مديره بالعمل حيال تشبيهه له " بالحمار الذي يحمل أسفارا" . وتعود تفاصيل القضية التي تنظرها المحكمة الجزئية خلال الأسابيع المقبلة إلى حصول حارس الامن والسلامة (سعودي الجنسية) على صورة من خطاب اتضح له أنه مرفوع من مديره إلى مالك المؤسسة نفسها وصف فيها المدير عمل حارس الامن لديهم بالسيئ والسلبي ونعته في مضمون الخطاب " بالحمار الذي يحمل أسفارا" وتقدم الحارس على اثر ذلك بنسخة من الخطاب الى المحكمة مطالبا بمحاكمة مديره وتطبيق العقوبة التعزيرية ضده بسبب هذا التشبيه المرفوض.

جدة: الحكم برفض دعوى 6 من منسوبي شرطة القنفذة ضد إمارة مكة

المصدر: جريدة الحياة الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/192728

جدة – أحمد الهلالي
أصدرت المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة أمس (السبت) حكماً برفض دعوى تظلم ستة عسكريين ضد إمارة منطقة مكة المكرمة على خلفية استدعائهم إلى العودة مجدداً إلى السجن عقب إعفائهم من العقوبة الشرعية التي صدرت بحقهم في قضية وفاة «سجين سعودي».وجاء الحكم عقب عقد المحكمة جلستين بشأن دعوى المتظلمين (رجال الأمن) بعد لجوئهم إليها لإبطال هذا القرار من خلال تقدمهم بشكوى إلى رئيس المحكمة باعتبار أن الدائرة الإدارية التاسعة في المحكمة سبق أن نظرت القضية قبل أعوام، بعد مطالبة » شرطة القنفذة» لهم بالعودة إلى السجن وإكمال نصف المدة المحكومين بها في قضية وفاة السجين، إضافة إلى شكوى أخرى رفعوها إلى وزارة الداخلية.
وبعد صدور الحكم، تمسك المعنيون بالاستدعاء (بينهم متقاعدون ومفصولون من الخدمة العسكرية) أمس برفضهم قرار العودة إلى السجن، بحكم أنه أخلي سبيلهم بعد شمولهم بالعفو الملكي الصادر في عام 1426، مشيرين إلى أن طلب إعادتهم بُنِي على شكوى قدّمها شقيق «العقيد السجين»، فضلاً عن أن إطلاق سراحهم جاء بناء على الأمر الصادر من إمارة منطقة مكة المكرمة رقم 704324/ب ع في عام 1426 المتضمن تطبيق تعليمات العفو عليهم.
من جهة أخرى، يستعد رجال الأمن لتقديم عريضة إلى الجهات المختصة لإيضاح ما صدر عليه من توجيه حيال ما تم رفعه سابقاً من إمارة مكة والأمن العام، و المطالبة بالتريث في إعادتهم إلى الحبس ريثما يؤيد ما رأته الإمارة من وزارة الداخلية.
وتضمنت لائحة الدعوى التي رفضتها المحكمة: «أنه في ما يتعلق بالحق الخاص، صدر الصك الشرعي رقم 2/87 في عام 1425الذي أقر مضمونه صرف النظر عن الحق الخاص وإقرار وكيل الورثة بتسلم الدية الشرعية، إذ اعتبرت المحكمة الفعل قتلاً شبه عمد وليس عمداً»، كما تضمنت اللائحة ردود ستة من المتهمين تفيد بما نصه: «إنه في عام 1426 نفذنا الحكم الصادر ضدنا في الحق العام، إذ تم إدخالنا السجن، وهناك ثلاثة متهمين لم ينفذوا الحكم الصادر ضدهم، وصدر أمر بالبحث عنهم لتنفيذ العقوبة، وتم عرض أوراقنا على لجنة العفو وبعد خطابات عدة بين لجنة العفو وإمارة مكة المكرمة خلصت اللجنة إلى تطبيق تعليمات العفو الخاص في عام 1422بمناسبة مرور 20 عاماً على تولي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد (يرحمه الله) مقاليد الحكم، كون تعليمات العفو تبنى على تاريخ وقوع القضية وليس على تاريخ القبض علينا.«
وسبق أن صدر حكم في القضية بسجن «ضابط» آخر برتبة عقيد ثمانية أعوام في القضية نفسها، التي صدرت فيها أحكام سجن عدة في حق رجال الأمن المتهمين (يصل عددهم إلى ثمانية أشخاص)، تراوحت ما بين عام ونصف العام إلى ثمانية أعوام، مع فصل بعضهم من الخدمة وإحالة آخرين إلى التقاعد.
وتعود تفاصيل القضية إلى ما قبل نحو سبعة أعوام، حينما جرى إيقاف المدعين (رجال الأمن) عن العمل لاتهامهم بالتسبب في وفاة أحد السجناء، وصدرت في حقهم أحكام شرعية متفاوتة، قبل أن يشملهم قرار عفو ملكي شامل، وأفرج عنهم، لتبدأ شرطة منطقة مكة المكرمة في مطالبتهم بالعودة إلى السجن لإكمال نصف المدة.

عصفورات ابتدائية مجبرات على ارتداء العباءة... بـ العصا

المصدر: جريدة الحياة الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/192753

جدة - ياسر الأبنوي وإيمان السالم

»اقتنص» تشدد بعض مسؤولات مدارس البنات «عصفورات «الصفوف الابتدائية إلى قبضتهن، من خلال إبدالهن اللون الأسود بلون «المريول «السماوي البريء، كمحاولة لنتف ريشهن الزاهي باكراً، لكي لا تتحول الصغيرات إلى » فتنة» تسير على قدمين. ويعتدن على تعاليم الدين الإسلامي باكرا! حتى وإن كان ذلك بالقوة، أو ربما يكرهن هذه التعاليم المفروضة بالعصا ويتمردن عليها في المستقبل.

وفي العاصمة المقدسة واجهت طالبات مدرسة ابتدائية أمس (السبت (وعيداً شديداً من مديرة مدرستهن، بعد أن أنذرتهن خلال الطابور الصباحي يوم الأربعاء الماضي، (وهي تلوح بعصا في يدها)، «بعقاب كل طالبة من الصف الرابع وما فوق، في حال حضرت غير محتشمة ومرتدية عباءتها السوداء.«

وبتهديد المديرة هذا، تحول لون العصفورات الصغيرات في الطابور الصباحي في المدرسة أمس من السماوي والأبيض إلى الأسود، خصوصاً وأن العقاب سيكون مصير كل طالبة تتجرأ على مخالفة هذه الأوامر، بحسب ما شددت عليه المديرة في تهديدها الصباحي.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» إن المديرة (صاحبة التهديد) قضت 10 سنوات في إدارة المدرسة على رغم أن النظام يعطيها حق البقاء في إدارة المدرسة لمدة أربع سنوات فقط، مؤكدة في الوقت ذاته أن الوزارة تحارب التشدد والتطرف في كل المدارس، وتدرك الخطورة المستقبلية للممارسات المتشددة التي يعتبرها البعض بسيطة في الوقت الحالي.

وقال ولي أمر إحدى طالبات المدرسة لـ «الحياة» إنه فوجئ بطفلته بعد دوام الأربعاء تطالبه بشراء عباءة لها، قائلة إنها وزميلاتها خائفات كثيراً لأن المديرة هددتهن بالعقاب إذا جئن السبت بالمريول المدرسي فقط.

واعتبر ولي أمر الطالبة (فضل التحفظ على ذكر اسمه(، تصرف المديرة ممارسة تعسفية ضد أطفال لا يدركن، موضحاً أن أسلوب إكراه الأطفال على ممارسات معينة تحت التهديد يؤدي بدوره إلى مفاسد جمة ليس أقلها زرع الخوف وكره التعلم ومنسوبيه في نفوسهن، إضافة إلى تحريضهن على التمرد أو التشدد مستقبلاً.

ولم يقتصر أمر المنع على مديرة المدرسة في مكة المكرمة فقط، إذ طالبت معلمة في إحدى مدارس مدينة جدة الابتدائية طالباتها في الصف الرابع الابتدائي كذلك بارتداء العباءة رغماً عنهن، مهددة بمنعهن من الخروج من المدرسة إذا حضرن من دونها.

وقالت والدة إحدى الطالبات في المدرسة لـ «الحياة» إنها لا تريد أن ترتدي ابنتها العباءة في هذه السن الباكرة وبالإكراه خصوصاً، إذ في اعتقادها أن هذا سينعكس سلباً في المستقبل على ابنتها، وسيربط العباءة في مخيلتها بالأوامر المكروهة التي أجبرت عليها يوماً وهي طفلة وتريد التخلص منها بأي طريقة عندما تكبر في العمر.

وفيما لاقت هذه الممارسات اعتراضاً شديداً من أمهات طالبات، معتبرات أن فيها نوعاً من التشدد والعنف الذي لا يرضين تعرض بناتهن له، خشية تأثر سلوكياتهن مستقبلاً به، أكد مدير تعليم البنات في محافظة جدة أحمد الزهراني رفض المؤسسات التربوية كافة مبدأ عقاب الطالبات اللائي لا يرتدين عباءات، أو حتى إلزامهن بذلك.

وقال الزهراني لـ «الحياة» إن مؤسسات التربية لا تحكم على الفتاة، وغالباً ما تعود مثل هذه الأمور إلى الأسرة نفسها، فإذا كانت الأسرة تسلك هذا التوجه في تربية أبنائها فمن الأولى أن تلتزم المدرسة بتوجه الأسرة.

وأوضح أن هذه القضية جدلية وتحتاج إلى درس وتفهم وضع المجتمع نفسه وكذلك تفهم طبيعة تكوين الفتاة، ولكن في كل الأحوال فالأم هي صاحبة الشأن والقرار الأخير في مثل هذا الموضوع، ولا تخضع أبداً لقانون الجبر، فإذا لم ترد الأم أن ترتدي ابنتها العباءة فالأمر يعود إليها...وأكد أنه من غير المعقول أن تعاقب المدرسة الطالبة حين لا ترتدي العباءة. وقال: «لا نقبل في مؤسساتنا التربوية ذلك، وهو أمر مرفوض جملة وتفصيلاً. الأمر يعود إلى الأسرة أن تعوّد بناتها على العباءة منذ الصغر ونحن مهمتنا التوجيه والنصح فقط لا غير.«

من جانبها أكدت مديرة المدرسة الابتدائية 179 نجاة الأحمدي على الموضوع أن على الفتاة أن ترتدي العباءة ابتداء من الصف الرابع الابتدائي، إذ «إن الفتيات في هذا الزمن أصبحن يبلغن باكراً.« وأضافت: «ليس هناك عقاب لدينا في

المدرسة، لكن ما نفعله أننا نرسل خطاباً إلى ولية أمر الطالبة نطالبها فيه بأن تلبس ابنتها عباءة، خصوصاً إذا كانت علامات البلوغ ظاهرة على الفتاة، وذات جسد لافت للانتباه.«

أوضحت الأحمدي أن المدرسة تحوي مصلى تتم فيه توعية البنات وإلقاء محاضرات دينية عليهن لغرس هذا الأمر في نفوسهن، وقالت: «في الحقيقة هذا ليس أمراً إلزامياً، ولكن أقل القليل ارتداء «بالطو»، ولم نطالب الطالبات بلبس عباءة على الرأس وتغطية وجه.«

وتابعت الأحمدي: «لا بد أن تتعلم الطالبة ارتداء العباءة، وقد واجهني رفض بعض الأمهات لارتداء صغيراتهن العباءات، فأطلب حضورهن وأقول لهن طالما هن في المدرسة فهن بناتي وأنا مسؤولة عنهن وعن الحفاظ عليهن، ومن حقي ذلك، وأجدهن يقتنعن بذلك.«

وزادت: «الملاحظ أن من ترفض هذه الفكرة ولا تتقبلها هن طالبات الصف السادس، وهذا واجهنا كثيراً، أما الصف الرابع فعلى العكس يفرحن بارتداء العباءة، وأتمنى أن تنظر الأمهات إلى مصلحة الطالبة المستقبلية، إذ متى تعلمت ارتداء العباءة منذ الصغر نشأت على الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي .«

المدينة تحتفل بمرور 5 سنوات على احتضانها أول مركز بالمملكة

الصحة تدرب الأطباء على تقديم الرعاية الصحية للمواطن في منزله

المصدر: جريدة الرياض الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010 العدد 15455
http://www.alriyadh.com/17/10/2010/article568692.html

المدينة المنورة – مالك معيض

تحت رعاية وكيل وزارة الصحة للشؤون التنفيذية الدكتور منصور الحواس افتتح المشرف العام على برنامج الرعاية الصحية المنزلية بوزارة الصحة الدكتور ناصر الحزيم بحضور مدير صحة المدينة الدكتور عبدالله طائفي الدورة التدريبية الثالثة في فندق موفنبيك بالمدينة المنورة حول أنشطة برنامج الرعاية الصحية المنزلية .

ويستمر البرنامج لمدة خمسة أيام وهذه الدورة مخصصة للأطباء العاملين في برنامج الرعاية الصحية المنزلية في المناطق الصحية وتشمل الدورة مواضيع ذات علاقة مباشرة بالأنشطة التي تقدمها الفرق الطبية العاملة في البرنامج للمرضى في منازلهم مثل العناية بالأمراض المزمنة وأمراض الشيخوخة والتقرحات السريرية وإصابات الجهاز العصبي والجلطات الدماغية والعناية بالتنفس والتغذية الأنبوبية والرعاية النفسية والاجتماعية والمعالجة الطبيعية والتأهيلية للمرضى وطرق وأساليب التواصل وفنون التعامل مع المرضى والمسؤولين عن تقديم الرعاية الصحية لهم في منازلهم .

د. الصغير ل «الرياض»: الأميرة عادلة تبنت إنشاء أول مركز بالمملكة للرعاية الصحية المنزلية

وتشهد الدورة وورشات العمل محاضرين أساتذة واستشاريين من مختلف مناطق المملكة حيث تم اعتماد الدورة من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بواقع (20) ساعة تدريب .

وأوضحت ل(الرياض) الدكتورة عائشة الصغير المشرفة على برنامج الرعاية الصحية المنزلية بالمدينة المنورة أن مركز الرعاية بالمدينة المنورة يعد أول مركز بالمملكة بعد أن تبنت إنشاءه ودعمه صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز رئيس المؤسسة الخيرية الوطنية للرعاية الصحية المنزلية فرع المنطقة الغربية مبينة أنه تم أمس السبت افتتاح وحدة الرعاية الصحية المنزلية بمستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة .

وأضافت الصغير قائلة إننا اليوم نحتفل بمرور خمس سنوات على إنشاء مركز المدينة الذي ولله الحمد تم الاعتراف به من قبل وزارة الصحة وتنفيذه بكافة مناطق المملكة .

أكد عدم رصد أسر تنتمي للفكر الضال رئيس أواصر لـاليوم

10آلاف سعودي من أمهات أجنبيات تحت خط الفقر

إنفاق 100 مليون على 10 آلاف زيجة سياحية في 18 شهراً

المصدر: جريدة اليوم الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010 العدد 13632
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13638&I=791838&G=1

حاوره: فيصل الفريان

كشف رئيس مجلس إدارة جمعية رعاية الأسر السعودية في الخارج» أواصر» الدكتور توفيق السويلم، عن استعادة 22 أسرة سعودية من أصل 661 يقدر عدد أفرادها بـ 2000 شخص يقيمون في 22 بلداً عربياً وأجنبياً، وقال: إنه تم تأمين مساكن للأسر حين عودتها لأرض الوطن إضافة لربطهم بالشؤون الاجتماعية من خلال الضمان الاجتماعي، والجمعيات الخيرية الأخرى لتقديم المساعدة والعون لهم، فيما تم إنهاء إجراءات منح الجنسية لبعض هذه الأسر، فيما يجري العمل للشفاعة لدى الجهات المختصة لاستكمال إجراءات بقية الأسر في الحصول على الجنسية السعودية متى ما انطبقت عليها الشروط، وأوضح د. السويلم في حوار شامل مع «اليوم» أن الجمعية وبالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية في المملكة، تتمكن من صرف إعانات مالية شهرية تختلف من دولة لأخرى لأرباب هذه الأسر لمساعدتهم في التغلب على ظروف الحياة من خلال ميزانية تبلغ 5 ملايين ريال سنوياً، وأضاف أن معظم الأسر السعودية التي تعيش خارج البلاد تتركز في 30 دولة حول العالم وإن كانت النسبة الأعلى في سورية ومصر والبحرين والمغرب ..وإلى تفاصيل الحوار :

- متى تأسست «أواصر» والهدف منها؟

**تم تأسيس الجمعية بناء على الأمر الملكي الكريم بتاريخ 6 - 12 - 1422هـ بغرض إضافة الرعاية الصحية والاجتماعية لأبناء الأسر السعودية في الخارج وإجراء الدراسات وتحليل الظاهرة على شرائح مختلفة من السعوديين الذين تزوجوا من الخارج وبيان أثرها السلبي لكثير من المقدمين على الزواج من الخارج والتي منها على سبيل المثال لا الحصر وجود طلبات مبلاغ فيها لمقدم الصداق ومؤخره، طغيان الجانب المادي في هذه العلاقة، وجود مصروفات إضافية خاصة بالسفر وتذاكر الطيران وهدايا لأسرة الزوجة عند كل سفرة، دخول الزوج في تبعات مطالب أهل الزوجة من استقدام بعضهم والبحث لهم عن وظائف داخل المملكة، تعرض البعض إلى عمليات ابتزاز من خلال الخاطبات أو السماسر، انتقال أمراض معدية ومستعصية من خلال سيدات سيئات السمعة أو مرضى، فضلاً عن كثير من المشكلات الاجتماعية ووجود أطفال ناتجة عن هذا الزواج والذي ينتهي دائماً بالفشل، وقد يعاني هؤلاء الأطفال طوال حياتهم من هذا الزواج وقد تنتهي بهم الحياة إلى مصائر سيئة، بل إن بعض الأزواج يكتشفون أن زوجاتهم كن على ذمم أزواج غيرهم عند زواجهم ومشاكل أخرى كثيرة يطول شرحها.

زواج سياحي

*انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة الزواج السياحي للسعوديين في الخارج خلال الصيف.. ما تعليقك؟

**مواجهة تلك الظاهرة تتطلب من المشائخ عدم تبسيط العلاقات الأسرية الناتجة عن ما يسمى بالزواج السياحي للسعوديين في الخارج خلال الصيف مثل «المصياف والمسيار والويك إند، وزواج الطلاب» وغيرها من مسميات الزواج المستجدة حيث ينتج عنه العديد من المشاكل ولا سيما عندما يكون الضحية هم الأطفال، وحذر أيضاً من تنامي ظاهرة زواج السعوديين من الخارج اعتقاداً من البعض أن هذا النوع من الزواج أقل كلفة وأكثر سعادة بعد ان أثبتت الدراسات عكس ذلك، وأن الزواج من خارج حدود الوطن أكثر كلفة وأكثر شقاء، كما أنه شبيه بنظام التقسيط الذي لا ينتهي .

منظومة متكاملة

*وما علاقتكم بالسفارات؟

**نحن نعمل في ظل منظومة متكاملة بالتعاون مع وزارات الداخلية والخارجية والشؤون الاجتماعية والمالية، كما نتشرف بالرئاسة الفخرية لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وتعمل الجمعية بالتعاون مع سفارات خادم الحرمين الشريفين حول العالم للبحث عن الأسر المنقطعة، وبالفعل تم إرسال خطابات إلى 100 سفارة حول العالم، ويتم العمل من خلال أقسام رعاية السعودية في هذه السفارات للبحث عن الأسر السعودية هناك .

11عاماً

وبدأت هذه المشكلة في الظهور مع بدايات عصر الطفرة النفطية وسفر السعوديين للخارج وخاصة الطلاب للدراسة، ولسبب أو لأخر تنتج علاقات زواج، وينتج عن هذا الزواج أطفال يكبرون ويأتون بحثاً عن حقوقهم في كونهم سعوديين، ومن خلال الإثباتات التي تجريها السفارات يتم التحقق من نسبهم ومساعدتهم، وخلال 11 عاماً هي عمر الجميعة نجحنا في رصد 661 عائلة منقطعة في الخارج تضم 2000 فرد، وبالفعل نحاول تقديم المساعدة الممكنة لهؤلاء، سواء في بلده حيث يقيم من خلال التوظيف أو المساعدة المادية شهرياً، أو حتى إعادة من يرغب منهم في العودة واستطعنا إعادة 22 أسرة بالفعل.

*ما أهم الأرقام والإحصائيات المتعلقة بظاهرة الزواج من أجنبيات وموقفكم منها؟

**يوجد أسر منقطعة في الكويت، والإمارات وسوريا ولبنان والأردن والمغرب ومصر والفلبين وأندونيسيا والهند، فيما تعد البحرين والمغرب أكثر الدول العربية التي تتواجد فيها أسر سعودية منقطعة، وقد كشف الملتقى الإعلامي الأول للجمعية عن تنامي مشكلة الأطفال السعوديين الذين يدينون بالمسيحية نتيجة زواج سعوديين بأجنبيات، وحالياً لا توجد إحصائيات دقيقة بشأن هروب النساء غير السعوديات المتزوجات، بينما أوضح تقرير لوزارة الداخلية عن 5800 حالة زواج من غير سعوديات خلال عام، وللعلم هناك 100 شاب وفتاة من آباء سعوديين يعملون في بلدان أمهاتهم في مهن دنيا، كما يعيش نحو 10 آلاف سعودي من أمهات أجنبيات في الخارج تحت خط الفقر، واللافت للنظر أن السعوديين أنفقوا 100 مليون ريال على 10 آلاف زيجة سياحية خلال عام ونصف.

زيارات ميدانية

*هل تقوم الجميعة بزيارات ميدانية للوقوف على أحوال الأسر؟

**أولاً نقوم بالتواصل مع سفارات المملكة حول العالم، بعدها نتوجه إلى هذه الأسر في بلادها للوقوف على أحوالها وتقديم مساعدات ومعونات لها، حيث إن الميزانية السنوية للجميعة تقدر بـ 5 ملايين ريال نصفها للزيارات الميدانية والنصف الآخر نبعث به غلى السفارات لتوزيعه على هذه الأسر، والجمعية بصدد إجراء دراسة علمية ميدانية لرصد أعداد الأسر السعودية في الخارج وذلك من حيث الجنس، المستوى التعليمي، الوضع المعيشي، ثم تقديمها للجهات المختصة بعد الانتهاء منها في القريب العاجل، وأدعو رجال الأعمال والبر إلى تقديم المساعدة خاصة وأن الميزانية هزيلة ولا يمكن أن نتوقع من الدولة حل جميع المشاكل، ومؤسسات المجتمع المدني يجب أن يكون لها دور كبير في هذا المجال.

حصر وتصنيف

*ولكن هل تم حصر الأسر وتصنيفها؟

**بالطبع نسعى إلى ذلك، وكما قلت لك إنهم 661 أسرة تضم 2000 شخص نصفهم نساء وفتيات والنصف الآخر شباب ورجال، وهناك مندوبون في أقسام الرعاية بالسفارات يقومون بزيارة هذه الأسر والوقوف على وضعها، وكل يوم نكتشف حالات جديدة، وعلى كل حال العدد على ما هو عليه منذ 11 عاماً يزيد أو ينقص قليلاً، وكان التوجيه السامي لنا بلَمِّ شمل هذه العائلات، وعدم ترك الأمور مفتوحة للظروف .

أطفال الخارج

**هناك سعوديون يتنكرون لأطفالهم بالخارج ..فما الإجراء في هذه الحالة؟

**هذا وارد بالطبع، وعندما يأتينا شخص ويثبت صحة كلامه بأن له جذور سعودية عن طريق السفارة طبعاً، ومعه الإثباتات اللازمة، نحاول إيصاله لأسرته في المملكة، وأتذكر أن أحد الأشخاص تنكر لأسرته في الخارج، فتمت مخاطبة إمارة المنطقة التي يعيش بها هذا الشخص، وتم استدعاؤه للتحقيق معه واعترف في نهاية الأمر بما نسب إليه وهذه حالة واحدة لم تتكرر.

سمعة العائلات

*هل يتم استخدام تحليل «DNA» لإثبات النسب في بعض الحالات؟

**هذه مسؤوليات السفارات التي تستخدم جميع الوسائل الممكنة، لأن هذا الأمر يتعلق بسمعة العائلات، وتمكنا من إرجاع 22 عائلة إلى المملكة بالفعل بعد التأكد بكافة الوسائل من صحة الأوراق، وكانت آخر حالة من المغرب وبالفعل أرسلناهم إلى الأحوال المدنية وحصلوا على الجنسية السعودية، ووفَّرنا لبعضم وظائف والحمد لله جميع هذه العائلات تأقلمت ولم يحدث ارتدادات أو عودة إلى نقطة الصفر.

ميزانية ضئيلة

*يبدو أن ميزانية الجمعية ضئيلة.. فهل هناك توجه لزيادتها وما الحلول البديلة لدعمها؟

**طبعا نحن نقوم بزيارات وكل زيارة تتطلب 100 ألف ريال على الأقل، ناهيك عن المساعدات والهدايا والإعانات التي تقدم ولذلك فمبلغ الـ5 ملايين ريال لاتكفي، والحل الوحيد يتمثل في دعم وزارة المالية، كمت قمنا بزيارات ميدانية لبعض المناطق للتعريف بالجمعية وودعوة الوجهاء والأعيان، وعقدنا لقاءات في الرياض والقصيم وسنأتي للمنطقة الشرقية قريباً للتعريف بالجمعية، أما بالنسبة للمساعدات فتتركز في المساعدات المالية والعينية للمستفيدين، ومصاريف تعليم الأبناء وبرامج الرعاية الصحية والاجتماعية، إضافة إلى استخراج الأوراق الثبوتية، وتوفير تذاكر السفر والسكن وتكاليف الإعاشة للراغبين في العودة إلى البلاد، وسيتم قريباً افتتاح أول 4 فروع للجمعية بعد شهر في جدة والدمام والقصيم والمدينة المنورة.

تسجيل بيانات

*هل تم تسجيل حالات لسعوديين بالخارج ضمن قائمة الفكر الضال.. وكيف تتعاملون مع السجناء؟

**هذه النقطة تحديداً نحن حذرون منها بتوجيهات من مقام وزارة الداخلية ولله الحمد لم نواجه أياً من هؤلاء، فلم نصادف سعودياً منقطعاً في الخارج منضماً لأصحاب الفكر الضال أو حتى منتمياً لجماعات مشبوهة، أما الموقوفون في سجون دول أخرى فلا علاقة لنا بهم، ولا نقوم بتصرفات شخصية ولكن كل ذلك يكون بالطريق الرسمي عبر السفارات وعلى أسرة السجين أن تتواصل مع السفارة وتقوم بتسجيل بياناتها ثم نحاول نحن التواصل معها ومتابعتها.

برنامج الابتعاث

*ما هو دور برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي في دعم الجمعية؟

**دور برنامج الابتعاث قوي جداً في دعمنا، ومساعدة الأسر، فنذهب إلى هذه الأسر حيث تعيش ونعرض عليهم أهداف البرنامج ونقول لهم: أين أولادكم.. وبعد التأكد من الأوراق الثبوتية نقدم لهم المساعدات الممكنة، فيخرج لنا مهندس سعودي بعقلية فلبينية أو مسوق بعقلية لبنانية وهكذا، أو نقوم بتوفير وظائف لهم سواء في داخل المملكة أو حتى في مكان تواجده.. المهم أن يتم تصحيح الوضع وتأمين مستوى معيشة كريم لهم.

أسر منقطعة

**ما هو دوركم في التوعية بمضار الزواج السياحي الذي ينتج عنه أسر منقطعة في الخارج؟

**في السنوات الماضية ظهرت لنا زواجات جديدة، وبأسماء أكثر غرابة مثل المسيار، والمسفار، والويك إند، والمؤقت، وزواج الطلاب، وغيرها كثير، نتيجة زواج مواطن بامرأة سواء كانت عربية أو حتى أجنبية في بلدها الأصل وللأسف هذه الزواجات يخلع عليها بعض المشايخ الشرعية، ولكني هنا لا أتحدث عن شرعيتها ولكن بما تجره من مشاكل وويلات، وأتمنى من هؤلاء الدعاة والمشائخ عدم تبسيط العلاقة الزوجية فهي مقدسة، ولابد من احترامها حتى ولو كانت من إسرائيلية، وعدم اللعب باستخدام الإسلام كـ«جسر «لتحليلها، كما أتمنى حل مشاكل الإسكان وتقليل تكاليف الزواج للقضاء على هذا النوع من الزواج الذي إذا كان ظاهره الرحمة والسعادة والتسهيل، إلا أن باطنة يخفي الكثير من العذابات التي لا تنتهي، ولابد من حلول استباقية لعلاج مشاكل التفكك الأسري وانحراف الأبناء، لأن كل هذا سيحد من زواج السعوديين من الخارج وبالتالي القضاء على هذه الظاهرة التي انتشرت كثيراً.

خطة توعوية

- هل أعددتم خطة توعوية تحذر الشباب من خطر الزواج من الخارج؟

**بالفعل أقر مجلس إدارة الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج «أواصر» خلال اجتماعه السابع قبل عدة أشهر، خطة متكاملة تم تنفيذها خلال الصيف للتوعية بالآثار السلبية لزواج المواطنين السعوديين من أجنبيات والمشكلات الاجتماعية والأسرية الناجمة عن هذا الزواج والتي تشهد تزايداً كبيراً في معدلات سفر المواطنين للخارج، وإعداد مجموعة من الدراسات العلمية والميدانية بالتعاون مع أساتذة علوم الاجتماع والنفس للوقوف على حجم ظاهرة الزواج من أجنبيات.

قاروب لـ عكاظ :

نطالب بتسهيل أداء مهمة المحامي

المصدر: جريدة عكاظ الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010 العدد 3409
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101017/Con20101017378253.htm

حازم المطيري ـ الرياض

كشف لـ «عكاظ» رئيس اللجنة الوطنية للمحامين في مجلس الغرف السعودية ماجد قاروب، أن مرئيات اللجنة، المتضمنة تسهيل وتمكين المحامي من أداء مهمته والحفاظ على حقوقه، سترفع لوزير العدل الدكتور محمد العيسى في لقاء يعقد بعد شهر.

وبين أن اللجنة تنظم لقاء العيسى إضافة للقاء رؤساء الأجهزة القضائية والحقوقية، مثل ديوان المظالم، مجلس القضاء الأعلى، هيئة الادعاء العام وهيئة الخبراء.

ونفى قاروب في الوقت نفسه أن تكون هنالك مناطقية في انتخابات اللجنة الوطنية للمحامين، وقال كل من يلاحظ التشكيلات على مدى السنوات الماضية وهذه السنة، يرى التنوع في اختيار الرئيس ونائبيه.

وأوضح قاروب أن إنشاء هيئة وطنية للمحامين، يمثل أحد أهم آمال المحامين السعوديين، واعتبره المطلب الأكثر إلحاحا في هذه المرحلة لمواجهة التحديات القانونية التي تواجه المملكة على كافة الأصعدة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا التجارية والاقتصادية، وقال إن إنشاء هيئة للمحامين سيسهم فى تنظيم العمل في مهنة المحاماة، وجمع شمل المحامين تحت مظلة واحدة لتطويرهم، وصقل كفاءتهم، ليكونوا قادرين على مواكبة ما يشهده هذا القطاع من تطور عالمي وإقليمي، إضافة للارتقاء بالمحامين ليواكب مستوى مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء.

يذكر أن الدكتور ماجد قاروب عاد لرئاسة اللجنة الوطنية للمحامين في مجلس الغرف السعودية، بعد حصوله على غالبية الأصوات، ضد منافسه الرئيس السابق وعضو غرفة لجنة المحامين في غرفة الرياض الدكتور علي السويلم، وكان قاروب انتخب رئيسا للجنة، وبخيت المدرع ومحمد البادي نائبين له.

الأمير محمد بن ناصر يوجه بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق عن حادثة مبنى المجمع الأكاديمي في جازان

المصدر: جريدة الرياض الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010 العدد 15455
http://www.alriyadh.com/17/10/2010/article568651.html

جازان- حمد دقدقي

بناء على توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر أمير جازان قام وفد برئاسة وكيل إمارة منطقة جازان الدكتور عبدالله بن محمد السويد وعضوية وكيل الإمارة المساعد الدكتور عبد الرحمن على ناشب ووكيل الإمارة المساعد للشئون الأمنية الدكتور حامد مالح الشمري ومدير عام هيئة الادعاء والتحقيق العام الدكتور إبراهيم يحيى عطيف ورئيس المحكمة الجزئية الشيخ علي شيبان العامري ومدير الدفاع المدني العميد حمود الحساني بزيارة الى مقر المجمع الأكاديمي للبنات التابع لجامعة جازان وللوقوف على ملابسات ماحدث الاربعاء الماضي اثر سقوط بلاطة اسمنتية من السقف المستعار بمدخل المجمع .

وكان فى استقبال الوفد مدير جامعة جازان الدكتور محمد علي آل الهيازع ووكيل الجامعة الدكتور علي العريشي والمشرف على العلاقات العامة الدكتور حسين دغريري وعدد من مسئولي الجامعة الاداريين والفنيين وقام الجميع بمعاينة المبنى لطمأنة اهالى المنطقة وأولياء امور الطالبات والوقوف على حقيقة الأمر .

ورفع مدير جامعة جازان باسمه ومنسوبي ومسوبات جامعة جازان عن خالص التقدير والاحترام لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر أمير جازان على اهتمامه حيث تابع كافة التطورات أولا بأول وحرص على الاطمئنان على سلامة الطالبات ومنسوبي المجمع، معبراً عن امتنانه وشكره لسموه ووقوفه مع بناته الطالبات والحرص على سلامتهن .

ورافق الوفد في جولة على المبنى، وقام المهندس عبدالله الرفاعي بالشرح الفني على المبنى وايضاح الملابسات الناتج عن سماع احدى الطالبات لصوت سقوط طوبة اسمنتية على سقف الديكور الارضي مما استدعى رئيس الامن للتأكد من مصدر الصوت فوجد انها طوبة اسمنتية، التى تسببت في حالة الهلع والذعر .

وقد تم اسناد المهمة لعدد ثلاثة مكاتب هندسية ومهندس رابع ووجد ان المبنى لا توجد به عيوب ظاهرة تمنع من استخدامه وفيما يتعلق بوجود بعض التشققات في الداخل والخارج اتضح انها فاصل تمدد انشائية مثبتة في المخططات الهندسية لا توثر اطلاقا على سلامة المبني وقد اوصت اللجنة الفنية سرعة معالجة فتحات المناور اعلى سقف الديكور لعدم التكرار لهذه الحالة واستكمال الاعمال من قبل المقاول خارج وقت الدوام وخلا ل الاجازات الاسبوعية .

وأعرب وكيل إمارة جازان الدكتور عبدالله السويد عن سروره البالغ بما لمسه من تقنيات حديثة في المبنى والتي تهدف الى الارتقاء بالعملية التعليمية واثنى على الدور الكبير الذي يقوم به الاعلام، مؤكدا على ضرورة اخذ المعلومة من مصادرها والاستفادة من كافة الدروس وان يكون هناك تنظيم وتنسيق مع الناطقين الاعلاميين والاستفاة ايضا من ثقافة المناطق الاخرى .

وعلق مدير جامعة جازان الدكتور الهيازع ان المجمع جاهز ولم تكن به اية ملاحظات مطمئنا كافة أولياء أمور الطالبات بان بناتهن في أيد أمينة وسيتم عودتهن الى مقاعد الدراسة .

وثمن مدير الدفاع المدنى بجازان العميد حمود الحساني التوجيهات من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبد العزيز مثمنا جهود معالى مدير جامعة جازان الدكتور الهيازع، مؤكدا ان هناك جهودا لتدريب منسوبات الجامعة على كيفية التصرف في مثل هذة الحالات، واشار الى ان الجميع يلمس كافة وسائل السلامة وفق الشروط اللازمة وتتوفر في المبنى كافة الشروط وان المبنى يتكون من اربعة ادوار .

ويضم اربعة طوابق فيما اشار المشرف العام على العلاقات العامة الدكتور حسين دغريري ان المبنى يضم كلية الحاسب الالي والاداب والعلوم الانسانية وكلية التصاميم والعمارة وكلية ادارة الاعمال مثمنا دور رجال الاعلام وهناك شراكة فاعلة في مختلف وسائل الاعلام التي بذلت دورا متميزا في تغطية فعاليات الجامعة وكان لهم الاثر الايجابي في رسم

الصورة الحقيقية للجامعة شاكرا التواصل الدايم مع الجامعة ومناسباتها مؤكدا عقد دورات في مجال الصحافة والاعلام لتعزيز الشراكة مع كل اعلامي المنطقة .

الشؤون الاجتماعية تباشر التحقيق مع جمعية نجران الخيرية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010 العدد 3409
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101017/Con20101017378078.htm

قايد آل جعرة ـ نجران

أبلغ «عكاظ» مصدر مسؤول في وزارة الشؤون الاجتماعية أمس أنه تم مباشرة التحقيق في قضية الخلافات المالية في الجمعية الخيرية في منطقة نجران.

وبحسب المسؤول الذي تحدث لـ«عكاظ» أمس فإن الوزارة بصدد تشكيل فريق ميداني للوقوف على طبيعة المشكلة والتحقق من سير العمل داخل الجمعية، وستتخذ القرارات اللازمة على ضوء النتائج.

وأكد المصدر أن الوزارة لا ترضى بأي تلاعب داخل الجمعية أو أي مؤسسة خيرية، وتحرص دائما على أن تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورها المطلوب بالشكل الصحيح.

في المقابل، أكد مدير شرطة محافظة شرورة المقدم مبارك الشهراني أن الشرطة استدعت المواطن المدان للجمعية بمبلغ 25 ألف ريال واعترف بوجود المبلغ معه وحرر شيكا بالمبلغ لحساب الجمعية، ويجري حاليا رفع المعاملة مع الشيك إلى إمارة المنطقة لإكمال اللازم كون المعاملة صادرة من إمارة المنطقة.

وكشفت مصادر مطلعة أن وافدا من جنسية عربية يتولى إدارة أعمال الجمعية الآن ويقتصر عمله على تسيير الأعمال الروتينية وليس له الحق في اتخاذ أي قرار.

مساواة تتهم التربية باستغفال المعلمات وإجبارهن على التنازل عن حقوقهن

الصالح: ما نطالب به هو تصحيح التباينوأن يشمل جميع الدفعات

المصدر: جريدة الوطن الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=25247&CategoryID=5

الرياض :فاطمة باسماعيل 2010-10-17 2:45 AM

اتهمت حملة المساواة لحقوق المعلمات وزارة التربية والتعليم، باستغفال المعلمات وإجبارهن على التوقيع على التنازل عن حقوقهن، وذلك عقب اكتشاف عضوات الحملة تعميما أرسل إلى المدارس يدل على أن الوزارة رغم اعترافها بأخطائها في حق المعلمات ومسألة الفروقات ووعدها بحلها لهن وتسوية أوضاعهن على أعلى درجة، إلا أن التعميم جاء مناقضا لذلك.

وأكدت منظمة الحملة غيداء الصالح، أن الوزارة لا تزال مستمرة في التصدي لمنع حصول المعلمات على حقوقهن، مشيرة إلى أن ما تم من توزيع التعميم الخاص بالتسوية "الخاطئة"، إنما هو أكبر دليل على استمرارها في الخطأ .

وأوضحت الصالح في بيان أصدرته الحملة أمس، أن المعلمة التي تم تعيينها عام 1418 وتم ترسيمها عام 1422 تتساوى بمعلم ترسم عام 1422، وبهذا ينبغي رفعها درجتين وظيفيتين من الخامسة إلى "السابعة"، وتصرف لها فوارق الأثر الرجعي الذي حرمت منه طوال سني خدمتها الرسمية "بعد انتهاء التعاقد على البند 105"، بخلاف ما ذكره مدير الشؤون الإدارية والمالية صالح الحميدي في تصريحات صحفية بأن "التباين جاء نتيجة أن المعلمين في السابق يتبعون لوزارة التربية والتعليم بينما المعلمات كن يتبعن للرئاسة العامة لتعليم البنات، وكل جهة كانت مستقلة بذاتها عن الأخرى ."

وقالت "ما نطالب به هو تصحيح التباين بعد عام دمج الرئاسة العامة لتعليم البنات بوزارة المعارف محرم"1423 ، مبينة أن التصحيح ينبغي أن يشمل جميع الدفعات من عام 1415 وحتى عام 1425، ولكن التربية تتحاشى الخوض في نقاش ذلك حتى لا تفتح أبواب المطالبة بالحقوق التي تعي جيداً أحقية المعلمات بها، كما اعترف بذلك الحميدي في برنامج "واجه الصحافة."

وذكرت الصالح بعض الأمثلة حول ما يتعلق بتباين درجات معلمات الدفعة الواحدة، مشيرة إلى دفعة المعلمات المعينات عام 1417 اللاتى تم ترسيمهن على ثلاث دفعات للأعوام 1420 وَ1421 وَ 1422 على التوالي. وقالت "على هذا يفترض أن تكون درجاتهن السادسة وَالسابعة وَالثامنة، أو ترفيعهن جميعاً على الدرجة الثامنة أسوة بالمعلمين الذين تمت تسويتهم، ولكن التعميم الصادر عن الحميدي يعيدهن درجتين إلى الوراء "السادسة"، ووضح ذلك بالجدول المرفق بالتعميم. وأضافت أنه في هذا الخصوص، ترى أن مدير الشؤون الإدارية يناقض نفسه بعدما أقر بالخطأ مسبقاً عند لقاء وفد حملة المعلمات به يوم 22 رجب المنصرم.

مجلس الوزراء يحسم موقفه خلال أسابيع..والمواطنون يترقبون ضم بدل غلاء المعيشة إلى أساس الراتب الخيار الأمثل

المصدر: جريدة الرياض الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 17 أكتوبر 2010 العدد 15455
http://www.alriyadh.com/17/10/2010/article568770.html

تحقيق- د.أحمد الجميعة

ينتظر المواطنون خلال الأسابيع القليلة المقبلة أن يحسم مجلس الوزراء موقفه من «بدل المعيشة» الذي ينتهي العمل به مع نهاية العام الحالي، حيث يجري حالياً أحاديث مطولة بين جميع المواطنين حول مصير هذا البدل، ومدى إمكانية زيادته، أو استمراره، أو تخفيضه، أو الغائه، خاصة أن الغالبية منهم لا يزال ينظر إلى هذه الاحتمالات على أنها واردة، ومؤثرة على مستوى دخلهم الشهري، وتحديداً بعد أن أصبح هذا البدل جزءاً من مصروفهم الشهري؛ لمواجهة غلاء المعيشة، ومعدلات التضخم المقلقة، وربما معيناً لهم أيضاً على سداد قروضهم الشخصية، ولكن يبقى السؤال الأهم:»هل المواطن خلال هذه المرحلة مهيأ لقبول كل هذه الاحتمالات؟ .«

الجواب الوحيد الذي يملكه المواطن:«إذا زاد البدل والا لا ينقص اللي فينا مكفينا!»، وهذا الجواب الذي استطلعته من جملة التحقيقات، والاستفتاءات، والتعليقات- التي أجرتها «الرياض» مع عدد من المواطنين- يُختم بجملة واحدة «نحن واثقون بحكمة ورؤية أبو متعب»، ومرد هذا التفاؤل -من وجهة نظرهم- أن الملك عبدالله سوف ينظر إلى حيثيات الواقع المعيشي للمواطن أكثر من تكلفة القرار الاقتصادي على ميزانية الدولة، حيث لا يزالون يستبشرون خيراً في قائد منح لوطنه وشعبه الكثير، ولا يزال يقف على احتياجاتهم، وتلبية طموحاتهم، دون أي مساس بمستوى معيشتهم، وقوت يومهم، ولذا هم متفائلون كثيراً بأن «القرار المرتقب» سيكون لصالحهم، ولكن كيف ذلك؟. الإجابة في » تحقيق الرياض الاستقصائي» حول السيناريوهات المحتملة لمصير «بدل غلاء المعيشة .«

التمديد للقرار بنسبة ال15% «أخف الضررين» لمواجهة معدلات التضخم المقلقة

لمحة تاريخية

كان مجلس الوزراء قد درس خلال اجتماعه يوم الاثنين الموافق 1429/1/19ه، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله - ما أوصت به اللجنة العامة لمجلس الوزراء، حيال محضر الهيئة الاستشارية للشؤون الاقتصادية بالمجلس الاقتصادي الأعلى، بشأن ظاهرة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة الذي تفشّى في معظم مناطق المملكة، محدثاً بذلك قدراً كبيراً من السلبيات المؤثرة على حياة المواطنين وقُوتهم، حيث وافق المجلس على عدد من التوصيات، منها: إضافة «بدل غلاء المعيشة» إلى رواتب موظفي ومستخدمي ومتقاعدي الدولة سنوياً بنسبة (5%)، وذلك لمدة ثلاث سنوات .

وقد أصدرت وزارة المالية بياناً توضيحياً للقرار، أكدت فيه أن صرف بدل غلاء المعيشة اعتباراً من 1429/1/1ه بأثر رجعي، وأن الصرف سيكون بنسبة 5% للعام الأول1429) ه)، ونسبة 10% للعام الثاني (1430ه)، ونسبة 15% للعام الثالث (1431ه)، وذلك من الراتب الأساسي للموظف، حيث بدأ التنفيذ من خلال مسيرات مرفقة مع مسيرات الرواتب، وإيداع المبالغ شهرياً .

تداعيات القرار

وقد حظي هذا القرار بترحيب واسع من جميع المواطنين الذين رأوا فيه إجراءاً زمنياً لمواجهة غلاء المعيشة، وتمكيناً لهم على انعاش اقتصادياتهم الخاصة، والخروج من «أزمة آخر الشهر الخانقة». وعلى الرغم من إيجابية هذا القرار، إلاّ أن البعض يرى أن هذا «البدل» لم يغيّر من واقعهم المعيشي اليومي خلال السنوات الثلاث الماضية، بل إن «موجة الغلاء» لا تزال تستنزف جيوبهم دون استثناء؛ بسبب ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية المحلية والمستوردة، وإيجارات المنازل، والعقارات عموماً، وتنامي القروض الشخصية لسد العجز في ميزانيات بعض الأسر، إلى جانب غياب «الرقيب

التنفيذي «للحد من جشع بعض التجار، والتلاعب في الأسعار بين حين وآخر، ولذا – هم ينظرون- إلى أن «المواطن البسيط» أصبح مجرد وسيط بين استلام البدل وتسليمه للتاجر كل يوم، من خلال منافذ البيع، فسلعة ما كان سعرها عشرة ريالات مثلاً أصبحت اليوم خمسة عشر ريالاً، وربما أكثر من ذلك، كما أن ميزانية المواطن -علاوة على ذلك- لحق بها عجز مالي يفوق قيمة البدل ذاته، فاضطر إلى الاستدانة لتغطية ذلك العجز أمام الجشع المتناهي الذي لم يوقفه بدل أو غيره!، ولا رقيب أحس بفارق هذا الجشع قبل البدل وبعده .

الجواب الوحيد الذي يملكه المواطن: «إذا زاد البدل والا لا ينقص اللي فينا مكفينا «!

الواقع المعيشي

وتؤكد الأرقام المعلنة من مؤسسة النقد العربي السعودي «ماسا» الواقع المعيشي للمواطن أمام «سطوة التضخم»، حيث بلغت نسبته (6.1%) في شهر أغسطس الماضي، وهو «معدل مقلق» لأي مجتمع؛ رغم أن الاقتصاد السعودي لم يسجل انكماشاً، بل واصل تسجيل نسب نمو ملحوظة، كما تشير إحصائيات البطالة بين الجنسين (10.5%) من إجمالي قوة العمل في المملكة، التي تقدر بنحو أربعة ملايين عامل، والتي تعد نسبة مرتفعة جداً بحجم وقوة ومتانة الاقتصاد السعودي، كذلك ما أعلنته وزارة الاقتصاد والتخطيط من أن رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين لا يزال بحاجة إلى مواجهة جملة من التحديات، أهمها: مواجهة غلاء المعيشة، وتنمية الواقع المعيشي للمواطن مقارنة بحجم اقتصاديات المملكة، وفي المقابل نجد أن سلم رواتب الموظفين لم يتغيّر، ومقدار الزيادة السنوية هي أيضاً لم تتغيّر، بل إن بعض المواطنين وصل إلى نهاية السلم بلا زيادة في راتبه .!

وهذه الأرقام والمعطيات الواقعية تظهر أن المملكة -وهي جزء من العالم- أمام تحديات كبيرة على مستوى اقتصاديات المعيشة للمواطن، وأن أمام «السلطة التنفيذية «رحلة عمل طويلة، وربما شاقة؛ لتحقيق «الاستقرار المعيشي»، ليس فقط في مواجهة الغلاء، وإنما أيضاً في توفير فرص العمل، ومواجهة الفقر، وتوفير السكن، وتعزيز دور الرقيب، واستغلال محفزات الاقتصاد النامي في الصعود في أكثر من اتجاه وتوجيهها نحو التنمية، فكل هذه المتطلبات الحيوية والجوهرية تعزز من مستوى دخل المواطن، وتقلل من حجم مصروفاته، فمثلاً لو تم توفير وظيفة لشاب سيخف مصروفه اليومي من على كاهل أسرته، وربما ساهم في مساعدتها، ولو تم توفير سكن للمواطن لن يضطر لدفع الإيجار » الدم الفاسد» الذي يعاني منه كل ستة أشهر بأرقام خيالية، ولو كان هناك جهاز رقابي قوي لن يتجرأ «تاجر جشع» على زيادة هللة واحدة بمزاجه .!

السيناريوهات المحتملة

هناك عدة توجهات اقتصادية واجتماعية وأمنية للنظر في السيناريوهات المحتملة للتعامل مع «بدل المعيشة»، فهناك من يرى أن بقاءه مشكلة في زيادة معدلات التضخم، وإلغاءه مشكلة أكبر في تقليل دخل المواطنين أمام أزمة غلاء لم تنته، فمن يرى إلغاءه يفسّر وجهة نظره بكبح جموح التضخم، والعودة إلى «نقطة التحمل» الأولى، لا سيما أن إقرار البدل كان في وقت سعر البترول وصل إلى أكثر من (100 دولار) في أوائل شهر يناير 2008، وبالتالي هذا الرقم غير متوفر اليوم، مما يعني أن مستوى عائدات النفط هي من تحدد قرار البدل واستمراره من عدمه، بينما يرى فريق آخر -وهم قلة- تخفيض نسبة البدل لتصل مثلاً (5%)؛ للتقليل من معدلات «التضخم» التي يعد الغلاء المعيشي من أكثر أسبابه الداخلية، ويرد كثيرون على توجهات «الإلغاء والتخفيض» أنهما قد يحدثان انكماشاً في الدورة الاقتصادية، كما أنهما غير منصفين، ومؤثرين على دخل المواطن، خاصة وأن أسعار السلع الأساسية لا تزال تسجل كل يوم أرقاماً قياسية، وغير منضبطة، فكيف يقل دخل المواطن أمام هذا الغلاء؟، ومن يتحمل نتائجه؟، ولماذا «المواطن البسيط» هو من يدفع الفارق دائماً؟ ..

خيارات الإلغاء أو التخفيض أو حتى الزيادة لا تخدم «الواقع المعيشي» للمواطنين

ويفضّل الكثيرون أن يكون هناك دراسات علمية تراعي كل هذه الجوانب قبل صدور القرار، وأن يكون «الواقع المعيشي» للمواطن هو أساس ومحور وجوهر القرار، دون أن يحدث أي فجوات على مستوى الدخل والتضخم، فما فائدة إقرار البدل ومعدلات التضخم تواصل الارتفاع؟ .

ويشير معظم المواطنين إلى أن أفضل خيارين للتعامل مع «بدل المعيشة»، هما: تمديد العمل بالبدل لثلاث سنوات مقبلة، أو إضافة البدل الحالي إلى أساس الراتب، بينما يرى آخرون توجهاً مختلفاً ذا علاقة بالادخار .

السيناريو الأول

يظهر السيناريو الأول فكرة التمديد للبدل ثلاث سنوات بنسبة (15%) الحالية، مع إمكانية تمديد المدة مستقبلاً، على أساس أن البدل جاء لمواجهة غلاء المعيشة، والواقع أن هذا الغلاء يتزايد ولا ينقص، وبالتالي استمراره بهذه النسبة خيار وسط، بحيث لا تزيد النسبة فيزداد معها التضخم، ولا تقل أو تلغى فيحصل انكماش غير مبرر، والعودة مرة أخرى لسياسة «شد المحزم»، وهو ما لا يتناسب مع واقع اقتصادي نامٍ ومؤثر عالمياً .

تطبيق «برنامج الادخار» أفضل للمواطن بعد التقاعد لبناء مسكن أو عمل مشروع تجاري ،وتكشف فكرة التمديد أن المواطن هو شريك في الحل، فهو لا يرغب بزيادة النسبة الحالية إلى (20%) مثلاً، ويكون معها زيادات أخرى غير مبررة، ولا تساوي ما يأخذه، فما قيمة بدل (1000 ريال) شهرياً، وهو يدفع ضعف هذا المبلغ؟، خاصة أن المواطن عاش خلال السنوات الثلاث الماضية «كابوس الغلاء»، وليس لديه استعداد أن يعيش «كوابيس «أخرى مستقبلاً، فكل ما يريده أن يقل معدل التضخم، وتستقر الأسعار إلى أرقام معقولة، ويخرج من هذه الأزمة بأقل الأضرار «لا لي ولا علي .«

السيناريو الثاني

وعلى الرغم من وجاهة السيناريو الأول «المحتمل» للتعامل مع «بدل المعيشة»، إلا أن بعض المواطنين يطرح فكرة أخرى، وهي أن يُضم هذا البدل بنسبته الحالية إلى الراتب الأساس لكل موظفي الدولة، على اعتبار أن «مسيرات البدل» مستقلة عن «مسيرات الرواتب»، وبالتالي يخشى الكثيرون أن تتراجع الحكومة عن صرفه في أي ظرف اقتصادي ,

وتبدو هذه الفكرة هي الأكثر أماناً، وانسجاماً، مع احتياجات المواطن، فهو بالتأكيد اعتاد على «بدل المعيشة»، ولا يمكن أن يقبل أن تقل مصروفاته، أو دخله الشهري عما تكيّف عليه، كما أن هذا الإجراء -لو تحقق- يعد مكرمة من الدولة للمواطنين، وزيادة في العلاوات السنوية، والبدلات الأخرى للموظفين، على أساس أن الراتب الأساس سيرتفع .

ويؤكد معظم المواطنين على أن هذا الخيار هو المنتظر فعلاً، وهو ما يفضله الجميع، عطفاً على الواقع المعيشي اليومي، والرغبة في تحريك سلم الرواتب والعلاوات التي بقيت على حالها منذ سنوات، ولا تزال دون تغيير، كما أن هذا القرار يفتح للمتقاعدين باباً جديداً لتحسين دخلهم؛ لأن من يتقاعد وراتبه تحت الأربعة آلاف ريال مثلاً، فهو يحتاج إلى هذه الزيادة مهما كانت نسبتها .

برنامج الادخار ...وأشار مواطنون إلى أهمية أن يكون هناك خيارات وبدائل لدى الحكومة أفضل من إقرار البدائل المؤقتة، ومن ذلك مثلاً ضرورة تطبيق برنامج الادخار في المؤسسات الحكومية) المدنية والعسكرية)، أسوة بالشركات الكبرى مثل أرامكو، فلو طبق البرنامج لكان هناك نقلة نوعية في أسلوب حياة المواطنين، وأدخل الكثير من السعادة والرفاه في المجتمع بصفة عامة؛ بسبب أن الموظف دخله محدود مهما كان راتبه، وعامة الموظفين عسكريين كانوا أو مدنيين هم أصحاب دخل محدود وينتظرون (من راتب إلى راتب .(

وتقوم فكرة البرنامج على اقتطاع جزء من راتب الموظف بناءً على رغبته بنسبة قليلة، كأن تكون بين (٥٪) كحد أدنى و(١٠٪) كحد أعلى، وتدفع بموجبها الجهة الرسمية في الحكومة أو القطاع العسكري أو الخاص نسبة مقابلة، ولها شروط لا يستفيد منها إلاّ بعد التقاعد، وأحياناً يمكن أن يستفيد منها بعد عشر أو خمس عشرة سنة من خدمته، ويمكن أن يسدد ما سحبه ليعود رصيده كما هو، وعندما يتقاعد هناك مدة معينة قد لا يستفيد منها إلاّ بعد تقاعده بسنة أو سنتين حينما تعاد دورة الحساب العام، ثم يصفى حسابه ويمنح مبلغاً كبيراً يمكن أن يساهم في بناء منزل أو عمل مشروع يكفيه حاجته بعد التقاعد .

عمال نجران يلجأون إلى الشرطة للمطالبة برواتبهم

المصدر: جريدة عكاظ الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010 العدد 3409
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101017/Con20101017378093.htm

أحمد دنقوه ــ نجران

اضطر 40 عاملا من جنسيات مختلفة يعملون في شركة مقاولات إلى تقديم شكوى إلى شرطة نجران؛ للمطالبة براواتبهم المتأخرة، وذلك بعد أن عجزوا عن استخلاص حقوقهم عن طريق مكتب العمل.

وكان مدير مكتب العمل في نجران حسين محمد آل سعد أكد في وقت سابق لـ «عكاظ» أنه سيتدخل لحل مشكلة العمال، غير أن شيئا لم يحدث، وحين حاولت «عكاظ» الاتصال به أمس لمعرفة الوضع لم يرد على الاتصالات.

وبدوره، استقبل أمس قسم شرطة الفيصلية في نجران شكوى العمال التي أكدوا فيها أنهم لم يتسلموا رواتبهم ومستحقاتهم منذ ستة أشهر، وأكد مصدر مسؤول في الشرطة أنه ستجري مخاطبة مكتب العمل لإلزام الشركة بسداد رواتب العمال وتخليص مستحقاتهم كافة.

جازان: إصابة معلم بكسور في اعتداء من7 أشخاص

المصدر: جريدة الحياة الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/192790

جازان – يحيى الخردلي
تعرض معلم خمسيني في إحدى قرى محافظة المسارحة في منطقة جازان لإصابات بالغة بسبب تلقيه ضرباً مبرحاً من سبعة أشخاص أمام منزله الأسبوع الماضي.
وبحسب شهود عيان من أبناء القرية أن المعلم محمد هادي المحزري، تمت مهاجمته من سبعة أشخاص وضربوه أمام باب منزله ضرباً قاسياً، لينقل إلى مستشفى صامطة العام نتيجة كسور في رجليه ويده وضربات قوية في الجمجمة وسائر الجسم، بعد تدخل جيرانه وإبلاغ الشرطة التي انتقلت للموقع بعد أن لاذ الجناة بالفرار.
وأوضح الناطق الإعلامي باسم شرطة المنطقة المقدم عوض القحطاني أن الشرطة تلقت بلاغاً عن مضاربة جماعية في قرية عذيبة بمحافظة المسارحة، وتم انتقال دورية للموقع ونقل المصاب للمستشفى، مشيراً إلى أن البحث لا يزال جارياً عن الجناة ولمعرفة ملابسة الحادثة.

رئيس بلدي القطيف يطرح مبادرة لاستبدال 84 بيت صفيح

المصدر: جريدة الحياة الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/192766

القطيف – «الحياة»
أطلق رئيس المجلس البلدي في محافظة القطيف المهندس جعفر الشايب، مبادرة لاستبدال 84 من بيوت الصفيح في جزيرة تاروت، خلال خمس سنوات. وأكد الشايب، ضرورة «تعاون الجهات الرسمية والأهلية لمعالجة هذه المشكلة المزمنة جذرياً». وشدد على أهمية التخطيط لهذا المشروع، مستعرضاً الحالات «المأساوية» التي يعيش فيها قاطنو تلك البيوت، والخطر المحدق فيهم، من خلال «حوادث الحريق، وانعدام وسائل الأمن والسلامة والمأوى المناسب لهذه الأسر.»
وشارك الشايب، في لقاء الجمعية العمومية لجمعية تاروت الخيرية للخدمات الاجتماعية، الذي أقيم أخيراً، في حضور شخصيات دينية واجتماعية ومندوبي وزارة الشؤون الاجتماعية، وجمع من المواطنين. وتناول الشايب في كلمته، مسيرة عمل الجمعية، طوال 42 سنة من تاريخها، منوهاً إلى جهود العاملين فيها، وبخاصة مجلس الإدارة الحالي، الذي «حقق عدداً من الانجازات، بسبب تواصلهم وانفتاحهم على مختلف الجهات الرسمية، ومن بينها بلدية القطيف والمجلس البلدي، وكذلك بسبب طرحهم مبادرات ومشاريع جديدة.»
وذكر في كلمته أبرز التحديات التي تواجه عمل الجمعية، مثل «انسجام فريق العمل في مجلس الإدارة، وتنويع موارد الجمعية، من خلال الاهتمام في الاستثمارات، وتوسيع قاعدة المشتركين والتواصل معهم، وبلورة رؤية إستراتيجية شاملة للجمعية، واستقطاب كفاءات متخصصة عبر لجان استشارية، وتجديد الدماء من خلال احتواء المتطوعين الشباب.»
وشمل اللقاء فقرات متنوعة، من بينها كلمة رئيس مجلس الإدارة حسين المشور، الذي عرض أبرز إنجازات الجمعية خلال السنوات الثلاث الماضية. كما تم استعراض تقريرها، ومناقشة أعضاء الجمعية العمومية، وانتخاب مجلس إدارة جديد لها.

الأميرة سارة بنت مساعد ل الرياض: المبادرة تسهم في رفع الكفاءة العدلية في القضايا الأسرية أمام المحاكم

مبادرة لإطلاق برنامج الحاضنة القانونية لتأهيل خريجات كليات القانون للترافع في قضايا المرأة

المصدر: جريدة الرياض الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010 العدد 15455
http://www.alriyadh.com/17/10/2010/article568792.html

الرياض - محمد عبد الرزاق السعيد

كشفت صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة بنت مساعد بن عبد العزيز رئيس مجلس إدارة جمعية "مودة" التي تعنى بالاستقرار الأسري والحد من الطلاق وآثاره عن مبادرة لتنفيذ برنامج "الحاضنة القانونية" لتأهيل نخبة من خريجات كليات القانون السعوديات الواعدات .

وأكدت الأميرة سارة في حديثها ل"الرياض" بأن (الحاضنة القانونية) ستنطلق بتأهيل ودعم عدد من خريجات كليات القانون والمحاماة في الجامعات السعودية واللاتي يشتكين من عدم وجود تراخيص لهن بممارسة المهنة وعدم توفر فرص التدريب المناسب لتأهيلهن من أجل الترافع في قضايا المرأة بوجه خاص وبالتحديد في قضايا الزواج والطلاق عن دراية تامة بالأنظمة وإجراءات التقاضي في إطار النظام الذي يحفظ حق المرأة في رفع الدعاوى والترافع عن نفسها وعن غيرها وحضور الجلسات سواءً كانت مدعية أو مدعى عليها .

مبينة أن هذه المبادرة ستسهم في رفع الكفاءة العدلية في قضايا الزواج والطلاق والنفقة وغيرها حيث لا تتحرج المرأة – والحديث للأميرة سارة- من شرح تفاصيل قضيتها بكل أريحية لبنات جنسها من المحاميات الأقدر على فهم قضيتها كامرأة مما يرفع المعاناة عن العديد من السيدات ويزيل عنهن الحرج والخوف وعدم المعرفة ويشجعهن على المطالبة بحقوقهن من جهة بعد أن كن يتحرجن من شرح قضاياهن التي تتسم بالخصوصية للمحامين من الرجال .

وتابعت بقولها: "كما يمكنهن أيضا من الحصول على تلك الحقوق بأقصر زمن ممكن حيث سيساعد وجود المحاميات القضاة على الإلمام بكافة ملابسات القضية ليسهل عليهم بناء تصور كامل وشامل ودقيق للقضية الأمر الذي سيوفر على القضاة الكثير من الجهد والوقت الذي عادة ما تستغرقه مثل هذه القضايا ."

جاء ذلك في معرض حديث سمو الأميرة سارة بنت مساعد بن عبد العزيز تعليقاً على توقيعها نيابة عن جمعية "مودة" عقد "الحاضنة القانونية" ومذكرة التفاهم مع مكتب العنزي وشركاه للمحاماة بإشراف الدكتور فهد حمود العنزي عضو مجلس الشورى والعميد السابق لكلية الأنظمة والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود وقد مثل المكتب المحامي سلطان بن عبد الله العنزي ، ويقوم مكتب العنزي بموجب هذه الاتفاقية ودون مقابل دعماً منه للجمعية في إطار مسؤوليته الاجتماعية بإعداد الحقائب التدريبية واختيار المدربين من داخل وخارج المكتب ، وتقديم الرأي القانوني لما يعرض عليه من استشارات قانونية سعياً في تطوير خبرات المتدربات ، كما يقوم بإعداد وتنظيم الدورات التدريبية في المجالات القانونية لعضوات الجمعية ، وتقديم الاستشارات القانونية التي تحتاجها الجمعية لتسيير نشاطها ، وتمثيلها كمستشار قانوني في الاجتماعات والمناسبات التي تتطلب حضوراً وتمثيلاً قانونياً ، إضافة لإبداء الاقتراحات المناسبة لتطوير عمل الجمعية القانوني في حين تتحمل الجمعية توفير مواقع التدريب وتجهيزها وتكاليف المدربين من خارج المكتب .

وأوضحت الأميرة سارة أن برنامج "الحاضنة القانونية" يوفر أول حاضنة أعمال للمحاميات السعوديات داخل مقر الجمعية في مدينة الرياض من أجل تقديم الدعم والتدريب المناسب لهن على يد نخبة من المتمرسين والمتخصصين في المجال الشرعي والقانوني لتأهيلهن والتأكد من تزويدهن بالمهارات والخبرات اللازمة التي تمكنهن من ممارسة مهنة المحاماة على الوجه المطلوب تحت رعاية الجمعية وبإشراف مكتب العنزي وشركاه للمحاماة موضحة أن البرنامج يقوم حالياً بإتمام عملية اختيار مرشحات من جامعتي الملك سعود والأمير سلطان تمهيداً لإلحاقهن ببرامج التأهيل للترافع في قضايا المطلقات ومن في حكمهن من المعلقات والمهجورات نظاميا أمام المحاكم والجهات التنفيذية، إضافة لتقديم الاستشارات القانونية للحالات الواردة لجمعية "مودة" بأعلى درجات المهنية والاحترافية .

وأشادت الأميرة سارة بالنقلة النوعية التي يشهدها القضاء السعودي في إطار برنامج خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء، مؤكدة أن هذه النقلة في نظام القضاء الجديد والتي اشتملت على إنشاء محاكم أحوال شخصية وهي محاكم ذات تخصص نوعي ستنعكس إيجاباً على فعالية وسرعة إجراءات قضايا الأسرة التي تتصف بطول مدة التقاضي الأمر الذي ينعكس سلباً على أفرادها ويوقع ضرراً بالغاً على طرفيها الأضعف "الزوجة والأبناء" يؤثر عليهم طيلة حياتهم في كثير من الأحيان ,ونوهت الأميرة سارة بتوجه وزارة العدل لإنشاء ثماني محاكم أحوال شخصية تعنى بالقضايا الزوجية وما يتعلق بالشأن الأسري في ثماني مناطق تشتمل على أقسام نسائية وتوالي افتتاح هذه المحاكم في المناطق الأخرى لاحقاً ، كما أشادت بتوسع الوزارة بافتتاح مكاتب إصلاح ذات البين داخل المحاكم وتطوير عملها ودعمها بالعديد من الكوادر المؤهلة بعد أن أثبتت التجربة نجاحها في حل كثير من الخلافات الزوجية وقضايا الأحوال الشخصية ، إضافة لسماح الوزارة للمرأة بالترافع أمام القضاء ، حيث لا يوجد -حسب ما صرح به وزير العدل مؤخراً – مانع شرعي أو نظامي يقف أمام تولي المرأة لمهنة المحاماة كما أن المرأة لها حق الترافع أمام القضاة في المحاكم حيث قال الوزير " إن المرأة تترافع أمام القضاء من سنين طويلة كوكيلة عن نفسها وعن غيرها بوكالات شرعية صادرة عن كتابات العدل منذ أمد ، وأنه تفاجأ من حجم هذه الوكالات عدداً " ....وشددت الأميرة سارة على اهتمام الجمعية بالجانب التوعوي اهتماماً كبيراً وعلى نفس الدرجة من الاهتمام بالجوانب القانونية والعلاجية لثقة الجمعية بأن ارتفاع درجة الوعي لدى الأزواج أو المقبلين على الزواج يلعب دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار الأسري الذي يشكل البيئة السليمة لتربية الأبناء الصالحين تربية سليمة ، كما يلعب دوراً كبيرة في الحد من قضايا الأحوال الشخصية من الأساس ، وأن الجمعية تعكف حالياً على إعداد برامج توعوية بالتعاون مع مكاتب متخصصة في هذا الشأن.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

بعد تساقط قطع من السقف على رؤوس الطالبات

إخلاء مدرسة مستأجرة للبنات في رجال ألمع

المصدر: جريدة عكاظ الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010 العدد 3409
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101017/Con20101017378095.htm

عبد الله الغالبي ـ رجال ألمع

أدى تساقط قطع أسمنتية من سقف أحد الفصول الدراسية في مدرسة وسانب الابتدائية والمتوسطة للبنات شمالي محافظة رجال ألمع، إلى حالة من الخوف والهلع في نفوس الطالبات والمعلمات، دون وقوع أية إصابات.

ووقفت لجنة من إدارة التربية والتعليم والدفاع المدني في المحافظة على حالة المبنى المستأجر للمدرسة، وقررت إخلاءه فورا من الطالبات، فيما جرى استئجار مبنى بديل.

وأوضح مدير عام التربية والتعليم في رجال ألمع هاشم الحياني، أن عدد اللاتي جرى إخلاؤهن من المدرسة من كلا المرحلتين الابتدائية والمتوسطة قدر بنحو 105 طالبات ومعلمات، مبينا أن معاينة الدفاع المدني لحالة المبنى كشفت أنه «قديم جدا»، فيما أكدت المحاضر والتقارير الصادرة عن الدفاع المدني وإدارة المشاريع في إدارة التعليم عدم صلاحية المبنى، مضيفا أنه جرى على ضوئها استئجار مبنى بديل في بلدة وسانب، ونقل كافة الطالبات والمعلمات إليه.

وكشف الحياني عن تكوين لجنة نسائية من إدارة التربية والتعليم للوقوف على حالة جميع المباني المستأجرة لمدارس البنات في المنطقة، لفحصها والتأكد من سلامتها ومدى صلاحيتها.

طلاب التربية الخاصة بجدة يعترضون على الخطة الجديدة بلافتات التنديد

عميد الكلية: طريقة مطالبتهم وتجمعهم يدلان على جهلهم بالنظام

المصدر: جريدة الوطن الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=25259&CategoryID=5

جدة :محمد الزايد 2010-10-17 2:51 AM

تجمع صباح أمس قرابة 60 طالبا من قسم التربية الخاصة التابع لكلية التربية (كلية المعلمين سابقا) بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، يشكلون نصف الدفعة التاسعة، مبدين اعتراضهم على عدم مساواتهم بطلاب الدفعة العاشرة في الخطة المعتمدة بعد التحول للجامعة والتي يبلغ نصابها 128 ساعة. ورفع الطلاب لافتات تندد بهضم حقوقهم .

وأوضح عدد من الطلاب في تصريحات إلى "الوطن" أثناء تجمعهم خارج أسوار الكلية أمس، أن مشكلتهم تكمن في أنهم وعدوا من قبل الكلية بدراسة سنة تحضيرية بمعدل 32 ساعة للقسم العلمي و 27 ساعة للقسم الأدبي، إضافة إلى ثلاث سنوات تخصص بمعدل 128 ساعة على أن يكونوا ضمن نظام الخطة الجديدة التي أعدت بعد تحول كليتهم للجامعة.

وأكدوا أنهم فوجئوا بأن المدة أصبحت 5 سنوات ونصف السنة، علما بأن القائمين على الكلية وعدوا الطلاب العام الماضي بإضافتهم للخطة الجديدة، ولكن منسوبي الكلية تراجعوا الآن عن وعدهم، وأخبروهم بأنه لا يمكن ضمهم للخطة الجديدة بحجة أن النظام لا يقبل انضمامهم لها.

وأشاروا إلى مطالبتهم بمعادلة مواد السنة التحضيرية منذ سنة ونصف، وحصولهم على وعد من القائمين على الكلية بذلك إلا أنه لم تتم معادلة أي مادة لهم حتى الآن.

وأضاف الطلاب أنهم فوجئوا بما طبق على زملائهم من الدفعة العاشرة، والذين دخلوا للكلية بعدهم حيث يعاملون بالنظام القديم وهو دراسة 128 ساعة ما يمكنهم من التخرج في مدة أقصاها أربع سنوات ودون سنة تحضيرية، ويقومون بدراسة نفس مواد الدفعة التاسعة ويتخرجون قبلهم. كما أكدوا على عدم منحهم صلاحيات حذف أو إضافة المواد إلا بعد سنتين من الدراسة بينما زملائهم في الدفعة العاشرة أتيحت لهم الفرصة من السنة الثانية لالتحاقهم بالكلية، إضافة إلى أن أغلب المواد التي نزلت للبعض منهم في جداولهم مواد مكررة سبق أن درسوها في فصول سابقة طيلة العامين الماضيين. وأبدوا امتعاضهم من طول فترة الدراسة التي تمتد من الساعة 8 صباحا حتى الساعة 10 مساء بينما زملائهم في الدفعة العاشرة يدرسون من الساعة 8 صباحا وحتى الواحدة بعد الظهر حسب قولهم.

وقال أحد طلاب تخصص الإعاقة العقلية - فضل عدم ذكر اسمه - إنه من غير المعقول أن يدرس 159 ساعة تخصص، إضافة إلى 32 ساعة سنة تحضيرية.

من جهته.. نفى عميد كلية التربية الدكتور حسن بن عايل يحيى وجود أي مشكلة لدى طلاب الدفعة التاسعة الذين درسوا السنة التحضيرية بجانب الخطة القديمة لقسم التربية الخاصة. وأشار إلى أن الجامعة اعتمدت للقسم خطة جديدة قبل 4 أشهر بنهاية الفصل الدراسي الثاني، وأن الكلية تعمل حاليا على محاولة معادلة ساعات السنة التحضيرية لهؤلاء الطلاب، وأنه يجري حاليا ترتيب جداولهم مع الجامعة لكي لا يتضرر أي منهم جراء تغيير الخطة.

وأوضح يحيى في تصريحه أن نصاب طلاب الدفعة التاسعة في الخطة القديمة يصل إلى 154 ساعة بينما يبلغ في الخطة الجديدة ما بين 128 إلى 130 ساعة، إضافة إلى أن نظام الخطة الجديدة لم يقر إلا بتاريخ 1431/10/16، مبديا استعداده

لمحاولة تخفيف الضرر عن الطلاب ومعادلة ما يمكن معادلته من مواد السنة التحضيرية، مشيرا إلى أن المواد التي لا يمكن معادلتها ستبقى كما هي.
ونفى يحيى ما أوضحه طالب تخصص الإعاقة العقلية من تخطي ساعات دراسته لساعات زملاء له بقسمي الطب والهندسة وكذلك مسألة طول فترة الدوام، مشيرا إلى أن كافة أقسام الكلية ماضية في تطبيق الخطة القديمة باستثناء قسم التربية الخاصة "بنين وبنات" فهم من دخلوا إلى نظام الخطة الجديدة حيث لا وجود لطلاب جدد في الكلية سوى طلاب هذا القسم.
ووعد بأن تحل مشكلة الطلاب في مدة أقصاها 10 أيام من الآن حيث إن وكيل الكلية في اجتماعات متواصلة مع الجامعة للخروج بحل لطلاب الدفعة التاسعة، مبديا امتعاضه مما أقدم عليه الطلاب من تعليق لافتات داخل أروقة الكلية تشير إلى هضم حقوقهم وعدم الالتفات لهم، وتجمعهم خارج الكلية، معتبرا أن ذلك يعكس صورة سيئة على كلية التربية التي ينتسب لها هؤلاء الطلاب. وأرجع سبب ذلك إلى جهل الطلاب بالنظام واستعجالهم التخرج، مختتما تصريحه بالقول "أتحدى أي طالب يقول إن خطة الدراسة كانت معدة منذ عام مضى حيث لم يتم اعتمادها إلا خلال الفصل الدراسي الأول من العام الحالي."

حقوقية تطالب بتخفيف الحصارالاجتماعي عن السجناء وأسرهم

المصدر: جريدة الوطن الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=25245&CategoryID=5

جازان :الوطن 2010-10-17 2:43 AM
أكدت الناشطة الحقوقية، رئيسة القسم النسائي بلجنة رعاية السجناء بمنطقة جازان عائشة بنت شاكر الزكري في بيان صحفي أمس أهمية تفهم أوضاع نزلاء ونزيلات الإصلاحيات ومراعاة حقوق أسرهم، مشيرة إلى الصورة النمطية والسلبية التي ارتسمت في أذهان أفراد المجتمع عن أسرة السجين. وحذرت زكري من نظرة الريبة والحذر التي يمارسها البعض تجاه أسر النزلاء مما قد يؤثر في نفسياتهم، ويؤذي مشاعرهم على المدى الطويل. ودعت إلى ضرورة تضافر جهود الأجهزة الحكومية ذات الاختصاص ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق الرعاية الشاملة للنزيل والتخفيف من معاناة أسرته بأسلوب حضاري يوفر لهم الحياة الكريمة، ويحفظ ماء الوجه في ظل غياب عائلهم خلف القضبان .
وطالبت الزكري وسائل الإعلام بالمساهمة الإيجابية في تشكيل الوعي الاجتماعي تجاه هذه الفئات، وترسيخ ثقافة قبول المجتمع للسجين المفرج عنه، ومساعدته على سرعة الاندماج والعودة إلى جادة الصواب، وتشجيع المبادرات التي تحقق هذه الأهداف السامية.

توفيت منذ 70 يوما ودفنها متوقف على معرفة الحقيقة

والدة الفتاة المتوفاة بالدمام ترفض فرضية انتحارها وتتهم زوج ابنتها

المقدم الرقيطي : الإفراج عن زوج المتوفاة وتحويل القضية للادعاء العام

المصدر: جريدة اليوم الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010 العدد 13633
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13639&I=792099&G=4

طلال الشمري ـ الدمام

مازالت الأجهزة الأمنية بالمنطقة الشرقية تحقق في حادثة انتحار مواطنة 21 عاما في منزل زوجها بالدمام منذ أكثر من 70 يوما في ظروف غامضة، بعد اتهام والدة المواطنة زوج ابنتها بأنه وراء وفاتها وبأنها لم تنتحر مستندة على وجود خلافات أسرية بينهما.

والمواطنة المتوفاة لديها طفل وتم إسعافها من قبل زوجها ونقلها الى المستشفى الذي مكثت فيه 5 أيام في حالة غيبوبة قبل وفاتها، ولم تعرف أسباب إقدامها على الانتحار والمتوفاة رغم مرور 70 يوما على الحادثة مازالت في ثلاجة المستشفى ولم تدفن حتى اللحظة.

والدة الفتاة "المنتحرة" قالت لـ "اليوم : "إن الطبيبة التي كانت تشرف على حالة ابنتها في المستشفى أبلغتها بأن الكدمات التي على جسم ابنتها تشير الى أن وفاتها ليست بسبب الانتحار واستدلال الأم على ذلك لوجود " عضة" في خدها .

ووجهت والدة الفتاة اتهامها بشكل صريح لزوج ابنتها، مؤكدة ان ابنتها لم تنتحر وان الخلافات بين الزوجين وراء وفاتها، منوهة الى وجود خلافات بين الزوجين منذ بداية زواجهما ما تسبب في زيادة الخلافات بينهما ما أدى إلى انفصالهما لفترة إلى أن عاد بينهما الوئام قبل الحادثة بأسبوع.

ونوهت الأم الى أن ابنتها قررت العودة إلى منزل زوجها بسبب الطفل الذي بينهما، مشيرة الى أنها فوجئت باتصال هاتفي من أحد أقاربها في المستشفى يخبرها بوجود ابنتها في العناية المركزة بزعم سقوطها من "منور" الطابق الثالث منتحرة .

وشككت الأم في فرضية الانتحار ، مطالبة بالتحقيق في الحادثة ، منوهة الى ان جثة ابنتها لا تزال في المستشفى وانها تريد معرفة حقيقة ما حدث.

من جانبه بين الناطق الإعلامي في المنطقة الشرقية المقدم زياد الرقيطي وجود بلاغ عن الحادثة بشرطة غرب الدمام، منوها الى مباشرة فرق الجنائيات موقع الحادثة.

ونوه الى الإفراج عن زوج المتوفاة المتهم من قبل والدة الفتاة وتحول القضية الى هيئة الادعاء العام ، مشيرا الى وجود خلاف بين المتوفاة وزوجها حسب افادة الزوج.

وبين أن الزوج قال خلال التحقيقات الأولية : إنه كان يمكث في الغرفة وإن زوجته غافلته بغرض الهروب من المنزل، وانه فوجيء بسقوط زوجته من" منور" المنزل.

وبين المقدم الرقيطي ان التحقيقات مازالت جارية في هيئة الادعاء العام.

رئيسة فريق الحماية من العنف بالمدينة: الاعتداء الجسدي على الأطفال يمثل 64٪ والجنسي 18.5٪

المصدر: جريدة المدينة الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010 العدد 17344
http://www.al-madina.com/node/269445

حوار: مصلح الحربي - المدينة المنورة

كشفت الدكتورة فاطمة داود عبدالحميد رئيسة فريق الحماية من العنف الأسري بصحة المدينة المنورة أن الإعتداء الجسدي هو الأبرز في سوء التعامل مع الأطفال إذ تصل نسبته إلى 64% ، فيما تصل نسبة الاعتداء الجنسي نحو 18,5% .

مشيرة أن الفريق بدأ بتأسيس جمعية وطنية لحماية الطفل بالمدينة، ومؤكدة أن المدينة أول من احتفل باليوم العالمي لحقوق الطفل في المملكة، وكشفت أن هناك حملة وطنية ستنطلق لحماية الطفل.

جاء ذلك خلال حوار اجرته"المدينة" مع رئيسة فريق الحماية من العنف الأسري بصحة المدينة .. فإلى نصه:

نهنئكم على نجاح مهرجان حماية الطفل والذي أقيم بتاريخ 5-6/1431هـ ونود التعرف على ما توصلتم إليه؟

- نحمد الله على نجاح هذا المهرجان الثاني والمنظم من قبل المديرية العامة للشؤون الصحية بالمدينة المنورة تحت إدارة الحماية من العنف الأسري بصحة المدينة والمقام في الراشد ميغا مول حيث بلغ عدد الحضور أكثر من أربعين ألف زائر

هل وجد المهرجان تكاتفا ومشاركة من الجهات الحكومية ؟

- نعم كانت هناك مشاركات رائعة من الإدارات الحكومية و اللجان والجمعيات الخيرية (الشرطة، والمرور، والدفاع المدني، إدارة مكافحة المخدرات، والإدارة العامة للتربية والتعليم بنين و بنات، ومستشفى الصحة النفسية، وإدارة التوعية الصحية، ولجنة مكافحة التدخين بصحة المدينة، وبرنامج الأمان الأسري الوطني، وإدارة رياض الأطفال، ومدارس الفصحى الأهلية، والكلية التقنية، وجمعية أطباء طيبة الخيرية، والجمعية السعودية للثقافة و الفنون، وجمعية أبناءنا الخيرية، ونادي ذوي الاحتياجات الخاصة الخيري، ومركز الأمير سلطان للمعاقين، ومركز أمراض الدم)، بالاضافة الى حضور العديد من الشخصيات الفنية والفرق التمثيلية والانشادية والمحببة للأطفال

* هل هناك إساءة للطفل وبشكل ظاهرة في مجتمعنا ؟

-نعم هناك إساءة ربما تصل الى ظاهرة لإساءة الطفل مباشرة وغير مباشرة ، إذ يعتبر الإهمال الصحي و التعليمي و العاطفي من الأمور التي لا يلتفت إليها المجتمع لأنها بدون قصد وعن جهل من الأهل، و فقدان الطفل للحماية من العنف غير المقصود # هل هناك إحصائيات عن حجم جريمة الإعتداء على الأطفال؟

- لا توجد أرقام حقيقة عن الظاهرة على مستوى الدول العربية او المملكة لعدة أسباب منها أن قضية التبليغ عن الإعتداء على الأطفال مازال متكتما عليها اجتماعيا، وتعتبر في بعض الأحيان من أساليب التربية و التأديب و الشكوى من الظلم من العقوق، وبالإضافة إلى عدم وجود مؤسسات مخصصة لهذه القضية تعمل بآلية وقوانين واضحة .

و من الإحصائيات المحلية المبلغ عنها لإساءة معاملة الأطفال الأقل من 18 سنة هي بنسبة (39%)، ويعتبر الإعتداء على الإناث بنسبة (85%)، ومن الدراسات المحلية يعتبر الاعتداء الجسدي هو الأبرز في سوء التعامل مع الأطفال ويصل إلى (64%) ونسبة الاعتداء الجنسي (18,5%) .

لقد سمعنا منذ وقت قريب عن نيتكم لتأسيس جمعية لحماية الطفل فما هي أهدافها ؟

- نعم .. لقد تم البدء بتأسيس جمعية وطنية لحماية الطفل منطلقة من المدينة المنورة أهدافها توعوية تثقيفية و ترفيهية للأطفال.

ماذا عن مشاريعكم الأخرى التي تصب لمصلحة الطفل ؟

-لقد تم الإعلان عن إنشاء أول موقع الكتروني لحماية الطفل المعَنَف يشرف عليه مختصون من جميع المجالات في حماية الطفل، ويهدف إلى التواصل مع الأطفال المعنفين و الذين يتعرضون للإساءة وتوجيههم وطرق حمايتهم، بالإضافة الى عزم كل بعض الفنانين والذي ساهموا بحضورهم معنا على إنتاج حلقات تلفزيونية تدور حول قضايا العنف الأسري .

نظمت دورات تدريبية لمنسوبيها في الرياض والدمام العدل.. تأهل موظفيها للعمل بالنظام الشامل في كافة تطبيقات المعاملات القضائية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010 العدد 15456
http://www.alriyadh.com/18/10/2010/article568945.html

الرياض - حمد الجمهور

نظمت وزارة العدل دورات تدريبية لعدد من منسوبي محاكم الرياض والدمام العامة والجزئية، في مرحلتها الأولى ضمن مشروع الوزارة لتدريب وتأهيل موظفي المحاكم في المملكة للعمل بالنظام الشامل في كافة تطبيقات المعاملات القضائية، والذي بدأ العمل به في بعض الدوائر الشرعية من المحاكم وكتابات العدل تمهيدا لتعميمه على كافة الدوائر الشرعية .

ويأتي ذلك ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء وايجاد البنية الاساسية لتطبيق الحكومة الالكترونية قريبا، وتهدف الوزارة الاعتماد الكلي في كافة الدوائرالشرعية على نظام الحاسب الآلي في كافة أعمالها القضائية بما يكفل الدقة في العمل وسرعة الانجاز وذلك عبر تأهيل وتدريب موظفي المحاكم وكتابات العدل في المرحلة الأولى. ويهدف البرنامج الذي تشرف عليه الإدارة العامة للتطوير الإداري بالوزارة إلى تأهيل موظفي الدوائر الشرعية للعمل بالنظام الشامل بكل كفاءة وفعالية لتسريع العمل وتقديم الخدمة القضائية بكل دقة وسرعة انجاز، وفق توجيهات

وزير العدل الدكتور محمد العيسى الذي يولي التطوير وتأهيل الكوادر البشرية مع الدقة وسرعة الانجاز كل العناية والاهتمام. وقال الدكتور عبدالعزيز الحسن مدير إدارة التطوير الإداري بالوزارة إن توجيهات وزير العدل تقتضي تطبيق النظام الشامل في كافة تعاملات المحاكم وكتابات العدل ومن اجل ذلك تم تنفيذ البرنامج التدريبي بمرحلته الأولى لمصلحة التطوير ورفع كفاءة منسوبي المحاكم وكتابات العدل في المملكة بما يحقق الأثر الايجابي في تطوير العمل القضائي والتوثيقي .

وأضاف الدكتور الحسن: البرنامج يستهدف في مرحلته الأولى المحاكم وكتابات العدل التي طبقت النظام تمهيدا لتعميمه على كافة المحاكم وكتابات العدل بالمملكة حيث تسعى الوزارة إلى الانتهاء من تدريب وتأهيل 1000 موظف في المرحلة الأولى من اجل تطبيق النظام في كافة الدوائر الشرعية بالمملكة.

صحة المدينة تعرف المرضى بحقوقهم في المستشفيات

موافقته على الخطة العلاجية أوالعمليات الجراحية شرط لإتمامها

المصدر: جريدة الوطن الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=25418&CategoryID=5

المدينة المنورة: علي العمري 2010-10-18 2:57 AM

وضعت مديرية الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة كافة المرضى والمنومين، أمام جملة من التنبيهات والتعليمات، التي قالت إنها حقوق مكفولة للمريض، وبالتالي فإنه يجب أن يكون ملما بها ومطالبا لها حال استفادته من أي خدمة علاجية في أي من مستشفيات المنطقة.

تلك الحقوق التي أوردتها المديرية في كتيب، ووزعتها على مستشفيات المدينة مؤخرًا تضمنت كل الحقوق المكفولة للمريض منذ دخوله المستشفى وحتى مغادرته لها.

وجاء ضمن ما احتواه الكتيب التأكيد على ضرورة أن يتأكد الفريق الطبي من أسوار التعريف وسؤال المريض عن اسمه قبل تقديم أي أدوية كأول إجراء طبي، إضافة إلى ضرورة الإلمام والعلم بالخطة العلاجية وموافقة المريض عليها ومعرفة الأدوية التي تصرف والغرض منها .

كما يدعو الكتيب المريض إلى ضرورة مناقشة العملية الجراحية التي سيتم إجراؤها ومعرفة تفاصيلها والإجراءات المصاحبة لها، والإحاطة والعلم بكل التوقعات والمخاطر التي تشتمل عليها العملية.

ويضيف الكتيب أنه يحق للمريض أن يتم تقييمه وفحصه في الأماكن المخصصة لذلك بعيداً عن سمع وأنظار الآخرين وألا يطلع على ملفه سوى المختصين بالرعاية الطبية المباشرة، كما يحق للمريض رفض التحدث أو مقابلة أي شخص غير مشارك بشكل مباشر في الرعاية الصحية المقدمة له بما في ذلك الزوار .

ويحق للمريض وعائلته أيضا رفض تلقي أي علاج لا يرغب فيه، ويجب على الطبيب المعالج التوضيح وشرح النتائج المترتبة على رفض العلاج إلى جانب الأحقية في الحصول على شرح واف عن حالته الطبية والإجراءات الخاصة لعلاجه بما في ذلك المضاعفات التي قد يتعرض لها المريض نتيجة العلاج.

ويشير الكتيب إلى أنه يمكن للمريض الخروج من المستشفى خلافا للنصيحة الطبية بعد توقيع النموذج الخاص بذلك، كما يمكن للمريض الحصول على تقرير طبي أو إجازة مرضية عند الحاجة لذلك حسب أنظمة وزارة الصحة وطلب استشارة طبية أو رأي طبي آخر عن طريق الاستشاري المعالج حسب الأنظمة الموضوعة لذلك، كما يحق للمريض رفض المشاركة في البرامج التدريبية الطبية دون أن يترتب على ذلك تقصير في الخدمات الطبية المقدمة له .

ويمكن للمريض وفقا لتلك الحقوق أن يحدد أحد أفراد الأسرة للتعاون مع الفريق الطبي في نيل المعلومات اللازمة لباقي أفراد الأسرة، كما يمكن له تغيير رأيه ورفض إجراء الفحوصات الطبية التي سبق أن وافق عليها، ورفض العلاج بعد إعلامه بمضاعفاته، كما أن إدارة المستشفى تسمح لأسباب طبية وأحيانا اجتماعية بوجود مرافق واحد فقط للحالات التالية: الأطفال والمسنون والمرضى النفسيون والمرضى المعاقون، في حين لا يسمح للسيدات الحوامل اللواتي تجاوز حملهن الشهر السابع أن يكن مرافقات للمرضى.

بوصلة الانتقادات في الشورى تتوجه إلى الحج

المصدر: جريدة الحياة الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 18 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/193116

الرياض – رياض المسلم

وجّه أعضاء مجلس الشورى بوصلة الانتقادات تجاه وزارة الحج هذه المرة، أثناء مناقشة التقرير السنوي الأخير للوزارة في جلسة أمس (الأحد) التي اقيمت في مدينة الرياض.ورسم أعضاء المجلس علامات استفهام عدة حول عمل الوزارة مع قرب انطلاق موسم الحج لهذا العام، ولم يشف غليل الأعضاء سوى حضور وزير الحج تحت «قبة» المجلس ليجيب عن أسئلتهم. وتضمنت المداخلات «الساخنة» من الأعضاء مداخلة من العضو الدكتور عبدالله الحربي الذي أكد ان «هناك ضعفاً بمشعر منى ولا تزال هناك مشكلات في النفرة من منى الى عرفة والعكس»، وتابع: «الوزارة أنشئت منذ 50 عاماً وما زالت في مبنى مستأجر متهالك وبررت الوزارة هذا بعدم تنفيذ المشروع لعدم اعتماد من وزارة المالية له.«

من جهته، أشار العضو الدكتور اسماعيل البشري إلى ان «الوزارة تعاني من نقص حاد في الوظائف ذات المرتبة السابعة ونقص في الوظائف القيادية والتنفيذية». متسائلاً عن سبب عدم توظيف الوزارة سعوديين في تلك الوظائف»، وطالب زميله الدكتور ابراهيم سليمان المجلس بضرورة حضور وزير الحج تحت القبة حتى يجيب هو عن تساؤلات الأعضاء .« وأكد العضو الدكتور عبدالله بخاري في مداخلته ان «قيمة المبنى المستأجر لوزارة الحج في مكة المكرمة يبلغ 3.5 مليون ريال»، مستغرباً صرف الوزارة هذا المبلغ الكبير في قيمة الإيجار، وقال: «لو صرفت هذا المبلغ على الوزارة لكفاها مدى الحياة وتملك موقعاً بدلاً من المستأجر.«

من جهة ثانية، طالب أعضاء في مجلس الشورى بإيجاد خطة خمسية لإنشاء فروع لمستشفى الملك فيصل التخصصي في كل مناطق المملكة، ويكون هناك تحويل للمستشفى خلال السنوات الحالية حتى الانتهاء من بناء الفروع، وشدد أعضاء في مطالبتهم بضرورة تمكين الكوادر السعودية من إدارة المستشفى، مشيرين في مداخلاتهم إلى ان «هناك تبايناً بين الكوادر السعودية والأجنبية في سلم الرواتب». من جانبه، كشف العضو الدكتور إبراهيم الخليل عن تجربته الشخصية في طوارئ المستشفى، وقال إن «المستشفى يتعامل مع المرضى بأنهم» أرقام» وليس مرضى، موضحاً أن هناك تكدساً للمرضى في الممرات الخارجية للمستشفى والانتظار يدوم أكثر من خمس ساعات. إلى ذلك، أكد العضو حمد القاضي أن المخصصات الطبية تمثل 3.3 في المئة من إجمالي الموازنة العامة، وهذا قليل جداً بالمقارنة مع الدول المتقدمة والتي تمثل المخصصات الطبية أكثر من 15 في المئة من الموازنة، مطالباً بزيادة المخصصات حتى يكون هناك اهتمام اكبر بالمرضى.

ملف من ألف ورقة يتهم مستشفى حكومي بالتسبب في وفاة طفل

الصحة: الطفل ولد "قبل أوانه" ويعاني من عيوب خلقية عديدة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=25426&CategoryID=5

الباحة :محمد آل ناجم 2010-10-18 3:06 AM

في ملف منتفخ بألف ورقة.. اتهم مواطن مستشفى الملك فهد بالباحة بالإهمال في رعاية ابنه البالغ من العمر 8 أشهر الأمر الذي أدى إلى وفاته الاثنين الماضي في محافظة قلوة عقب خروجه من مستشفى جدة التخصصي. جاء اتهام المواطن في الوقت الذي يمضي فيه الطبيب المعالج إجازته السنوية، الأمر الذي دفع المديرية العامة للشؤون الصحية بالباحة إلى تأجيل النظر في الشكوى حتى عودة الطبيب.

وقال المواطن معاذ عبدالله راشد الزهراني (27 سنة) لـ"الوطن": أصيب ابني بالجرثومة لأكثر من مرة وفي أماكن متعددة من جسمه خلال فترة تواجده بعناية الأطفال الخدج بمستشفى الملك فهد بالباحة، وذلك لتواجد أكثر من طفل معه في نفس الغرفة يحملون أمراضا معدية خطيرة، ولكثرة الزائرين لأطفالهم المنومين .

كما أعطي حقنة في رجله اليمنى بالخطأ في الشريان بدلاً من الوريد مما تسبب في إصابتها بالغرغرينا وبتر أصابعه الخمسة. وتسبب دهنه بمادة زيتية غير ملائمة لدهن الأطفال الخدج في حدوث التهابات جلدية حادة لكامل جسمه، تسببت في عدم ظهور الشعر برأسه حسب ما أفاد به الطبيب المستقبل لحالته في مستشفى الملك فيصل بجدة، الذي أكد خطورتها حيث كان من المفترض عدم وضعها عليه.

من جهته، أوضح الناطق الإعلامي بالمديرية العامة للشؤون الصحية بالباحة ماجد علي الشطي أنه تبين أن والد الطفل تقدم بعدة شكاوى حول نفس الموضوع، ومنها شكوى إلى إمارة المنطقة، وتم تحويل الشكوى إلى الشؤون الصحية وكذلك شكوى إلى وزارة الصحة، وصدر التوجيه للجان المختصة ببحث حيثيات ما أورد المواطن من معلومات. وبلغ مجمل ما يضمه ملف الشكوى أكثر من 1000 ورقة. وأضاف الشطي أن الشؤون الصحية طلبت تقريرا طبيا مفصلا عن الحالة من المستشفى التخصصي بجدة حيث جرت دراسة دقيقة لكافة ما ورد فيها بشكل متواصل. وأشار إلى أنه تم توقيف الشكوى لحين عودة الطبيب الذي أشرف وعالج الحالة بمستشفى الملك فهد بالباحة حيث يقضي إجازته، مؤكداً أنه ليس لديهم أي تردد في استكمال مقتضيات التحقيق واتخاذ الإجراءات النظامية التي تكفل حقوق الجميع دون موارية أو انتقاص من حق أحد.

وبين الشطي أن الطفل ولد مبكراً" قبل أوانه" وكان ناقص الوزن، ويعاني من عيوب خلقية متعددة مثل: وجود فتحات متعددة بين بطينات القلب، وعدم انغلاق القناة بين الشريان الرئوي والأورطي، وانسداد القناة الشرجية عن الخارج، إضافة لعيوب خلقية أخرى في الأذنين ومفصلي الوركين، وفتق إربي أيمن، واحتمال وجود عيوب أخرى مما يعزز احتمالات تردي الحالة صحياً بسبب ذلك.

وأشار الشطي إلى أنه تم طلب إجراء مسح كرموزومي للطفل للتأكد بصفة أشمل مما لديه من صعوبات صحية، كما أنه كان يعاني أيضاً من إنتان دموي مستفحل، علاوةً على المعلومات التي أوردها والده بأنه ولد بعد تحفيز حمل لوالدته استمر عدة سنوات، مؤكداً أنه تم وضعه تحت التنفس الصناعي بعد إدخاله قسم العناية المركزة للأطفال حديثي الولادة، وأجريت له التدخلات الطبية اللازمة، وعملية لتحويل للقولون للإخراج عبر البطن.

جدوى العقوبات البديلة لخدمة المجتمع أفضل من السجن!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010 العدد 15456
http://www.alriyadh.com/18/10/2010/article569021.html

الرياض - هيام المفلح

تصاعدت في الآونة الأخيرة الأصوات التي تطالب بتوجه القضاة إلى إصدار أحكام بديلة لعقوبة السجن، حيث يلاقي هذا التوجه الكثير من التأييد .

ويقترح في هذا المجال المستشار القانوني "بندر المحرج" أن تقرر العقوبات البديلة " الاجتماعية" في القضايا البسيطة، خصوصاً التي لا يكون فيها حق خاص، لاسيما مع كثرة القضايا في الآونة الأخيرة، مشدداً على أهمية وجود تأسيس وتأصيل بمعنى التشريع لهذا المفهوم، بحيث يصدر تشريع يقرر العقوبات البديلة في جرائم محددة، ولا يترك الأمر للاجتهاد، كما هو معمول به في جرائم المخدرات، فالعقوبات مقدرة سلفاً ومهمة القضاء البحث في ثبوت التهمة بحق المتهم فقط .

وقال:"إن العقوبات التقليدية أصبحت في معظمها عديمة الجدوى، وتنتج أفراداً سيئين، مع الأخذ بعين الاعتبار تفعيل دور علماء الاجتماع وأصحاب الخبرة في هذا الفن، للإفادة من خبراتهم وخبرات الدول الأخرى التي سبقت في هذا المجال ."

واضاف أن في العقوبات البديلة تطوراً إيجابياً في المجتمعات الغربية، بل وعالجت من خلاله بعض سلوكيات أبنائها السلبية، وبشكل فاعل يعود أثره على المجتمع من جهة وعلى الفرد الذي يقوم به من جهة أخرى، انطلاقاً من أن العمل الاجتماعي كما قرره علماء النفس والاجتماع، له أثار جيدة على من يقوم به، لعل أبرزها شعوره بالانتماء لهذا المجتمع، وأن الفرد يمكن الاستفادة منه وتطوير سلوكياته وإعطائه انطباعا بأنه منتج، نافياً كون التوجه نحو العقوبات البديلة مفهوماً غربياً، موضحاً أنها قد تكون حديثة في المجتمعات الغربية، لكنها أصيلة في الشريعة الإسلامية، مستشهداً بما حدث حين جاء رجل للنبي صلى الله عليه وسلم يشكو حاله وأنه وقع في خطأ، فتركه النبي لحين الفراغ من الصلاة، ثم سأل عنه وقال: "هل شهدت الصلاة معنا"؟، فأجابه: نعم، فقرأ عليه قول الله تعالى: "إن الحسنات يذهبن السيئات"، وهنا تقرير للعقوبات البديلة من جهة احتساب العمل الصالح سبباً للعفو عن المخطئ .

وأشار إلى أن محاكمنا أخذت بمبدأ العقوبات البديلة، من خلال إصدار عدد من القضاة أحكاماً على بعض المتهمين، بعضها يتمثل في إلزام المتهم القيام بأمور أحد المساجد وآخر المشاركة في عمل خيري، وهذه خطوات مباركة أتمنى لو تخرج عن إطار العمل في صورته الدينية إن صحت العبارة إلى أعمال أخرى لها الطابع المجتمعي، وفي النهاية فإن أي عمل يحتسبه صاحبه يؤجر عليه، مثنياً على ما تبذله القيادة في جانب التطوير المجتمعي الكبير الذي نراه ونلمسه في جوانب متعددة، آملاً أن يكون لهذا الجانب القدر الكافي من الاستحقاق والأهمية لتفعيله والعمل به ومن أجله، فالتأخر في تحقيق الأفضل ليس مشكلة بحد ذاتها، وإنما المشكلة في عدم العمل على اللحاق بالركب.

خادم الحرمين يرعى مؤتمراً دولياً عن أثرالتجمعات والحشود البشرية في الصحة العامة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 18 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/193114

جدة – «الحياة»
يرعى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، أعمال المؤتمر الدولي عن أثر التجمعات والحشود البشرية في الصحة العامة، الذي تنظمه وزارة الصحة في جدة خلال الفترة من 15 - 17 من شهر ذي القعدة الجاري.
ويهدف المؤتمر إلى درس ومناقشة أفضل السبل لتطوير وتحسين الخدمات الصحية، التي تقدمها حكومة المملكة لجميع ضيوف بيت الله الحرام، إذ يستضيف عدداً من الخبراء العالميين من مختلف المنظمات والدول، للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم العلمية والعملية، إضافة إلى المسؤولين والمختصين السعوديين.
كما يهدف المؤتمر إلى عرض الخبرات التي اكتسبتها المملكة لسنوات طويلة، من خلال استقبالها لحجاج بيت الله الحرام والزوار والمعتمرين، كونها تجربة فريدة من نوعها، على اعتبار أنها تدير أكثر من مليوني حاج في نطاق جغرافي وزمني محدد كمثال يحتذى به.
ويشارك في المؤتمر أكثر من 500 شخصية، منهم 30 خبيراً عالمياً يمثلون وزارتي الصحة الأميركية والألمانية، ومنظمة الصحة العالمية ومراكز مكافحة الأمراض في الولايات المتحدة والجامعة العربية والمكتب التنفيذي لوزراء الصحة في دول مجلس التعاون الخليجي والجمعية العالمية للسفر والبنك الإسلامي والفيفا الدوليين، إضافة إلى مشاركات علمية مميزة من القطاعات الحكومية المحلية مثل لجنة الحج العليا ولجنة الحج المركزية ووزارات الداخلية والحج والصحة والثقافة والإعلام والشؤون البلدية والقروية والشؤون الإسلامية والنقل وهيئة الهلال الأحمر السعودي والهيئة العامة للطيران المدني، إضافة إلى مركز الملك فهد لأبحاث الحج والجامعات السعودية.

الشورى يطالب بـ هيئة تراقب الأخطاء الطبية... وأنظمة تحمي المريض

المصدر: جريدة الحياة الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 18 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/193157

الرياض - رياض المسلم

شددت اللجنة الصحية في مجلس الشورى على إيجاد معايير وطنية تقوم عليها هيئة مستقلة تقوم وتتابع وتشرف على جودة الخدمة وسلامة المريض في المملكة، خلال مناقشتها تقريراً قدمه عضو لجنة الشؤون الصحية في المجلس الدكتور محسن الحازمي يحمل اقتراحاً للحد من الأخطاء الطبية التي تحدث في المملكة بعنوان «مشروع نظام الجودة النوعية وسلامة المريض في الخدمات الصحية»، الذي استند فيه على دراسة لعدد من الدول المتقدمة عالمياً في مجال الطب .

وذكرت اللجنة أن الرؤية التشريعية في مشروع النظام المقترح على إيجاد نظام يعنى بالجودة الصحية وسلامة المرضى يشتمل على هيئة اعتماد المؤسسات الصحية في المملكة بناء على توافر وجودة عناصر الخدمات الصحية وملاءمة المنشأة وكفاية وكفاءة القوى البشرية، والتجهيزات التشخيصية والعلاجية والتأهيلية، والمدونات الطبية ونوعية الإجراءات التنظيمية من خلال نظام مؤسسي ومواد تنظيمية ولائحة تنفيذية تهدف إلى تعميق مفاهيم الجودة النوعية وسلامة المرضى.

وأشارت اللجنة إلى ان الرؤية الشرعية في النظام تهدف إلى إبراز حقوق المرضى وحقوق الفريق الصحي والتركيز على ان يكون المريض محور الجهود الصحية. وأوضحت اللجنة بالموافقة على ملاءمة دراسة المشروع المقترح.

من جانبه، أكد عضو لجنة الشؤون الصحية في المجلس الدكتور محسن الحازمي في تقريره) تحتفظ «الحياة» بنسخة منه) أنه حتى الآن لا يوجد إحصاءات دقيقة في المملكة عن الأخطاء الطبية والأحداث السلبية التي تلحق أضراراً وأذى بالمرضى، إذ ان الهيئات الصحية الشرعية تلقت 561 قضية وفاة نتيجة الأخطاء الطبية قبل عامين، صدر عنها 94 قرار إدانة، و87 عدم إدانة في قضايا الوفاة فقط.

وأضاف أن الأحداث السلبية في الرعاية الصحية في العصر الحديث أصبحت مشكلة عالمية، مؤكداً أن المقترح يهدف إلى ضمان مستوى الجودة النوعية في الخدمات الصحية ويكفل سلامة المريض في جسمه وعقله واعتماد المؤسسات الصحية تبعاً لذلك.

وتتصدر مدينة الرياض بحسب التقرير الذي قدمه الحازمي بعدد حالات الوفاة بالأخطاء الطبية فبلغ عدد القرارات الصادرة 112 قراراً، منها 44 متعلقة بوفيات الأخطاء الطبية أدين فيها 20 حالة، وتأتي مدينة جدة في المركز الثاني بـ101 قرار بلغ مجموع الأخطاء الطبية المتعلقة بالوفاة 23 أدين منها 15 حالة، وحلت المنطقة الشرقية في المركز الثالث بصدور 73 قراراً، وبلغ عدد القرارات المتعلقة بوفيات الأخطاء الطبية 21 إدانة، وجاءت منطقة عسير رابعاً بـ64 قراراً منها 34 متعلقة بحالات الوفاة نتيجة الأخطاء الطبية أدين منها 21 حالة، وحلت المدينة المنورة خامساً بـ43 قراراً، وبلغ عدد حالات القرارات المتعلقة بوفيات الأخطاء الطبية 19 أدين منها تسع حالات، ومن ثم القصيم بـ37 قراراً وبلغ عدد القرارات المتعلقة بوفيات الأخطاء الطبية 24 أدين منها 12 حالة، تبعتها مكة المكرمة بـ 33 قراراً وبلغ عدد القرارات المتعلقة في الأخطاء الطبية 12 أدين منها 8، وأخيراً الأحساء بـ 17 قراراً، وبلغ عدد الوفيات نتيجة الأخطاء 4 أدين منها حالتان فقط.

الغامدي يطرح مطالب المتقاعدين ويتهم أجهزة حكومية بـ الجحود

رئيس فرع الجمعية الوطنية للمتقاعدين: نطالب بتخفيض رسوم عبور الجسر.. والعطيشان يرد: ليس من صلاحياتنا

المصدر: جريدة الوطن الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=25403&CategoryID=5

الخبر :عبدالعزيز القو 2010-10-18 2:31 AM
وضع مدير فرع الجمعية الوطنية للمتقاعدين بالمنطقة الشرقية سعيد الغامدي، مواقف بعض الجهات الحكومية في مربع "الجحود"، مبدياً استغرابه الشديد من الروتين وعدم تجاوبها مع مطالب الجمعية لخدمة المتقاعدين. وناشد الغامدي عبر "الوطن" المسؤولين بنظرة تقدير لمن قدموا سنوات عنفوانهم عربون محبة لوطنهم، بحسب تعبيره .
وقال الغامدي، إن الجمعية عقدت اجتماعا مع القائمين علي جسر الملك فهد لتسهيل عبور المتقاعدين، ولكن الاجتماع "لم يخرج بفائدة" كما يقول. وأضاف، أنهم في الجمعية يأملون من الجهات العليا المسؤولة عن الجسر العمل على تخفيض رسوم الدخول والخروج كأقل تقدير، مشيداً في الوقت نفسه ببعض الإدارات الحكومية في المنطقة التي فتحت أقساماً خاصة لخدمة المتقاعدين داخل إداراتها كالجوازات والأحوال المدنية.
وذكر الغامدي، أن المخاطبات جارية حاليا من أجل استفادة المتقاعدين من التأمين الصحي، كما أن العمل جار مع الإدارة العامة للمرور لتسهيل إجراءات المرور وتخفيض رسوم رخصة القيادة لهم. مضيفاً، بأن الجمعية تبحث مع الشركة السعودية للكهرباء تخفيض رسوم الكهرباء أو تخصيص شريحة تعريف خاصة بالمتقاعدين.
ومن ناحية أخرى قال الغامدي، إن الجمعية الوطنية تنتظر موافقة المقام السامي لإقامة مقرات دائمة لفروع الجمعية الرئيسة والبالغ عددها 13 منطقة بالمملكة كمرحلة أولى وسيتبعها باقي المناطق التي يوجد بها فروع للجمعية، مثل، الإحساء والطائف، وفي حال الموافقة سيتم تخصيص أرض بمساحة 10 آلاف متر مربع ليقام عليها المقر .
من جانبه، ردّ مدير عام إدارة جسر الملك فهد المهندس بدر العطيشان على مطالب جمعية المتقاعدين بقوله إن هذه المطالب" ليست من صلاحيات إدارة الجسر بل صلاحيات مجلس إدارته" موضحا أن اجتماعاً عُقد مع مع إدارة الجمعية السابقة، وكان لقاءً تعريفياً بأهداف الجمعية وتطلعاتها، وتضمن موضوع تخفيض الرسوم، وهذا من اختصاص مجلس إدارة الجسر، كما ناقش الاجتماع تخصيص مسار للمتقاعدين وصرف بطاقات التسهيل التي كانت تصرف سابقاً لذوي الاحتياجات الخاصة وهذا من اختصاص جوازات المنطقة الشرقية. مشيراً، أن إدارته لم تتلقَ أية مخاطبات رسمية من الجمعية بخصوص الرسوم وإنما كانت مطالبات شفهية تمت في اجتماعهم الودي.

القاضي البشر لـ"الجزيرة":

الشرقية لم تسجل أي حالة زواج بالقاصرات

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010 العدد 13892
http://www.al-jazirah.com/20101018/ln51d.htm

الدمام هيا العبيد

أكد الشيخ مطرف البشر القاضي بمحكمة القطيف أن المنطقة الشرقية، لم تسجل في السنوات الأخيرة حالة زواج للقاصرات دون السن القانوني، مبيناً أنها إذا وجدت فهي حالات شاذة ولا نستطيع القول بأنها ظاهرة، لأنها موجودة في الخفاء، كما حدث في بعض المناطق التي شهدت في الفترة الحالية مثل هذه الزيجات وتناقلتها وسائل الإعلام المحلية.

وأوضح البشر في تصريحه لـ»الجزيرة» بأن المحاكم الشرعية ترفض تسجيل زواج القاصرات، وذلك حسب وضع الأنظمة والقوانين الشرعية للحد من انتشارها وما يترتب عليها من سلبيات، مشيداً بالأدوار التوعوية للأسر من خلال الندوات والمحاضرات التوعوية والتثقيفية التي تقام في المساجد وخطب الجمعة والمراكز الخيرية لتثقيف المجتمع. من جانبه أكد مدير مركز البيت السعيد بصفوى الاستشاري الأسري عبدالله العليوات بأن زواج القاصرات حالات فردية والمنطقة الشرقية لا تشهد مثل هذه الزيجات، وذلك نتيجة للوعي الثقافي والاجتماعي وإعطاء الفتاة حقها في التعليم والتفكير وحرية إبداء الآراء بما يتوافق مع طموحات المرأة وهذا مما حد من انتشار الظاهرة في المجتمع الشرقي، مشيراً بأن تلك الظاهرة المنتشرة في بعض المناطق هي نتائج لعادات وتقاليد وقيم سلبية أفرزها المجتمع، لافتاً إلى أن انتشار ذلك يكون في الأوساط الشعبية التي يقل فيها التعليم والأمية الثقافية ولا ترى الأبعاد المستقبلية وتكون نظرة المقدمين فيها قاصرة وهي الظاهرة التي تبرز في مجتمعنا السعودي بشكل لافت أكثر من غيره؛ وذلك لأسباب عديدة ومتنوعة من أبرزها غياب التشريعات القانونية الضابطة لهذه المسألة، وغياب الرأي الفقهي الصريح والواضح الذي يحد من آثار هذه الزيجات الاجتماعية والطبية والاقتصادية. فضلا عن عوامل أخرى عديدة من أبرزها الفقر والجهل أو وجود عدد كبير من الفتيات في أسرة واحدة بلا معيل.

رئيس مجلس القضاء : لا ملاحظات علىأجهزة التحقيق مع المتهمين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 18 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/193158

الرياض - أحمد غلاب

أكد رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ صالح بن حميد عدم رصد أي ملاحظات من القضاة على الأجهزة التي تحقق مع متهمين، نافياً وجود «إقليمية» في اختيار القضاة.

وأضاف في تصريحات بعد استقباله رؤساء النيابات العامة وهيئات التحقيق والادعاء العام في دول مجلس التعاون الخليجي أمس، أن نظام القضاء الجديد أعطى المجلس إمكان الاستفادة من خبرات من يحملون مؤهلات شرعية مثل التدريس في الجامعات أو المحاماة أو كتّاب الضبط، لافتاً إلى أن المجلس يضع حالياً تنظيماً لذلك يشمل كيفية الاستفادة من الخدمات النظيرة. وضرب مثالاً على ذلك: «لو أراد أستاذ جامعي يحمل درجة الأستاذ في الفقه والأصول أن ننقله إلى سلك القضاء فعلى أي درجة نضعه... المجلس يعمل الآن على إيجاد تنظيم لذلك.«

وقال ابن حميد رداً على سؤال لـ «الحياة» عما إذا كانت لدى القضاة ملاحظات على أجهزة التحقيق الداخلية أثناء توقيف المتهمين: «لم نسجل أي ملاحظات على ذلك بل على العكس هؤلاء المحققون يؤدون عملهم». وعلى رغم أن رئيس المجلس الأعلى للقضاء اعتبر أن السعودية لا تعاني من «نقص مخيف» في أعداد القضاة، وأن عدد القضاة يتناسب مع القضايا المطروحة أمامهم، إلا أنه ذكر أن المجلس بدأ درس آليات جديدة لاستحداث وظائف في السلك القضائي في مختلف المناطق.

وبشأن آلية تنويع اختيار القضاة التي دأب عليها المجلس في الفترة الأخيرة وكسر حاجز «الإقليمية»، قال: «الإقليمية بمعناها لم تكن موجودة في اختيار القضاة ولكن كانت بمعنى آخر، وهي محدودية كليات الشريعة في فترة من الفترات والآن توسّعت هذه الكليات، وأصبحت في مناطق عدة مثل جازان ونجران وأبها وكل مناطق المملكة، ويتم اختيار القضاة الآن من جميع أنحاء الوطن.«

ورفض فكرة التنسيق بين دول الخليج لعمل حصانة قضائية للقضاة: «كل دولة لها شأنها القانوني، ولكن القضاة في كل الدول لهم تعامل خاص .«

وكان رئيس المجلس الأعلى للقضاء شرح للوفد الخليجي الذي يزور الرياض كيفية عمل القضاء في المملكة والآليات المتبعة في الشأن العدلي والتقاضي.

التحقيق في قضية محكمة المدينة يكشف تورط4 مكاتب هندسية

القاضي المتهم: تعرضت للسحر على يد الوسيط

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010 العدد 3410
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101018/Con20101018378289.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

كشفت التحقيقات التي تقودها المباحث الإدارية في المدينة المنورة بشأن قضية الفساد التي جرت أحداثها في محكمة المدينة المنورة، أن القاضي المتهم بالتدبير للاستيلاء على عقارات وأموال ضخمة عبر استلامه رشاوى، نظر خلال الأشهر الماضية ملفات قضايا تتعلق بتلوث حمراء الأسد.

وأبلغت «عكاظ» مصادر مطلعة أن التحقيقات كشفت تورط سبعة مكاتب هندسية، بعد تنفيذها لمخططات وأراض منهوبة، إذ ثبت اشتراك أربعة مكاتب في القضية، فيما يجري حاليا متابعة التحقيق لمعرفة مدى تورط المكاتب الثلاثة الأخرى.

وقالت المصادر «إنه جرى القبض على مهندس يعمل في هيئة النظر في محكمة المدينة، وهو من قاد ضباط المباحث الإدارية إلى معلومات موسعة عن المتهمين في القضية التي ستطيح بعدد كبير من المتورطين ويصل عددهم لثلاثين متورطا من داخل المحكمة وخارجها».

وأكدت المصادر أن القاضي المقبوض عليه والمتهم في قضايا الفساد، أحاط سلطات التحقيق أنه مسحور ولا يزال يعالج بالرقية الشرعية، بعد أن تمكن الوسيط الهارب من سحره والسيطرة عليه لتمرير المعاملات وتسهيلها دون أن يشعر بذلك.

في حين فوجئ المحققون أمس باستقالة مدير الإدارة العامة لرخص الإنشاء في أمانة المدينة المنورة من عمله قبل أسبوعين، والتي من مهامها إصدار التراخيص اللازمة لأي مشروع سواء مخططات سكنية أو غيرها.

وفي ذات السياق أكد لـ «عكاظ» مصدر مطلع أن العصابة المكونة من 12 فردا والمتهمة في موجة فساد محكمة المدينة، عمدت للاستيلاء على فلل الإسكان، عندما أقرت الدولة تعويض المواطنين المستفيدين من صندوق التنمية العقارية بهذه المساكن الواقع في الناحية الشرقية من المدينة بدلا من القرض المالي.

وتمحورت خطة العصابة عبر شراء منازل المواطنين المستفيدين بأسعار زهيدة جدا وبأسماء مستأجرة، خصوصا أن هؤلاء المواطنين لا علم لهم بالقرار، ثم عمدوا إلى إفراغ صكوك الفلل بأسمائهم بعد أخذها مقايضة.

ونبه المصدر أن العصابة استخرجت صكوكا للمنازل في عدة أحياء، ليتسنى لهم الاستيلاء على فلل الإسكان، وعمدوا لبيعها أثناء تنفيذ القرار بمبالغ وصلت لـ 400 ألف ريال للفلة الواحدة.

وأشار المصدر إلى أن العصابة استولت على أراضي في شرق المدينة خلال الفترة الماضية عبر صكوك مزورة واستخراجها بصفة رسمية عن طريق بعض القضاة.

من جهة أخرى أوضح لـ«عكاظ» المحامي سعود الحجيلي أن القاضي الذي نظر قضية حمراء الأسد الشهيرة رفض النظر في الدعوى وتعليقها، على رغم وفاة الكثير من المواطنين بسبب تلوث المنطقة عبر عدة مصانع.

وزاد الحجيلي «القضية ترافعت فيها ضد ثلاثة مصانع نيابة عن 600 مواطن، توفي بعضهم وأصيب آخرون بأمراض قاتلة لمحكمة المدينة، وطالبت تعويضا قدره ملياري ريال، إلا أن القاضي رفض الدعوى».

ولفت الحجيلي إلى أن موقف القاضي كان غريبا بشأن رفضه للدعوى على رغم استكمال إجراءاتها القانونية وفق الأنظمة، وثبوت تورط المصانع بتلوث المنطقة والتسبب في وفاة مواطنين عبر أمراض سرطانية.

رفع قضية طبيبة المدينة إلى التمييزبعد رفض نقض الحكم

المصدر: جريدة الحياة الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 18 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/193042

الدمام – شمس علي

أحيلت قضية «طبيبة المدينة»، إلى محكمة التمييز في مكة المكرمة، بعد رفض قاضي المحكمة الكبرى في المدينة المنورة، قبول الطعن الذي قدمه وكيل الطبيبة، المستشار أحمد السديري. وأبقى القاضي على الحكم السابق، الذي اعتبر الطبية «عاقة لوالدها، وذلك بخروجها عليه»، معتبراً أن «مصلحة طاعتها له، أولى من مصلحة تزويجها». وعزا حكمه إلى «سد الذريعة، ودرء النزاعات بين أفراد الأسرة». ويأتي هذا الرفض من قبل القاضي على رغم «إشادة» محكمة التمييز في الطعن الذي قدمه السديري، بحسب تصريح الأخير. ولفت السديري، إلى أنه شدد في ورقة الطعن على «وجوب تزويج الطبيبة، سواءً عبر القاضي، أو غيره»، مطالباً المحكمة في حال قام والدها بالاعتراض على تزويجها بـ»ألا يتم الرد عليه». لأن «عضلها غير جائز»، موضحاً بأنه «لا يجوز الأخذ بسد الذرائع في حالتين، الأولى إذ كان الباعث والدافع لسد الذريعة هو الإضرار في الآخرين، أو ارتكاب محرم .

كما حدث مع الطبيبة التي تم عضلها من قبل والدها، وذلك على رغم مقاربتها سن انقطاع الطمث، بعد تجاوزها الأربعين، وهو أمر حرمه القرآن الكريم. والثاني أن الأب طامع في راتبها الشهري، وهذا أمر محرم، ولذا إذا كان درء المفاسد يؤدي إلى مآل مضاد، ومخالف للشرع؛ فإنه لا يجوز الأخذ به، وعدم تزويجها يعني أن تبقى عزباء، لا تتزوج طوال حياتها. وهذا أمر لا يجوز شرعاً، ومآله أيضا هو إجبار الفتاة على السكنى مع والدها، والرضوخ في العيش تحت سلطانه وسيطرته على رغم أنه يسيء معاملتها، ويقوم بإذلالها إذلالاً كبيراً. وهذا أمر هو الآخر لا يجوز شرعاً». ونوه السديري، إلى أن» النزاعات بين الأسرة لا تزال قائمة»، لافتاً إلى أن الطبيبة «فضلت الإقامة في دار الحماية على دار أبيها. فعلى الأقل ستكون كرامتها محفوظة في الدار»، مشدداً على أن اعتبار حكم عدم تزويجها «غير جائز شرعاً». متسائلاً: «كيف يحكم القاضي بعقوقها لوالدها، وهي لم تلجأ إلى المطالبة بالزواج، إلا بعد أن يئست من تزويجه لها، بعد أن تم رفض خُطاب كثر تقدموا إليها في شبابها.«

الدمام: قضية عبدالله وسميرة تشهد جلسة حاسمة في الإدارية غداً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 18 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/193043

الدمام – رحمة ذياب

تعقد المحكمة الإدارية في الدمام، غداً، جلسة للنظر في قضية زواج «عبدالله وسميرة»، بعد اتهام والد الأخيرة زوجَ ابنته بتقديم أوراق «مُزوّرة» له خلال فترة الخطوبة. ويأمل الأب إثبات «التزوير» على الزوج، على أمل صدور حكم يعتبر عقد الزواج الصادر قبل ثلاث سنوات «باطلاً»، بعد ان تحولت القضية من «عدم تكافؤ نسب»، إلى » تزوير أوراق».وقال محامي الزوج عبدالله المهدي، أحمد السديري، في تصريح لـ«الحياة»: «ستشهد الجلسة تقديم الوثائق والأوراق اللازمة، بحضور المدعين في المحكمة الإدارية في الدمام»، مضيفاً ان «المحكمة الإدارية رفضت طلبنا بنقل القضية إلى نظيرتها في جدة، وهي المكان الذي يقيم فيه المُدعى عليه. وحكمت الدائرة الجزائية بأن تتم متابعة القضية في الدمام». وأكمل ان «القضية تحولت إلى تزوير في أوراق رسمية بعد ان كانت «عدم تكافؤ في النسب». لذا يفترض أن نرى صحيفة الادعاء، وندقق في الأوراق التي يقول المُدعي إنها مُزورة. وسأطالب بتقديم أصولها، للتحقق منها، والتأكد من ذلك يتطلب محضراً جنائياً، وإجراءات أمنية معينة. وفي حال عدم إثبات صحة التزوير، سيقع الحكم على الطرف الآخر (والد سميرة)، وندفع ببراءة الموكل، بحسب القانون». وفي حال قدم الادعاء أوراقاً ووثائق جديدة، رد السديري «بعد التمعن في صحيفة الادعاء، سنطلب بالتأجيل، للرد عليها.«

بدوره، قال الزوج عبدالله المهدي، لـ«الحياة»: «سأقدم في جلسة يوم الثلثاء، مستنداً قطعياً، وهو ورقة رسمية تثبت أن جميع أوراقي صحيحة، ولا يوجد فيها تزوير .كما ان عقد الزواج رسمي، وليس باطلاً. وهناك ما يثبت صحة ذلك».

وأضاف «تحولت القضية، وتم تغيير مسارها، من «عدم تكافؤ نسب»، بعد صدور الحكم في القضية المماثلة الخاصة بمنصور التيماني وزوجته فاطمة العزاز، لذا حاول والد سميرة ان يتهمني بالتزوير، بعد ان تأكد ان «عدم تكافؤ النسب» لن يكون مجدياً»، مضيفاً أن «كل الأوراق التي لدى المُدعي صور، وليست أصولاً، وأنا أطالب بالأصل.«

وكرر المهدي، مطالبته، بتوفير الحماية لأبنائه من زوجته الأولى، إثر «ما يتلقيانه من تهديدات مستمرة، وآخرها مساء أول من أمس»، مضيفاً «وجهت ابنتي نورة وابني علي، خطاباً لطلب الحماية»، مضيفاً «حصلت على تسجيلات الهاتف التي تحوي تهديدات تلقياها عند توجههما إلى المدرسة، أو العودة منها.«

واعتبرت الزوجة سميرة، تهمة «التزوير»، «جديدة»، مضيفة أن «المماطلة في الحكم ليس لصالح أطراف القضية، فقد تسفر عنه أضرار على الأبناء»، مؤكدة ضرورة «تدخل القضاء بصورة عاجلة، وحسم القضية، وإنهاء الإشكالات كافة». وذكرت «منذ أعوام ونحن ننتظر إغلاق هذا الملف. ونأمل ان يتم ذلك في أقرب فرصة.«

لجنة أصدقاء المرضى.. رجال الأعمال قدوة ننتظر منهم المزيد

المصدر: جريدة الرياض الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010 العدد 15456
http://www.alriyadh.com/18/10/2010/article569023.html

الخبر - عبير البراهيم

أكد "د. طارق السالم" مدير عام الشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية على أن ثقافة العمل التطوعي تقوم على مبادئ دينية وأخلاقية واجتماعية، مصدرها الشعور بالمسؤولية، والشعور أيضاً بمعاناة الآخرين .

وقال:"إن العمل التطوعي هو العمل الذي يمكن أن نطلق عليه مصطلح "العمل الصالح "الذي من خلاله يطلب فاعله رضا الله بالدرجة الأولى، ثم تحقيق نتائج ملموسة على الأرض، كأن يقام مستشفى أو مسجد أو دار للأيتام أو غير ذلك".

وأضاف أن لجنة أصدقاء المرضى بالمنطقة انبثقت من غرفة الشرقية، بغرض تنظيم مساهمات رجال الأعمال لخدمة المرضى، والسعي إلى تخفيف معاناتهم، من خلال الزيارات والتبرعات، والمساهمة في تأسيس بعض المشروعات التي تحقق هذا الهدف، موضحاً أن التبرعات تتم كل سنة من شهر رمضان، وغرضها هو تأمين الأجهزة والمعدات والأثاث الطبي، وخلال الأشهر المتبقية من السنة يتم العمل على شراء تلك الأجهزة وإيصالها إلى مستحقيها من المراكز الصحية الحكومية .

وأشار إلى أن هذا الأمر يتم سنوياً بشكل مستمر منذ تأسيس اللجنة قبل ثلاثين عاماً، مؤكداً على أن البرامج التي تقوم بها اللجنة، سواء الزيارات أو التبرعات، كلها خاضعة لقرارات اللجنة نفسها، مبيناً أن اللجنة متطورة في أدائها وأساليبها ونمط رعايتها للمرضى، ولو لم تكن متطورة لما لوحظ هذا التفاعل الذي يشهد له من قبل رجال الأعمال .

وأوضح "د. السالم" أن اللجنة تبحث كل عام عن أحدث الأجهزة الطبية والعمل على توفيرها، أما التبرعات القائمة عليها فتأتي عن طريقين، إما عن طريق رجال الأعمال بأسمائهم، أو عن طريق رجال الأعمال نيابة عن مؤسساتهم، مؤكداً أن المجال دائماً متاح للجنسين لأي تبرع، إما التبرعات التي تمت إنفاقها على اللجنة فقد قدرت بحوالي خمسمائة مليون ريال على مدار حوالي 29 عاماً .

ويقول "سلمان الجشي" عضو لجنة أصدقاء المرضى: إن ثقافة التطوع تتعلق بالجانب الديني وبالجانب الشخصي الذي يعطي للروح شيئا من الطمأنينة، حيث يرد المتطوعين جزء من الولاء تجاه الوطن من خلال الوقوف مع المرضى، موضحاً أن تلك الرعاية من المتطوعين تتمثل في زيارات سنوية في شهر رمضان، حيث يتعرف المتطوعين إلى احتياجات المستشفيات ومحاولة الإسهام في توفيرها، كما أنه يحرص المتطوعون على التعرف إلى احتياجات المرضى وتدعيم الشعور لديهم بأن هناك من يشعر بهم، مشدداً أن زيارة واحدة في السنة لا تكفي، فلابد من إعادة النظر في جعلها شهرية، فالهدف من إنشاء لجنة أصدقاء المرضى هو أن يشعر المريض بأنه جزء من مجتمعه.

وزير العمل يواجه البطالة بفريق عمل... من أصدقائه في فيسبوك

المصدر: جريدة الحياة الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 18 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/193148

الرياض – فاتن يتيم
قال وزير العمل عادل فقيه إنه سيكوّن فريق عمل تطوعياً من قائمة أصدقائه في صفحته الشخصية على موقع «فيسبوك» ليساعدوه في حل مشكلة البطالة، مضيفاً أنه سيتم اختيار من خمسة إلى عشرة ممن شاركوا في صفحة «حوار مع الوزير» الخاصة بالموضوع.
وأشار إلى أنه سيتم تحديد أربعة أيام فقط لمن يرغب في ترشيح نفسه للانضمام إلى الفريق التطوعي بدءاً من أمس (الأحد)، وستعقبها أربعة أيام أخرى لاختيار فريق العمل الذي سيتم اعتماده معاوناً للوزير، يليها أسبوعان لتحليل المقترحات وتقديم التوصيات، داعياً من يرغب في ترشيح نفسه إلى إرسال رسالة قصيرة تتضمن الاسم ورقم الهاتف، إضافة إلى نبذة عن المؤهلات والخبرات السابقة .
وكان وزير العمل صرّح في اجتماع عقد أخيراً في الغرفة التجارية في منطقة الرياض بأن عدد العاطلين عن العمل في المملكة يصل إلى نحو نصف مليون شاب وفتاة، وأن الوزارة ظلت تُخفق منذ 15 عاماً في محاولة امتصاص نحو 10 في المئة من حجم العمالة الوافدة من القطاع الخاص.

عرعر: التحقيق مع موظف للاشتباه في تزويره وثائق 70 وافداً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 18 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/193152

عرعر - خالد المضياني
تحقق الأجهزة الأمنية في مدينة عرعر مع موظف في إدارة حكومية للاشتباه في تزويره إثباتات 70 عاملاً من جنسية آسيوية يقيمون في محافظة طريف التابعة لمنطقة الحدود الشمالية.
وأكد مصدر مطلع لـ«الحياة» أن الأجهزة الأمنية جمعت معلومات، وحصلت على عدد من الوثائق التي تفيد بوقوع عملية التزوير والتلاعب وتعديل جنسيات عدد كبير من العمالة الوافدة من قبل أحد الموظفين، لافتاً إلى أن إجراءات التحقيق في القضية لا تزال جارية.
ويُعتقد بأن المتهم حقق مكاسب مالية كبيرة جراء ما جنته يداه. وأن التحقيق سيطاول موظفين في إدارات أخرى بتهمة التواطؤ مع زميلهم لتسهيل التلاعب. ويُذكر أن المباحث الإدارية هي الجهة المعنية بعمليات القبض على المتورطين في قضايا الرشوة والتزوير والاختلاس وإهدار المال العام، وإحالتها إلى هيئة الرقابة والتحقيق إلى أن توجه لائحة اتهام إلى جهة الاختصاص، وهي ديوان المظالم.

543 حالة استفادت من وحدة الخدمات الإرشادية خلال العام الماضي

5 حالات تحرّش جنسي في تعليم الأحساء

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 18 أكتوبر 2010 العدد 3410
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101018/Con20101018378292.htm

سالم السبيعي ـ الأحساء

كشفت إدارة التوجيه والإرشاد في الإدارة العامة للتربية والتعليم في الأحساء، أن مجموع ما قدمته وحدة الخدمات الإرشادية التابعة لها خلال العام الماضي بلغ أكثر من 543 خدمة إرشادية مباشرة، من بينها خمس حالات تحرش جنسي، فيما أبانت أن الحالات كافة التي جرى تحويلها للمركز لتلقي العلاج والاستشارات التربوية والنفسية، جاءت بتوجيه من إدارات المدارس في المنطقة، أو من قبل أولياء أمور الطلاب.

وأكد المشرف على وحدة الخدمات الإرشادية في تعليم الأحساء فؤاد بن حسين النعيم، أن الوحدة متخصصة في تنفيذ الجوانب التقنية لمفاهيم التوجيه والإرشاد في المجالات كافة، مشيرا إلى أنها تعد مصدرا للمعلومات والاستشارات التربوية والنفسي، حيث تقدم العديد من الخدمات الإرشادية للطلاب، المرشدين، المعلمين، وولي الأمور.

وأوضح النعيم أن الحالات التي راجعت الوحدة الإرشادية واستفادت من خدماتها كان من بينها 20 حالة انطواء، 10 حالات ضعف نظر، 8 حالات صمت اختياري، 22 حالة صعوبة نطق، 72 حالة عدوانية، حالتا ضعف سمع، 6 حالات وسواس قهري، 18 حالة تخلف عقلي، 76 حالة سوء توافق، 8 حالات هروب من المدرسة، 25 حالة بطء تعلم، 7 حالات رهاب، 19 حالة صعوبة تعلم، 5 حالات تحرش جنسي، 44 حالة تأخر دراسي، 24 نشاط حركي زائد، وحالة واحدة تعاني أمية الأبوين، إضافة إلى 176 حالة متفرقة، فيما بلغ توزيع هذه الحالات على المراحل الدراسية 58 في المائة للمرحلة الابتدائية، 32 في المائة للمرحلة المتوسطة، و 10 في المائة للمرحلة الثانوية.

فيما أبان النعيم أن الحالات التي وردت إلى الوحدة عن طريق الهاتف الاستشاري بلغت أكثر من 494 حالة استشارية، منها 12 استشارة من طلاب، و21 من معلمين، و75 من مرشدين طلابيين، و 386 من أولياء أمور وآباء، فيما سجلت منها 150 حالة نفسية، 78 حالة اجتماعية، 14 حالة صحية، 10 حالات عقلية، و 141 حالة تربوية.

يذكر أن الطالب الذي يحول للوحدة الإرشادية المدرسية هو الذي لم يبد تجاوبا مع الوسائل العلاجية في مدرسته من قبل المرشد الطلابي، نتيجة اشتباه في وجود اضطراب يحتاج إلى مبادرة في العلاج، أو في الحالات المعقدة التي يصعب علاجها.

ولي أمر طالب ابتدائي يضرب وكيل مدرسة بالعصا بمكة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010 العدد 17344
http://www.al-madina.com/node/269456

محمد دراج- مكة

اعتدى ولى أمر أحد الطلاب على وكيل مدرسة جبل النور الابتدائية بالضرب بعد أن قام الطالب بشكوى الى أبيه يفيد ان الوكيل ضربه وقد قام ولى الامر بضرب وكيل المدرسة وغادر بعد ذلك، وكيل المدرسة تقدم ببلاغ الى دوريات الامن التى باشرت الحادث وتم بعد ذلك تسليم القضية الى مركز شرطة المعابدة التى ارسلت وكيل المدرسة الى مستشفى الملك عبد العزيز للكشف الطبى عليه وتم اعطاؤه تقريرا طبيا بمدة شفاء يوم واحد. الناطق الاعلامي بشرطة العاصمة المقدسة الرائد عبد المحسن الميمان قال: جار البحث على المعتدى واحالته الى جهة الاختصاص للتحقيق معه. من جهته قال مصدر مسؤول فى الادارة العامة للتربية والتعليم بمكة المكرمة: انه فعلا حضر ولى امر طالب (وهو يعمل فى السلك العسكري)يحمل عصا أخفاها تحت ثوبه وقام بسؤال مدير المدرسة عن الوكيل وبعد ان استدل على غرفة الوكيل التي ذهب اليها وقد قابل الوكيل وفاجأه بالاعتداء عليه . وتم استدعاء الدوريات الامنية من قبل ادارة المدرسة غير أن الجاني بادر بالخروج من المدرسة قبل وصول الجهات الامنية واضاف المصدر ان هذا الفعل مرفوض وغير مقبول ولا نقر الاعتداءات داخل مدارسنا ولن نتازل عن اخذ الحق.

أمير الباحة موجهاً الأمانة ومركز الفرعة:

تقرير مفصل عن التعدي على مقبرة الفارسية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010 العدد 3410
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101018/Con20101018378277.htm

عبد الخالق ناصر الغامدي ـ الباحة

وجه صاحب السمو الملكي الأمير مشاري بن سعود أمير منطقة الباحة أمانة منطقة الباحة ورئيس مركز الفرعة أمس، بإعداد تقرير مفصل عن إجراءات وقف الاعتداء على مقبرة الفارسية والطريق المغلق أمامها، والإجراء الذي طبق ضد المواطن المعتدي من عدمه.

بدورهم، أعرب أهالي قرية الفارسية عن شكرهم وتقديرهم للأمير مشاري بن سعود حله لهذه المعاناة، قائلين: «لم نكن نتمكن من دفن الموتى إلا بعد الدخول إلى المقبرة من فوق سورها».

وكانت إمارة منطقة الباحة تدخلت لوقف اعتداء مواطن على أرض تمر بطريق مقبرة قرية الفارسية وتسويرها، وتجرئه على إغلاقها وإعاقة الأهالي من دفن موتاهم. («عكاظ» ـ 1431/10/6هـ)، وأبرقت الإمارة إلى رئيس مركز الفرعة مطالبة بفتح المقبرة والطريق المغلق أمامها، وأخذ تعهد على المواطن بعدم تكرار التعدي، على أن يتم تحويله للجهات المختصة لمعاقبته في حال تجاوزه التعليمات، فيما عمدت الأمانة بتنفيذ رفع مساحي للمقبرة والمنطقة المحيطة بها.

الاستئناف تعيد ملف قضية سوا إلى المحكمة الجزئية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/192998

جدة - أحمد الهلالي

أحالت محكمة الاستئناف في منطقة مكة المكرمة ملف قضية «سوا» المتعلقة بالمتهم عبدالعزيز الجهني الذي نقضت أحكامه في وقت سابق إلى المحكمة الجزئية في محافظة جدة بعد أشهر من المداولات التي جرت بين «الجزئية، والاستئناف»، والمجلس الأعلى للقضاء.وتوقعت مصادر لـ «الحياة» إحالة رئيس المحكمة الجزئية في جدة عبدالله العثيم خلال الأسبوع الحالي ملف القضية بكامله إلى أحد قضاة المحكمة لتحديد جلسات جديدة والنظر فيها من جديد أو استكمال ملاحظات محكمة الاستئناف حول الأحكام السابقة التي صدرت فيها.

وجاءت هذه التطورات عقب إعادة ملف القضية في وقت سابق من محكمة الاستئناف إلى ناظرها في المحكمة الجزئية عابد الأزوري بعد تدوينها عدداً من الملاحظات، إلا أن القاضي تمسك بأحكامه المتضمنة سجن المتهم 20عاماً وجلده ألف جلدة متفرقة للحق العام، وقرر إعادة الملف مرة أخرى إلى محكمة الاستئناف.

ولجأت حينها المحكمة إلى تعيين القاضي عبدالرحمن الشمراني ناظراً جديداً لـ » القضية»، بعد مداولات عدة، أجراها رئيس المحكمة من خلال عقد اجتماعين ناقش خلالهما القضية والبحث عن قاض يتسلمها، إلى أن انتهت تلك المداولات بتحويلها إلى القاضي الشمراني، الذي رفض النظر فيها بعد الاطلاع عليها.

يذكر أن المحكمة الجزئية تسلمت من هيئة التحقيق والادعاء العام في وقت سابق ملفات القضية كاملة بما فيها من المرافعات المرفقة بأوراق التحقيقات ونتائجها، وذلك بعد انتهاء التحقيقات التي أجريت في القضية المتضمنة تفاصيل التحقيقات التي استمرت مع المتهم في قضية «مساهمات سوا» (عبدالعزيز الجهني) لفترة طويلة، للتعرف من قرب عن طريقة جمعه الأموال التي تتجاوز 1.3 بليون ريال، وكيفية اختفائها.

ونجحت لجان التحقيق في القضية في التحفظ على شيكات وعقارات وسيارات تصل قيمتها الإجمالية إلى 190 مليون ريال، إضافة إلى ما توصلت إليه من تفاصيل كثيرة كانت مجهولة حول مصير أموال المساهمين، خصوصاً أن إقرار الجهني بحقوق المساهمين لم يأتِ نتيجة أي ضغوط مارستها لجان التحقيق عليه، بقدر أهمية المواجهة التي ركزت عليها اللجنة بينه وبين بقية المتورطين في القضية.

النظر في قضية رفض طبيبة توليد مواطنة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010 العدد 3410
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101018/Con20101018378460.htm

إبراهيم علوي ـ جدة

تنظر الهيئة الصحية الشرعية في منطقة مكة المكرمة قضية رفض طبيبة عربية في مستشفى خاص توليد امرأة، ما تسبب في إصابة الأخيرة وجنينها بمضاعفات أدت إلى بقائهما في عنبر التنويم لعدة أيام، ومغادرة الأم المستشفى وبقاء الطفل تسعة أيام أخرى؛ لمواصلة برنامج علاجي خاص.

وقال لـ «عكاظ» الناطق الإعلامي لصحة جدة عبدالرحمن الصحفي، إن القضية منظورة لدى الهيئة الصحية الشرعية الأساسية في منطقة مكة المكرمة، حيث سيتم النظر في حيثيات الشكوى من قبل الجهة المعنية. من جهته، أوضح المواطن في شكواه، أن الطبيبة أهملت في أداء واجباتها وأصرت على عدم توليد زوجته الشابة، بل وأصرت على عدم الحضور إلى غرفة التوليد، مشيرا إلى أن الإهمال والتعنت تسببا في إصابة زوجته والجنين بمضاعفات كبيرة، أدت إلى بقائهما في عنابر التنويم لعدة أيام، قبل أن تغادر الأم المستشفى تاركة رضيعها يواصل برنامجه العلاجي في قسم العناية المركزة لمدة تسعة أيام.

وقال إنه كان يراجع الطبيبة لعدة شهور حتى الولادة، التي سبقها تحويل زوجته إلى غرفة التوليد، وتم الاتصال على الطبيبة المعالجة لتباشر مهماتها الساعة السادسة صباحا، غير أنها لم تحضر إلا عند الساعة 10.15 صباحا، ولاحظت وجود والدتي وخالة زوجتي، فاعتذرت عن الكشف وغادرت على عجل دون إبداء أية أسباب وراء تصرفها، فما كان من إحدى الطبيبات المناوبات في القسم إلا أن باشرت حالة زوجتي ريثما تعود الطبيبة إلى غرفة التوليد.

وأضاف «بيد أنها استمرت في الغياب حتى الرابعة عصرا، وكانت ترفض الإجابة على أجهزة النداء الموجهة إليها لتقوم عند ذلك بالاتصال على طاقم التمريض الموجود والذي نقل رسالة موجهة مفادها بأنها ترفض توليد زوجتي إذا ما حضرت ووجدت أحدا من أقاربها عندها، رغم أن أنظمة المستشفيات الخاصة تجيز بقاء أحد الأقارب معها في غرفة التوليد».

وبين مقدم الشكوى «أن تعنت الطبيبة تسبب في تجمع دموي في رأس طفلي، وتم إرضاعه طوال تسعة أيام عبر أنفه».

هيئة الأمر بالمعروف لـ عكاظ: صاحب سوابق ولا صحة لادعائه

فُصِلَ المعلم .. والفتاة تُقر: طلبوا مني استدراجه

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010 العدد 3410
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101018/Con20101018378402.htm

محمد سبتي - عرعر

اتهم معلم أعضاء في فرع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مدينة عرعر باستغلال فتاة يتيمة وفقيرة لاستدراجه وتثبيت قضية أخلاقية انتهت إلى فصله من التعليم، بسبب عداوة بينه وبين أحد أعضاء الهيئة، ـ على حد قوله.

ورد المتحدث الرسمي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة الحدود الشمالية عبد الله المشيطي أن الادعاءات «لا صحة لها»، مشيرا في حديثه لـ«عكاظ» إلى أن المعلم قبض عليه في قضايا أخلاقية متعددة وأحيل إلى جهة الاختصاص.

من جانبه، قدم المعلم نسخة من إقرار خطي للفتاة ممهورة ببصمة إبهامها وشهادة وليها وإمام مسجد ومواطنين تؤكد فيه «إن المعلم مظلوم ورجال الهيئة هم من طلبوا منها أن تتهم المعلم بالابتزاز وتستدرجه».

وصدر في وقت سابق حكم قضائي بحق المعلم عبدالله عوض العنزي من قبل محكمة عرعر الكبرى بسجنه سنة وجلده 250 سوطا وتغريمه 10 آلاف ريال. واعترض المعلم على الحكم ورفع لهيئة التمييز وعاد برفض الحكم وإعادة النظر متضمنا رأي الهيئة «لوحظ بالأكثرية استناد القاضي في حكمه على الفقرة الأولى من المادة السادسة من نظام الجرائم المعلوماتية في حين أن هذه لا تنطبق في حق المدعى عليه ـ المعلم المفصول ـ لإعادة النظر وإجراء ما يلزم».

وعندها اعترض المدعي العام ورفع القضية مرة أخرى إلى التمييز وعادت متضمنة الرأي الجديد «لوحظ أن الحكم الصادر بحق المدعى عليه كثير ما دام أن فضيلته ـ قاضي القضية ـ رجع عن أعمال المادة السادسة من نظام الجرائم المعلوماتية لعدم انطباقها بحقه لإعادة النظر وتخفيف العقوبة». فما كان من القاضي في عرعر إلا زيادة الحكم إلى سنتين ما تسبب في فصل المعلم.

وبين العنزي أن العداوة نشبت بينه وعضو في الهيئة بسبب شكوى رفعها إلى الجهات العليا ضد العضو.

ورفعت الشكوى في حينه بسبب قبض عضو الهيئة على المعلم وشقيقته واقتيادهما إلى المركز ما دفع المعلم في ذلك الوقت إلى الشكوى. وقال المواطن المتضرر إن «الحادثة الثانية (السابقة) مشاجرة رجال الهيئة مع شقيقه أمام منزلهم دون سبب واضح والثالثة طلبهم المناصحة في شهر رمضان وبعد حضوري للمركز تهجم سائق في الهيئة علي مما تسبب في كسر أصبعي». وانتهى العنزي إلى أن الحادثة الرابعة كانت إيقافه وهو في سيارته بدعوى سماعه قصيدة شعرية تحوي «غزلا فاحشا».

أيتام المدينة تتهم نزيلات بالخروج والسهر حتى الفجر

المصدر: جريدة الحياة الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 18 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/193095

المدينة المنورة - ردينة هاشم

اتهم مدير قرية الايتام في المدينة المنورة فهد الأحمدي بخروج عدد من البنات، بصحبة شبان والمبيت معهم خارج أسوار الدار قبل أن يعدن إليها مع إطلالة أول خيوط الصباح، فيما شكت المشرفات في الدار بخروج عدد من البنات من حالهن مع الإدارة الجديدة التي أصدرت أخيراً قراراً يقضي بخفض مرتباتهن الشهرية من أربعة آلاف ريال إلى 2500ريال.!

وكشفت إحدى المشرفات عن عجز كبير تعاني منه قرية الأيتام بعد إقدام ستة من مشرفاتها على الاستقالة على خلفية قرار أصدره القائمون على القرية يقضي بخفض مرتباتهن من أربعة آلاف ريال إلى 2500 ريال. وألمحت إلى أن غياب الرقابة داخل الدار أدى إلى انعكاسات سلبية عدة «تتمثل في تدهور حال إحدى الفتيات وإصابتها بمرض «السل «قبل حجرها داخل مستشفى بالمدينة، بسبب إفراطها في تدخين لفافات التبغ.

في المقابل، قال مدير القرية لـ«الحياة»: «إن إدارته بادرت بالذهاب إلى مركز شرطة المطار للإبلاغ عن الواقعة، والمطالبة بمحاسبة الشبان الذين صحبوا اليتيمات اللائي تشرف عليهن القرية، وأساؤوا إليهن.«

واعتبر الأحمدي أن غالبية المشرفات لا يستحققن أن يصرف لهن شهرياً أربعة آلاف ريال، «توجد هناك جامعيات ذوات خبرات أولى أن يصرف لهن هذا المرتب، وعند تطبيقنا لسلم المرتبات الجديد أوجدنا ثغرة اضطررنا لسدها من طريق تطبيق مبدأ المساواة عليهن كافة.«

وشدد على أن اليتيمات لا يتغيبن عن مدارسهن إطلاقاً، «بل هناك إجراءات تسجيل ونقل تطبق بحقهن، نظراً إلى عدم انسجام بعضهن مع مجتمع مدارسهن.«

وفي سياق متصل، كشف المشرف على العلاقات العامة والإعلام في الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام في مكة المكرمة والمدينة المنورة والطائف علاء عبدالرحيم لـ«الحياة «عكوف مجلس إدارة الجمعية على درس حال قرية الأيتام في المدينة وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية في المدينة المنورة، لافتاً إلى أن توصيات عدة وقرارات ستنعكس إيجاباً على أبناء وبنات الجمعية ستصدر خلال الفترة المقبلة. ورفض التعليق على الواقعة ملمحاً إلى أن تناولها قبيل التحقق من صدقية ما ذهبت إليه الأطراف كافة فيه جور لن ينعكس سلباً إلا على النزيلات اللائي لا ناقة لهن ولا جمل في كل ما تلوكه الألسن أخيراً .

متعب بن عبد الله: الضغوط على مستشفيات الحرس وراء تراكم بعض المرضى بالممرات

افتتح فعاليات الاجتماع الخليجي لمكافحة العدوى

المصدر: جريدة الوطن الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=25413&CategoryID=5

الرياض :محمد الشريف 2010-10-18 2:50 AM

أكد نائب رئيس الحرس الوطني للشؤون التنفيذية الأمير متعب بن عبدالله بن عبد العزيز أنه نتيجة للضغوط العديدة على مستشفيات الحرس الوطني وتقديم الخدمات للمواطنين على حد سواء، يعاني ضباط وأفراد الحرس الوطني من الحصول على الخدمات الصحية بالمستشفيات. وقال إن الحرس الوطني يقدم الخدمات الطبية للجميع مستثنياً الأمراض المستعصية.

وقال الأمير متعب بن عبدالله إن الحرس الوطني يقف مع المواطنين في جميع المراحل الصحية .

وأضاف أن هناك ضغطا كبيرا على المستشفيات يؤدي إلى وجود بعض المرضى في الممرات، ونحن ملزمون بعلاجهم وتقديم الخدمات الصحية لهم، وهذا يحتم علينا معالجة المرضى في أي مكان حتى تتوفر لهم الغرف والأسرة .

جاء ذلك خلال افتتاح فعاليات الاجتماع السنوي الخليجي لمكافحة العدوى والدورة التدريبية الخامسة في مكافحة العدوى للجمعية الطبية الأمريكية لعلم الأوبئة ومركز مكافحة الأمراض الذي تنظمه الشؤون الصحية بالحرس الوطني أمس في فندق الماريوت بالرياض بحضور نخبة من الخبراء العالميين والمحليين في علم الأمراض المعدية ومكافحة العدوى .

وأوضحت المديرة التنفيذية للطب الوقائي، وبرنامج مكافحة العدوى بالشؤون الصحية للحرس الوطني، ومديرة المركز الخليجي لمكافحة العدوي الدكتورة حنان بنت حسن بلخي، أن لظهور أمراض معدية جديدة الأثر الأكبر في جلب الانتباه لهذا المجال، من أهمها ظهور مرض نقص المناعة المكتسبة، وحمى الضنك، ومرض السارس، وإنفلونزا الطيور وإنفلونزا الخنازير وأمراض مستجدة في الجزيرة العربية كحمى الخمرة .

وقال المدير العام للمكتب التنفذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الدكتور توفيق خوجة إن مفهوم سلامة المرضى يمثل توجها عالميا لكافة النظم الصحية، وإن برنامج مكافحة العدوى يمثل إحدى الركائز الأساسية لسلامة المرضى بل ووضعها الاتحاد العالمي لسلامة المرضى كإحدى الاستراتيجيات ذات الأولوية في هذه المرحلة. وبين أن دراسة منظمة الصحة العالمية تشير إلى حدوث العدوى المكتسبة بالمستشفيات حيث بلغت في الشرق الأوسط نسبة 11.8% ، وفي آسيا 10% وأوروبا 7.7%. وأشارت المنظمة إلى إصابة 1.4 مليون شخص في العالم بمضاعفات العدوى المكتسبة بالمستشفيات.

من جانبه، أوضح المدير العام التنفيذي للشؤون الصحية بالحرس الوطني، مدير جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية الدكتور بندر بن عبد المحسن القناوي في كلمته أن المركز الخليجي لمكافحة العدوى تحتضنه الشؤون الصحية بالحرس الوطني منذ 2005 حيث دأبت على بحث جميع السبل لتقديم رعاية طبية متميزة وكثفت الجهود لوضع أعلى المعايير الوقائية لسلامة المرضى ووقايتهم من عدوى المستشفيات والأمراض البكتيرية المستعصية .

بعد ذلك، أعلن الأمير متعب بن عبد الله انطلاق فعاليات هذا التجمع العلمي في مجال الطب الوقائي ومكافحة العدوى وورش العمل، كما افتتح المعرض المصاحب.

إزالة مزرعة الـ 300 ألف متر تتفاعل

محافظ جدة يطالب الأمانة بمسوغات الهدم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010 العدد 3410
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101018/Con20101018378290.htm

محمد حضاض ـ جدة

وجه صاحب السمو الملكي محافظ جدة الأمير مشعل بن ماجد، أمين محافظة جدة الدكتور هاني أبوراس بالإفادة عن الإزالة التي طالت مزرعة الـ 300 ألف متر مربع وأسباب تجاهل توجيه المحافظة بالتريث حتى انتهاء النظر في القضية من قبل المحكمة العامة.

وطالب محافظ جدة في خطاب عاجل بضرورة شرح مبررات الإزالة التي نفذتها معدات بلدية بريمان منتصف الشهر الماضي، والتي أثارت غضب شرطة التعديات عندما طلب رئيس بلدية بريمان مساعدة الشرطة بطريقة غير نظامية وعبر وسيط (لجنة التعديات) مما أوقعه في مخالفة إدارية واضحة، وتجاهله لأمر محافظة جدة والمحكمة العامة بالتريث حتى الانتهاء من القضية.

وكانت أمانة جدة نفت -أمس الأول- ما ذكر عن مخالفة رئيس البلدية للنظام، وقالت إنها لم تحقق مع رئيس بلدية بريمان ولم يكن هنالك ما يبرر ذلك التحقيق، وجزمت الأمانة في ردها أن رئيس بلدية بريمان استند في إزالة الموقع إلى وجود تعدٍ على 150 قطعة أرض في مخطط طيبة في الوقت التي أكدت مصادر «عكاظ» أن المخطط أوقف منذ 6 سنوات؛ بسبب ازدواجية الصكوك وما زال يدرس في الجهات المختصة.

وفي السياق ذاته، طالب وكيل مالك المزرعة سالم الصاعدي بضرورة تشكيل لجنة مستقلة من المجلس البلدي والمحافظة، وأمانة جدة للتحقيق مع رئيس البلدية في تجاوزات الأنظمة والتوجيهات الصادرة من المحافظة، وأضاف لـ «عكاظ»: الأمانة شكلت لجنة داخلية من منسوبيها مما يفقد التحقيق المصداقية الكاملة، وننتظر أن تكون اللجنة من جهات عدة محايدة لمحاسبة المتسبب.

يذكر أن «عكاظ» نشرت خبر الإزالة التي نفذتها بها بلدية بريمان بمشاركة لجنة التعديات («عكاظ» ــ 1431/10/27هـ)، كما نشرت مضمون خطاب رئيس شرطة البلديات الموجهة إلى أمانة جدة، الذي يتحدث عن تجاوزات وقعت فيها بلدية بريمان.

الغلاء والشح يجبران مربي الماشية على المبيت جوار شاحنات الشعير

طوابير انتظار للحصول على كيس بـ50 ريالاً.. وخبير يطالب بزراعته محليا

المصدر: جريدة الوطن الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=25430&CategoryID=5

بريدة :تركي المحارب 2010-10-18 3:09 AM

"ماذا نعمل.. سنبقى هنا حتى لا يفوتنا الشعير".. بتلك العبارة المغلفة بالأنين، والتي شوهها لهيب شمس حارقة، وأحرقتها نيران غلاء فاحش، يروي مربو الماشية معاناتهم مع موجة الغلاء والشح التي ضربت أسواق الشعير في جميع مدن ومناطق القصيم.

فقد تواصلت أزمة الشعير، وارتفاع أسعاره، مخلفة وراءها معاناة ومآسي يعيشها صغار ممتهني تربية الماشية، بعد مناهزة سعر الكيس الواحد 50 ريالاً، وحالة التزاحم والانتظار في طوابير البيع، لتلقي بظلالها على تجارة البيع والشراء في أسواق الأعلاف والماشية بمدينة بريدة .

وتجمعت أمس أكثر من 100 سيارة انتظاراً لقدوم أحد موزعي الشعير بمدينة الأنعام ببريدة، حيث أكد عدد ممن التقتهم "الوطن" تواجدهم منذ يومين على مقربة من شاحنة التوزيع، فهم يبيتون ليلهم، ويتناولون غذاءهم في نفس الموقع، كي لا يفوت دورهم في شراء الشعير، وخوفاً من نفاد الكمية قبل شرائهم.

ناصر عايض المطيري ذكر أنه تواجد منذ فجر أمس، وذلك للحصول على نصيبه من أكياس الشعير، مؤكداً وجود أزمة وتأخر في قدوم الموزعين إلى مكان البيع، إضافة إلى عدم تحديد ساعة البيع، أو حتى الحضور لموقع البيع .

فيما يشير صالح الوهبي قائلاً إن هناك أزمة حقيقية في سعر الشعير ووفرته، والدليل الأكبر على ذلك هذا الازدحام الكبير الذي نعيشه يومياً من أجل الحصول على أعداد معينة من أكياس الشعير بعد طول الانتظار، مطالباً بضرورة إنهاء معاناتهم مع هذه الأزمة .

وأشار إلى أن أسعار البيع تتفاوت ما بين 48 إلى 50 ريالاً بحسب فائدة الموزعين المعروفين، مبيناً أن هناك مخاوف من زيادة الأسعار وعدم انخفاضه .

من جهته، طالب العضو المنتدب لشركة القصيم الزراعية المهندس عبدالمحسن المزيني وزارة الزراعة بإعطاء فرصة للشركات الزراعية لزراعة الشعير، وذلك لتغطية جزء من احتياج المملكة، وتغطية العجز الحاصل في توفير الشعير لمربي الماشية وتغطية الطلب المحلي، مشيراً في تصريح لـ "الوطن" إلى أن الشركات الزراعية تمتلك مساحات زارعية كبيرة، ولديها القدرة على زراعته.

رقم مجاني لتقديم الاستشارات في مجال الإدمان للأسر السعودية

المصدر: جريدة اليوم الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010 العدد 13633
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13639&I=792059&G=1

غازي القحطاني ـ الرياض

وجه صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ـ رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بإيجاد خدمة الرقم المجاني لمركز استشارات الإدمان بأمانة اللجنة ليأتي مكملاً لخدمات المركز في تقديم برامجه الوقائية والعلاجية واستقبال استفسارات المواطنين والمواطنات وذوي الحالات الخاصة بالإدمان وتعاطي المخدرات .

وبناء على هذا التوجيه وفرت الأمانة العامة للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بالتعاون مع شركة الاتصالات السعودية الرقم المجاني (8001278888) لتقديم تلك الخدمة

وقال أمين عام اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات الدكتور مفرج بن سعد الحقباني : إن هذا المركز أتى بشكل مدروس ضمن الجهود المبذولة للمساهمة في محاربة ظاهرة تفشي المواد المخدرة وإيجاد البرامج المتطورة للتواصل مع شرائح المجتمع المختلفة لتقديم الخدمة السريعة والسرية ومساعدة كل من كان عرضة للوقوع في هذه الظاهرة السيئة وعلاجها قبل استفحالها.مشكلات تعاطي المواد المخدرة أو الاعتماد عليها.

وذكر الحقباني أن المركز يعمل على مدار العام منذ إنشائه في غرة رجب 1429 هـ على الرقم (4818118 (بواقع 8 ساعات يوميا من الساعة 8صباحاً حتى 2 ظهراً ومن 5 مساء حتى 8 مساءً وقد استفاد من خدماته العديد من الأسر من خلال دراسة حالاتهم الأسرية وتحديد مدى احتياجهم للدعم والمساعدة . ومازال مستمرا في خدماته على الرقم المجاني الجديد(8001278888)

يذكر أن هذا المركز يضم نخبة من الخبراء والمستشارين في الطب النفسي وطب الإدمان وعدد من التخصصات ذات العلاقة . ويتم التعامل مع الاستشارات الواردة من أباء وأمهات أو زوجات أو أقارب أو أصحاب الحالات أنفسهم بسّرية تامة،وتوجيههم إلى أساليب وطرق التدخلات المناسبة مع هذه الحالات وتزويدهم بالإرشادات الهامة .

تراحم تختتم أسبوعها التوعوي السابع وسط تفعيل المناشط ذات العلاقة بالسجين وأسرته

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 15457
http://www.alriyadh.com/19/10/2010/article569277.html

الرياض- «الرياض»

نظمت لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم بمنطقة الرياض أسبوعها التوعوي السابع تحت شعار « أطفالهم لا ذنب لهم.. ساهموا معنا في رعاية السجناء وأسرهم ..»أوضحت ذلك صاحبة السمو الملكي الأميرة نورة بنت أحمد بن عبدالعزيز رئيس القسم النسائي للجنة رعاية السجناء بمنطقة الرياض (تراحم)، حيث تم في هذا الأسبوع تفعيل العديد من المناشط ذات العلاقة بالسجين وأسرته والمفرج عنه، وقد استمرت هذه الفعاليات لمدة خمسة أيام اعتباراً من يوم السبت 1431/11/01هـ .

الجدير ذكره أنه شارك في هذا الأسبوع العديد من الجهات الرسمية والخاصة ذات العلاقة، وعدد من أسر السجناء وأبنائهم، حيث تفاعل الجميع مع هذه المناسبة، فجاءت وفقاً لما تم التوقع منها، وكان لها الأثر الطيب في النفوس .

وأكدت رئيس القسم النسائي للجنة أن الهدف من هذه البرامج تفعيل ثقافة شرائح المجتمع وتوعيتهم بأهمية الوقوف إلى جانب الأسر التي غاب عنها عائلها، ولنأخذ بأيديهم فهم لا ذنب لهم، إضافة إلى العلم بأن هذه محنة تعرض لها فرد من أفراد المجتمع، وبمشيئة الله تعالى سوف يعود فرداً صالحاً يمارس دوره الطبيعي في المجتمع .

وعلى إثر ذلك قدمت الأميرة نورة بنت أحمد بن عبدالعزيز، شكرها وتقديرها لكل من أعان وعاون ومد يد المساعدة للجنة، حيث شكرت اللواء علي بن حسين الحارثي، ومدير سجون منطقة الرياض بالإنابة ومدير سجن النساء الذين ساهموا في إنفاذ البرامج التدريبية التي أعدتها اللجنة داخل السجون .

كما شكرت سموها مكافحة المخدرات لإقامتها ندوة عن المخدرات وأضرارها على الفرد والمجتمع، حيث لاقت إقبالاً مميزاً من الجميع .

والشكر موصول أيضاً إلى الأستاذة وفاء بنت حمد التويجري مساعد الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني والتي أقامت ندوة حول الحوار والأمان الأسري، لمتابعتها واهتمامها لكافة الأعمال التي تصدر عن اللجنة .

كما قدمت سمو رئيس القسم النسائي للجنة شكرها وتقديرها للدكتور سليمان بن عبدالعزيز السحيمي مدير عام مستشفى قوى الأمن، لتنظيمه ندوة تثقيفية عن الأمراض الجنسية المعدية، ومرض الربو والسكري، والنظافة الشخصية، فكانت ناجحة لاحتوائها على مثل هذه المعلومات التثقيفية لكافة شرائح المجتمع .

وأشارت سمو الأميرة نورة بنت أحمد بن عبدالعزيز، بأن الشكر أيضاً لوفاء الحكير على دعمها المتواصل للجنة المادي والمعنوي، والذي بات أثره واضحاً على أنشطة وفعاليات وبرامج اللجنة .

وقد أكدت أن مثل هذه المبادرات تُعَدُ قدوة ونموذجاً يحتذى لما يمكن أن تسهم به الشخصيات العامة والمسؤولين والمسؤولات في الجهات ذات العلاقة التي تحظى بتقدير خاص لدى المجتمع، حيث إن انتماءهم وانصهارهم مع قضايا المجتمع خير تمثيل لبلدهم .

وأشارت سمو رئيس القسم النسائي أن أبواب المسؤولية الاجتماعية متعددة، ومشرعة وتحتاج إلى تفاعل ومساندة من الجميع، خاصة في ظل الدعم والرعاية والاهتمام الذي توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين لهذه الثقافة، وحرصها على ترسيخها في المجتمع لدورها المؤثر في العملية الإنسانية .

وقد حثت سموها أفراد المجتمع على التفاعل مع برامج اللجنة انطلاقاً من قيم إنسانية ودينية ووطنية، مؤكدة في نفس الوقت أن مد يد العون والمساعدة للمفرج عنهن وأسرهن يُعَدُ طوق نجاة لهن من العودة إلى براثن الجريمة مرة أخرى، ويسهم في سيادة الأمن والأمان في المجتمع، ويحقق الاستقرار الاجتماعي .

وفي ختام تصريحها توجهت سموها بالشكر الجزيل والدعوات الصادقة لمن ساهم وعاون في إنجاح فعاليات هذا الأسبوع دعماً للجنة، وسعياً في تحقيق أهدافها تجاه السجناء والمفرج عنهم وأسرهم، فها هي مملكة الإنسانية، ومجتمع الخير والعطاء.

الباحة: أكاديمي يشكو طالبا ويتهمه بالتهديد

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/193494

الباحة - علي الرباعي
استمعت هيئة التحقيق والادعاء العام في منطقة الباحة أمس (الإثنين) إلى أقوال طالب جامعي متهم بتمرير رسائل تهديد من هاتفه الجوال إلى جوال أستاذه الوافد العربي وجوال زوجته، خلال أيام مضت، على إثر خلافات دراسية بين الطالب وأستاذه.
وعلمت «الحياة» أن الوافد الأكاديمي تقدم بشكوى إلى إمـــارة المنطقة تضمنت تعرضه لمضايقات وتهديد عبر رسائل تســـلمها في جواله وجوال زوجته من رقم غير معروف، مطـــالباً بإعطـــائه حقه من المهدد وحمايته من الأذى وفق الأنظمة ,من جهتها، أحالت إمارة الباحة القضية إلى شرطة المنطقة التي توصلت إلى التعرف على مالك الجوال والقبض عليه والشروع في التحقيق الأولي مع المتهم وتحريز جهاز الجوال محل الاتهام وإحالة القضـــية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام كونها قضية جنائية ,وأوضح الناطق الإعلامي في شرطة منطقة الباحة الرائد سعيد حاسن الغامدي أن شرطة مدينة الباحة فتحت التحقيق مع أحد طلاب كلية الباحة الأهلية للعلوم (هـ ع 31عاماً) الموقوف على ذمة قضية يتهمه فيها «الاكاديمي «بتمرير رسائل من جواله إلى جواله وجوال زوجته تضمنت عبارات تهديد واستفزاز لمشاعره، مشيراً إلى أن أوراق القضية تحت نظر المحققين في فرع هيئة التحقيق والادعاء العام في الباحة.
بينما أرجع والد الطالب المتهم القضية برمتها إلى خلاف دراسي بين الأكاديمي وبين عدد من الطلاب بمن فيهم ابنه.

تصوير جلسات "المظالم" تلفزيونيا والحضور مفتوح

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=25656&CategoryID=5

الرياض :فداء البديوي 2010-10-19 3:54 AM
كشف رئيس ديوان المظالم الشيخ إبراهيم الحقيل لـ"الوطن" عن عزم الديوان تصوير الجلسات القضائية وتسجيلها لتوثيقها، معلنا قرب تطبيق التصوير على أن يكون في البداية داخل قاعات المحكمة الإدارية ومحكمة الاستئناف بالرياض، إضافة إلى السماح للجمهور بالحضور ومتابعة الجلسات .
ويأتي ذلك خطوة تفعيلية لقرار رسمي أصدره مجلس القضاء الإداري قبل أسابيع، مستهدفا أكثر من صورة لتوسيع علانية الجلسات باستفادته من التقنية الحديثة التي أدخلتها إدارة "المظالم" في محاكمها.
وتعد الخطوة أول إجراء توثيقي مسجل تلفزيونيا في المحاكم السعودية سواء في القضاء الإداري أو العام، بهدف الوصول إلى أقصى حدود الشفافية في إجراءات التقاضي، فيما لفت الحقيل إلى أن "قضاة المظالم" لا يمانعون تصوير جلساتهم استنادا إلى اتفاقهم على مبدأ علانية الجلسات المفتوحة والمتبع حاليا داخل محاكم الديوان، واصفا القضاء الإداري بالمفتوح.

وأوضح الحقيل أنه تمت تهيئة قاعات المحكمة الإدارية والاستئناف بالرياض لإجراءات التصوير وتجهيزها بكاميرات، واتباع خاصية تنبيه طرفي الدعوى إلى وجود التصوير عند مثولهم أمام الدوائر القضائية بالمحكمتين.

المؤسسة تحتج برفع تقرير مالي لمجلس الوزراء

مجلس الشورى يقر توصيات تلزم التقاعد بالكشف عن تفاصيل استثماراتها الداخلية والنظر بزيادة المستفيدين من مساكن

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 15457
http://www.alriyadh.com/19/10/2010/article569280.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

تمسك مجلس الشورى بتوصياته -التي سترفع إلى الملك- بشأن المؤسسة العامة للتقاعد حيث أقر أمس بأغلبية أعضائه تضمين تقارير المؤسسة السنوية لكل عام مالي معلومات تفصيلية تحليلية عن استثماراتها الداخلية فقط بعد أن أعادت اللجنة التي درست أداء «التقاعد» صياغة التوصية لتقتصر مطالبتها بالإفصاح عن الاستثمارات المحلية. من جانبها شددت مؤسسة التقاعد في ردها على سؤال للجنة الإدارة والموارد البشرية الشورية، على أن تفاصيل الاستثمارات ومصادر الإيرادات ترفع فقط إلى مجلس الوزراء ضمن تقارير مالية تعرض عليه. وأكد مجلس الشورى في تبرير قراره عدم قناعته بإفادة المؤسسة حول حجب التفاصيل المطلوبة خاصة في المجال الاستثماري، وقال عبر لجنة الإدارة إن التقاعد مؤسسة مالية في الدرجة المقام الأول والاستثمار أحد الأنشطة الرئيسية فيها وهو ما يدخل في نطاق عمل المجلس ومسؤولياته من خلال الاطلاع عليه ومراجعته خاصة والحديث عن معلومات تاريخية عن الاستثمار تتعلق بسنوات ماضية وليست حالية ولا مستقبلية. وأقر الشورى أمس الاثنين على تقرير «التقاعد» توصية ثانية طالب فيها بإعادة النظر في الشروط التي يتطلبها برنامج مساكن، بما يحقق مصلحة المؤسسة ويزيد عدد المستفيدين. ويأتي إصرار المجلس على قراره بشأن «مساكن» بعدما تكشف له من خلال تقرير المؤسسة العامة للتقاعد الذي انفردت «الرياض» بنشره تعثر البرنامج فمن واقع المعلومات لم يستفد منه إلا حوالي 299 مواطناً فقط منذ انطلاقة بينما كان المخطط له أن يستفيد من البرنامج 4000 مواطن سنوياً. وضم مجلس الشورى لقراراته بشأن أداء المؤسسة العامة للتقاعد توصيةً نجحت ب 110 أصوات تقدم بها العضو الدكتور سعيد الشيخ نصت على «وضع إستراتيجية استثمارية تحقق المحافظة على سلامة وكفاءة الاستثمارات وكذلك الموائمة المثلى ما بين المخاطر والعائد على الأصول الاستثمارية المتنوعة، فيما أسقط توصية للعضو علي الطخيس تدعو إلى تكليف جهة استشارية محلية بعمل دراسة جدوى اقتصادية لمشروع الملك عبدالله المالي ومقارنة نتائجها مع الدراسة التي سبقت إنشاء المركز التي قام بها مكتب استشاري عالمي. إلى ذلك انتقد أعضاء في الشورى لدى مناقشة التقرير السنوي الأخير للتأمينات الاجتماعية عدم تضمين التقارير إجمالي استثمارات المؤسسة خصوصا الخارجية وقال نائب رئيس اللجنة الإسلامية والقضائية الدكتور عبدالله الدوسري إن هناك حجبا لاستثمارات المؤسسة الداخلية والخارجية فغيبت المؤسسة حجم خسائرها وأضاف «ماذا يستفيد عضو المجلس من هذه البيانات غير المكتملة لكي يمارس رقابته على أكمل وجه..» وتابع الدوسري «كما أننا لا نعلم مدى شرعية الاستثمارات الخارجية وهل حصلت على فتوى من كبار العلماء لتخويلها للاستثمار في السندات والبورصات العالمية، مشيرا الى ان المؤسسة صرفت بدل غلاء معيشة للمستفيدين 4% بدلا من 5% قائلا لماذا هذا التعنت مع الرغم من هناك أمر بصرفها. واقترح الدكتور سعدون السعدون دراسة اقتسام السداد الشهري للاشتراك المؤمن للسعودي والتي تبلغ 9% من الراتب على أن تتحمل المؤسسات والشركات نصف تلك النسبة ويبقى على الدولة النصف الآخر، لمساعدة الشركات في توظيف السعوديين في القطاع الخاص. من جانبها أوصت لجنة الإدارة والموارد البشرية بضرورة اشتمال تقارير المؤسسة

القادمة على معلومات وبيانات مفصلة عن استثماراتها الخارجية على النحو المتبع بالنسبة لاستثماراتها الداخلية استنادا إلى التزامها بالإفصاح عن نشاطها الاستثماري وفقا لنظام التأمينات الاجتماعية، ونصت التوصية الثانية على اعتماد حصة الحكومة في التأمينات الاجتماعية في ميزانية الجهة التابع لها العامل ضمانا لسداد هذه الحصة في المواعيد المحددة. واقترحت التوصية الثالثة دراسة آلية تسوية الخلافات الناشئة عن اشتراكات العاملين الخاضعين لنظام التأمينات الاجتماعية وتحديد الجهة القضائية المختصة بالفصل في هذه الخلافات، ونصت التوصية الرابعة على تطبيق ما ورد في فرع الأخطار المهنية من نظام التأمينات الاجتماعية على جميع عمال الأجهزة الحكومية الذين لا يخضعون لنظام التقاعد المدني أو العسكري وفق لائحة التسجيل والاشتراكات، وشددت التوصية الخامسة على إلزام جميع الجهات الحكومية خاصة وزارة التجارة والصناعة ووزارة الشؤون البلدية والقروية بتطبيق النص النظامي الذي يقضي بان يقدم صاحب العمل الذي يتعامل معها شهادة صادرة من مكتب التأمينات المختص يثبت فيها أن منشآته مسجلة في المؤسسة وانه قد قام بجميع التزاماته تجاهها. من ناحية أخرى رفض المجلس تعديل مشروع نظام المنافسات والمشتريات الحكومية وأيد توصية للجنة المالية طالبت بعدم ملائمة المقترح المقدم من عضو في المجلس بشأن ذلك.

إلزام فتاة بالعمل 3 ساعات لسرقتها ملابس نسائية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 13634
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13640&I=792394&G=5

فهد الحشام - الدمام

أصدرت محكمة القطيف حكما على فتاة بالعمل ثلاث ساعات يوميا لمدة شهر في أحد المراكز الصحية داخل الأحياء، ويأتي الحكم الصادر بحق الفتاة ضمن إطار الأحكام البديلة.

وكانت الفتاة (18 عاما) أدينت بقضية سرقة ملابس نسائية من محل تجاري في أحد المجمعات في المنطقة الشرقية .

وأوضح مصدر مطلع في المحكمة أنه بعد انتهاء قضية الحق الخاص على الفتاة رأت المحكمة أن الحق العام يتمثل في إلزامها بالعمل الإداري في مركز صحي لمدة 30 يوما وهو حكم بديل للجلد والسجن مع كتابة إقرار عليها بعدم تكرار الجرم.

وأضاف :»إن المحكمة راعت مسألة عمر الفتاة وندمها الشديد على فعلتها إضافة إلى أنها متفوقة في دراستها ونسبتها 96 بالمائة، كذلك تم قبولها للابتعاث خارج المملكة، لذلك ارتأت المحكمة إصدار الحكم البديل مراعاة لظروف الفتاة التي يتضح من خلال ما سبق أن صدور قرار بجلد وسجن الفتاة ليس جزاء رادعا لها بقدر ما هو تحطيم لمستقبلها العلمي وانعكاس ذلك عليها بطريقة سلبية.«

وبيّن المصدر نفسه أن الأحكام البديلة تصدر استثنائيا في قضايا معينة فقط، وغالبا ليست ضمن دائرة القضايا الكبرى.

مصادر تؤكد أن القاضي المسحور كان عصبي المزاج.. قانونيون: السحر لا يؤثر في سير القضايا ولا يعفي من المسؤولية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 3411
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101019/Con20101019378473.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

أكد قانونيون وشرعيون أن السحر والشعوذة لا يعتد بهما في القضايا الأمنية والجنائية ولا يؤثران في الأحكام والقوانين، غير أن بعضهم أشاروا إلى أن المسحور فاقد للأهلية، ولكن يتطلب الأمر إثباتا وجهدا كبيرا، وقالوا تعليقا على ادعاءات القاضي المتورط في قضية فساد إنه مصاب بالسحر، إن مجرد إثبات ذلك سيكون بابا لكل من اقترف جرما للخلاص من المسؤوليات الشرعية والقانونية.

وقال المحامي سعود الحجيلي عضو لجنة المحامين العرب إن الشعوذة والسحر لا يعتد بهما عند التحقيق في القضايا الأمنية والجنائية، "»وحتى لو افترضنا أن القاضي مسحور، فلن يغير ذلك في مجرى الأحكام والأنظمة والقوانين».

ومن جهته، علق المحامي الدكتور ماجد قاروب أن هذه مسألة معقدة وشائكة وتطرح لأول مرة أمام هيئات التحقيق ليتم الدفاع عن غياب الإدراك عند ممارسة الأعمال لأي سبب كان، وهذا يتطلب من أعضاء التحقيق والقائمين عليه إجراء الكشوف الطبية والشرعية للتحقق من صحة هل كان ذلك الأمر جزئيا ويقع أثره على معاملات الوسيط، أم أن أثره كلي فينسحب على جميع أعمال القاضي، وهو ما قد يستلزم النظر في جميع الأعمال التي قام بها القاضي في تلك المرحلة وفي النهاية الارتباط بالدرجة الأولى لاقتناع المحققين بصحة الأقوال والادعاءات والتثبت منها على أن يترك الفصل النهائي في الموضوع إلى القضاء والمجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل.

أما وكيل كلية الدعوة والدراسات الإسلامية وأستاذ كرسي الأمير نايف لدراسات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الجامعة الإسلامية الدكتور غازي المطيري، فيرى أن عمل السحر والشعوذة لا يمكن أن يكون مبررا للخلاص من المسؤولية الشرعية والقانونية والخلقية، لا سيما حين نأخذ برأس الخيط في قضايا الفساد المالي والإداري، لأنها تحتاج إلى عقلية متمرسة ومحترفة في التلبيس والتزوير والإلهام، ويؤكد «لا يمكن أن يكون السحر والشعوذة مدخلا للتوسط في مثل هذه الجرائم فلا أرى أن السحر عذر يتنصل به من المسؤولية».

ويعرف الشيخ عبد الله مسعود، وهو أحد أشهر الرقاة في المدينة المنورة، السحر بأنه السيطرة على مخ الشخص والتحكم في تصرفاته، و «هو معروف وثابت في القرآن والسنة».

أما المحامي صالح بن عبد العزيز بن علي الصقعبي فيرى أن المسحور فاقد للأهلية وإثبات ذلك من الصعوبة بمكان، خاصة في مثل هذه الحالة، والعلة في ذلك أنه سيتم فتح باب للشر، «فأي شخص يقوم بعمل إجرامي ويدعي أنه مسحور سينفذ من جريمته، ولذلك لا بد من إثبات ذلك ليس عن طريق راق بل عن طريق مراجعة جميع ما أحاط بتلك الجريمة».

ويتساءل الصقعبي: «كيف عرف القاضي أنه مسحور من الوسيط، وكيف عرف اسم الشخص الذي سحره»؟، ويضيف: «من وجهة نظري يستحيل معرفة ذلك إلا عن طريق حالتين، الأولى أن يدعي وصول ذلك بطريق العلم الغيبي وهذا يستحيل أو أنه ذهب لأحد السحرة فأخبروه وهذا يدخل في المنع من زيارة السحرة لأن الراقي يرقي الشخص لكن لا يعرف من قام بسحره».

إلى ذلك، أوضحت مصادر في محكمة المدينة المنورة أن القاضي المتهم في قضية الفساد تغيرت تصرفاته في العامين الأخيرين وأصبح عصبي المزاج ويتلفظ على أصحاب القضايا ويطردهم ويشتمهم ويطرد الشهود، وقالت المصادر إن القاضي كان يتصبب عرقا عندما كان ينظر في أحد، وأضافت أن القاضي كان يرقي نفسه عند الراقي (ف، أ) طوال تلك الفترة.

الهيئة الصحية لـ عكاظ ـ: الحكم استند على تقارير ومعلومات صرف النظر عن قضية وفاة طفلة داخل مستشفى خاص

تقرير المستشفى: سبب الوفاة هبوط حاد في الدورة الدموية والتنفسية ... والد الطفلة: إهمال وتسيب الطاقم الطبي وضعف أداء الكوادر السبب

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 3411
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101019/Con20101019378474.htm

محمد الدقعي ـ جدة

أصدرت اللجنة الطبية الشرعية في الشؤون الصحية في محافظة جدة أخيرا حكما قضائيا بصرف النظر عن قضية وفاة طفلة (ثمانية أعوام) داخل مستشفى خاص، بعد تنويمها في غرفة عزل.

وجاء حكم اللجنة بعد أن رفع والد الطفلة خالد الحقباني قضية ضد المستشفى متهمه بالإهمال الطبي، إذ قال: «اللجنة لم تأخذ بأقوال المدعي ولم تستمع إلى رده على الخصم والاكتفاء في إفادة الطبيب المباشر للحالة».

بدوره، قال لـ «عكاظ» أمين الهيئة الصحية الشرعية الأساسية الدكتور حاتم العمودي «إن القاضي حكم بصرف النظر عن القضية، إلا أنه بالإمكان استئناف القضية عبر ديوان المظالم في محافظة جدة، لوجود هيئة أعلى تحكم بالنقض أو التأييد بالحكم الصادر، وهو السبيل الأوحد للاعتراض على حكم اللجنة الشرعية».

وأكد العمودي أنه في حين استئناف القضية من قبل ديوان المظالم، سيتم تزويدهم بكافة متعلقات القضية وتكوين لجنة تنظر الموضوع عن كثب، وقد يمتد إصدار قرار التأييد أو الرفض عامين كاملين.

وأفاد أمين الهيئة أن «اللجان اعتمدت في إصدار حكمها على التقرير المبدئي الصادر من الشؤون الصحية وتقارير المستشفيات الخارجية وتداول المعلومات بين أعضاء اللجنة وإصداره وفق رأي الأغلبية منهم كما يتم في جميع قضايا اللجنة».

وبين العمودي أنه «ليس بالضرورة على الهيئة الأخذ بهذه التقارير، ولكن بغرض الاستفادة منها»، قائلا: «فإذا كان ما أصدر منها صواب فهو من الله، وإذا كان خطأ فهو من الشيطان».

من جهته، أفاد المستشفى الخاص في محضر التحقيق (حصلت «عكاظ» على نسخة منه) أن وفاة الطفلة كانت بسبب هبوط حاد في الدورة الدموية والتنفسية وتوقف بمراكز الحيوية بالمخ.

وبالعودة إلى والد الطفلة يقول: «أثناء إجراء المحاكمة من قبل اللجنة، طالبت بإحضار محضر لجنة التفتيش الطبي التي كانت بدورها ترصد شكواي بالتفتيش على المستشفى الخاص، إلا أن هذا المحضر غيب أثناء المحاكمة تماما لأكتشف لاحقا أنه ضم إلى ملف القضية بعد إغلاقها».

واعتبر خالد الحقباني أن «الإهمال والتسيب من قبل الطاقم الطبي في المستشفى الخاص وضعف أداء الكوادر الطبية، إضافة إلى انتقال مرض خطير إلى ابنته نتيجة تنويمها في غرفة مزدوجة دون مراعاة لحالتها، هو ما كان سببا رئيسيا في وفاتها».

وطالب الحقباني في دعواه بمحاسبة المتسبب في وفاة ابنته ريم جنائيا ومدنيا وإنزال أقصى العقوبة عليه عبر اللجنة الطبية الشرعية في الشؤون الصحية، فيما أعرب في الوقت ذاته أنه تفاجأ بصدور الحكم بصرف النظر عن القضية بناء على ما أوضحه الطبيب الاستشاري المباشر لحالة ابنته.
وزاد والد الطفلة: «صدرت ثلاثة تقارير متناقضة حول أسباب وفاة ابنتي، ما يعني عدم الدقة في التشخيص والعلاج كون ممرضات المستشفى أعطوها جرعة زائدة من دواء الاكتاجون والذي لم يتحمله جسدها، إضافة إلى تنويمها بجوار مريض في غيبوبة يعاني من ارتفاع درجة الحرارة دون اعتبار لحالتها المرضية وما قد تتعرض إليه من أخطار نقل العدوى».

أرقام الانتظار توزع على المواطنين فجراً وتنتهي قبل أن تفتح أبوابها!

السفارة الفلبينية في الرياض تفرض شروطاً مشددة لاستقدام عاملة منزلية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 15457
http://www.alriyadh.com/19/10/2010/article569346.html

متابعة – محمد الغنيم

فرضت السفارة الفلبينية في المملكة شروطاً جديدة ومشددة وصفها البعض بالتعجيزية لمن يرغب في استقدام عاملة منزلية منها حضور الكفيل شخصياً لمقر السفارة في خطوة سببت تجمع أعداد كبيرة من المواطنين أمام السفارة منذ ساعات مبكرة من فجر كل يوم للحصول على رقم انتظار لإنهاء باقي إجراءات الطلب، إضافة إلى حزمة من الشروط غير المسبوقة وغير المطبقة حتى من قبل سفارات الدول الأوروبية حيث تشترط السفارة على مقدم الطلب إرفاق شهادة من شرطة الحي الذي يسكنه تثبت عدم وجود أي ملاحظات أمنية عليه كما اشترطت تعريفاً بالراتب لكل شخص ووصفا واضحا بالمنزل إضافة إلى رسوم 320 ريالاً قالت إنها رسوم مكتب العمل والقنصلية وكشف حساب للكفيل .
وحددت السفارة الفلبينية راتب الخادمة ب 400 دولار أمريكي شهرياً واشترطت منحها إجازة أسبوعية يوماً واحداً مع توفير سكن مريح لها ووجبات غذائية كافية والتعهد بعدم إنهاء عقدها دون مبرر شرعي أو قانوني في حين يجوز للعاملة إنهاء العقد في حال إخلال صاحب العمل بأي شرط من هذه الشروط على أن يتحمل شخصياً نفقات عودتها لبلادها، واشترطت السفارة كذلك عدم تجديد عقد العاملة بعد إنتهائه أو نقل كفالتها إلا بعد موافقة السفارة .
الحضور شخصياً وطلب شهادة «عدم السوابق» من الشرطة وكشف مساحة وخريطة المنزل وأسماء أفراد العائلة !
وطلبت السفارة في عقودها الجديدة من كل كفيل أسماء أسرته وأعمارهم إضافة إلى اسم الزوجة وأسماء الأطفال وأعمارهم وتعريف بالراتب وعنوان المنزل وخريطة له وزادت من غرابة شروطها باشتراط إرفاق مساحة المنزل بالمتر للطابق الأرضي والأول وأرقام الهواتف مع وجوب تحديد نوع العمل الذي سوف تقوم به إن كانت عاملة منزلية أو ستعمل في رعاية المرضى أو رعاية الأطفال أو تعليمهم أو غير ذلك وذلك باختيار أحد هذه الخيارات .
وخلقت هذه الإجراءات الجديدة التي فرضتها السفارة على المواطنين السعوديين أزمة حقيقية أمام بوابات السفارة في الرياض ومكاتبها التي شهدت زحاماً شديداً منذ ساعات الصباح الأولى قبل نفاذ أرقام الانتظار، وروى عدد من المواطنين ل "الرياض" حجم معاناتهم اليومية في مراجعة السفارة أملاً في الحصول على أرقام تخولهم الانتظار في طوابير طويلة للتقديم على السفارة مبدين تذمرهم الشديد من هذه الخطوة التي وصفها البعض بالتعجيزية .

وقال صالح الحميضي ل"الرياض" إنني وكثير من المراجعين عانينا منذ عدة أيام في الحصول على رقم انتظار وسط زحام شديد إلا أن كل محاولاتنا باءت بالفشل حيث تنتهي أرقام الانتظار قبل بداية دوام السفارة مشيراً إلى أن الكثير من المواطنين تورطوا في دفع رسوم الاستقدام ولم يكن بيده حل للخروج من هذاالمأزق .
ووصف فهد الذي عانى هو الآخر من هذه الإجراءات وضع المراجعين يومياً بأنه يرثى له مطالباً المسؤولين الفلبينيين بإعادة النظر في هذه الإجراءات الصعبة أو على الأقل عدم اشتراط حضور الكفيل شخصياً في ظل عدم توفر أرقام كافية وارتباط الكثير بأعمالهم ومشاغلهم .
وناشد كثيرون الجهات المعنية في المملكة بسرعة التدخل للتفاهم مع المسئولين في الفليبين حول ذلك وعدم الوقوف موقف المتفرج إزاء معاناة المواطنين أو المعاملة بالمثل .
"الرياض" حاولت الحصول على تعليق من المسؤولين في وزارة العمل وفي لجنة الاستقدام بالغرفة التجارية حول ذلك دون نتيجة، إلا أن "الرياض" علمت من مصادرها عن وجود مخاطبات بين جهتين حكوميتين حول ذلك في خطوة قد يكون فيها مساعي للتوصل لحل لهذه الأزمة مع الجهات المختصة في الفلبين.

تعرض للضرب وهو متجه للقطار من قبل مخمورين وجرد من هويته ونقوده في استراليا

مبتعث انتظر وقوف السفارة إلى جانبه فصدمته الملحقية بقرار إلغاء ابتعاثه

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 15457
http://www.alriyadh.com/19/10/2010/article569355.html

متابعة - تركي العمري

تفاجأ مبتعث سعودي في استراليا بطي قيده بينما كان ينتظر وقوف السفارة والملحقية الثقافية هناك إلى جانبه بعد تعرضه للاعتداء من قبل استرالي ونيوزيلنديان في احد الشوارع في العاصمة، وقد نشرت "الرياض" منتصف شهر شوال الماضي الحادثة والخسائر التي تعرض لها الطالب جسديا وفقدانه لنقوده وأوراقه الثبوتية وجواز سفره .
واوضح محمد السهلي الذي يدرس في جامعة إيكن في مدينة ملبورن في استراليا أنه تعرض للضرب وهو في طريقة الى محطة القطار ولم يكن في مكان مشبوه، مؤكدا انه عانى الأمرين ولم تتحرك السفارة إلى استخراج اثبات هوية بديل او حل مشكلة السكن التي يعاني منها، مما زاد من تردي حالته النفسية .
ويسرد الطالب ل"الرياض" تفاصيل الحادثة التي تعرض لها منتصف رمضان الماضي حيث كان بالطريق إلى استئجار شقة مبتعث إماراتي ونقلها إلى اسمه، واتفق مع الطالب الإماراتي على التواجد لديه بعد الإفطار لكي يبات عنده ويتم نقل الأوراق المتعلقة بالشقة في الصباح، وبالفعل جهز السهلي نقوده واوراقه واتجه الى القطار لكي يذهب الى شقة المبتعث الاماراتي، وعلى مقربة من محطة القطار تعرض للاعتداء بالضرب من قبل ثلاثة اشخاص مخمورين حيث طلبوا منه في البداية سجائر وعندما أجابهم أنه لا يدخن ذهب عنهم وحاول تجاهلهم فلحقوا به، وانهالوا عليه ضرباً وسرقوا نقوده وجواز سفره وجواله .
ويقول بعد ذلك حضرت الشرطة وسيارة الاسعاف ونقلوني الى المستشفى حيث كشف الفحص الطبي عن تعرضي بسبب هذا الاعتداء إلى إصابة في العين وورم في الفك وميلان في الأنف وضربة في الرأس والفك وتقرر له إجراء عملية في

أنفه، ولكن الطبيب المختص في الانف غير متواجد وقالوا دوّن عنوانك وسوف نرسل لك خلال هذا الاسبوع موعدا مع الدكتور لكي يكشف على انفك فذهبت من المستشفى في الصباح واتصلت على السفارة وشرحت لهم ما حصل لي وطلب مني ارسال الاوراق لكي نكمل التحقيق مع الشرطة فأرسلت لهم كل ما يتعلق بالموضوع، ومن ثم تبرع فاعل خير لي باستئجار فندق لكي ارتاح فيه وبعد ذلك اتصلت علي السفارة، وارسلوا شخصا من السفارة ليتابع حالتي، وتقابلنا ثم ذهبنا الى الشرطة لكي يعرف ما حدث لي .

الطالب ظل بلا جواز ونقود وفي حالة نفسية متردية.. وفاعل خير أمن له السكن

واضاف السهلي "ثم تحدث لي الشخص المرسول عن طريق السفارة مطشر العنزي فقال ماذا تحتاج قفلت انني لا املك سكنا ولا مالا ولا اوراقا تثبت هويتي، فقال حضرنا لنطمئن عليك ولا نستطيع مساعدتك في الوقت الراهن، ولكن تكلم مع السفير يمكنه مساعدتك ."

ومضى السهلي قائلا "وفي نهاية رمضان بدأ موسم الاختبارات ولم احضر لعدم استعدادي التام ولما أعانيه من ظروف صعبة فحاولت الاتصال على السفارة لكي يقفوا معي في ظروفي الصعبة ولكن بلا جدوى، وبعدها نزل خبر في جريدة "الرياض" بما حصل لي بالتفصيل وبعد ذلك نزل خبر عن طريق السفارة في "الرياض" يشير الى انهم متابعون لحالتي من جميع النواحي.. ولكن لا حياة لمن تنادي .

واشار السهلي الى أن احد موظفي السفارة تحدث معه هاتفيا وطلب ابلاغه بالموعد الذي يرغب من خلاله العودة الى المملكة لكي يرتاح لدى ذويه، فطلبت منهم التروي الى حين الانتهاء من فحوصات المستشفى، وقال ان الموظف قال له متى اردت سوف تتم طباعة التذكرة لك، ثم ذهبت الى الجامعة وقدمت لهم الاوراق الطبية التي تثبت حالتي الصحية وفعلا تفهموا لوضعي بكل رقي واسلوب جميل فقالوا لي اذهب إلى المملكة، وحينما تعود سوف يعاد لك جميع ما فات، ثم اتصلت على مدير النادي السعودي فذكرت له انني جاهز لكي اذهب الى المملكة، فذكرت له موقف الجامعة الرائع، فوعدني بانهاء إجراءات السفر بأقرب فرصة .

السهلي: السفارة قالت إنها تتابع القضية.. ولكن «لا حياة لمن تنادي «

وأضاف السهلي عقب خمسة ايام بلغت أن السفارة لن تصدر التذكرة إلا بعد تعبئة النموذج الموجود في شؤون الرعاية وإرساله الى السفارة، فطبعت النموذج عن طريق النت ولكن احتاج لإرساله عن طريق البريد وتصديق شيك للسفارة وارساله مع ثلاث صور شخصية، فاتصلت بالشخص المتابع لوضعي وقلت له انني لا املك نقودا بعد تعرضي للحادث وسكني بفندق على حسابي باسم شخص آخر لعدم وجود اوراق تثبت هويتي طوال هذه المدة، فطلب مني ارسال ايميل اشرح فيه الوضع المتردي لي .

وزاد السهلي بقوله "بعد ذلك اتصل بي مدير النادي السعودي وقال ان موظف السفارة ة ذكر له اني لا املك المال لإرسال الأوراق فقلت له صحيح فقال أنا سوف أقابلك وأعطيك المال لكي ترسل الأوراق فقلت له جزاك الله ألف خير، وبعد ذلك اتصل على موظف السفارة وقال لا داعي لارسال الأوراق سوف احجز لك في اقرب وقت لكي تأتي إلينا وتنهي الأوراق بسرعة وبعد ذلك تذهب الى السعودية وطلب مني ارسال ايميل لمكتب الحجوزات وحدد معه موعد الرحلة فلما فتحت ايميلي صدمت برسالة تفيد بفصلي من البعثة وإيقاف الصرف علي."

سعوديات يخالفن النظرة السائدة... ويعملن كهربائيات و سباكات وعاملات تكييف

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/193429

الرياض - سحر البندر

في زمن غير بعيد لم يكن وارداً أن تحمل المرأة السعودية مفكاً و«كماشة» لتصلح عطلاً كهربائياً أو أن تلطخ يديها بغبار أجهزة التكييف أو أن تجد مكان الخلل في التمديدات الصحية... اليوم اختلفت الحال، بل بات أمراً مرحباً به من أجهزة الدولة إذ تنظم جامعة الملك سعود منذ فترة دورات نسائية على صيانة أعطال الكهرباء والأدوات الصحية والتكييف وأجهزة الكومبيوتر تحظى بإقبال عشرات السعوديات اللاتي يرغبن في تغيير النظرة السائدة عن المرأة السعودية بأنها لا تعمل سوى في مجالات محددة.

وأوضحت وكيلة شؤون التشغيل والخدمات المساندة في جامعة الملك سعود الدكتورة صفية ملا لـ«الحياة»، أن عدد المتقدمات بطلبات لحضور دورات في الجامعة في مجال الكهرباء والآلات المكتبية وصيانة الأدوات الصحية والتبريد والتكييف والطلاء كان أكثر من المتوقع، إذ ارتفع من 15 متدربة في الدورة السابقة إلى 32 متدربة في هذه الدورة، إضافة إلى وجود نساء أخريات على قائمة الانتظار.

وأضافت أن عدداً من المتدربات في الدورة السابقة كن من موظفات وزارة التربية والتعليم العاملات في مجال التشغيل والصيانة، ومن جامعة الملك سعود، وسكن الأمير سلمان الخيري، وهو ما جعل الجامعة تفتتح فصولاً إضافية لتتسع للأعداد الراغبة في التدريب.

وأكدت أن الجامعة عزمت على تدريب كوادر نسائية على هذه الأعمال لبناء شراكات استراتيجية مع القطاع الحكومي النسائي وإيجاد بيئة محفزة وآمنة للعمل، لافتة إلى أن التدريب يكون على مدى 3 أشهر لحملة الثانوية بواقع يومين في الأسبوع ويجري التدريب بشكل نظري وعملي، مشيرة إلى أن ثلث المقاعد خصصت لمنسوبات الجامعة، وثلثها الثاني لموظفات في قطاعات حكومية، وثلثها الثالث لمواطنات وتحصل المتدربات في نهاية الدورة على شهادات رسمية.

ولفتت إلى أن الجامعة وفرت معامل متخصصة للتدريب تتضمن أجهزة كهربائية وأدوات صحية وغيرها من الأدوات التي تساعد على توصيل المعلومات بشكل دقيق وسريع، كما تنظم زيارات ميدانية إلى المقار النسائية الأخرى للتطبيق، ليكون للمتدربات القدرة والخبرة في التعامل مع ما يواجهنه من مشكلات، مشيرةً إلى أن التحاق موظفات قطاع الصيانة والتشغيل في بعض الوزارات بهذه الدورة يجعل بيئة العمل مريحة، لأن العنصر القائم على التدريب نسائي.

وتابعت: «لو انقطع التيار الكهربائي من المبنى فإن العمل سيتوقف، وننتظر إلى اليوم الثاني من أجل الصيانة، وفي حال وجدت موظفة متخصصة في مجال الكهرباء فإنها ستنهي المشكلة في اليوم ذاته»، مشددة على أن التدريب يجري في بيئة نسائية بحتة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتقاليد المجتمع.

وأكدت إحدى المتدربات في مجال الكهرباء لـ«الحياة» أن هذا النوع من التدريب جيد، ولا سيما مع استغلال بعض العمالة الوافدة الأعطال التي تحدث في جهات نسائية لطلب مبالغ خيالية، مضيفة أن هذه الدورة تؤهلها للعمل في قطاعات نسائية.

مغتربات يواجهن قسوة الظروف ونظرة مجتمع لا ترحم

ملاك العقارات يرفضون تسكينهن والزوجات يراقبنهن

والشباب يطاردونهن

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=25556&CategoryID=3

جازان :أميرة الجابر 2010-10-19 1:44 AM

تعيش المغتربات واقعا صعبا ما بين البعد عن الأهل وصعوبة المهمة التي يقمن بها من دراسة أو عمل. ويزيد المتطفلون من تلك الصعوبة بالنظرات والمراقبة أو المضايقات غير الأخلاقية المستمرة. وتبدأ تلك المضايقات الاجتماعية بتلك القوانين التي يسنها ملاك عقارات إسكان المغتربات ونهاية بسائقي حافلاتهن ليجدن أنفسهن يعشن ما بين قلق الغربة وشك المجتمع والتدخل في شؤونهن، إضافة إلى الخوف الذي يسيطر عليهن من الجيران خاصة الشباب الذين ينتهجون تصرفات غريبة في محاولة للتقرب إليهن أو لفت نظرهن. "الوطن" رصدت حال كثير من المغتربات فأكدن أنهن يعشن في حالة من الخوف طيلة أيام الأسبوع ويعود لهن الأمان في نهايته مع التقاء ذويهن وأزواجهن .

تقول المعلمة المغتربة أماني: إن جارها في إحدى الشقق المفروشة يصدح كل يوم بالأغاني وهي متوجهة إلى مدرستها وتحديدا أغنية "حمام جانا من الطائف، صنعاني يبغى الولايف وإن قلتها ماني خايف". وتضيف أماني: أنها بحثت عن سكن آخر لكن ما أجبرها على تلك الشقة هو قربها من مدرستها، ولعدم وجود سائق يوصلها للمدرسة وبقيت أماني على تلك المعاناة طوال عام دراسي .

أما الطالبة آمال الشهري والتي تعيش في إحدى الشقق المفروشة مع مجموعة من الفتيات يدفعن شهريا لصاحب الشقق الجزء الأكبر من مكافآتهن ولو تأخرت المكافأة قد يجدن أنفسهن خارج باب العمارة فتقول: إن تهديداته لهن بالطرد متواصلة إذا ما تأخرن عن دفع إيجار الشقة. وتحكي آمال معاناتها مع السكن في بداياته وكيف رفض أكثر من مؤجر أن تسكن عنده بحجة عدم وجود محرم لأن أصحاب السكن يشترطون أن يكون عقد الإيجار بتوقيع "رجل ".

وتقول آمال: في أول يوم نصل للمدينة التي ندرس فيها نواجه الكثير من المتاعب في الحصول على السكن المناسب وتبدأ رحلة البحث مع الزميلات لنلتقي بمن يرفض وبمن يقول لنا: "أنتن مثيرات للشبهة". وتضيف :وبعد العثور على السكن بصعوبة تبدأ زيارات زوجات جيرانهم في السكن ليواجهن أسئلة وكأنها تحقيقا عن المتزوجات والعازبات ثم النصائح بالحشمة والأدب وإلا فإن صاحب الشقق سوف يخرجهن.

وتشير الطالبة "مريم" في سخط إلى أنها هي وزميلاتها المغتربات أكثر استهدافا من بنات المدينة. وتقول: في كل مرة نخرج من السكن دائما ما نصادف شباب يمرون من أمام بوابته وعيونهم نحو مخرج العمارة لأنهم ببساطة يعرفون أن هذا سكن مغتربات وأن فوجا منهن قد يخرج وبالتالي يجهزون شباكهم لهن. وتضيف: الغريب أن هؤلاء الشباب لا يكتفون بصد الفتيات لهم عند باب العمارة بل تمتد الملاحقة إلى الأسواق والمتنزهات وكأن المطلوب من المغتربة أن تبقى في شقتها ولا تغادرها إلا مع السائق للكلية فقط حتى تعود لأهلها.

أما أم هناء الجهنمي فتقول: منذ ثلاث سنوات وأنا مغتربة للدراسة بإحدى الجامعات والحال على ما هو عليه لم تتغير نظرة المجتمع للمغتربة فلو اشتكى أحد السكان لصاحب العقار من المغتربات لأي سبب ولو كان تلفيقا تصبح المغتربة غير مرغوب فيها. وأذكر أننا خرجنا في إحدى الليالي بعبارة "عفوا "أطلعوا (صاحب المنزل رفض تسكينكن) وكان معنا سائق هندي هو مرشدنا ودليلنا.

وتقول دانيه أحمد: عاما بعد عام أشعر بأنني أصبحت أوهن أكثر رغم أنني كنت أتوقع العكس من قبل وكنت أعتقد أنني سأتعود على بعد الأهل وأصلب في مواجهة ظروف الغربة لكن ما حدث هو العكس. وتقول أنغام عيسى: لا أعلم لماذا

نحن دوما في موقع الإثارة ولماذا الخوف دوما من التعامل معنا رغم أننا نكون في أمس الحاجة إلى الحرص والانتباه أكثر من المقيمات مع أهاليهن .
من جانبه أكد الأستاذ المساعد بكلية الطب بجازان، استشاري الطب النفسي الدكتور رشاد السنوسي أنه من الطبيعي أن يتأثر أي إنسان بانتقاله من مكان إلى آخر× ففقدان الشخص لحياته الأسرية والطبيعية وعلاقاته التي اعتادها ونمط حياته الماضي أمر ليس باليسير نفسيا. وأضاف السنوسي: أن تلك الغربة قد تؤدي لشعور الإنسان بالضيق وعدم الاستقرار وقد يصل الأمر أحيانا ببعض الأشخاص إلى عدم القدرة على التكيف نهائيا لكن الأمر إلى حد ما يرتبط بمكان المغتربة الذي تقيم فيه وبالبيئة المحيطة بها، وتفهم الجهة المقيمة بها لطبيعة حياتها كأنثى مغتربة وحاجتها للاستقرار في عملها ودراستها. وبين السنوسي أنه مما يخفف آلام المغتربة عن أهلها هو بناء علاقات اجتماعية جديدة داعمة لها والتواصل مع الأقارب والأهل باستمرار والحرص على التكيف مع الأوضاع الجديدة. وهذا الأمر يعتمد كليا على استقرارها النفسي ومهاراتها الاجتماعية ومدى النضج الذاتي للمرأة وقدرتها على الاعتماد على نفسها .وهناك جانب آخر وهو أن الفترة الأولى للمغتربة تكون الأصعب في التكيف مع البيئة الجديدة وهذا أمر طبيعي لذلك ينبغي عليها التعامل بصبر وروية وهدوء وتحمل وأن تعلم أن الأمر سيكون أيسر بمرور الأيام. وأشار إلى ضرورة عدم اتخاذ قرارات هامة في الفترة الأولى من التغرب والبعد عن الأهل لأنه ربما يتخذن القرار الخطأ في مثل تلك الظروف.

اليمين تبرئ المتهم بضرب طالب بـ العقال

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 3411
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101019/Con20101019378610.htm

محمد الدقعي ـ جدة
برأت المحكمة الجزائية في جدة أخيرا، مدير المدرسة الأهلية المتهم بضرب طالب بـ«العقال» عقب أدائه اليمين أمام القاضي وأطراف القضية في الجلسة السابعة.
وأوضحت لـ«عكاظ» مصادر مطلعة، أن صدور الحكم جاء بناء على ثلاثة بنود، أولها عدم وجود بينة لدى ولي أمر الطالب، ثانيا عدم وجود تقارير طبية تثبت تعرض الطالب للضرب، إضافة إلى قسم مدير المدرسة، مشيرة إلى أن المدعى عليه سيستلم صك البراءة بعد قرابة أسبوعين.
من جهته، قال ولي أمر الطالب عمر بالبيد، أنه تنازل عن القضية إثر تهديدات من مدير المدرسة الأهلية في أروقة المحاكم، وأضاف إن المدير «وجه تهديدات مباشرة إلى ابنه عمر أمامه بالضرب»، مشيرا إلى أنه ذكر هذه الأحداث للقاضي، إلا أنه لم يأخذ بها رغم تكرارها.
وأوضح بالبيد، أن ضغوطا أسرية، وبالأخص من زوجته التي خشيت على ابنها من التهديدات الصادرة من مدير المدرسة في أروقة المحاكم، دفعه إلى القبول بعرض اليمين من القاضي، وإسقاط حقه في المطالبة بشهادة مدير التربية والتعليم في جدة.
ويرى والد الطفل أن أداء مدير المدرسة القسم أنقذ عشرات الإداريين والقانونين في إدارة التربية والتعليم في جدة، مضيفا «لأني حددت 12 خطأ في محضر تحقيق إدارة التربية والتعليم، ولم ينظر إليها القاضي وفق الأنظمة، وعلى رأسها ذكر اسم ابني خطأ في محضر التحقيق، وإرغامه على التوقيع على أوراق تثبت ضرب والده له كانت الملاحظة الأولى من بين الدلائل على إثبات الحقيقة».

مدير فرع تبوك لـ عكاظ : الرفع بالنتائج إلى الوزارة لاتخاذ اللازم

التحقيق في تزوير استخراج صك أرض مواطنة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 3411
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101019/Con20101019378476.htm

محمد الساعد، نادر العنزي ـ تبوك

أكد لـ «عكاظ» مصدر قضائي أن إدارة فرع وزارة العدل في منطقة تبوك باشرت التحقيق في قضية تزوير استخراج صك أرض إثر تلقيها خطابا من أمانة المنطقة يفيد بمراجعة أحد المواطنين لها بشأن أرض ممنوحة لشقيقته تبين وجود صك آخر صادر عليها. وأوضح المصدر أنه «ثبت للأمانة بأن الصك الممنوح للمواطنة صحيح والآخر غير صحيح، وتحتفظ بنسخة من كلا الصكين»، فيما قال رئيس كتابة عدل تبوك عبدالله القرني في حديث إلى «عكاظ» أن «الموضوع في طور التحقيق في فرع وزارة العدل وأن التزوير كان في معاملة استخراج الصك».

بدوره، أبلغ «عكاظ» مدير فرع وزارة العدل في منطقة تبوك إبراهيم بن سليم اللاحم بأن التحقيق جار في القضية لمعرفة كافة ملابساتها، تمهيدا لرفع نتائج التحقيقات إلى الوزارة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

وقال اللاحم: «وزارة العدل حريصة على حفظ حقوق المواطنين ومحاسبة من تسول له نفسه الاعتداء على ممتلكات الآخرين». من جهته، بين شقيق المواطنة (طلب عدم ذكر اسمه) أن أحد موظفي كتابة العدل في تبوك (تحتفظ «عكاظ» باسمه) عرض عليه شراء قطعة الأرض.

وقال شقيق المواطنة: «أعطاني عربونا قدره خمسة آلاف ريال عن طريق أحد المكاتب العقارية وفي اليوم التالي حضرت لكتابة العدل عند الموظف ذاته لإنهاء الإجراءات وتثبيت الصك ولقد تم التوقيع من قسم السجلات على صحة الصك ثم توجهنا إلى كاتب العدل وعند دخولنا سألني بكم اشتريت الأرض فأجابته بـ 139 ألف وموقعها في حي القدس رقم 13 ومساحتها 630 مترا مربعا». وزاد شقيقها: «ثم طلب مني كاتب العدل إعطاء المبلغ للموظف دون حضور الشخص الذي يمتلك الأرض وقال إن صاحبها سيأتي عن قريب حينها سلمت الموظف المبلغ ثم وقعت في دفتر ضبط المبايعات وغادرت مبنى كتابة العدل، وفي اليوم التالي راجعت كتابة العدل لاستلام صك الأرض بعد إنهائي لكافة الإجراءات المتعلقة بذلك». وأفاد شقيق المواطنة أنه «بعد عدة أيام بعت الأرض على أحد المواطنين وذهبنا إلى كتابة العدل وأفرغتها باسمه بشكل نظامي وبعد فترة اتصل بي وأخبرني بوجود صك آخر على الأرض، ومنذ ذلك الوقت بدأت التحقيقات الرسمية في القضية لمعرفة المتسببين في عملية التزوير والتحايل علينا». إلى ذلك، قالت لـ «عكاظ» مصادر مطلعة إن «كتابة عدل تبوك اكتشفت منذ عدة أشهر قضيتي تزوير في صكوك وأحيلت المعاملة إلى أمانة المنطقة ولم تظهر نتائجها حتى الآن، إضافة إلى تمكن فرع وزارة العدل منذ عامين تقريبا من كشف قضية للتزوير وسرقة سجل من المحكمة العامة في تبوك، إذ بذل محققو الفرع جهودا كبيرة في سبيل الوصول للحقيقة في تلك القضية».

مدير الحاسب الآلي لـ «عكاظ»:

خطوتان لإفراغ صكوك العقارات والرهن في كتابات العدل

عدنان الشبراوي ـ جدة

أبلغ «عكاظ» مدير الإدارة العامة للحاسب الآلي في وزارة العدل المهندس ماجد بن إبراهيم العدوان أمس بوجود توجه لاختصار خطوات إفراغ العقارات والرهن في كتابات العدل من سبع خطوات إلى خطوتين فور الانتهاء من تطوير البوابة الإلكترونية للوزارة.

وأوضح العدوان أن هذا الاختصار سيمكن مراجعي كتابات العدل الأولى المختصة بإفراغ العقارات من الاستغناء عن سجلات الإحالات والاكتفاء بتعبئة نموذج جديد يوفر لاحقا على الموقع الإلكتروني وتقديمه إلى كاتب الضبط ثم كاتب

العدل لإنهاء الإجراءات. ..وبين مدير الإدارة العامة للحاسب الآلي أن تنفيذ هذا الإجراء مرتبط بإكمال كتابات العدل مشروع الأرشفة الإلكترونية القائم حاليا وإدخال بيانات الصكوك آليا لسرعة تدقيقها ومراجعتها قبل إفراغ الصك.
وأشار العدوان إلى أن الوزارة تمضي قدما لتطوير الأداء في التعامل الإلكتروني، إذ انتهت ما يخص الوكالات الشرعية من كتابات العدل الأولى والعمل جار على تمكين المراجع من الاستفادة من التعامل الإلكتروني في إفراغ العقارات من بيع وشراء، إضافة إلى الرهن وفكه الخاص بصندوق التنمية العقاري أو أي جهة أخرى.
وأفاد مدير الإدارة العامة للحاسب الآلي أن البوابة الإلكترونية تشتمل على نماذج من الأنظمة واللوائح باللغتين العربية والإنجليزية لاستقبال المعاملات الإلكترونية لتسريع إجراءات قيد المعاملة في الجهات العدلية واستيفاء البيانات المطلوبة من مقدم الدعوى وفقا لنظام المرافعات الشرعية. وذكر العدوان أن وزارة العدل تنسق مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للاستفادة من التصديق الرقمي الإلكتروني، قائلا: «وهي خطوة تسعى إليها الوزارة عبر حث كل مواطن ومقيم أنه يكون لديه توقيعا إلكترونيا معتمدا يقبل في التعاملات الإلكترونية بحيث يتاح للمراجع تقديم الدعوى إلكترونيا دون الحاجة إلى مراجعة المحكمة وهي الخطوة المقبلة للوزارة».
وحدد مدير الإدارة العامة للحاسب الآلي خدمات البوابة الإلكترونية بتوفير خدمة البريد الإالكتروني لمنسوبي الوزارة، إتاحة التقديم للمسابقات الوظيفية، وتوفير قائمة إلكترونية للمحامين ومأذوني الأنكحة المعتمدين في مناطق المملكة.

تشكيل لجنة ثلاثية لإدارة دفة الجمعية

تنفيذي جمعية حماية المستهلك يعزل الرئيس

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 15457
http://www.alriyadh.com/19/10/2010/article569472html

الرياض - محمد الحيدر
أعلن المجلس التنفيذي لجمعية حماية المستهلك أمس عن صدور قرار جماعي (عدا الرئيس) يقضي بإسقاط عضوية رئيس الجمعية، لتؤكد زوال صفته الرسمية رئيسا للجمعية ورئيسا للمجلس التنفيذي .
وقال المجلس في بيان أصدره وحصلت "الرياض" على نسخة منه: "إن المجلس التنفيذي لجمعية حماية المستهلك وباعتباره ثاني أعلى سلطة لجمعية حماية المستهلك بعد الجمعية العمومية، واستناداً إلى الصلاحيات التي خولها له تنظيم جمعية حماية المستهلك الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 3 وتاريخ 12/1/1429ه، فقد عقد المجلس التنفيذي اجتماعه الخامس عشر وكذلك الجلسة الاستثنائية للمجلس أمس الاثنين وأصدر قراره بإجماع الأعضاء عدا الرئيس قراراً يقضي بإسقاط عضوية رئيس الجمعية، وبالتالي زوال صفته الرسمية رئيسا للجمعية ورئيسا للمجلس التنفيذي ورئيسا للجمعية العمومية ,وأكد المجلس إنه استند على نص المادة الثامنة من تنظيم جمعية حماية المستهلك الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 3 وتاريخ 12/1/1429ه التي تنص على أن «يفقد العضو عضويته في الجمعية إذا الحق عن عمد بالجمعية أضراراً جسيمة، سواء كانت مادية أو معنوية، كما نصت الفقرة الثانية من نفس المادة على أن يصدر فقدان العضوية بقرار من المجلس .
وشدد المجلس على عدم صحة الدعوة لعقد اجتماع الجمعية العمومية الذي تم إعلانه بعدد من الصحف اليومية المحلية يوم السبت 8 ذي القعدة 1431ه الموافق 16/10/2010م، وقال: "ستتم الدعوة قريباً لانعقاد الجمعية العمومية وإجراء انتخابات مبكرة لانتخاب رئيس الجمعية ونائب الرئيس ومجلس إدارة للجمعية .
وتضمن القرار تشكيل لجنة ثلاثية من بين أعضاء المجلس برئاسة الدكتور ناصر آل تويم نائب رئيس الجمعية وعضوية الدكتور حمد الكنهل والمهندس إبراهيم الخليف، تتولى إدارة شؤون الجمعية لحين إجراء انتخابات مبكرة واستلام المجلس التنفيذي الجديد لمهام عمله .

غرامة 200 ريال .. وعقوبات اضافية بحق الموظفين

ولي العهد يعتمد اللائحة التنظيمية لمنع التدخين داخل مطارات المملكة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 15457
http://www.alriyadh.com/19/10/2010/article569275.html

جدة - ياسر الجاروشة

اعتمد صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني اللائحة التنظيمية لمنع التدخين داخل مطارات المملكة ومرافقها حيث أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (8 – 98) بناءً على قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (241) الصادر بتاريخ 1431/7/9ه القاضي بالموافقة على فرض غرامة مقدارها (200 (ريال على كل من يخالف قرار منع التدخين بالمطارات وتفويض مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني بوضع الضوابط اللازمة لتطبيق هذه الغرامة .

وقال المهندس عبدالله رحيمي رئيس الهيئة العامة للطيران المدني، إن صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (8 – 98) باعتماد اللائحة التي أعدتها الهيئة منذ فترة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة يأتي تجسيداً لحرص ولاة الأمر لجعل مطارات المملكة مرافق حضارية ذات بيئة صحية خالية من التدخين وأضراره .

وأضاف المهندس رحيمي بأن الهيئة وبناءً على التوجيهات الصادرة من لدن سمو ولي العهد حفظه الله قد شرعت في إصدار التعليمات لكافة المطارات للبدء في تطبيق اللائحة وفرض الغرامة المقرره على المخالفين اعتباراً من تاريخ 1431/12/1ه كما جاء في قرار مجلس الهيئة .

وأهاب رئيس الهيئة العامة للطيران المدني بكافة العاملين بالمطارات والمسافرين ورواد المطارات من المودعين والمستقبلين والجمهور الامتناع عن التدخين داخل صالات المطارات ومرافقها تفادياً لايقاع الغرامة والعقوبات بحقهم، وحث الجميع على التعاون في المحافظة على البيئة النظيفة للمطارات التي يسعى الجميع لتحقيقها من خلال الالتزام بقرار منع التدخين بالمطارات .

من جانبه أوضح مدير عام الإدارة المركزية لأمن الطيران بالهيئة عبدالحميد بن حماد أبا العري بأن اللائحة الصادرة بهذا الشأن قد أحتوت على (11) مادة اختصت بتنظيم وتحديد وتفصيل المسؤليات للجهات المكلفة بتطبيق اللائحة وكذلك مقدار الغرامة وكيفية تسجيلها على المخالفين والعقوبات الإدارية التي ستطبق في حقهم .

كما أكد أبا العري بأن التوجيهات الصادرة للهيئة شددت على التطبيق الحازم لقرار منع التدخين بالمطارات وركز التوجيه الصادر من سمو ولي العهد على كافة الجهات الحكومية والإدارات المعنية العاملة بالمطارات على حث منسوبيها في المطارات لأن يكونوا بمثابة القدوة الحسنة في التقيد بما نص عليه قرار منع التدخين بالمطارات والتعاون مع الجهة الأمنية المكلفة بمراقبة وضبط المخالفين .

أبرز ما تضمنته مواد اللائحة التنظيمية لمنع التدخين داخل مطارات المملكة :

المادة الأولى: حددت المناطق التي يمنع فيها التدخين بالمطارات وشملت المواقع التالية: صالات المغادرة والوصول وصالات المكاتب التنفيذية باستثناء الأماكن المخصصة للتدخين، الردهات العامة للمستقبلين والمودعين وعامة الجمهور. المطاعم والكافتيريات والمكاتب داخل الصالات والردهات العامة .

مستودعات العفش والشحن الجوي ومناطق استقبال وإنهاء إجراءات الشحن .

ساحات المطارات ومواقف الطائرات، وسائل النقل داخل المطار وحافلات الركاب، المادة الثانية: نصت على مقدار الغرامة المفروضة وهي (200) ريال سعودي على المخالفة .

المادة الثالثة: اشتملت على عقوبات إدارية إضافية في حق المخالفين من موظفي المطار وتشمل سحب البطاقة الأمنية ودفع الغرامة وإصدار إنذار رسمي بحقه من مرجعه بعدم تكرار المخالفة وفي حالة التكرار تسحب منه البطاقة الأمنية نهائياً مما يعني عدم تمكينه من العمل بالمطار .
المادة الرابعة: اشتملت على قيام هيئة الطيران المدني بتحديد أماكن مخصصة للمدخنين داخل صالات المغادرة والترانزيت فقط .
المادة الخامسة: اوكلت مسئولية الإشراف على تطبيق هذه اللائحة إلى الهيئة العامة للطيران ممثلة بإدارات المطارات ويساعدها في ذلك كافة الجهات الأمنية العاملة بالمطارات .
المادة السادسة: حددت بشكل مفصل المسؤليات والإختصاصات للجهات المسؤولة عن تطبيق قرار المنع للتدخين وأوكلت لوحدات الأمن بالمطارات التابعة للقوات الجوية القيام بمسئولية ضبط وتحرير المخالفة .
المادة السابعة: نظمت عملية تحصيل الغرامات وإيداعها وتسجيل المخالفات ضمن نظام المخالفات المدنية بمركز المعلومات الوطني التابع لوزارة الداخلية بموجب رقم الهوية الوطنية للمواطنين ورقم الاقامة للمقيمين .
المادة الثامنة: حددت الحساب الذي ستودع فيه الغرامات وهو حساب الصندوق الخاص لمشروع نظام مكافحة التدخين بوزارة الصحة .
المادة التاسعة: حصرت تفسير أحكام هذه اللائحة في الهيئة العامة للطيران المدني .المادة العاشرة: حصرت تعديل أحكام اللائحة في مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني.

إحالة الخادمة قاتلة مشاري إلى المحكمة الكبرى

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 3411
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101019/Con20101019378465.htm

خالد البلاهدي ـ الخبر
أحالت هيئة التحقيق والادعاء العام في الدمام أوراق قضية الخادمة الإندونيسية المتهمة بقتل الطفل مشاري البوشل إلى المحكمة الكبرى في الدمام لإصدار الحكم الشرعي. وكانت الخادمة قد اعترفت بقتل الطفل مشاري الذي يبلغ عمره أربعة أشهر بواسطة وضع سم مخصص لقتل الفئران في رضاعته، مرجعة ذلك إلى اضطرابات نفسية تتعرض لها نتيجة وفاة والدها وطلاقها من زوجها. وأكد والد الطفل أحمد البوشل ثقته في القضاء بإنزال أقسى عقوبة بحق قاتلة طفله، مشيرا إلى أن مقتل الطفل أثر كثيرا على أفراد العائلة.
ونفى البوشل وجود طلب من السفارة الإندونيسية بالتنازل، مؤكدا أنه لم يبت بأي أمر إلا بعد صدور الحكم الشرعي.

بعد تأجيلها الشهر الماضي

المحكمة الإداريـة بالدمام تنظر اليـوم تزوير أوراق عبدالله وسمـيرة

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 13634
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13640&I=792240&G=2

جعفر الصفار – القطيف

تنظر المحكمة الإدارية (ديوان المظالم) بالدمام، اليوم قضية اتهام أحد المواطنين لزوج ابنته بـتزوير أوراق قدّمها له أثناء فترة الخطوبة في القضية المعروفة بـ«عدم تكافؤ النسب» والتي تخصّ الزوجين "سميرة وعبدالله ."

وقال المحامي أحمد السديري الذي يترافع عن المهدي وزوجته: ستشهد الجلسة تقديم الوثائق والأوراق اللازمة، بحضور المدعين في المحكمة الإدارية في الدمام، واضاف ان المحكمة سبق ورفضت طلبنا بنقل القضية في جدة، وهو المكان الذي يقيم فيه المُدعى عليه، وحكمت الدائرة الجزائية بأن تتم متابعة القضية في الدمام .

وأضاف السديري إنه خاطب ديوان المظالم في الدمام، لإحالة الدعوى إلى جدة محل إقامة المدعى عليه، مؤكداً أن قضية "عدم تكافؤ النسب" حفظت في المحكمة لعدم متابعتها، لافتاً إلى أن المحكمة الكبرى في القطيف أحالت القضية قبل صدور الحكم فيها إلى المحكمة العليا التي أعادتها بدورها إلى محكمة القطيف لأن الأخيرة لم تحكم فيها، فيما على المحكمة العليا النظر في القضايا التي صدرت فيها أحكام. وأكد أن المدعي مُلزم بإحضار أصول الأوراق لإثبات دعواه وفي حال عدم وجودها ترفض الدعوى مؤكدا انه سيطالب بتقديم أصول الاوراق للتحقق منها، والتأكد من ذلك يتطلب محضراً جنائياً، وإجراءات أمنية معينة، مشيرا إلى انه في حالة عدم إثبات صحة التزوير، سيقع الحكم على الطرف الآخر (والد سميرة)، وندفع ببراءة الموكل، بحسب القانون. وفي حالة ما إذا قدّم الادعاء أوراقاً ووثائق جد

وكانت المحكمة الإدارية "ديوان المظالم" قررت تأجيل النظر في القضية من السابع والعشرين من الشهر الماضي إلى اليوم الثلاثاء. ويأمل الأب إثبات» التزوير» على الزوج، على أمل صدور حكم يعتبر عقد الزواج الصادر قبل ثلاث سنوات» باطلاً»، بعد ان تحوّلت القضية من «عدم تكافؤ نسب»، إلى "تزوير أوراق."

فيما طالبت الزوجة سميرة بضرورة إظهار أصول الأوراق التي تثبت صحة دعوى والدها الذي يريد طلاقها من زوجها، وقالت إن تقديمهم صورا يسهل توريط زوجي، وإن كان ادعاء والدي صحيحًا لاعترض على تزوير الوثائق قبل عقد الزواج بثلاثة أعوام، وتساءلت: لماذا زوّجوني لو كانوا صادقين بموجب أوراق «صور» وليست أصولاً، ولماذا عقد المأذون القران علي بصور فقط ولم يطلب أصول الوثائق، مشيرة إلى أن عقد النكاح لم يدوّن فيه إلا شرط واحد وهو ضرورة إكمال دراستها، وأكد مصدر في ديوان المظالم: إن القضية لا تزال عند الدائرة بحسب الاختصاص، مشيراً إلى أن القضية هي قضية «تزوير أوراق» وليست تكافؤ نسب، وأضاف: إن القضية منظورة وسيحكم فيها قريباً، لافتاً إلى أنه إذا ثبت التزوير فسيصدر حكم فيها.

الصمت عن الحادثة يزيد من الضغوط النفسية إلى ما بعد البلوغ

التحرش بالصغار في المحال التجارية.. لا تتركوهم وحدهم!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 15457
http://www.alriyadh.com/19/10/2010/article569434.html

جدة، تحقيق - حورية الجوهر

يتعرض في بعض الأحيان الفتية والفتيات وكذلك الأطفال إلى تحرش من قبل عمّال المتاجر، وخصوصاً إذا كان الفتى أو الفتاة قد ذهب إلى المتجر بمفرده، أو حتى إن كان المتجر أسفل المبنى الذي يسكنه الأطفال، فهو لا يسلم أيضاً من التحرش. وتطالعنا الصحف يومياً بخبر أو تقرير بالقبض على عامل في متجر بتهمة التحرش بطفل أو طفلة، وما يثير الخوف أن عدد حالات التحرش بالأطفال تضاعفت في الآونة الأخيرة، إلى أن أصبحت الكثير من الأسر تمنع أبناءها من الذهاب إلى المتاجر والمحلات لوحدهم، بل إن بعضها لا يوافق إلا إذا كان الطفل برفقة أحد الكبار من أفراد العائلة الأب أو الأخ الأكبر، لذلك هدفت "الرياض" من خلال هذا التحقيق إلى التعرف على حجم المشكلة ورصد أسبابها ونتائجها، مع ذكر بعض القصص التي حدثت في السابق، إلى جانب توعية الأسر بخطورة مثل هذه الحوادث على نفسية وسلوك الأطفال.

تحرش وترحيل

اشتكى أحد المواطنين ضد وافد من الجنسية الآسيوية حاول التحرش بطفلته البالغة من العمر تسع سنوات، حين دخلت إلى محل بيع المواد الغذائية القريبة من منزلهم بعد خروجها من المدرسة، وعلى إثر ذلك تم القبض على الوافد والتحقيق معه، فحاول الإنكار، لكن يقظة رجال الأمن أجبرته على الاعتراف فنال جزاءه ونم ترحيله إلى خارج البلاد.

كما ألقت الشرطة أيضاً القبض على وافد آخر يعمل في صالون للحلاقة، عندما تحرش بحدث يبلغ من العمر 14 عاماً جاء الى الصالون، حيث بدأ الوافد في التحرش بالغلام بدلاً من أن يبدأ بمهمته، فقام الحدث بابلاغ الدورية المتواجدة في المنطقة حين ذلك تم القبض على العامل وايداعه السجن لينال جزاءه.

عقاب مضاعف

ومثله تحرش عامل البوفيه الواقعة تحت إحدى البنايات بصبي يبلغ من العمر 12 عاماً، وكرر ذلك مع غلام آخر، ليتحدث الصبي قائلاً: "حين علم أصدقائي في الحي، اجتمعوا وأوسعوه ضرباً حتى كاد يغمى عليه، وسلموه إلى الشرطة فنال عقاب مضاعفاً."!وعامل آخر في بقالة حاول الاعتداء على طفلة وشقيقها الذي رافقها للشراء، فأبلغا ذويهما وتم القبض على العامل والتحقيق معه فاعترف بذنبه ونال عقابه.

دور الأسرة والمدرسة

ويقول "منصور الدعجاني - أخصائي اجتماعي في المرحلة الثانوية -: إن للأسرة والمدرسة دورا فعالا للحد من التحرش أو الاعتداء على الأطفال والأحداث، ويجب على الوالدين تنبيه أبنائهم بعدم التوجه لأي مكان إلا بعد إبلاغهم، مع اختيار الوقت المناسب للخروج من المنزل، وخصوصاً اذا دعت الحاجة إلى الذهاب لمثل هذه الأماكن مثل محل بيع المواد الغذائية أو البوفيه أو صالون الحلاقة، مضيفاً أنه يجب على الأطفال إبلاغ ذويهم اذا تعرضوا لأي نوع من أنواع التحرش من أي شخص كان، مشدداً على أهمية دور المدرسة تجاه تثقيف الطلاب، بتزويد المكتبة بكتيبات ومنشورات توعوية وارشادية تدرب الطلبة على كيفية مقاومة ورفض أي محاولة للتحرش بهم، ناصحاً الحدث برفض الإغراءات التي تقدم لهم، مع توجيهه دينياً ومعنوياً وإرشاده وأخذ الحيطة والحذر، إلى جانب عدم التساهل في مثل هذه الأمور.

أمراض نفسية

وتوضح "نهال الخطيب" -الأخصائية النفسية- أن التحرش بالأطفال يسبب آلاماً كبيرة لهم، بل ويؤثر فيهم، حيث إن معظم حالات التحرّش الجنسي تنتهي بأمراض وعقد نفسية لدى الطفل، مضيفةً أن له أبعادا خطيرة على النمو النفسي الانفعالي والجنسي في مرحلة البلوغ، ويسبب عقداً نفسية وأمراضا بالغة الخطورة مستقبلاً، موضحةً أن معظم حالات التحرّش الجنسي تنتهي بأمراض وعقد نفسية لدى الطفل، في حين يلجأ ضحايا ممن وقع عليهم التحرّش إلى الانتحار، أو إيذاء النفس هرباً من واقعهم .

قنوات الحوار

وطالبت "نهال الخطيب" الآباء والأمهات بضرورة الاقتراب من أطفالهم واحتوائهم وفتح قنوات الحوار والمناقشة معهم، بتخصيص يوم في الأسبوع على الأقل تجتمع فيه العائلة، لطرح كل القضايا للنقاش، مشددةً على أهمية تثقيف الأطفال وتوعيتهم بأخطار التقرب إلى الغرباء، وإبلاغ الوالدين عن ذلك، وإن حدث يجب معالجة من يتعرضون للتحرش والاعتداء والوقوف معهم مباشرةً، حتى يخرجوا من حلقة الخوف والهلع والضعف الذي انتابهم من أثر ما تعرضوا له من ظلم وغيره.

محكمة المدينة تلزم موظف بلدية بإعادة مليون ريال

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 3411
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101019/Con20101019378469.htm

ماجد الصقيري ـ المدينة المنورة

أصدرت المحكمة العامة في المدينة المنورة حكما ضد موظف في أمانة المدينة يلزمه بإعادة مبالغ مالية قدرت بنحو مليون ريال إلى رجال أعمال في المنطقة الشرقية، بعد ثبوت أنه تحايل عليهم وأوهمهم بقدرته على إيجاد منح أراض بأسمائهم في المنطقة المركزية في المدينة المنورة.

وقالت لـ «عكاظ» مصادر مطلعة إن الموظف كان يعمل في إحدى البلديات الفرعية كمرافق شخصي لمدير البلدية، قبل أن ينتقل المدير للعمل في المقر الرئيس لأمانة المدينة المنورة، واستغل الموظف قربه من المدير وتمكن من إقناع مجموعة من رجال الأعمال بقدرته على توفير منح أراض ومحال تجارية قيد الإنشاء تعود للأمانة أو لمستثمرين حصلوا عليها عن طريق الأمانة، وتمكن الموظف خلال هذه الفترة من جمع أموال قدرت بنحو مليون ريال.

تخريج أول دفعة من السعوديات المتخصصات في الرعاية المنزلية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/193451

الخبر – رحمة ذياب

احتفلت جمعية «فتاة الخليج» في الخبر، مساء أول من أمس، بـ 25 فتاة، يمثلن أول دفعة تُنهي برنامج الرعاية الصحية المنزلية، الذي نظمته جامعة الدمام، بالتعاون مع الجمعية، التي تستعد لتأهيل الدفعة الثانية، التي تضم 50 فتاة، ينتمين إلى أسر ترعاها الجمعية. وتعمل الفتيات في تقديم الرعاية الطبية لكبيرات السن، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمواليد.

وقالت حرم أمير المنطقة الشرقية الأميرة جواهر بنت نايف، لـ«الحياة»، عقب رعايتها حفلة تخريج الفتيات: «إن الفكرة حديثة على المجتمع السعودي، وهي تأتي في إطار مكافحة البطالة والفقر». وأضافت ان «شغل وقت فراغ الفتيات، يقلل من المشكلات الاجتماعية والجريمة في المجتمع، كما أنه يُشعر الفتيات بالمسؤولية»، مؤكدة على » عدم حرمانهن من التعليم، فهذا واجب لا بد من الالتزام به»، مضيفة ان «تلك الفتيات أسيرات لظروف معينة، لذا حاولنا من خلال نادي العطاء الخيري واللجنة الصحية، إلحاقهن في برنامج تعليمي تطبيقي للعمل في المنازل.«

وأكدت الأميرة جواهر، على «الحرص الشديد على هؤلاء الفتيات»، مبينة «توجد آلية لحمايتهن، وعدم تعرضهن إلى أي مضايقات. فهناك مشرفات يرافقهن في أول أيام العمل .«وعن نظرة المجتمع، قالت: «هن لسن خادمات، بل متخصصات في الرعاية المنزلية، تمكن من إنهاء دراستهن، ويعملن على مساعدة شريحة من الناس، وهذا يقلل العمالة الأجنبية في مجال الرعاية المنزلية.«

وشرحت الخريجة هنادي الحكمي، أسباب التحاقها في البرنامج، وتفضيله على الدراسة الجامعية، «كنت أدرس بنظام «الانتساب» في تخصص قد لا يوفر لي وظيفة حين أتخرج، لأنني كنت أبحث عن شهادة جامعية فقط. وعندما علمت عن البرنامج؛ التحقت به. وحالياً استعد لبدء العمل، حين يصدر قرار تعييني من قبل إدارة الجمعية». أما زميلتها رحاب المقعدي، فكانت تعمل في وظيفة «بسيطة»، والتحقت في البرنامج، الذي تقول عنه: «يؤهل الفتيات لمرحلة لم تكن متوقعة أبداً، فالحصول على شهادة علمية في تخصص طبي نقلة نوعية». وأشارت خريجات إلى صعوبات تواجه الملتحقات في البرنامج، بسبب عدم تقبل أسرهن، ما دفع خمس من زميلاتهن إلى عدم إكماله.

وتقول مها البيشي، التي كانت أول فتاة تعمل لمدة شهر، لرعاية طفلة معوقة لدى إحدى الأسر: «التجربة جيدة. وأنا من عائلة تعيش في ظروف بسيطة. ولا بد من استغلال وقت فراغي، لمساعدة أسرتي، خصوصاً أن لدي شقيقين معوقين. وساعدتني دراستي على رعايتهما.«

وتعتقد حمدة الدوسري، وهي متزوجة، ولديها طفلة رضيعة، أن التجربة «حديثة العهد، ولا بد من تحملها بصعوباتها كافة.«

بدورها، قالت سناء القصيبي، في كلمة ألقتها نيابة عن مديرة جمعية «فتاة الخليج «بدرية الدليجان: «إن المشروع يعتبر الأول من نوعه، ويطبق للمرة الأولى على مستوى المملكة. وهو مبادرة من الجمعية، لخدمة المجتمع». فيما أشارت الخريجات في كلمتهن، إلى أن البرنامج «أتاح لنا الفرصة في اكتساب المهارات، والحصول على شهادات علمية، لنعمل لاحقاً في المنازل، لفئة معينة». واستعرضت نائبة رئيسة اللجنة الصحية أنيسة المعيبد، آلية التدريب في البرنامج، التي استمر لمدة تسعة أشهر.

افتتح صالة مغادرة مؤقتة للحجاج في مطار المدينة.. رحيمي نسعى لحل أزمة مطاري المدينة والقاهرة.. والصحف الجزائرية نقلت معلومات خاطئة عن مطارات المملكة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 15458
http://www.alriyadh.com/2010/10/20/article569769.html

المدينة المنورة - مالك معيض

نفى المهندس عبدالله بن محمد نور رحيمي رئيس الهيئة العامة للطيران المدني بالمملكة ما تداولته الصحف الجزائرية مؤخراً عن تكدس المعتمرين الجزائريين في مطارات المملكة بسبب سوء برمجة رحلات العودة بعد ان اتهمت في وقت سابق الخطوط الجوية الجزائرية إدارة المطارات السعودية بسوء التسيير في برمجة رحلات عودة المعتمرين الجزائريين، فيما أكدت أنها قامت بنقل جميع المعتمرين عبر خطوطها إلى الجزائر قبل غلق مطار الحجاج بجدة .

وأكد رحيمي رداً على سؤال (الرياض) أن الصحف الجزائرية نقلت معلومات خاطئة مبيناً أن الطيران الجزائري كان متأخراً إبان وصوله للمدينة وتم تهيئة طائرتين من قبل شركة الخطوط السعودية بتوجيهات من هيئة الطيران المدني ومعالي وزير الحج .

وحول الخلاف الجاري بين مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي بالمدينة المنورة ومطار القاهرة بيّن رحيمي أن هنالك مباحثات مع الجانب المصري لحل الخلاف قريباً وقد كانت وجهة نظر واضحة للأخوان المصريين في هذا الجانب معتقدا أن الخلاف لا يستحق أن يخرج على السطح ومشيراً لوجود لقاء قريب مع الجانب المصري لفتح الأجواء بين المطارين .

جاء ذلك عقب زيارة تفقدية لرئيس الهيئة العامة للطيران المدني بالمملكة للمدينة المنورة افتتح خلالها صالة المغادرة الجديدة التي سوف تستقبل حجاج بيت الله الحرام في حج هذا العام حيث تستوعب الصالة مئات الحجاج وصممت بطريقة هندسية آمنة وذات مساحة واسعة لاستيعاب الحجاج حيث كان في استقباله مدير عام مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي بالمدينة المنورة وقد تجول رحيمي في صالات المطار واستعداداته لاستقبال ضيوف الرحمن واستمع لشرح موسع عن الخدمات والمشاريع الجديدة الجاري تنفيذها بالمطار.

اجرتها باحثتان من جامعة الملك سعود.

دراسة ميدانية تحذر من مخاطر المسيار على المرأة والطفل وتدعو لعلاج الظاهرة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 15458
http://www.alriyadh.com/20/10/2010/article569768.html

الرياض-سحر الشريدي

يعتبر زواج المسيار من القضايا الاجتماعية الهامة التي اهتم بها علماء الدين والاجتماع وعلماء النفس والتربية ، لما لها من آثار كبيرة على الفرد والأسرة والمجتمع .

فقد سعت دراسة ميدانية قامت بها د.سلوى الخطيب ود.هناء الصقر من جامعة الملك سعود إلى توجيه الضوء على هذه الظاهرة، وهدفت إلى معرفة التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع السعودي والتي قد تكون سببا في ظهور هذا النمط من الزواج .

وعرضت الباحثتان بعض نتائج مقياس اتجاهات كل من المرأة والرجل نحو زواج المسيار فكانت هناك بعض آراء النساء وتختلف نسبهم ف74,6% يرين ان هذا الزواج فيه إهدار لحقوق الأطفال، و71.5% يقررن فيه خداع للزوجة الأولى إذا كان الرجل متزوجا،و70%قلن انه يعطي نماذج سيئة للأبوة والامومة، بينما 70.4%اعتبرنه استغلالا لضعف المرأة ،و 67.4%ضياع لحقوقها، و67.5% تهديداً لكيانها،و63.8% إهانة لكرامتها،بينما يرين58.1% من ذلك الزواج انه زواج قائم على المصلحة، بينما 53.6% اعتبرنه تهديداً لاستقرار المجتمع،والبعض من النساء اللاتي بلغت نسبتهن 40.2% يرين انه مناسب لبعض حالات وظروف المرأة،كما ان 9.1% اعتبرنه حلا لمشكلة المطلقات والأرامل .

إدخال مادة الإرشاد الأسري من ضمن المناهج الدراسية والجامعات

إلى جانب ذلك اظهرت الدراسة بعض اتجاهات الرجل السعودي نحو زواج المسيار وبنسب متفاوتة ف42.5% يرون انه يحمي من الوقوع في الرذيلة،بينما 36.6%يذكرون بأنه سهل الزواج على غير القادرين، و32%اعتبروه إشباعا لنزوة الرجل،بينما 30.7% قالوا بأنه يشبع فضول الرجل ورغبته في التغيير،كذلك 25.2%يمنح الرجل الحرية في الاختيار ,واعتبر 32.9% الزواج قائما على المصلحة، بينما اعتبره 12.2% زواجا ناجحا ومثمرا .

فقد لاحظت الباحثتان ان هناك نوعين من زواج المسيار احدهما زواج مطلقات أو ارامل مقتدرات ماديا برجال في مثل اعمارهن أو اصغر ويتخلى الرجل عن تحمل أي تكاليف وهذا هو الشائع ،والاخر زواج نساء صغيرات من رجال أغنياء اكبر منهن سنا ويعتبر قليلا جدا لان المرأة الصغيرة عادة ترفض زواج المسيار وتفضل الرسمي، لكن بعض أولياء الأمور يدفعهم الطمع في هذا الزواج رغبة في المال .

كما أظهرت نتائج الدراسة ان زواج المسيار وان كان يحقق مصالح للرجل أو المرأة الا انه في الغالب مصالح آنية وقتية اجلها قصير ، واهم الجوانب التي ادت إلى انتشاره بقوة في المجتمع السعودي الجانب المادي وسيطرة الغرائز على سلوك الأفراد والتأثير في اتجاهاتهم وآثاره السلبية الكبيرة على المرأة والأطفال والأسرة والمجتمع على المدى البعيد .

وأوضحوا انها مسؤولية مشتركة بين الأسرة والدولة وذلك لما يترتب عليها من انحلال أخلاقي واستغلال لظروف المرأة، وترى الباحثتان ان المسؤولية الكبرى تقع على عاتق المؤسسات الاجتماعية والدينية التي لم تقدر خطورة هذه الظاهرة على البعد الاجتماعي ولم تقدر مخاطر شيوع الانحلال الأسري على التماسك المجتمعي اذا ما اصبح المسيار هو القاعدة والرسمي هو الاستثناء .

كما أوصت الباحثات على عمل المزيد من الدراسات والبحوث حول زواج المسيار وخاصة على مستوى مناطق المملكة وحصر العوامل التي تؤدي إلى تزايده باختلاف المناطق، كذلك الاهتمام بالزواج والأسرة من حيث المفهوم والتطبيق

وتصحيح المفاهيم الخاطئة،والعمل الجاد على علاج المشاكل الاقتصادية ورفع مستويات الدخل وتحقيق الاستقرار الوظيفي والعائلي، الى جانب توعية المجتمع نساء ورجال بمخاطر زواج المسيار، بالاضافة الى إدخال مادة الإرشاد الأسري من ضمن المناهج الدراسية والجامعات لتوعية الطلبة والطالبات بأسس العلاقة الزوجية الناجحة وحقوق وواجبات كلا الجنسين.

40مفتشاً قضائياً يرصدون أعمال 65 محكمة إلكترونيا... للمرة الأولى

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/193836

الرياض – أحمد غلاب

كشـــف رئيس إدارة التفتيش القضائي في المجلس الأعلى للقضاء ناصر المحيميد عن تكليف 40 مفتشاً قضائياً لمراقبة أداء 65 محكمة عامة في المناطق كافة، مشيراً إلى أن تقويماً سيجري لأداء القضاة في ذي الحجة المقبل، وستحجب الترقية عن أي قاضٍ لا يخضع للتقويموأوضح المحيميد بعد تدشين رئيس مجلس القضاء الأعلى أمس الربط الإلكتروني بين إدارة التفتيش القضائي والمحاكم، أن المفتشين سيتمكنون من الاطلاع على سير العمل في المحاكمات والتحقيق وفحص الشكاوى المقدمة عبر الشبكة الإلكترونية في خطوة تهدف إلى تقدم العمل الإلكتروني في المجلس.

وتابع: «هذه الخطوة الإلكترونية تهدف إلى رفع مستوى الأداء وانتظام العمل ومواعيد الجلسات ما سيؤدي لعمل قضائي حرفي وراق»، مشيراً إلى أن القاضي لن يتمكن من استئناف عمله في دراسة القضية إلا بعد الاطلاع على البريد الخاص الذي يصله بالمفتش الذي سيبعث رسائل إليه للوفاء بمتطلباته وملاحظاته على أي معاملة متعثرة لا تصل إلى الحد المطلوب.

وتوقّع أن تنحسر زيارات المفتشين إلى المحاكم إلى 20 في المئة فقط مع بدء المشروع الذي سيجنب المفتش عبء السفر والتنقل بين المناطق، مؤكداً أن المفتش سيلزم بتوقيع إلكتروني لإثبات عمله الإلكتروني.

وقال المحيميد: «ستخضع نتائج قياس أداء القضاة المطبق فعلياً منذ ثلاثة أشهر للتقويم في شهر ذي الحجة المقبل بعد الاستناد إلى تصنيف القضايا التي من بينها ما هو جنائي وحقوقي شاق ومبسط»، لافتاً إلى أن القاضي الذي لا يخضع للقياس ستحجب عنه الترقية.

واعتبر أن تقديم الخدمات أصبح أسرع، مشيراً إلى أن إنجاز صك حصر الورثة في محاكم المملكة أصبح لا يتجاوز 30 دقيقة بينما في دول أخرى مجاورة يصل إلى 6 أشهر.

وحول الإجراءات المشددة للعاملين في التفتيش القضائي، قال: «الأمر لا يتوقف عند مراقبة قضاة المحاكم العامة بل يتجاوزه إلى المفتشين أنفسهم الذين يخضعون لمساءلة من لجنة مكونة من ثلاثة قضاة بدرجة قضاة استئناف يستمعون لملاحظات القضاة على المفتشين الذين لا يتمتعون باستثناء في هذا الجانب.«

الخطوط الحديدية تعد لائحة عقوبات ضد المتجاوزين... ونظاماً آلياً للمراقبة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 20 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/193952

الدمام – عمر المحبوب

تعتزم المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، اتخاذ إجراءات «حازمة»، ضد المعتدين على الخط الحديد، إضافة إلى إنشاء «سياج لا يمكن تجاوزه». فيما ستطبق خلال الفترة المقبلة، نظاماً آلياً لمراقبة الخط الحديد والتقاطعات، وإقامة دورات تدريبية لقائدي القطارات ومساعديهم، في خطـــوات تستهدف تقليل حوادث القطارات التي شهدت تزايداً خلال الفترة الماضية.

وقال مسؤول إدارة العلاقات العامة والإعلام في المؤسسة محمد أبو زيد، في تصريح لـ«الحياة»: «إن المؤسســـــة قامت خلال الفترة الماضية، بوضع سياج حديد على الخط والتقاطعات، بهدف منع تجاوز الحيوانات والمركبات له، إلا أننا تفاجأنا بقيام عدد من الأشخاص بقص السياج وعبور الخط، ما أدى إلى وقوع حوادث تصادم بين القطارات والمركبات»، لافتاً إلى أن «معظم دول العالم تقوم بوضع سياج عند الخط الحديد والتقاطعات، لمنع الحيوانات من تجاوزه. إلا أن هذه الثقافة مختلفة في المجتمع السعودي، إذ تم وضع السياج للحد من تجاوز المركبات له.«

وكشف أبو زيد، عن توجه لدى المؤسسة بوضع «سياج أقوى من السابق، لا يمكن قطعه أو تجاوزه، وسيتم إنشاؤه في التقاطعات والأماكن التي شهدت حوادث خلال الفترة الماضية «، مضيفاً أن هناك «توجهاً آخر لإعداد لائحة جزاءات وعقوبات رادعة في حق المعتدين على الخط الحديد، وسيتم إعدادها بالتعاون مع إدارة المرور، بهدف تطبيق عقوبات حازمة على المعتدين»، لافتاً إلى أنها ستكون «متوافقة مع أنظمة المرور المعمول بها في المملكة». وألمح إلى ان العقوبات التي سيتم تطبيقها تتضمن «سحب الرخصة وغرامات مالية». وأشار إلى أن نظام المرور يتضمن أن تكون «أفضلية المرور عند وجود خط حديد، للمركبات التي تسير على الخط، وأن تتوقف السيارات توقفاً تاماً حتى عبور القطار، وعند رؤية إشارة عبور القطار عند التقاطعات لا يسمح بالعبور، وعلى السائق الالتزام بذلك». وطالب بضرورة «نشر الوعي المروري لدى سائقي المركبات عند تجاوز الخطوط الحديدية والتقاطعات.«

وأفصح عن توجه «مهم» لدى المؤسسة يتم العمل عليه حالياً، بأن «تكون معظم أساليب التشغيل آلية (أتمتة النظام)، ما يُسهم في الحد من الكثير من الأخطاء البشرية، التي لن يكون لها وجود بعد تطبيق النظام»، مضيفاً أنه تم أخيراً «تشغيل نظام الإشارات الآلية، الذي يتم من خلاله فتح وإغلاق الإشارات آلياً، إضافة إلى إدخال تقنيات حديثة ومتطورة في مجال السلامة، تتضمن مراقبة أداء العاملين، ونظام الإنذار، وتسجيل أحداث الرحلة والسرعة. وسيتم لاحقاً تطبيق نظام مراقبة الخط الحديد من خلال آلية متطورة، تراقب الخط على مدار الساعة، وتكشف عن أي مشكلات عليه مثل الكثبان الرملية، أو وجود مركبات عالقة على الخط. وسيتم من خلاله تزويد قائدي القطارات بأي مستجدات قد تحدث على الخط»، مبيناً أن هذا النظام يشمل «الاتصالات، والإشارات، والتحويل الآلي». ولفت إلى أنه تم «تشغيل المرحلة الأولى من النظام، وهو تغطية جميع التقاطعات آلياً، إذ يتم الآن التحكم في التقاطعات آلياً.«

وأبان أنه يتم حالياً «تنفيذ برنامج شامل لرفع كفاءة قائدي القطارات ومساعديهم، من طريق عمل دورات تدريبية مُكثفة لهم، تتضمن التشغيل الآمن للقطارات، ودورات أخرى في الإسعاف الأولي للمصابين، وإخماد الحرائق»، لافتاً إلى أنه يتم التعاون مع إدارة الهلال الأحمر والدفاع المدني في تنفيذ تلك الدورات. وشدد أبو زيد، على أن لائحة العقوبات في المؤسسة، التي تقضي بمحاسبة المقصرين، سيتم «تطبيقها في حق من ثبت تقصيره في عمل ارتكبه، ونجم عن ذلك التقصير وقوع حوادث»، لافتاً إلى أنها «تعتمد على نوع المخالفة، إذ قد تقتصر على توجيه إنذار إلى الموظف، أو الحسم من الراتب، وقد تصل إلى الفصل عن العمل، أو الكف عن اليد طيلة فترة التحقيق.«

وكيل المدرسة: المدير يعتبر عكاظ خصما له .. ووالد الطالب: تلاعب من إدارة التعليم والمدرسة أضعف موقفي أمام القضاء

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 3412
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101020/Con20101020378804.htm

محمد الدقعي ـ جدة

أوضح وكيل المدرسة الأهلية المبرأ مديرها من تهمة ضرب طالب بالعقال عمر حسان، أن المدير يرفض لقاء «عكاظ» باعتبارها خصما له، ولأنها أثارت قضية أضرت بصورته أمام الرأي العام، مؤكدا رفض المدير التحدث للصحيفة تماما. ويأتي تصريح وكيل المدرسة عقب رفض المدير التحدث عن القضية للصحيفة، رغم المحاولات المتكررة للاستماع إلى وجهة نظره، بيد أنه لم يبد أي تجاوب.

من جهتها، أبدت أسرة الطالب مخاوفها من التهديدات الصادرة من مدير المدرسة ما دفعها إلى التحفظ على القضية بقبول اليمين التي عرضها ناظر القضية عليهم أمس الأول، كون ولي أمر الطالب ذكر لدى القاضي أن التهديدات طالته في أروقة المحكمة الجزئية، وعند ذكرها لدى القاضي لم ينظر إليها، إضافة إلى كونه تعرض للشتم وابنه من مدير المدرسة.

ويقول عمر بالبيد ـ ولي أمر الطالب ـ إن مدير المدرسة هدد بمقاضاته «وسحبي عن طريق المحاكم أنا وزوجتي حسب تصريحه لي بذلك مباشرة، وعند صدور الحكم هدد برفع قضية ضدي، وضد صحيفة «عكاظ» حول ما طرح دون دلائل حقيقية».

ورأى بالبيد أن اليمين التي أطلقها مدير المدرسة أمام ناظر القضية أنقذت عشرات الموظفين الذين ارتكبوا أخطاء في محاضر التحقيق في القضية، وأن الشهود على الحادثة لا زالوا موجودين وعلى رأسهم مدير التربية والتعليم في جدة عبدالله الثقفي، ونائبه للشؤون الإدارية كمال الغامدي، ووكيل المدرسة عمر حسان ومدرسو التربية البدنية والمرشد الطلابي في ذات المدرسة.

وأضاف «التقارير والتعهدات التي يستند عليها مدير المدرسة ما هي إلا صنع يده، وليست من الجهات ذات الاختصاص، كون أخطاء واضحة فيها تدل على وجود تلاعبات من قبل إدارة المدرسة وإدارة التعليم جعلت من موقفي ضعيفاً أمام القضاء».

من جهته، يقول الطالب المعتدى عليه مهند بالبيد، إنه تم إرغام أساتذته في المدرسة على «كتابة نص إقرار بتوقيعي بأن والدي هو من عرضني للضرب على بطني، وأن التشوهات الظاهرة على وجهي وجسدي من صنع يده حتى يضلل التحقيق».

من جهتها، أوضحت والدة الطالب مهند بالبيد أن ابنها تعمد في بادئ الأمر تضليلها حول الضرب الموجه له من مدير المدرسة، لكنه اعترف لها بالحقيقة بعد إصرارها عليه.

وأضافت «حين اكتشف والده الأورام على جسده، توجه إلى مدير التربية والتعليم في اليوم التالي كونه مرشدا طلابيا في أحد المدارس الحكومية لشكوى مدير المدرسة».

من الخاضعين لنظام العمل .. وفي جلسة الشورى الاثنين المقبل مناقشة كيفية مساءلة موظفي المؤسسات العامة والهيئات الحكومية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 3412
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101020/Con20101020378805.htm

فارس القحطاني ـ الرياض

يناقش مجلس الشورى في جلسته الاثنين المقبل تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن دراسة كيفية مساءلة موظفي المؤسسات العامة والهيئات الحكومية الخاضعين لنظام العمل.

ويبحث الشورى في الجلسة ذاتها تقريري لجنتي الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن مشروع نظام المركز الوطني لتقويم التعليم العام، والإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن مشروع نظام إجراءات التراخيص البلدية.

وسيستمع المجلس إلى ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه طلب إعطاء المناطق الأقل نموا حوافز إضافية يستفيد منها جميع المستثمرين لتنفيذ استثماراتهم، فيما يناقش تقريرا للجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعام المالي 1428/1429هـ.

وفي جلسة الأحد المقبل، يناقش الشورى تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن طلب إبداء الرأي في شأن التحفظ على الفقرتين (ب) و (ج) من البند الأول من المادة 41 من اتفاقية حركة المرور على الطرق الموقعة في فيينا نوفمبر 1968م.

ويتضمن جدول الأعمال للجلسة ذاتها، الاستماع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقريرين السنويين لوزارة التجارة والصناعة للعامين الماليين 1427/1428هـ/ 1428/1429هـ.

وتشمل المواضيع المدرجة على الجدول، تقارير لجان الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للعام المالي 1430/1431هـ، الشؤون الصحية والبيئة بشأن التقرير السنوي للهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها للعام المالي 1428/1429هـ، والإدارة والموارد البشرية بشأن تقرير المتابعة السنوي الخاص بخطة التنمية الخمسية لمعهد الإدارة العامة للسنة الخامسة 1430/1431هـ.

أبرزها الفقر والإسكان و التعصب القبلي وتطوير الأنظمة والأمن الفكري

قضايا لم يناقشها الحوار الوطني.. معاناة الواقع تكشف عن توصيات الورق!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 15458
http://www.alriyadh.com/20/10/2010/article569708.html

جدة، تحقيق - منى الحيدري

يشرف على اختيار القضايا التي يناقشها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، نخبة من المستشارين والمفكرين والمثقفين، إلى جانب التوصيات التي يخلص إليها أي لقاء فكري، وكل ذلك بهدف غرس ثقافة الحوار في المجتمع، والوصول إلى حلول عملية لكثير من "الإشكالات الفكرية والخدمية" التي يعاني منها المجتمع .

وقد نجح المركز في لقاءات سابقة من مناقشة جملة من القضايا والموضوعات الحساسة في المجتمع، مثل: البطالة والغلو والمناهج التعليمية والصحة، إلى جانب المرأة والحوار مع الآخر، وخلص إلى توصيات مهمة قدّمها إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حيث رأت كثير من هذه التوصيات النور، وأسهمت في بناء "مجتمع متماسك" مؤمنا أن الحوار سبيله ومنهجه للتعامل مع المستجدات والمتغيرات التي تطرأ عليه ..

"الرياض" من خلال هذا الطرح المتأني وبمشاركة أعضاء من مجلس الشورى والمهتمين، ترصد مستقبل الموضوعات التي يتطلع المواطن والمواطنة إلى جدولتها في أجندة الحوار الوطني، والتي تشكل هاجساً لديه، مثل ضرورة رصد التحولات الثقافية والفكرية والعلمية التي تعيشها مختلف مناطق المملكة، وصعوبة الحصول على السكن في ظل الارتفاع الحاد لأسعار العقار، إلى جانب غياب قضية الفقر والفقراء عن طاولة النقاش بحثاً عن حلول للحد منها، كذلك مناقشة تطوير الأنظمة الإدارية، وقوانين الأحوال الشخصية، وغيرها .

قضاء وتقاضٍ

في البداية يقول "د.محمود سفر" أستاذ السياسة الشرعية والأنظمة في جامعة الملك عبدالعزيز وعضو مجمع الفقه الإسلامي: إن نظام القضاء والتنظيم القضائي وحقوق المرأة في التقاضي، والدفاع عن حقوقها، بالإضافة إلى تنمية الثقافة الحقوقية لديها، تعد مواضيعاً جديرة بالطرح داخل جدول أعمال الحوار الوطني، مشدداً على ضرورة أن يكون للشباب دور في معالجة قضاياهم، مثل مناقشة الفرص الوظيفية للخريجين من الجامعات الأجنبية في القطاعين الخاص والحكومي، وقضية البطالة التي تتسع دائرتها عاما بعد عام، من خلال إشراكهم في جلسات الحوار، متمنياً أن تنتقل مناقشاتها في رحاب الجامعات، حتى يتسنى لأكبر عدد من الطلبة المشاركة من خلال ورشة عملية للمناقشة وطرح الحلول برؤيتهم الشابة .

مرجعية للفتاوى

وأضاف بعد أن حسم خادم الحرمين الشريفين "حفظه الله" ظاهرة الفتوى، والتي كانت حديث الناس ومصدر إزعاج وبلبة، أقترح أن يناقش الحوار مسألة إنشاء مراكز في مناطق المملكة، تكون بمثابة مرجعية للفتاوى التي قد يحتاجها البعض عند الحاجة، وتكون ملحقة بفروع لها في المناطق الرئيسية كمكة المكرمة والمدينة المنورة، ذاكراً أن التكافل الاجتماعي مطلب تقتضيه حاجة الناس، في ظل تزايد أعداد الفقراء والذين يحتاجون للمسكن المناسب مثل حاجتهم للغذاء والدواء، مما يستدعى من الحوار الوطني شحذ همم رجال الأعمال والبنوك لإنشاء مساكن في القرى للفقراء، مع تأمين مستقبل واعد لأبنائهم، وذلك بتوفير التعليم الذي يوفر عليهم انتظار صدقة المحسنين، ويجعلهم أشخاصا أقوياء بعلمهم دون الاعتماد على الغير في توفير متطلبات الحياة،

إشغال أوقات الشباب
وطالب "د.زهير الحارثي" عضو مجلس الشورى الحوار الوطني بضرورة تفعيل وتطبيق التوصيات الصادرة عن الأطروحات التي ناقشها مركز الحوار على مدى سبعة دورات، استطاع من خلالها معالجة بعض القضايا التي لامست هموم وشجون المواطنين، حتى وإن كان هذا التفعيل متدرجا بعض الشيء ويحتاج لفترة زمنية طويلة لتطبيقه، مضيفاً أن موضوع وقت الفراغ لدى الشباب وضرورة إشغاله بما يفيد، حتى لا يتجهوا إلى طريق الإنحراف والتشتت الديني، مع الحرص على تثقيفهم وتوعيتهم، حيث يعد من المواضيع المهمة والشائكة والتي يجب أن يطرحها "الحوار الوطني" للنقاش، كونها إحدى المشاكل التي يجب مواجهتها بالحلول العاجلة والمناسبة، والتى لا تقل في حجم آثارها السلبية عن البطالة التى نالت نصيبها من النقاش .
قيادة المرأة للسيارة
وأضاف أن هناك عدة ملفات جديرة بالطرح والنقاش وحسم الجدل القائم حولها، ومنها موضوع قيادة المرأة للسيارة، وتفعيل القرار 120 والمتضمن فتح مجالات عمل للمرأة في بيع المستلزمات النسائية، والوقوف على أسباب عرقلته وعدم تفعيله بالشكل الذي يساعد على القضاء على نسبة البطالة المتزايدة، والتي تتشارك فيها الفتيات بنسبة قد تكون متساوية مع الشباب، إضافة إلى ملف خلافات التيارات التي تطرحها بعض الآراء من خلال وسائل الإعلام، والتي يجب أن يتبناها الحوار الوطني تحت مظلته، وبالتالي تكون تحت متابعته لدراسة توجهاتها ووضعها بشكل علمي ومدروس، مثل الموضوعات التي تتناول حركة وتيرة المجتمع الوسطية، أو تلك التي تطالب بالانفتاح أوالإنغلاق الكامل، دون ضوابط تقنن هذه التوجهات المجتمعية .
وضع المطلقات
وأوضح "د.عبدالله دحلان" رئيس مجلس الأمناء بكلية إدارة الإعمال في جدة، بأن الحوار الوطني لم يتطرق إلى بعض القضايا الشخصية مثل الزواج وما ينتج عنه من طلاق، ومعاناة المرأة بعد ذلك، والتي قد تستمر لسنوات طويلة داخل "دهاليز" المحاكم دون جدوى، مما ينتج عنه مشاكل أخرى تتفاوت وحالة كل مطلقة، ذاكراً أنه رغم الاهتمام الذي توليه الدولة لقضية الإسكان إلا أنه مازال يشكل معاناة للمواطنين، وخصوصاً ذوي الدخل المحدود والفقراء، مما يعني ضرورة وضعه في قائمة الأولويات المدرجة في جدول أعمال الحوار الوطني، لمناقشته من وجهة نظر القائمين على الإسكان والمحتاجين من الفقراء للمساكن، مع الأخذ في الاعتبار أهمية سماع صوت ورصد انطباعات هؤلاء الفقراء، لأخذ تصور كامل عن حاجتهم في المساكن وذلك من خلال استبيانات ترصد الوضع على حقيقته، لافتاً إلى أنه ليس بالضرورة أن الحل مجرد تقديم المساعدات العينية البسيطة، والتي بالكاد تسد الأفواه الجائعة لهذه الأسر .
مفهوم الوطنية
ويرى "د.فهد العنزي" عضو مجلس الشورى أن مركز الحوار الوطني رغم مناقشته لعدد من المسائل المتعلقة بالمواطن واهتمامات المجتمع، إلا أنه لا يزال هناك الكثير من المواضيع والتي تحتاج لجرأة في الطرح، مثل القضايا الخلافية والإشكاليات التي تتجاذبها بعض التيارات في المجتمع، خاصةً فيما يتعلق بالمواضيع التي تخص المرأة والتي تحتاج شمولية أكثر في الطرح، مضيفاً أننا إذا حاولنا الخروج بعيداً عن إطار هموم المرأة سننتقل إلى القضايا التي تؤثر على وحدة وانتماء المجتمع، مثل القضايا التي تتعلق بشمولية التنمية في مناطق المملكة المختلفة، ومناقشة القضايا التي تعزز مفهوم الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار أن نشمل بالنقاش كل ما من شأنه أن يؤثر على هذه الوحدة الوطنية، مثل "القبلية" وبشكل صريح وشفاف، وأن يكون توجهنا نحو تعزيز الهوية الوطنية بمعناها الواسع، والا يقتصر فقط على الخدمات، مبيناً أهمية مناقشة الحوار جميع المسائل التي تتعلق بالمفهوم الفكري والترسبات الفكرية في مختلف تيارات المجتمع وطرحها، ومعالجة الخلافات والقضايا الفكرية بما يعزز وحدتنا الوطنية بشكل أفضل، ذاكراً أنه لا يجب أن نخجل أو نتهيب من طرحها، فالمجتمع الذي يتميز بالوضوح والجرأة يجب أن يطرح هذه المواضيع .
التحولات الفكرية
وأضاف يجب أن يكون لدينا الشجاعة الكاملة لمناقشة التحولات الفكرية، ومعالجة كل ما يعتري المجتمع من ظواهر فكرية معينة، والإطلاع على هذه التحولات ومعرفة استجابة المجتمع لها، ومعرفة تناسقها وتواؤمها مع المصلحة العامة، مؤكداً أن كل ما يتعلق بالقضايا الأمنية والإرهاب، يجب أن يكون ضمن مؤتمرات الحوار الوطني، لأنها تعزز قدرة المجتمع على فهمها ومكافحتها ومحاربتها، ليتحمل الجميع مسؤولية الدفاع عن الوطن، وأن لا تصبح الجهات الرسمية المعنية بالدفاع، بل يجب أن نهيأ المجتمع بمختلف أطيافه لأن يأخذ موقفا كاملا تجاه هذه القضايا المستحدثة .
الأنظمة المالية

ويقول "د.أحمد آل مفرح" عضو مجلس الشورى ونائب رئيس اللجنة التعليمية بالمجلس :إن من الموضوعات المهمة التي تحتاج مناقشة وتسليط الضوء عليها من قبل المختصين بالحوار الوطني، قضية الأنظمة المالية والإدارية سواء من النواحي المالية بوزارة المالية، أو من جانب النواحي الوظيفية بالخدمة المدنية مالها وما عليها، لأنها قد تكون إحدى العوائق التي تقف في طريق التنمية بشكل مباشر، رغم وجود تنمية وتطور في بعض المرافق، ولكن بعض الأنظمة تتسبب في إعاقتها إلى حد ما، موضحاً أن الأنظمة الإدارية مطالبة بتوصيف وتحديث الوظائف بشكل منطقي وعملي وعلمي، والتي ستساعد الموظف على تحقيق أعلى مستوى من الإنجاز، وبالتالي ينعكس على أدائه الوظيفي وعلى تقديم الخدمة بالشكل المطلوب للمستفيد، مؤكداً على غياب المحاسبية بشكل مدروس وعلمي، وكذلك الحزم والجدية، لافتاً إلى أن النواحي المالية تتناول المنافسات والعقود والمكافآت ومرتبات بعض الوظائف، والتي تحتاج إلى المناقشة والطرح من المجتمع، ومن المستفيدين والمسؤولين ومن الوزارات ومع المعنيين باهتين الجزئيتين وهي الإدارة والمال .

تعطيل نصف المجتمع

واعتبر "د.محمد آل زلفة" عضو سابق في مجلس الشورى التحولات الفكرية والاجتماعية والثقافية داخل كيان المجتمع من الأمور الجديرة بالمناقشة والاهتمام، لافتاً الى أن جامعة الأميرة نورة تستوعب أكثر من 80 ألف طالبة في عدة تخصصات علمية لبناء الوطن، وهذا يعد أحد التحولات التي يجب أن نستعد لمواجهتها بشكل جيد، ذاكراً الاختلاف الدائر بين العلماء حول حجاب المرأة وتحريم الاختلاط، وفصلها عن مجتمعها في مجالات العمل المختلفة كالمستشفيات والمتاجر التجارية، لافتاً إلى أن ذلك يجعلنا نقف حائرين أمام تعطيل قوة نصف المجتمع، في الوقت الذي نستعد فيه لاستقبال أكثر من أربعين ألف سيدة درسن خارج المملكة، وسيعدن مهندسات وأكاديميات في جامعتنا، إضافة الى وجود ما يقارب من 350 مليار ريال سعودي مجمدة في البنوك كأرصدة نسائية، وذلك بسبب العُقد حول عمل المرأة، وهذا يستدعي انعقاد مناقشات كثيرة من الحوار الوطني حول هذا الموضوع .

مجلس القضاء يطلب التحقيق في قضية طبيبة المدينة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/193953

الدمام – شمس علي

دخل المجلس الأعلى للقضاء، على خط قضية «طبيبة المدينة»، حين وجه رئيسه الشيخ صالح بن حميد، أمس، خطاباً إلى رئيس المحكمة الجزئية في جدة، الشيخ عبدالله العثيم، طلب فيه «الاطلاع والنظر في شكل عاجل في طلب المدعى عليها، سمر بدوي، وإطلاق سراحها» من سجن بريمان في مدينة جدة من أشهر، بعد نقلها إليه من دار الحماية الاجتماعية، التي أودعت فيها لنحو 18 شهراً، بعد إدعائها التعرض إلى «عنف أسري» من والدها، مطالبة بنزع ولايته عنها.

وطالب ابن حميد في خطابه، إلى محكمة جدة، بـ«إفادتنا بتاريخ إيقافها، وقرار الإيقاف الذي تم الاستناد عليه»، و«إرسال كامل المعاملة، من أجل البحث والتحقيق فيها»، وذلك بحسب كل من محاميها وليد أبو الخير، والناشط الحقوقي محمد حديجان الحربي. وقام الحربي، أمس، بزيارة إلى مقر المجلس الأعلى في الرياض، الذي رفع له محامي سمر، شكوى قبل خمسة شهر، وأخضعها للتحقيق من جانب التفتيش القضائي في المجلس .وقال الحربي، في اتصال هاتفي مع «الحياة»: «التقيت الأمين العام للمجلس، الذي أبلغني بأنه تم إعداد خطاب وجه إلى المحكمة الجزئية في جدة، وقد يصل هذا الخطاب يوم السبت أو الأحد المقبلين .«

علاجه بمستشفى أهلي كلفه أكثر من ستمئة ألف ريال
عسكري يرفض مستشفى الأمن استقباله والصحة لم تعالج كسوره

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 15458
http://www.alriyadh.com/2010/10/20/article569611.html

الرياض – راشد السكران

ناشد المواطن علي الشهري مستشفى الأمن العام بضرورة تنفيذ الاعتمادات التي أمر بها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز مساعد وزير الداخلية لعلاج ابن عمه الذي يعمل في إحدى قطاعات وزارة الداخلية، ويرقد الآن في مستشفى النقاهة إثر تعرضه لحادث مروري توفي على إثره أخيه، وحصل لأمه كسور في الحوض، وقد وقع لهم الحادث بالقرب من محافظة القويعية .

وقد أدى الحادث (وفق ما يشير الكشف الطبي عن حالته وتحتفظ الجريدة بنسخة منه (إلى رض شديد على الرأس مع ضعف في الجانب الأيسر من الجسم بالإضافة إلى كسور متعددة في عظم الكتف والترقوة وعنق الفخذ في الجانب الأيسر من الجسم، كما أنه كان يعاني من سوابق لمرض سرطان القولون ومتعاف منه منذ سنتين حيث تم إجراء استئصال تام للورم وخضع لعلاج كيميائي للورم .

ويضيف ابن عم المريض: أنه بعد وقوع الحادث أدخل لمستشفى القويعية ولم يتم نقله إلى مستشفى الأمن العام بحكم أن أحد أفراد وزارة الداخلية فاضطررنا إلى الكتابة لسمو مساعد وزير الداخلية الذي تكرم بإصدار تعميدين لمستشفى قوى الأمن، ولكن لم تنفذ تعميداته بحجة عدم توفر سرير، فقمنا بمخاطبة وزارة الصحة التي اعتذرت عن استقباله بنفس الحجة السابقة، وحولته إلى مستشفى (أهلي) مكث فيه قرابة الشهرين بتكلفة مالية وصلت إلى حوالي (ستمائة ألف ريال) لتمريضه فقط، ولم يتم تجبير الكسور التي كان ولا يزال يعاني منها، بعد ذلك اعتذرت وزارة الصحة عن الاستمرار في معالجته على نفقتها، وقامت بنقله إلى مستشفى النقاهة لحين توفر سرير في إحدى مستشفياتها، والآن يرقد في النقاهة منذ ثلاثة أشهر .

ويضيف ابن عمه: المريض طريح الفراش ويتنفس عبر فتحة دماغية والتغذية عن طريق أنبوب أنفي معدي، ويعتمد على الغير بشكل تام في جميع احتياجات الحياة اليومية، ولو تمت معالجة كسوره وإدخاله لمستشفى الأمن لتحسنت حالته، وإذا لم يتم قبوله في مستشفى الأمن فبأي مستشفى آخر، مؤكداً أن مدينة الأمير سلطان الإنسانية وبتوجيه كريم من سمو ولي العهد وافقت على استقباله ولكن بعد أن يتم معالجة الكسور التي يعاني منها، ويقول أن ما نخشاه عليه الآن تدهور حالته المرضية لعدم متابعته.

توقعات بحسم قضية عبدالله وسمير... الاثنين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 20 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/193949

الدمام – رحمة ذياب

توقع المحامي أحمد السديري، ان يشهد يوم الاثنين المقبل، إسدال الستار على قضية » عبدالله وسميرة«، بصدور حكم المحكمة الإدارية (ديوان المظالم) ببطلان دعوى» التزوير» التي رفعها والد سميرة، ضد زوجها عبدالله المهدي. ورد السديري أمس، على لائحة الادعاء المقدمة من هيئة التحقيق والإدعاء العام، حول وجود «تزوير في أوراق الزواج»، بحسب الشكوى التي قدمها والد سميرة، التي كشف زوجها انها «حامل في الشهر «، وفي حال أبصر المولود النور بعد ستة أشهر، سيكون الطفل الثاني للزوجين، بعد» ريماس»، التي بدأت أول فصول هذه القضية، وهي جنين في رحم أمها، قبل نحو ثلاث سنوات.

وقال السديري، لـ»الحياة»: «طعنا في صحة تلك الأوراق، بعد ان أصر موكلي) عبدالله)، على إحضار أصولها، فالصور يمكن تزويرها، والتلاعب فيها»، مضيفاً ان» الادعاء واهن، وليس قانونياً، ولا يمكن أخذه بعين الاعتبار. ودفعت ببطلان ما تم تقديمه، لأنه لا يقوم على أساس واضح وصريح. ورفضنا لائحة الادعاء قطعياً. إلا ان القاضي لم يصدر حكمه، لحين حضور الطرف الآخر مقدم الاتهام (والد سميرة)، وإحضار أصول الأوراق»، مبيناً أنه تم «تحديد موعد لجلسة مقبلة، ستعقد يوم الاثنين المقبل، للرد على الطعن المقدم من قبلنا.«

بدوره، قال الزوج عبدالله المهدي: «إن المستند القطعي سأقدمه قبيل النطق بالحكم، لإثبات ان تلك الأوراق مُزورة فعلاً، ولكنها لا تمت لي بصلة. أما عقد الزواج فهو صحيح بشهادة شهود، الذي سيتم إحضارهم، وكذلك عدد من أفراد أسرة زوجتي، الذين شهدوا على العقد»، مؤكداً على مطالبته بـ «إحضار أصول الأوراق، التي يدعون أنني زورتها .«وذكر المحامي السديري، ان قضية «عبدالله وسميرة»، «خرجت من نطاق «عدم تكافؤ النسب«، إلى الاتهام بالتزوير»، مضيفا «يعيش عبدالله مع زوجته في شكل طبيعي .«

فيما كشف عبدالله انه وزوجته ينتظران الآن مولودهما الثاني. وقال: «لا يمكن ان يكون زواجنا باطلاً. والادعاءات واهنة. ولا تستند إلى دليل قطعي وصحيح»، مرجحاً ان تكون جلسة يوم الاثنين المقبل «الحد الفاصل في القضية، التي استغرقت وقتاً طويلاً .ولا بد من النطق بالحكم فيها». وقالت سميرة: «أنا في الشهر الثالث من الحمل. ولا يوجد ما يعكر صفو حياتنا الا تهمة التزوير الموجهة إلى زوجي»، مضيفة «أحلم ان أعيش كأي امرأة، في أمن واستقرار، بعيداً عن الاضطراب والتوتر الذي خلفته تداعيات هذه القضية.«

البراك لـ الحياة: لا استثناء للوزراء ومسؤولي الكهرباء من قطع التيار

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 20 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/193848

الجوف - عبدالعزيز النبط

شدد الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للكهرباء المهندس علي البراك على أن انقطاعات التيار الكهربائي لا تستثنى منها منازل الوزراء ومسؤولي الشركة، إذ تعرض سكنه لفصل التيار أكثر من مرة، مشيراً إلى أن جميع الانقطاعات تعود إلى الأعطال الفنيةوقال في حديث إلى «الحياة» بعد لقائه أمير منطقة الجوف الأمير فهد بن بدر مساء أول من أمس: «الشركة لا يسعدها انقطاع التيار الكهربائي، بل إنها تخسر نتيجة تلك الانقطاعات»، لافتاً إلى أن الشركة تولي القرى والمراكز البعيدة أهمية كبرى في حال انقطاع التيار الكهربائي عنها.

وأضاف أن التيار الكهربائي ينقطع عن المدن الرئيسية، لكن معالجة المشكلة تكون سهلة، كون شبكات الكهرباء فيها مترابطة وقريبة من بعضها ومصادر التيار متعددة، على عكس القرى التي لا توجد فيها بدائل، مؤكداً أن الشركة تتفهم مشاعر المواطنين في القرى والمراكز البعيدة في حال انقطاع التيار الكهربائي فيها.

وعن توجيه أمير منطقة الجوف بقطع الكهرباء عن منازل المسؤولين عن الكهرباء في المنطقة في حال تكرار انقطاع الكهربائي في المنطقة، أوضح أن إشارة الأمير جيدة، ورسالة قوية لجميع العاملين في خدمات الكهرباء للشعور بمعاناة المواطنين، مشيراً إلى أن فصل الصيف يكون فيه الطلب عالياً على الكهرباء، ومعدات الشركة في أدنى مستوياتها.

وأرجع البراك أسباب الانقطاع المتكرر للكهرباء في محافظة القريات ومركز طبرجل خصوصاً، إلى تقادم معدات الشركة، إذ إنها تحتاج إلى تبديل وتعزيز، لافتاً إلى أن ارتفاع درجات الحرارة في القريات في الصيف الماضي، زاد من أحمال الشبكة بنسبة 30 في المئة.

وكشف البراك عن ضعف موارد الشركة، التي تمنعها من تنفيذ جميع المشاريع التي تحتاجها المناطق في الأعوام المقبلة ما دفعها لاقتراض نحو 30 بليون ريال لتنفيذ المشاريع.

مخالفون يثيرون أعمال شغب وتحطيم سيارات بجدة سعيا للترحيل المجاني

الجوازات: عليهم مراجعة إدارة الوافدين للاستفادة من العفو الملكي

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=25767&CategoryID=5

جدة :محمد الزايد 2010-10-20 3:16 AM

أثار عدد من مخالفي نظام الإقامة من الجنسية الإندونيسية أمس الشغب أسفل كوبري الملك فهد بجدة (الستين سابقا). كما اعتلوا المركبات المتوقفة أسفل الجسر وأطلقوا هتافات وعبارات تطالب بترحيلهم إلى بلدانهم. ورافق ذلك تحطيم لزجاج عدد من المركبات في الموقع مما أدى إلى رفع بلاغات لغرفة عمليات الأمن بجدة من قبل الدوريات الموجودة في الموقع وأصحاب المركبات المتضررين.

وعلى الفور، انتقل عدد من الدوريات التابعة لعدد من الجهات الأمنية المختصة إلى الموقع للسيطرة على الوضع ومنع استمرار أحداث الشغب.

"الوطن" زارت الموقع عصر أمس، وكان يلفه السكون مع تواجد أعداد من المخالفين به سواء من الجنسية الإندونيسية أو من جنسيات أخرى. وأفاد أحد المخالفين (إندونيسي) لم يذكر اسمه، بأن الأعمال التي جرت أمس كانت امتدادا لأعمال مشابهة تمت ليلة أول من أمس والليلة السابقة لها، بهدف لفت انتباه وتحرك الجهات المعنية وقنصلية بلاده لإنهاء إجراءات سفرهم مجانا. وأكد المخالف لـ "الوطن "عزمهم على الاستمرار في التظاهر لتصحيح وضعهم، طالبا عودة "الوطن" إلى الموقع في حدود الساعة العاشرة مساء أمس للتصوير.

من جانبه، أوضح المتحدث الرسمي المكلف بشرطة جدة الملازم أول نواف البوق أنه ورد بلاغ أمس إلى مقر غرفة عمليات الأمن من قبل الدوريات في الميدان بمحيط الجسر، يفيد بوجود حالات تكسير زجاج سيارات أسفل كوبري الستين حيث تمت إحالة المتسببين فيه والمتضررين إلى مقر مركز شرطة الكندرة.

وعن الفوضى التي أحدثتها العمالة الإندونيسية المخالفة، أكد البوق أنه تم التعامل مع الحدث بما يمليه الموقف، إضافة إلى تواجد كافة الدوريات في مربعاتها، واصفا الوضع في الموقع بالطبيعي جدا على حد قوله. إلى ذلك، أوضح الناطق الإعلامي للجوازات بمنطقة مكة المكرمة الرائد محمد الحسين أن هؤلاء الأشخاص سواء كانوا من جنسيات آسيوية أو خلافها اتخذوا من هذا المكان (أسفل كوبري الستين) موقعا للفت الانتباه للجهات الحكومية الأخرى للقبض عليهم وترحيلهم، إلا أن التعليمات الجديدة والاستفادة من العفو الملكي الذي صدر مؤخرا لتسهيل سفر أي مخالف، تتطلب مراجعة إدارة الوافدين لاستكمال إجراءاته دون إيقافه، ومن ثم السماح له بالمغادرة عن طريق المنافذ .

وأشار إلى أن دوريات الجوازات تقوم بحملات على هذا الموقع وجميع المواقع التي تكثر بها مخالفات نظام الإقامة، إضافة إلى التنسيق الدائم بين إدارة الجوازات وبعض القنصليات لتسهيل إجراءات سفر رعاياها بالتعاون مع كافة الجهات الحكومية ومحاولة الاستفادة من العفو الملكي الكريم في إنهاء إجراءات سفرهم إلى بلدانهم. يذكر أن "الوطن" نشرت تحقيقا في أول أكتوبر الحالي عن حال العمالة المخالفة أسفل كوبري الستين ومدى استفادتهم من العفو السامي الكريم لتصحيح أوضاعهم

استدرجوه لاستراحة بدعوى رقية مريض مسحور

3 يعتدون على عضو هيئة بالضرب في حائل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 3412
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101020/Con20101020378634.htm

«عكاظ» ـ حائل

فتحت الجهات الأمنية في منطقة حائل تحقيقا مع مواطن متهم بالاعتداء على أحد أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المنطقة، بعد أن طلب منه الرقية الشرعية واستدراجه إلى استراحة خاصة في حي الشفاء جنوبي حائل.

وفي التفاصيل، إن عضوا في الهيئة تلقى اتصالا هاتفيا في وقت سابق من شخص طلب منه الحضور إلى استراحته الخاصة، مدعيا بأنه مسحور وبحاجة إلى من يرقيه، وما إن حضر عضو الهيئة إلى الاستراحة حتى انهال عليه ثلاثة رجال ضربا بالعصي في أنحاء متفرقة من جسده، نقل على إثره إلى المستشفى بعد حضور الشرطة إلى موقع الحادث واعتقال المتهمين.

وأكد لـ «عكاظ» المتحدث الرسمي في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حائل مطلق النابت، أن القضية جنائية وليس للهيئة علاقة فيها، مضيفا أنها وقعت خارج وقت الدوام الرسمي لعضو الهيئة، وأفاد أن زميلهم في حالة جيدة ومستقرة بعد أن اطمأنوا عليه في المستشفى، كما كشف أن المواطن المتهم بالاعتداء كان رجل أمن مرافقا في الجولات الميدانية للهيئة خلال سنوات ماضية قبل أن يتقاعد، فيما رفضت شرطة منطقة حائل التعليق على الحادثة إلى حين الانتهاء من التحقيقات الأولية.

يذكر أن عددا من أقارب منسوب الهيئة بعدما شاهدوا آثار الاعتداء على جسده حضروا إلى مخفر الشرطة وحاولوا ضرب المتهم، وهو ما دفع سلطات الأمن إلى إيقاف جميع الأطراف على ذمة التحقيق تمهيدا لتحويلهم إلى هيئة التحقيق والادعاء العام.

تشغيل البرنامج الإلكتروني مطلع العام المقبل .. رئيس التفتيش القضائي لـ عكاظ :

حجب الترقية عن القضاة الذين لا يخضعون لقياس الأداء

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 3412
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101020/Con20101020378635.htm

فهد الذيابي ـ الرياض، عدنان الشبراوي ـ جدة

دشن رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور صالح بن حميد ورئيس هيئة التحقيق والادعاء العام محمد العبدالله في الرياض أمس، برنامج التفتيش القضائي الإلكتروني تمهيدا لتشغيله فعليا مطلع العام المقبل بهدف مراقبة أداء القضاة في 100 محكمة إلكترونيا إلى جانب كتابات العدل، إذ سجل البرنامج في 36 محكمة حول المملكة.

بدوره، أكد لـ «عكاظ» رئيس التفتيش القضائي في المجلس الأعلى للقضاء الدكتور ناصر بن إبراهيم المحيميد أن نتائج قياس أداء القضاة ستخضع للتقييم الشهر المقبل بعد الاستناد لتصنيف القضايا، قائلا: «القاضي الذي لا يخضع للقياس ستحجب عنه الترقية.

وحول الإجراءات المشددة في التفتيش القضائي، أوضح المحيميد أن «الأمر لا يتوقف عند مراقبة قضاة المحاكم العامة بل يتجاوزه للمفتشين أنفسهم الذين يخضعون لمساءلة من لجنة مكونة من ثلاثة قضاة بدرجة قضاة استئناف يستمعون لملاحظات القضاة على المفتشين الذين لا يتمتعون باستثناء في هذا الجانب».

وفي شأن برنامج التفتيش القضائي الإلكتروني، بين أن جميع المحاكم ستغطى بالبرنامج بعد عامين، إذ سيسهم في الرقي بالمنتج القضائي ويحقق متابعة متواصلة من الجهة الرقابية بالتفتيش القضائي ويتواصل باستمرار مع القضاة والقضايا وصولا إلى تحسين وتطوير الأداء الوظيفي للقضاة والمفتشين القضائيين.

وأشار المحيميد إلى أن البرنامج سيقلص العمل البشري من 100 في المائة إلى 20 في المائة، مبديا أمله بربط 60 في المائة من المحاكم بالتفتيش الإلكتروني في الأسبوعين المقبلين.

وأفاد رئيس التفتيش القضائي أن الربط الإلكتروني يصل على جهاز كل قاضي لإشعاره برسالة عن أية معاملة تعثرت أو تأخير أو موعد ألغي أو أي تعديل على أية عملية تتدخل ضمن منظومة عمله دون المساس بالحكم القضائي الصادر منه.

من جهته، بين مدير عام إدارة الحاسب الآلي في وزارة العدل المهندس ماجد بن إبراهيم العدوان أن مجالات عمل التفتيش عن بعد تتضمن ثلاثة محاور، هي: التفتيش الدوري، التحقيق وكشف الشكاوى، والمتابعة.

وذكر العدوان أن برنامج التفتيش القضائي الإلكتروني يتميز بسرعة الحصول على المعلومة واختصار الجهد والوقت وعدم إشغال القاضي المفتش عليه.

أوصلت الخدمة إلى منزله وعادت لسحبها مرة أخرى

المظالم ينظر دعوى مواطن ضد مياه نجران

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 3412
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101020/Con20101020378651.htm

قايد آل جعرة، محمود الحارثي ـ نجران

تنظر الدائرة الإدارية العشرون في ديوان المظالم في منطقة عسير في الخامس عشر من محرم المقبل، في دعوى تقدم بها مواطن ضد المديرية العامة للمياه في منطقة نجران، ذكر فيها أن المديرية سحبت من منزله ومنازل أخرى في حي الأثايبة خدمة المياه بعد توصيلها قبل نحو عام، وعللت ذلك أن منفذ المشروع أخطأ في توصيل الشبكة.

وقال صاحب الشكوى حسين مانع حوف آل زمانان إنه تفاجأ قبل أيام بحضور مهندسين من مديرية المياه يرافقهم المقاول المنفذ ومعدات خاصة بالإزالة وتساندهم قوة أمنية من شرطة المنطقة، لإزالة شبكة المياه الموصولة بمنازل الحي، في وقت ما تزال القضية منظورة لدى ديوان المظالم.

وذكر آل زمانان في حديث مع «عكاظ» أنه اتصل بمساعد مدير شرطة منطقة نجران اللواء حمد الأحمدي الذي تفهم القضية ووجه بإيقاف الإزالة، وأضاف «منحني مهلة 48 ساعة لاستخراج أمر من إمارة المنطقة بإيقاف عملية الإزالة كون توجيهات الإزالة صدرت من مقام الإمارة»، مناشدا أمير المنطقة بالوقوف إلى جانبه ومنع الإزالة حتى يتم الفصل في القضية.

وكان مدير عام المياه في منطقة نجران المهندس صالح مصطفى هشلان أكد في وقت سابق أن المقاول المنفذ للمشروع أوصل شبكة المياه إلى حي الأثايبة بالخطأ، وسوف يتحمل جميع تكاليف المشروع وليس لمديرية المياه في نجران علاقة في هذا الخطأ.

وفي المقابل نفى صاحب المؤسسة التي تنفذ المشروع أن يكون هناك خطأ في التنفيذ، وأكد أنه أوصل الشبكة من خط رئيس على نفس الشارع الذي يسكنه مدير المياه في نجران، وتم توصيل خطوط فرعية من الخط الرئيس للشبكة على مدى أسبوع بمواصفات معتمدة.

وقال منفذ المشروع إن مؤسسته ليست طرفا في النزاع، «من الواضح أن هناك خلافا شخصيا بين مدير المياه في منطقة نجران وبين المواطن آل زمانان وأقحمت المؤسسة في ذلك».

تقرير لجنة التفتيش الطبية في قضية الطفلة ريم:
ممرضتان تعملان دون تأهيل ونظام التكييف ينشر العدوى

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 3412
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101020/Con20101020378806.htm

محمد الدقعي ـ جدة

أكد تقرير للجنة التفتيش الطبية حصلت «عكاظ» على نسخة منه، في قضية الطفلة ريم ذات الثمانية أعوام والمستشفى الخاص الذي اتهم ولي أمرها المركز الصحي بالتسبب في وفاتها، وقضت اللجنة الطبية الشرعية بصرف النظر عن القضية أمس الأول، أن الممرضتين اللتين تم استجوابهما في القضية تعملان في المستشفى أكثر من عامين دون الحصول على تصنيف الهيئة، أو ترخيص مزاولة المهنة.

وبينت اللجنة أنه تمت زيارة قسم العناية المركزة في المستشفى الخاص ولوحظ أن القسم يتكون من غرفتين تحتويان على ستة أسرة، خمسة أسرة مجهزة بكافة التجهيزات، بينما سرير آخر تنقصه التجهيزات، موضحة أنه عند سؤال إدارة المستشفى عن السبب وراء عدم تجهيز السريرين، أفادت بأن السرير الآخر لا يستخدم إلا عند الظروف الخاصة المتمثلة في ازدحام المرضى في قسم العناية المركزة.

وقال عضوا التفتيش في محضر التحقيق إنه «لا يستخدم العزل والضغط السالب في قسم العناية المركزة، إضافة إلى ارتباطه بتكييف المستشفى مباشرة، وهذا ما يشكل خطورة على المرضى كونه يستخدم لعزل المرضى، وهو غير صالح للعزل وهذا ما يفسر إصابة الطفلة بمرض معد كون الغرفة غير مؤهلة لعزل المرضى المصابين بأمراض معدية».

وأشارت اللجنة إلى أن قسم العناية المركزة يتم إدارته من قبل التمريض، حيث لا يوجد أطباء متفرغون للعمل في قسم العناية المركزة، مضيفة «وتمت متابعة حالة الطفلة ريم من قبل الطبيب المباشر».

وأضافت اللجنة أن قسم العناية المركزة يحتوي على ستة أسرة ويتشكل من خمس ممرضات، يعملن على مدار الـ 24 ساعة في اليوم، بواقع 12 ساعة لكل وردية، ثلاثة منهن صباحا واثنتان ليلا.

واعتبرت اللجنة أن الوضع الحالي لقسم العناية المركزة يشكل خطرا كبيرا على حياة المرضى، ويجب إغلاقه لحين توافر أطباء متفرغين، موصية بإيقاف جميع الممرضات اللاتي لا يحملن تراخيص مزاولة المهنة لحين حصولهن عليها.

من جهة أخرى، كشفت تحقيقات مستشفى الولادة والأطفال في القضية عن طلب اللجنة الطبية الشرعية في الشؤون الصحية في جدة، تحليل غازات الدم عند دخول الطفلة إلى المستشفى، في حين وجد تقصير في التعامل مع حالة الطفلة وفق المقتضيات الطبية، وعدم فحص التروية والقلب والبطن من قبل الأطباء المباشرين لحالتها.

وقالت مصادر مطلعة في المستشفى إن الطفلة أمدت بالأوكسجين عبر كمامة ما صعب معرفة نسبة الكمية التي استنشقتها، مشيرة إلى أن بعض العلاجات لم تعط بالجرعة المطلوبة في الوقت المحدد «وأنه بعد دخول الطفلة إلى العناية المركزة لم يتم التعامل مع جهاز التنفس الصناعي الموصول بالطفلة بالطريقة الصحيحة، ما يدل على أن الطبيب ليس ذا خبرة في كيفية العناية المركزة للأطفال.

الرقابة تحيل 566 قضية تزوير ورشوة واختلاس واستغلال السلطة لديوان المظالم

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 17346
http://www.al-madina.com/node/269656

سلوى حمدي - الرياض

أحالت هيئة الرقابة والتحقيق بمختلف فروعها بمناطق ومحافظات المملكة 566 قضية من القضايا الجنائية إلى المحكمة الإدارية (ديوان المظالم) بقرارات اتهام لمحاكمة المتهمين جنائيًا وتأديبيًا، وذلك خلال 3 شهور فقط من 1 /4 وحتى 1430/6/30هـ، تم الادعاء فيها من قبل الهيئة، وصدرت فيها أحكام من الدوائر الجزائية بالمحكمة الإدارية (ديوان المظالم) بالسجن أو الغرامة أو بالسجن والغرامة معًا. ومن بينها 428 قضية تزوير و55 قضية رشوة و4 قضايا اختلاس و12 قضية استغلال نفوذ إلى جانب 30 قضية تتعلق بمقاومة رجال السلطة. وقالت "الهيئة" إن هذا الاجراء يأتي انطلاقًا من المهام المناطة بالهيئة ووفقًا لاختصاصها المتمثل في تنفيذ الجولات الرقابية على أداء الأجهزة في الجهات الحكومية إداريًا وماليًا، والتحقيق والادعاء في المخالفات المالية والإدارية، وكذا القضايا الجنائية.

وقد جاءت القضايا على النحو التالي: 428 قضية تزوير، ومجمل مبالغ الغرامات فيها 462.700ريال - 55 قضية رشوة، ومجمل مبالغ الغرامات فيها 824.300 ريال - 16 قضية ترويج عملة، وبلغ مجمل الغرامات فيها 209.000 ريال - 4 قضايا اختلاس، ومجمل مبالغ الغرامات فيها 328.555 ريال - 6 قضية الاشتغال بالتجارة، ومجمل مبالغ الغرامات فيها 13.000 ريال - 13 قضية إساءة المعاملة، ومجمل مبالغ الغرامات فيها 5.000 ريال - 30 قضية مقاومة رجال السلطة، ومجمل مبالغ الغرامات فيها 26.500 ريال - 12 قضية استغلال النفوذ، ومجمل مبالغ الغرامات فيها 8.000 ريال - قضيتان مخالفة بريدية، ومجمل مبلغ الغرامات فيها 1.000ريال. كما صدر 55 حكمًا تأديبيًا من الدوائر التأديبية في القضايا المرفوعة من الهيئة.

وأشارت إلى أنها تواصل دراسة وبحث القضايا التى ترد اليها وإحالة ما يثبت منها إلى المحكمة الإدارية تباعًا، وذلك من ضمن اختصاصتها الموكل لها في رقابة مدى الانضباطية في الأجهزة الحكومية؛ لتهدف من وراء ذلك إلى رفع الأداء في تلك الأجهزة والكشف عن الأخطاء والتقصير أو الانحراف ومن ثم ملاحقة كل من تأمره نفسه إلى مخالفة الأنظمة أو استغلال النفوذ الوظيفي أو إساءة استعمال السلطة الوظيفية أو الاعتداء على المال العام، وبعد ذلك يتم الادعاء عليه أمام القضاء، لينال ما يستحقه من جزاء جراء ما اقترفه وبحسب ما تقضي به الأنظمة العقابية (الجنائية والتأديبية) التي أوجدت لتنفيذ العقاب والردع والحفاظ على مصالح الأمة من كل عابث ومفسد.

قضايا نسائية تحرج المشروع الإسلامي"4"

المصدر: جريدة عكاظ الخميس6 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 14 أكتوبر 2010العدد 3406
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101014/PrinCon20101014377647.htm

د. معن الجربا

يدعي البعض بأن الإسلام جاء واستعبد المرأة، ولكن بمقارنة سريعة عبر التاريخ سوف نكتشف أن المحرر الحقيقي للمرأة كانت هي حضارة الإسلام وليس غيرها من الحضارات.. فمثلا كان المجتمع اليوناني يعتبر المرأة سلعة تباع وتشترى ولم يكن لها أي نصيب في ميراث العائلة، وفي المجتمع الروماني كان ينظر إليها أنها ناقصة الأهلية طيلة حياتها، وأن رب الأسرة غير ملزم بالاعتراف بها فله الحق بضمها للأسرة أو رفضها، وشريعة حمورابي كانت تبيح لرب الأسرة أن يهب المرأة لمن يشاء، أما عند الهنود فلم يكن للمرأة حق الحياة بعد موت زوجها فيجب أن تدفن أو تحرق معه، وكذلك عند العرب كانت المرأة تدفن حية خوفا من العار والفاقة، وعند اليهود والنصارى كانت المرأة لعنة وشر مطلق لأنها هي التي أغوت آدم وكانت السبب في إخراجه من الجنة. أما في أوروبا وفي القرن الخامس الميلادي كانوا يتساءلون هل المرأة جسم به روح أم لا، وفي فرنسا عام 586م كانوا يناقشون هل المرأة إنسان أم غير إنسان؟ وبعد قيام الثورة الفرنسية عام 1789م ورغم الإنجازات في مجال حقوق الإنسان ظلت المرأة قاصرة وليس لها أهلية التعاقد إلا برضا وليها وقد استمر هذا الوضع حتى عام 1938م، ومن الطريف أن القانون الإنجليزي حتى عام 1805م كان يبيح للزوج بيع زوجته.

ومن المؤكد أن المتتبع لتاريخ الثورات الحقوقية في العالم سوف يجد أن الإسلام كان له السبق الأول في هذا الأمر، حيث إن الإسلام قد جاء قبل ألف وأربعمائة سنة فصان حقوق المرأة وحررها من الظلم والاضطهاد الذي كان يمارس عليها، حيث إنه قرر لها المبادىء التالية:

أولا: قرر أن المرأة كالرجل في الإنسانية سواء بسواء حيث قال تعالى (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها).

ثانيا: دفع عنها اللعنة التي كان يلصقها بها رجال الديانات السابقة، حيث قال عز وجل(فأزلهما الشيطان) (فوسوس لهما الشيطان) (قالا ربنا ظلمنا أنفسنا)، فكل الآيات السابقة تدل على أن آدم وحواء كانا مجتمعين مسؤولين عن الخطيئة وليست حواء فقط، كما أن الله عز وجل قد حمل آدم النتيجة النهائية للخطيئة حيث قال (وعصى آدم ربه فغوى).

ثالثا: قرر الإسلام أن المرأة أهل للعبادة والتكليف مثل الرجل سواء بسواء، حيث قال تعالى (فاستجاب لهم ربهم إني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض).

رابعا: حارب الإسلام التشاؤم منها حيث قال تعالى (وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم).

خامسا: حرم قتلها ووأدها حيث قال تعالى (وإذا المؤودة سألت بأي ذنب قتلت).

سادسا: أمر الإسلام بإكرامها سواء كانت أما أو بنتا أو زوجة، حيث قال تعالى (ووصينا الإنسان بوالديه) (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة)، وقوله عليه السلام (خيركم خيركم لأهله).

سابعا: نظم حقوقها مع الزوج وجعل لها حقوقا كاملة، حيث قال تعالى (ولهن مثل الذي عليهن).

ثامنا: نظم قضية الطلاق بما يمنع تعسف الرجل، حيث جعل له حدا لا يتجاوز الثلاث مرات بعد أن كان لا حد له في الأمم الأخرى وأعطاها في مقابل ذلك حق الخلع.

تاسعا: حدد تعدد الزوجات وجعله أربعا بعد أن كان لا حد له عند العرب والأمم الأخرى وفرض شروطا للتعدد تضمن للزوجة حقوقها وكرامتها.

عاشرا: جعل لها نصيبا مفروضا في الإرث سواء كانت أما أو أختا أو بنتا أو زوجة، وسواء كانت صغيرة أو كبيرة وحتى لو كانت جنينا في بطن أمها.

الحادي عشر: جعلها بعد البلوغ كاملة الأهلية للالتزامات المالية كالرجل سواء بسواء فلها حق البيع والشراء وإبرام العقود وفسخها ورفع الدعاوى وأن توكل وتتوكل عن الغير.

تأخر الزواج .. ترمل .. طلاق = فقر

المصدر: جريدة عكاظ الخميس6 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 14 أكتوبر 2010العدد 3406
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101014/PrinCon20101014377648.htm

أسماء المحمد

يبدو أن كل الطرق تؤدي إلى فقر المرأة الذي يتفاقم مهما سلكت من طرق متباينة، وما حفظناه وأصبح (عادي) ومن المسلمات ويتعلق في كون النساء ضحايا الأمراض والفقر والحروب وتجارة البشر أفهمه على مستوى العالم، لكن في دولة بمقومات بلادي، لا. سيظل لغزا محيرا يشير إلى تأثر أحوال النساء بحالات الفساد العامة وأهمها الفساد الفكري!.
إن كانت لم تتزوج وتأخر زواجها فهي مكبلة على هامش الانتظار، وإن طلقت فحياتها منهارة، في خبرين لصحيفة «الحياة» وحسب مصدر في الضمان الاجتماعي عدد الإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج ومستفيدات من المخصصات تجاوزن الـ 35 من أعمارهن وتتقاضى كل منهن إعانة شهرية مقدارها 862 ريالا، ارتفع عددهن من 9 آلاف إلى 25 ألفا، أي تضاعف 3 مرات في 18 شهرا!!. ونسب الطلاق ارتفعت في السعودية، مكة فقط نصيبها 6 صكوك طلاق من كل 10 زيجات حسب إحصاء حديث، وقدرت نسبة ارتفاع معدل الطلاق بـ 45 في المائة.
المحامي المهتم بقضايا الطلاق وحقوق المطلقات خالد السبيعي طالب بإصدار وثيقة طلاق ضمن تاريخ ممتد من الدعوات أن تحفظ حقوق المرأة المطلقة، من متعة وسكن ونفقة وحضانة للأولاد .. إلخ التفاصيل المعلقة على حبل يبدو أنه على الغارب!.
فلاشات
• سهل أن يتم الزواج وصعب بل يوشك أن يكون مستحيلا التزام أشباه الرجال و (لا أعمم) بحقوق الزوجات، فضلا عن المطلقات حتى تحولن عالات على الأسرة أو على الدولة، وبدلا من تمكين المرأة وتأهيلها لتكون فردا منتجا وقادرا على كفالة نفسها تنتظر الزواج لينتهي بها الأمر مطلقة مع أبنائها، بالتالي من المنطقي أن (تعاف) الفتيات ويتفاقم معدل تأخر سن الزواج خوفا وهلعا من التنكيل بهن ولأن المجتمع يتعامل مع بناته بمنطق الاستلاب المزمن للإرادة وللحقوق.
• الطلاق ترتفع معدلاته لنفس الأسباب التي تمنحنا نفس النتائج (مع سلبياتها المتفاقمة) والقضايا المتشابكة لا تتحسن من ذاتها تحتاج نهوضا فكريا وتخطيطا واحتواء وصرامة في تطبيق قوانين مؤنسنة تراعي إنسانية المرأة.
• لولا وجود من يشيع هذه الحالة الكئيبة وينتهك الأمن الاجتماعي والأسري للمرأة لما صدمتنا الأرقام ولا تحولت المرأة رقما في دراسات تأخر سن الزواج، أو معدلات الطلاق التي يقف أمامها المجتمع عاجزا (مشدوها)!.
• واقع الأنثى اليوم في كثير من الشرائح والطبقات يطحنها تحت حد الكفاف، ونحن نكتفي بالدراسات التي تنتهي قيمتها عند نشرها!. ليست معلومة خطيرة أن تأخر الزواج والترمل والطلاق يؤدي إلى فقر المرأة، الجديد أن بقاء الحال هناك من يستفيد منه والشاهد أن غالبية الأمور المتعلقة بها تحت الدراسة المزمنة!!.

معلمة وفتوى وعقوبة!

المصدر: جريدة عكاظ الخميس6 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 14 أكتوبر 2010العدد 3406
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101014/Con20101014377643.htm

خالد قماش

يتساءل المواطن طارق الثقفي عن سبب معاقبة زوجته المعلمة وإحالتها للتحقيق بسبب استفسارها الشرعي عن مدى مشروعية تقاضي راتبها الشهري وهي لا تقوم بأي عمل تعليمي أو إداري في المدرسة طوال فصل كامل للعام الدراسي الماضي.

وذكر في رسالته الإلكترونية المطولة: (إن زوجته المعلمة تخاف الله ولا تريد إلا لقمة الحلال، لذلك قامت بإرسال برقية لمفتي عام المملكة تسأل وتستفسر عن أحقيتها بالراتب الذي تتقاضاه دون عمل، فأجاب سماحة المفتي: «بأن راتبها حلال وأنها لا تؤثم لإنه ليس لها يد في عدم تكليفها بعمل»، ولأن القضية أثيرت صحافيا وتبنتها وسائل إعلامية عدة فقد ثارت ثائرة مدير التعليم فأمر بالإدارة، بتحويل المعلمة للتحقيق وبالفعل تم التحقيق معها من قبل وحدة المتابعة، وكشف التحقيق تجاوزات خطيرة وفسادا مستشريا في مكتب التربية والتعليم بتلك المنطقة، بالإضافة إلى قرارات تعسفية ضد هذه المعلمة وعدم المساواة بينها وبين زميلاتها، وأثبتتها المتابعة في ملف التحقيق بواقع 95 صفحة) .. انتهى كلام الزوج.

رفعت إضبارة القضية إلى الوزارة بعد أن تمت (فلترة) أوراقها (على حد قول زوج المعلمة)، بما لا يدين إدارة التعليم أو مكتب التعليم، ثم عادت من الوزارة إلى الإدارة، فأصبحت المعلمة تردد قول المتنبي الشهير: فيك الخصام وأنت الخصم والحكم!.

المعلمة تأذت نفسيا بفعل التحقيق بدون ذنب، ولم تسلم من النقل غير المبرر تحت ذريعة المصلحة التعليمية إلى مدرسة ليس بها احتياج وتبعد عن مدرستها السابقة بأكثر من 70 كيلا ودون رغبتها أو علمها.

الكرة في ملعب الوزارة، ولكن لم يتم البت في القضية حتى الساعة، ونتساءل جميعا: ماذا لو أن المعلمة أذنبت أو أخلت بعملها هل ستتأخر العقوبة إلى هذا الحد، أم أنها ستحاكم في أسرع وقت؟!!.

على حد حلمي ..

إن مبدأ الشفافية الذي تعاملت به المعلمة لتتحقق من ذوي العلم الشرعي في مشروعية تقاضي راتبها الشهري، هو المبدأ الذي تسير عليه الخطى الإصلاحية في عهد الملك المصلح عبد الله بن عبد العزيز .

وعلى حد علمي ..

إن التعسف والتعنت والإجراءات البيروقراطية في دوائرنا الحكومية هي التي تعطل هذا المشروع الإنساني والأخلاقي النبيل .. ويكفي.

877ألف سعودي بدون عمل

المصدر: جريدة الرياض الجمعه7 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 15 أكتوبر 2010العدد 15453
http://www.alriyadh.com/15/10/2010/article568172html

عابد خزندار

كشف مدير إدارة العلاقات العامة في صندوق المئوية ياسر التويجري عن أن هناك 876719 سعودياً عاطلاً عن العمل ، وهو رقم يزيد بحوالي الضعف على العدد المعلن من وزارة العمل ..
وقد اقترح لحل هذه البطالة بتنظيم مشاريع للشباب على أساس أنه حل فعال لبناء شباب نشيط وقوي ومسؤول ، منوها إلى أن هدف صندوق التنمية تمكين جيل الشباب من أن يصبحوا من أصحاب العمل الناجحين إضافة إلى المساعدة في خلق فرص عمل للشباب والفتيات ، وخفض معدل الفشل في المشاريع الناشئة ، ورعاية المشاريع الخلاقة وذلك من خلال توفير خدمات الإرشاد ...إلخ .. وهذه كلها أهداف نبيلة ، ولكن هل تحقق منها شيء على أرض الواقع ؟!هذا هو السؤال ، ولهذا ولكي تطمئن قلوبنا ونعلم أن مشروع المئوية قد صدقنا فإننا نطلب منه إصدار كتيب يبين فيه بالصور والإحصائيات المشاريع التي تبناها ، وقام بإنجازها ، بكلمات أخرى إننا نتمنى فعلا أن يكون هناك مشروع مثل المئوية يتبنى مشاريع الشباب ويزودهم بالقروض والإرشادات ويتابع أعمالهم وينقذها إذا تعثرت ، ولكن هل هذا ممكن بالنسبة لحوالي هذا العدد الذي يقترب من المليون من العاطلين؟
إن مجرد تفكيرنا في القروض التي يجب أن يقدمها الصندوق وحجمها الذي يصل إلى البلايين (تصور مائة ألف لكل واحد من هذا العدد) يجعلنا نشك في إمكانات تنفيذه ، كما أننا نشك في أن هناك 877 ألف مشروع جاهزة للتنفيذ.

ظلم الموظفين .. وتدني الإنتاجية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه7 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 15 أكتوبر 2010العدد 3407
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101015/PrinCon20101015377792.htm

عبدالله النويصر

هناك ظلم (بائن) يقع على عدد كبير من الموظفين والعاملين في القطاعين العام والخاص من قبل مديريهم ورؤسائهم في العمل، ولا يجدون من ينصفهم، وإذا ما رفعوا شكواهم وتظلمهم والغبن الواقع عليهم إلى الجهات المسؤولة فإنها تعاد إلى نفس المديرين والرؤساء لإبداء المرئيات حولها وعندها تكون الإجابة مزيدا من الظلم والغبن، ومن ثم مضايقتهم وتلقط أتفه الأخطاء للنيل منهم، مما يجعل الكثيرين منهم يتحاشون الدفاع عن أنفسهم خوفا من الظلم والتعسف الذي سوف يطالهم لاحقا!! هذا الضغط النفسي الذي تجده شريحة كبيرة من الموظفين والعاملين تعتبر من الأسباب الرئيسية لمعظم حالات تدني الإنتاجية والتسيب، وتراجع الأداء، لأن العمل مصدره الأساسي نفسي، وكلما عمل الموظف والعامل في مناخ من الظلم كلما كان لذلك نتائج سلبية قد تطال المرفق الذي يعملان فيه بالكامل، ونظل نلومهما دون أن نكلف أنفسنا مهمة البحث عن الأسباب الحقيقية. أما الجانب الآخر الذي يؤثر على الأداء والإنتاجية فإنه يتمثل في المحسوبية والواسطة (السلبية) التي تحدث في كثير من الإدارات، حيث نجد المقربين من المديرين والمنافقين يحظون وينالون أكثر من حقوقهم على حساب حقوق الجادين والمنتجين والمنضبطين الذين تسرق منهم تلك الحقوق، ولا من رقيب أو حسيب. فكيف نحاسب هؤلاء وهم يعملون في هذا المناخ السلبي والمريض ؟! لذلك ومن أجل مصالح المرافق والمؤسسات ومستقبل العاملين فيها أرى وجوب تغيير النمطية الإدارية الحالية (التقليدية) بمناهج ونظم أكثر حداثة وموضوعية.. قد يكون منها الاعتماد على الوسائل التقنية في التعيين والاختيار، وفي محاسبة الموظفين وترقياتهم ونيل الحوافز التي يستحقونها بعيدا عن التدخلات السلبية للمديرين والرؤساء .. بحيث يحصل كل منهم على كامل حقوقه بحسب كفاءته وإنتاجيته وسلوكه، ونحو ذلك من المتطلبات الموجبة على كل موظف وعامل.. أما الجانب السلبي الآخر الذي لا يقل تأثيرا على مجمل مستقبل المرافق والمؤسسات فإنه يتمثل في تجاهل إعداد وتأهيل الصفوف الخلفية للموظفين، حيث نجد هذا التأثير واضحا عند تقاعد الصفوف الأولى أو انتقال عملهم إلى مواقع أخرى ونكون بذلك أمام حالات انهيار كامل أو تراجع كبير يطال تلك المرافق، لعدم وجود البدائل من المؤهلين. لذلك أرى وجوب أن يكون إعداد وتأهيل الموظفين في الصفوف الخلفية في صلب البنود الإدارية وربط ترقية المديرين بمدى نجاحهم في إعداد وتأهيل تلك الصفوف لأخذ مواقعها عند أي تغيير أو تطور يلحق بالإدارة أو المرفق .. وفي حال فشلهم في تحقيق هذا الهدف (المهم) يتم استبعادهم عن مواقع أعمالهم واستبدالهم بمديرين أكفاء لإنجاح برنامج الإعداد والتأهيل بكل أمانة ومسؤولية .. وبالله التوفيق.

حقوق المرأة ما يطلبه المستمعون

المصدر: جريدة الرياض السبت8 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 16 أكتوبر 2010 العدد 15454
http://www.alriyadh.com/2010/10/16/article568369.html

عبدالله بن بخيت

عند الحديث عن حقوق المرأة يتحول المقال إلى ما يطلبه المستمعون. ما يطلبه المستمعون برنامج إذاعي يفترض أن الأغاني الواردة فيه جاءت حسب طلب المستمعين. سعيد يهديها لمبارك ومبارك يهديها لسعيد. لا أعرف هل كانت الطلبات حقيقية وردت من سعيد ومبارك أم مختلقة من معد البرنامج. كان ذلك في الأزمنة القديمة. لم تكن أسماء المستمعين كاملة. معظمها رمزية. نفس الشيء أواجهه عند طرح أي موضوع عن المرأة أو الهيئة. لماذا لا تتحدث عن حقوق المواطن الضائعة، لماذا لا تتحدث عن البطالة، لماذا لا تتحدث عن العضل، لماذا لا تتحدث عن الازدحام في شوارع الخرخير. تختفي هذه المطالب عندما أتحدث عن نظافة المطاعم في تايوان أو سعر الغاز في نيجيريا. مطاعم تايوان وغاز نيجيريا عسل على القلب، لا تجد في التعليقات من يحتج أن المقال لا علاقة له بالمشاكل الوطنية. لا تظهر هموم إخواننا الوطنية وحرصهم على حقوق الناس إلا إذا كان الموضوع يتعلق بالمرأة أو الهيئة. دائما اسمع من يقول: تراكم صحيتونا بسواقة المرأة وعمل المرأة. أدرك طبعا أن هذه المواضيع تتعارض مع الايديولوجيا التي تربوا عليها. يرون فيها عدم انصياعها لمبادئهم وقيمهم فتظهر حميتهم الوطنية التي لم نرها طوال سنين. سيطرة التيار الصحوي على كل المنابر. مشاعر ليست غريبة. كنت في الماضي أحتج وأزعل عندما أقرأ مقالا يتعارض مع ايديولوجيتي .

أتذكر، وصلنا لندن في أواخر السبعينيات. ذهبنا على الفور إلى ركن الخطباء المشهور. كنا في شوق إلى سماع حرية الرأي. صادف أن أول واحد وقفنا أمامه كان ينتقد العرب والمسلمين ويمجد إسرائيل. انتفخت أوداجنا واحمرت أعيننا. كان الألم ألمين .الأول أن الخطيب يشتم العرب والمسلمين وهذا لم نسمع مثله من قبل. الثاني أننا لا نستطيع مجادلته. كان الرجل فصيحا وكنا نتعتع. اكتشفت من تلك الحادثة وحوادث أخرى مشابهة أن مفهومنا لحرية الرأي أن يسمح لنا بالتعبير عن آرائنا وليس أن نسمع آراء الآخرين التي لا تسرنا. بعد سنين من التعلم والتعود، اكتشفت شيئا واحدا مهما في حياتي. الرأي الوحيد في الساحة ليس رأيا. سجنا. أشد أنواع السجون. في السجن يمنع السجين من الاطلاع على ما يدور في الخارج. يسرب إليه ما يريده السجان فقط. لا يسأل هؤلاء لماذا يمنع عني شيوخي قراءة كتب فلان وفلان . إذا كانت كتب الآخرين كافرة ومنحلة لماذا يقرؤها هؤلاء الشيوخ. لماذا لم تؤثر عليهم. هل هم أذكياء وأنا غبي و إمعة. سماع الرأي لا يعني أن المطلوب منك أن تتبناه. التعبير عن الرأي ليس حوارا يقوم على أن تقنعني وأقنعك. إذا توحدنا على رأي مشترك دخلنا السجن مرة أخرى. ثلاثون عاما نحن في سجن الرأي الواحد. دارت الدنيا ليستمع صاحب هذا الرأي المتفرد آراء أخرى. ليعرف هؤلاء الذين سعدوا بكتم أفواه الآخرين- باسم الدين- أنهم دربوا الآخرين على سماع الرأي الآخر وحرموا أنفسهم من متعة الحرية.

أسعار الطماطم .. والقاصرات

المصدر: جريدة عكاظ السبت8 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 16 أكتوبر 2010 العدد 3408
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101016/Con20101016377984.htm

هاشم الجحدلـــي

في عالم يمور بالتحديات داخليا وإقليميا وعالميا، في عالم يعجز الإنسان العامل بشكل مبالغ فيه عن امتلاك منزل في وطن كأنه قارة، وفي عالم يعجز فيه الشباب عن تدبر وظيفة لائقة في مجتمع يستقبل ملايين العاملين غير المؤهلين ومئات الآلاف من العمالة العربية التي تنال وظائف ولا في الخيال وبمرتبات خيالية.

وإقليميا في منطقة تكتظ بمجانين السياسة وسياسة المتطرفين الذين يحاولون أن يجعلوا المنطقة عالما من الفوضى كي يمرحوا ويسرحوا فيه كما يريدون.

وعالميا في خريطة تستوعب كل ما يخطر على بالك وما لا يخطر من تحديات تؤدي إلى الهلاك وطموحات ترفع بشعب الأكثر من مليار نسمة إلى القمة الاقتصادية.

يجيء من يشغلنا بزواج القاصرات، والحكم فيه، أو أسعار الطماطم ومن المتسبب في ذلك.

يا عالم .. ياهوه .. إلى أين نحن ذاهبون.

أليس لدينا إحساس واحد ووحيد بما يدور حولنا، ألم نعرف بعد من نحن؟ وإلى أين ذاهبون؟

ألم نعرف ما هي التحديات التي تواجهنا؟

ألم نخرج إلى الآن من قوقعة الماضي، بالتأكيد لن نخرج تماما ولكن أن تكون العادات وليس التقاليد هي بوصلتنا، فقل على المجتمع السلام؟

أخيرا كم سعر الطماطم اليوم؟!.

الأخطاء الطبية مجدداً

المصدر: جريدة المدينة السبت8 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 16 أكتوبر 2010 العدد 17342
http://www.al-madina.com/node/269043

محمد صلاح الدين

انتقلت شابتان سعوديتان إلى رحمة الله تعالى، بعد إصابتهما بانفلونزا الخنازير، وفشل الأطباء في مستشفيين اثنين معروفين في التشخيص ثم العلاج، الأولى هي شقيقة الزميل بدر العباسي في جدة، والأخرى بمدينة خميس مشيط.
ذكّرني ذلك بالصديق الباكستاني الذي كتبت عن مأساة طفله (13 سنة) منذ أيام، والذي أصيب بورم في رقبته وارتفاع شديد في درجة حرارته، وطاف الأب بطفله على مختلف مستشفيات جدة لمدة عشرة أشهر، أجرى خلالها الكثير من التحليلات كما تم تحليل عينة من الورم، فلم يستطع أحد أن يشخّص المرض ولا أن يعطي بالتالي العلاج الصحيح، باستثناء المضادات الحيوية، حتى وفق الله الأب وساقه إلى المركز الطبي الدولي بناءً على نصيحة صديق، فشخّص أطباء المركز المرض فوراً، كسرطان في الغدد اللمفاوية، وطلبوا مراجعة الطفل لاستشاري متخصّص في أورام الأطفال، وهو تخصص نادر لا يتوفر كثيراً في المملكة، فسافر الأب بطفله إلى بلاده باكستان حيث أكد الأطباء التشخيص وبدأوا في العلاج .

***

لقد ناقشت في كلمتي السابقة (28 شوال 1431هـ) مشكلة الأخطاء الفادحة في التشخيص، وإضاعة شهور وربما أكثر دون العلاج الصحيح، مما يعرّض صحة الكثير من المرضى للخطر، وهو ما تؤكّده وفاة المواطنتين يرحمهما الله في جدة وخميس مشيط، ويبدو أن هناك بعض التهاون من بعض المؤسسات الطبية العامة والخاصة في التدقيق عند اختبار الأطباء للعمل، وربما يكون الجانب المالي عاملاً مساعدًا في هذا التهاون ابتغاء تخفيض التكلفة المالية.

***

أمر آخر قد يكون من الضروري أخذه في الاعتبار هو تجاوز بعض الأطباء لاختصاصهم وعدم الرغبة في استشارة زملاء لهم في نفس المؤسسة الطبية، قد يكونون أقدر منهم، وقد لاحظت من خلال أكثر من تجربة شخصية مع المركز الطبي الدولي، خاصة في الحالات المعقّدة، الحرص على العمل والتشاور الجماعي لأكثر من طبيب صاحب اختصاص، سواء في التشخيص أو العلاج، واحترام الأطباء الشديد لتخصصهم وتخصص زملائهم، التزامًا بالأمانة المهنية وخدمة المريض، تلك ملاحظات لا أظنها تغيب عن معالي وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة وفريقه العامل معه، والأمل كبير في إصلاح شامل للخدمات الطبية في البلاد.

878ألف عاطل: كيف وصلتم للرقم؟

المصدر: جريدة الوطن السبت8 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 16 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=2692

علي سعد الموسى

يقول سعادة المسؤول عن – صندوق المئوية – إن الإحصاء لديه يبرهن عن 878 ألف سعودي عاطلين عن العمل والخطورة ليست في الرقم الذي لا تصفه حتى مفردة مثل – الخطورة – ولكنها في غياب أي دلالة حقيقية للإحصاء. كل إدارة أو وزارة مسؤولة عن هذه الأرقام المخيفة تنفرد بنسختها الخاصة في القراءة والتنبؤات ما بين مسؤول هنا يتحدى أن يصل الرقم لمئة ألف عاطل وآخر يرفعه إلى ملامسة سقف المليون، وبين الاثنين بضع من المؤسسات الوطنية التي تلعب في منطقة المناورة ما بين القاع الأدنى وبين الرقم الأعلى بعاليه. والواضح أن كل مسؤول، مثلما هي كل إدارة أو وزارة، ومع الأرقام والإحصاء، لا يملكون إلا قراءة الفنجان والضرب على الرمل وهذه الأشياء التي – تسير بالبركة – لا تشبه شيئاً إلا طلاسم الشعوذة. ومن الواضح الجلي أن الغائب الأكبر هو وزارة التخطيط التي لم أسمع لها حتى اللحظة أي مداخلة على الإطلاق في كل ما له علاقة بأحرفها الخمسة. هذه الوزارة التي تؤثر الصمت ربما لأنهم مشغولون بالتخطيط ومثلما سمعت مؤخراً، والعهدة على أذني، أنهم اليوم يرتّبون أوراق الخطة الخمسية العاشرة بينما كل ما حولي وما أشاهده وأراه أننا ولله الحمد نعيش أوراق الخطة الخمسية الخامسة، وفيما يبدو أنني خرجت من القصة: القصة هي الإحصاء والدلالة ودعك من أرقام العاطلين عن العمل لأن الكتابة لهم لا تضيف شيئاً إلى الرقم: خذ على سبيل المثال أن وزارة التربية – تمسح – الميدان لتتعرف على جوانب النقص في المعلمين بعد أسبوعين من بدء الدراسة وكأنها فوجئت بمباني المدارس وأعداد الفصول والطلاب أو كأنها تتعامل مع – الميدان – كحضور حفلة جاؤوا على غير المتوقع. ومن المفارقة أن كل هذه الخطط الخمسية الشاملة وكل خطط التجزئة لكل إدارة أو وزارة أو مصلحة تخرج للنور حتى في غياب هيئة مستقلة للإحصاء واستطلاع الرأي العام. أسمع مثلكم عن شيء اسمه – مصلحة الإحصاءات العامة – ولكنني أيضاً مثلكم لم أسمع طوال عقود من الحياة عن منشور رسمي لإحصاءاتها أمام الجمهور إلا إذا كانت ترسل تقاريرها إلى المختصين بالشمع الأحمر. خذ للمفارقة مثلاً أن إحصائية أخرى تقول إننا نستهلك نصف الشعير العالمي وعشر حبات – الفياجرا – وتسعة أعشار حبة البركة. سؤالي الأخير: كيف؟ كيف عرفوا هذه الأرقام بهذه الدقة، بينما البلد بأكمله بلا مؤسسة إحصائية؟

الرياض
www.Alriyadh.com

الشفافية وحقّ المواطن في المساءلة والنقد

المصدر: جريدة الرياض الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010 العدد 15455
http://www.alriyadh.com/17/10/2010/article568687.html

د.حسناء القنيعير

كنتُ قد كتبتُ في الأسبوع المنصرم عن الشفافية التي كانت بلادنا تتمتع بها على مستوى المسؤول من قمة الهرم وحتى سفحه ، مما جعلها أسلوبا للعمل والإنجاز ، حتى شارك فيها المواطنون دون خوف أو" اتهام بالتجني وإعاقة المشاريع الطموحة " بل إن بعض المسؤولين لم يكونوا يستطيعون مصادرة حق المواطن في المساءلة والانتقاد لأنه هو المستهدف بالمشاريع التي تقام ، وأجدني هنا أضرب مثالاً واحداً من الأمثلة الكثيرة التي كانت ترد في صحيفة أم القرى من مقالات الكتاب وشكاوى بعض المواطنين تتضمن تساؤلاتهم ونقدهم للعمل الحكومي ، وذلك كالخبر الذي أوردته الصحيفة من أن بعض المواطنين قرروا التبرع بقرش للمساهمة في المشاريع التي تقام، فأنشأوا جمعية سميت جمعية القرش في العام 1936 ، ووضعوا لها نظاما نشرت مواده في الصحيفة ، كما كانت الصحيفة تنشر أخبار التبرعات التي ترد للجمعية مما يدل على الشفافية من قبل المسؤولين ! ومثل ذلك عدم مجاملة المسؤول عن الأموال فكانت تنشر مقالات تتساءل عن المشاريع التي أنشئت من المشروع ! وتساؤلات المواطنين عن تلك المشاريع من خلال صندوق شكاوى الجريدة ، مما يؤكد أن مبدأ الشفافية، وحق النقد والمساءلة ثقافة كانت مترسخة في نفوس المسؤولين ولم يزعجهم ذلك حدّ الإيعاز بالكتابة ضد من ينتقدهم " تشكيكاً في نواياهم ، واتهاماً بالمكابرة والغوغائية ، وعدم المصداقية القائمة على الإفلاس في جانب المادة والبراهين ، وعدم الأمانة في التناول ؛ لتجذر الرواسب التربوية التي تتنامى بسبب الاطمئنان لعدم العقوبة المادية " حسب ما كتبه أحدهم مؤخراً عن منتقدي هيئة الاستثمار !

إن معظم من دافع عن الهيئة كتب ما يشبه الإعلان المدفوع الثمن عن إنجازاتها وما قدمته للوطن ، دون التعمق في سوء الفهم من قبل الهيئة فيما يطرحه الكتاب واعتبارها ما يُكتب موجهاً لأشخاص المسؤولين فيها ، وليس لأدائهم كما هو الشأن مع جهات حكومية أخرى

تنشر بعض الصحف المحلية هذه الأيام سلسلة مقالات تُعرض بالكتاب الذين انتقدوا عمل هيئة الاستثمارات العامة ، وتستميت في الدفاع عن وجهة نظرها باتهام الكتاب في وطنيتهم وفي دوافعهم دون دليل مادي ، حتى وقع بعض أولئك المدافعين فيما اتهموا الكتاب به من كونهم يفتقدون " أهم عناصر الكتابة والحكم والدليل والبرهان !"

إن معظم من دافع عن الهيئة كتب ما يشبه الإعلان المدفوع الثمن عن إنجازاتها وما قدمته للوطن ، دون التعمق في سوء الفهم من قبل الهيئة فيما يطرحه الكتاب واعتبارها ما يُكتب موجهاً لأشخاص المسؤولين فيها ، وليس لأدائهم كما هو الشأن مع جهات حكومية أخرى ، والأسوأ في مثل هذا الطرح هو اتهام الكتاب بالتغاضي عن القضايا والإشكالات التي يموج بها مجتمعنا وقصر مقالاتهم على نقد هيئة الاستثمار! وهذا تجنٍ كبير على الكتاب فالذين انتقدوا أداء هيئة الاستثمار هم أنفسهم الذين انتقدوا المناهج الدراسية وسوء مخرجات التعليم ، وأداء وزارة العمل ووزارة التجارة وزارة الصحة والهيئة العامة للسياحة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمحاكم والبنوك والجمعيات الخيرية والأنشطة الصيفية ، ناهيكم عن السعودة والتستر والعمالة الأجنبية والفقر وغلاء المعيشة ، كما كتبوا عن قضايا اجتماعية كتوظيف النساء و الاختلاط وتزويج القاصرات ، وقضايا المرأة من طلاق واغتصاب حقوق وعنف الأولياء ، وكانوا أكثر من كتب عن الإرهاب والتشدد وبرنامج المناصحة ، فلم يكونوا انتقائيين ، ولم تتهمهم تلك الجهات بما اتهمتهم به هيئة الاستثمار عبر المدافعين عنها ، بل كانت تسارع بالرد والإجابة عمّا يطرحونه من أسئلة ، كما كتبوا عن المشاريع الكبرى وساندوها كتوسعة المسعى ، وجامعة الملك عبدالله ، وحصر الفتوى في هيئة كبار العلماء ، واعتداء الحوثيين على حدودنا ، والحوار الوطني ، وحوار الأديان ! فهل هذه الأقلام كما وصفها أحدهم قد صامت بشكل مذهل عن كبائر هنا وهناك ؟ وهل تعامت عن الأخطاء وسعت إلى إثبات الأوهام وتضخيمها ؟ كنت أربأ بمن آمنّا يوماً برؤيتهم الواضحة وحججهم الناصعة في قضايا دينية خلافية ، أن يحملهم الحماس دفاعاً عن الهيئة إلى رمي الكتاب بما رموهم به ، واستعداء السلطة

عليهم بطلب العقاب والمحاسبة كالخارجين عن القانون ، وكأنه ينبغي للكاتب أن يكون مادحاً فقط وإلا فإن ما يكتبه ليس إلا لغطٌ " وجناية مكتملة الشروط والأركان لا رصيد لها سوى تطاول القلم على طموح وطني ... ومكابرة تتحدى الأدلة " حسب الرأي إياه ! وهنا أتساءل ما أهمية الكتابة في الشأن العام ؟ فإن لم تكن النقد والمساءلة والمطالبة بالنزاهة والشفافية التي دعا إليها الملك حفظه الله ، فما عساها أن تكون ؟ وهل تتعارض الكتابة حينها مع الوطنية ؟ ثم هل يجوز أن تُرمى فئة كبيرة من الكتاب بهذه التهم من أناس تعلموا وعملوا في إطار منظومة العدل التي لا تجيز أن تُلقى التهم جزافاً ، وأن يُشكك في الأهداف والمقاصد؟

إني أعجب كثيراً من أولئك المدافعين إذ انصب اهتماهم على مهاجمة الكتاب والتشكيك في نواياهم " بإعاقة الآمال والطلعات الوطنية " ، وأنهم " الأكثر إفلاساً مادة وبرهاناً واستنتاجاً " ! وكيل المدح للهيئة وكأنها المتفردة في التنمية الوطنية وما تقوم به من أعمال لا تماثلها فيه المؤسسات الحكومية الأخرى ؛ ، لكنهم في ذات الوقت - حسبما تقتضيه الموضوعية التي طالبوا الكتاب بها - لم يكلفوا أنفسهم عناء قراءة ما كتبه أولئك الكتاب بحثاً عن الأسئلة التي طرحوها على الهيئة ولم تهتم بالإجابة عنها . ولعلي هنا أستشهد بما كتبه راشد الفوزان في هذه الجريدة من قوله : (لم يكن نقد هيئة الاستثمار لأي شيء آخر عدا التقويم والنقد ومصلحة هذه البلاد ومواطنيها والبحث عن الحقيقة، وليس هناك جبهة مهاجمة للهيئة لمجرد المهاجمة والنقد من لا شيء ، قد تحدث تجاوزات بالنقد غير الموثق ولكن في النهاية يجب النظر بإيجابية لها، وهناك من تزعّم الدفاع عن هيئة الاستثمار أكثر من دفاع الهيئة نفسها وهو يرى أن هناك إجحافا وتعديا على الهيئة وكأنها منزهة عن النقد والسؤال وحتى المحاسبة ولهم أسبابهم، ليس صحيحاً ما يحدث لو تحدثت الهيئة منذ البداية، الجميع تحت طائلة النقد والسؤال والبحث عن الحقيقة بعهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله الذي فتح الحوار والنقد للجميع دون استثناء) الرياض 9\10\ 2010

ويرى الكاتب عبدالعزيز السويّد (أنه منذ أن فتحت الهيئة الأبواب لما أطلقت عليه الاستثمار الاجنبي، وهي تحرص كل الحرص على عدم توفير معلومات وأرقام تفصيلية معلنة تتيح للباحثين والمهتمين الحصول على المعلومة الرسمية الدقيقة بسهولة ... ، لذلك لا يمكنك معرفة جنسيات المستثمرين ، وأين يتركز استثمارهم ، وعدد العاملين لديهم من الأجانب والمواطنين؟ إضافة الى القيمة المضافة التي نتجت عن نشاطاتهم لصالح الاقتصاد الوطني، من هنا لا يمكن الاطمئنان لأرقام تعلنها الهيئة او جهات خارجية تردد ما تقدمه لها الهيئة) ! نقلا عن العربية نت .

لا شك أنّ ما يثار حول عمل الهيئة أكبر من أن يحصيه مقال ، وأن ما يطلق من اتهامات وهجوم على الكتاب يدين الهيئة أكثر مما ينصفها ، وعليه لا زلنا نقول إن الهيئة مطالبة بكثير من الشفافية التي تضع النقاط على الحروف ، وأن تكفّ عن اتهام الكتاب فلم يعد ذلك مجدياً ، فليسوا وحدهم من ينتقد عملها فهناك كثير من رجال الأعمال والاقتصاديين وبعض أعضاء الغرف التجارية ، الهيئة مطالبة بالتنسيق مع أجهزة الدولة الأخرى ، فكلّ منها له استراتيجية خاصة كوزارة العمل والتجارة والصناعة ، وما تقوم به الهيئة لا ينسجم مع ما تقوم به تلك الأجهزة ! ولابد أن تقوم جهة حكومية كالمجلس الاقتصادي الأعلى بالتثبت من صحة الأرقام التي تقول الهيئة إنها حققتها ، وهل دخلت تلك الأموال إلى البلد حقيقة ، أم أنها مجرد دعاية وأرقام على الورق ؟ ثم لماذا لا تجمد تلك التراخيص التي جلبت لنا الدمار ولم يربح اقتصادنا منها شيئا ، ومتابعة المستثمرين الذين يتلاعبون بالميزانيات فرارا من الضرائب ؟ ثم أين الضمانات المالية التي تثبت ملكيتهم للأموال التي يستثمرون بواسطتها ثم يسحبونها بعد الحصول على الترخيص ؟

إن تقييم عمل هيئة الاستثمار صار أمراً في غاية الأهمية بعد أن شاب عملها كثير من الثغرات ، كأن تُخصص ندوة مفتوحة أو مؤتمر اقتصادي لمناقشة التجربة وتقييمها من جميع جوانبها .

وأخيراً متى سترضى عنا الهيئة ؟ أعندما نكف عن انتقادها ، أم عندما نؤمن بسياستها التي لم تجب عن سؤال واحد من الأسئلة الكثيرة التي طرحها جمع كبير من الكتاب ؟!

حلول البطالة

المصدر: جريدة الرياض الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010 العدد 15455
http://www.alriyadh.com/17/10/2010/article568809.html

أحمد عبدالرحمن الجبير

يبدي الكثير من المسؤولين تعجبهم من ارتفاع نسبة البطالة ويبدون استعدادهم للمساهمة في حلها، بينما لا يتخذون أي مبادرة للتخلي عن بعض من مناصبهم لإعطاء الفرصة لغيرهم، حيث إن بعضهم يشغل رئاسة عدد من المؤسسات الحكومية ويشرف على مجالس إدارة عدة بنوك وشركات عامة وخاصة، ولا يشتكون من ضيق الوقت لإدارة هذه المؤسسات مع العلم أن نظراءهم في الدول المتقدمة يشكون من قلة الوقت عند إشرافهم على مؤسسة واحدة فقط.

إن أعداد العاطلين في المملكة يزداد كل عام حيث تشير التقارير أن نسبة البطالة ربما تتجاوز 11% مع نهاية عام 2010م، حيث إن البطالة لا تقتصر على خريجي الثانوية العامة فقط بل تجاوزت ذلك لتصل إلى من يحملون المؤهلات العليا، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها، نمو السكان وكثافة الخريجين الجدد وهو الأمر الذي يزيد من أعداد من يدخلون سوق العمل سنوياً، كما أن عدم الإحلال مع عدم فتح شواغر جديدة للوظائف الإدارية الحكومية وبقائها على حالها يشغلها أشخاص لا يرغبون في التطوير والعمل الجماعي، وتجاهلهم توطين الوظائف مع اعتمادهم على تعيين معارفهم ومستشارين أجانب، كل هذا ساهم في زيادة نسبة البطالة.

لقد أصبحت عقدة الأجنبي تلازم عقول بعض المسؤولين وتفضيله على ابن الوطن ومنحه الامتيازات التي لا تتوفر للمواطن الذي يحمل نفس المؤهلات العلمية حتى أصبح الأجنبي يوظف أقرباءه في نفس المؤسسة، وهناك وظائف يشغلها غير السعوديين عن طريق شركات خدمات يتم التعاقد معها لتزويد البنوك والشركات بالموظفين الأجانب وتحسب من ضمن السعودة، ولهذا تجد أن الإحصائيات عن السعودة غير دقيقة ومغشوشة، وساهمت في نمو البطالة خاصة قي السنوات الأخيرة.

نحن الآن بأمس الحاجة لوضع الحلول للبطالة قبل تفاقمها وخروجها عن السيطرة لأن المواطن أصبح يعيش هم الوظيفة، وأصبحت البطالة تعد واحدة من أخطر المشاكل التي يعاني منها الفرد والمجتمع، وسبباً رئيسياً لمشكلة الفقر وانتشار الجريمة، لذا يجب الاستعداد لوضع الحلول واستغلال الطاقات المتاحة بشكل أفضل والعمل على امتصاص البطالة، وعلى المسؤول أن يتقي الله في وطنه ومواطنيه وأن يتيح الفرصة لمن هو أجدر منه، والسعي إلى تشكيل هيئة إدارية مهمتها العمل على خفض نسبة البطالة وحلها، وعون الخريجين من الشباب والشابات ومساعدتهم في الحصول على الوظيفة المناسبة في سوق العمل لضمان فرص العيش الكريم لهم وأسرهم في ظل هذا الوطن المعطاء.

*مستشار مالي
عضو جمعية الاقتصاد السعودية

عمل المرأة والوصاية: الواقع لا الأوهام

المصدر: جريدة الوطن الاحد9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=2704

قينان الغامدي

اختلف علماء الاجتماع حول الأسباب التي تتحكم في حركة المجتمع وتغيرها وتطورها، وأجدني ميالا إلى القول إن تلك الحركة تسير وفق قوانين الحاجة والمتطلبات الحياتية بمفهومها الواسع، أكثر بكثير من سيرها وفق رؤى فكرية معينة أيا كانت تلك الرؤى، وتبعا لهذا أقول إن عمل المرأة – مثلا – في مجتمعنا السعودي يسير وفق تلك الحاجات والمتطلبات أكثر من سيره وفق الرؤى المعارضة أو المؤيدة، وهو سيحقق قفزات نوعية في سيره هذا بينما ستظل تلك الرؤى الفكرية تتصارع إلى ما شاء الله، وسيأتي زمن تصبح فيه تلك الرؤى الفكرية محط تسلية وربما سخرية وذلك إذا تذكرها أحد لأن عجلة الحياة التي تسير إلى الأمام لم تعد تتذكر –على سبيل المثال – معارك (الدش الفضائي ولا جوال الكاميرا ولا معاهد وكليات التمريض للبنات ولا الابتعاث ولا غيرها)، وما يدور حاليا من تصارع حول عمل النساء –كاشيرات – سيلحق بما سبقه من صراعات وصرعات انتهت إلى غياهب النسيان، وستمضي عجلة الحياة وفق قوانينها الطبيعية التي لا يستطيع أحد إيقافها أو تسريعها، فالمسألة محكومة بحاجات ومتطلبات المجتمع التي بطبيعة الحال لن تند أو تخرج عن قيمه الأصيلة التي لا يستطيع فكر أن يزعزع قناعته بها لأنها من القوة والرسوخ بحيث يتعسر تغييرها وهي إن لم تكن كذلك فلا قيمة لها. أقول هذا بعد أن قرأت كثيرا مما نشر وقيل حول عمل المرأة في بلادنا منذ سنوات طويلة، ولن يتوقف في اعتقادي هذا السيل من الاختلاف بينما عمل المرأة يمضي في سبيله، ولعلني أشير إلى آخر ما شاهدت من مسلسل الاختلاف حول هذه النقطة يوم الجمعة الماضي في برنامج – البيان التالي – الذي يقدمه زميلنا المتميز عبدالعزيز قاسم على قناة – دليل – وأود أن أقول إنني من قبل أن أتابع الحلقة كنت أستطيع أن ألخص ما سيدور فيها، بل وحتى نتيجة تصويتها لمعرفتي بفكر الضيفين الكريمين في الحلقة الزميل جمال خاشقجي والشيخ محمد السعيدي، ولمعرفتي المسبقة أن اتفاقهما مستحيل، لأن الاختلاف فكري حول المرأة نفسها كينونتها وحريتها الشخصية، وليس اختلافا فقط حول عملها، فالاختلاف ليس تنمويا يركز في البحث عن الأفضل للمرأة في ميدان العمل حتى وإن بدا في بعض جوانبه كذلك، لكنه اختلاف جذري يتمترس حول خلافات فقهية عن شكل حجاب المرأة واختلاطها بالرجال وخروجها من البيت وحتى صوتها، والدندنة حول هذه الأمور تأخذ صورا غير مباشرة من التجليات حين يكون الحديث حول حق المرأة الشرعي والطبيعي في العمل كما تشاء وحسب الفرص المتاحة وليس كما تريد الوصاية لها، وإلا فمن يرفض عملا من بيته سواء كان رجلا أو امرأة إذا كان دخله أفضل من عمل يخرج له يوميا، وكيف يمكن القبول بأمن الفتنة إذا اشترت المرأة من الرجل ولا تكون مأمونة إذا اشترى الرجل من المرأة، ومن هو الذي يرفض أربعة ملايين فرصة عمل عن بعد للجنسين وليس للنساء وحدهن، لكن حركة الحياة الاجتماعية تتغير وتتطور وفق حقائق ومعطيات على الأرض وليس في ضوء الأحلام والتوهمات وتخيل المؤامرات، وهذا هو الفيصل في الأمر وليس غيره.

العنف ضد المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010 العدد 3410
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101018/Con20101018378362.htm

د. هيثم محمود شاولي

يشكل العنف ضد المرأة ظاهرة نفسية ومرضية منتشرة فى المجتمعات العالمية كافة وخصوصا العربية، وتؤدي إلى انعكاسات وأمراض نفسية خطيرة للمرأة مثل الاكتئاب والانهيار العصبى وفي النهاية إلى أبغض الحلال إلى الله وهو (الطلاق) أو الانتحار أو القتل فى أسوأ الظروف، وبالإضافة إلى تأثر سلوك نفسية الأطفال فتصبح لهم ميول عدوانية، ويصابون بأمراض نفسية تؤثر عليهم في الوقت الذي يفترض أن يكون فيه هذا الجيل الجديد خاليا من العقد النفسية وما يؤثر على بناء شخصياتهم. وما يلاحظ أن العديد من الدول العالمية العظمى التي تمتاز رؤيتها الخارجية بالعنف، تتميز سياستها الداخلية بأنظمة مأخوذة من الإسلام، وبينما نحن أبناء الإسلام في الدول الأسلامية نتجاهل في تطبيق كثير من هذه الأنظمة.

وكنموذج على ما ذهبت إليه في كلامي، قصة واقعية سردها لي أحد أصدقائي المقربين والعائدين من الولايات المتحدة فيقول: إن طالبا عربيا مبتعثا إلى أمريكا ليستكمل دراسته وبرفقته زوجته وطفلاه، وكان هذا الطالب أو الزوج قد اعتاد على ضرب وشتم زوجته بشكل مستمر ، وفي كل مرة كانت هذه الزوجة التي لا حول ولا قوة لها تستغيث وتستنجد بالجيران، وعندما يشتد الأمر ويصبح قاسيا على نفسيتها تلجأ إلى أهلها مستغيثة بالتدخل السريع لرفع الظلم عنها، لكنها للأسف لم تجد من أهلها وصديقاتها سوى كلمة «اصبري فإن الله مع الصابرين»، وفي أحد الأيام وعندما طفح الكيل ولم يعد للصبر حدود قررت في صمت أن تضع حدا ونهاية لقصتها حتى ترتاح من ألم الجسد والألم النفسي، فبادرت في خطوة جريئة بالاتصال على الشرطة الأمريكية والإبلاغ عن تجاوزات زوجها، وما إن أغلقت السماعة وفي خلال دقائق معدودة وصلت الشرطة إلى منزل العائلة العربية، وتم التحقيق مع الزوجين والأبناء بشكل منفرد، وتبين للشرطة بأن الزوج (الطالب) قد اعتاد على ضرب زوجته بشكل مستمر، وتم حجزه فى قسم الشرطة مع وضع حماية للأسرة، وتكليف الشرطة بإيصال الأبناء إلى المدرسة، وصرف مبلغ مادي حتى تتمكن العائلة من شراء بعض المستلزمات الضرورية، وأخذ تعهد من الطالب بعدم دخول الحي الذى تسكن فيه زوجته وأبناؤه وعدم التعرض لهم حتى يصدر القاضي حكمه فى القضية. وعندما أدركت الجهات الرسمية الأمريكية عدم قدرة الزوجة في توكيل محامٍ لكى يدافع عنها في المحكمة تبرع محاميان أمريكيان للمرافعة عنها مجانا، فكسبت الزوجة القضية وانفصلت عن زوجها مع حقها في الاحتفاظ بالأبناء، ووفرت هذه الجهات للزوجة السكن مع دفع الأجرة عنها وتوظيفها في وظيفة تتناسب مع دينها ومبادئها، كما سددت تكاليف دراسة الأبناء واعطائهم التأمين الصحي، وتغير تأشيرتها من مرافق إلى فيزة لاجئة. والآن وبعد هذه القصة الإنسانية أتساءل: كم من امرأة تضرب وتهان وتؤذى وتتعرض كل يوم في وطننا العربي والإسلامي لمثل هذه المشاكل ولا تجد من ينجدها، وأخشى بعد قراءة هذه القصة أن تطالب كثير من النساء فى العالم العربى السفر والتوجه إلى أمريكا أو الدول التي تتعامل بالأنظمة الصارمة.

وقد فعلها عمر بن الخطاب قبل أربعة عشر قرنا مع امرأة مظلومة، فذهب بسيفه إلى بيت زوجها وأخذ المرأة وأنقذها وأدب الرجل تأديبا بالغا، وقد أوصانا رسول الله بالنساء «استوصوا بالنساء خيرا»، والله من وراء القصد.

العدل لموظفي العدل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010 العدد 3410
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101018/Con20101018378354.htm

عبده خال

في أوقات كثيرة تؤمن أن النظام في جهة وواقع الموظفين في جهة أخرى، وسبب هذا الإيمان الشكوى الدائمة من عدم تطبيق النظام؛ لتتحول الحياة الوظيفية إلى تذمر مستمر.

وبعض موظفى الدولة يحملون شكواهم في اتجاهات مختلفة، بينما النظام قد أوجد الحل، لكنه نظام على الورق لا يطبق..

لنترك هذه المقدمة النظرية، ونتحدث مباشرة عن موظفي وزارة العدل وكتاب الضبط، خاصة حيث تظهر ازدواجية إدارية تخص كاتب الضبط، كونه معاونا للقاضي (بتصنيف وزارة الخدمة المدنية)، وهو أيضا على سلم رواتب الموظفين العام، ويشترط أن يحصل على درجة البكالوريوس في علوم الشريعة؛ لذا يفترض أن يعين على المرتبة السابعة لا السادسة، ومساواته في ذلك مع كتاب العدل في سلم الموظفين العام مع أنه لا يصلح لكليهما، كما أنه مصنف في هذا السلم بتدرجة للمرتبة الحادية عشرة فقط..

وعمله الأساسي تدوين جلسات التقاضي بدفتر الضبط، غير أنه يكلف إضافة إلى عمله في الضبط بمقابلة الجمهور من المتقاضين والجناة وغيرهم، وتحديد المواعيد للجلسات القضائية، ويقوم بمخاطبة الجهات الحكومية ذات العلاقة، فعمله حساس ومهم، بحيث أنه لا يمكن أن تتم عملية قضائية بغير وجوده إلا في أضيق الحدود.. كما بينه نظام المرافعات، وبما أنه لا يخفى على أحد مدى دور وجهد كاتب الضبط الذي يستحق عليه أجره كاملا غير مبخوس، خاصة أنه في جهة عنيت بتحقيق العدل، فالحقيقة أنه لا يعامل ماديا ولا عمليا على هذا النحو..

فهو لا يعدو كونه «كاتبا»، مع أن سبعين في المائة من العمل القضائي يعتمد على دوره الحيوي ـ كما بينت ذلك دراسة أجرتها وزارة العدل أخيرا.

هذا مع مرتبه الذي لا يفي بأبسط متطلبات الحياة، بينما في بعض الدول المجاورة ـ مثلا ـ تم منح كاتب الضبط لديهم مسمى وظيفته (أمين سر القاضي) وكادرا مرتبه أعلى من قاضي الفئة الثانية عند أول مربوط له، كما أنه يصرف له ما يصرف للقاضي من بدلات، وهذا طبيعي، فهما جزء من بعضهما لا تكمل عملية التقاضي إلا بهما.

وإذا كان هذا هو دور كاتب العدل، فالمفترض على وزارة العدل إنصافه في مستحقاته المادية والمعنوية التي هي من أولى الأولويات التي ينبغى أن تحفزه على السير بعمله المنوط به على الوجه اللائق؛ لذا ينبغي أن يعطى ترقيته وصرف الفوارق من تاريخ استحقاقه الترقية مباشرة.. لا من تاريخ صدور قرار بذلك، كما يجب إلحاقهم بمجلس القضاء الأعلى إداريا، فلا يدخلون في نظام الخدمة المدنية الذي لم يعد يفي بمتطلبات العصر، ولا يواكب طموح الموظفين، خاصة ممن هم على السلم العام.

هذه المطالبات حق لهؤلاء الموظفين، ولأنهم يعملون في وزارة العدل، فالعدل من قبل الوزارة مع موظفيها واجب قبل أن تطبق العدل على غيرهم.

سجن المعسرين:لا بد من حل بديل

المصدر: جريدة الوطن الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=2722

قينان الغامدي

حرر أحدهم شيكين بدون رصيد قيمتهما ستة آلاف ريال فتم القبض عليه وأودع السجن كما نشرت "الوطن" يوم السبت الماضي، وهذا إجراء قانوني

حرر أحدهم شيكين بدون رصيد قيمتهما ستة آلاف ريال فتم القبض عليه وأودع السجن كما نشرت "الوطن" يوم السبت الماضي، وهذا إجراء قانوني نظامي، إذ لا بد من حفظ حقوق الناس، وإعطاء الشيكات حقها من الاحترام والهيبة، فإذا كان الرجل موسرا وقادرا على الوفاء بالمبلغ فلا بد من تكليفه بالسداد ومعاقبته عقوبة واضحة ومحددة على الخطأ الذي ارتكبه عند تحرير الشيكين، وهنا لا مشكله، المشكلة إذا أثبت أنه معسر وصدر بذلك صك شرعي بعد أشهر أو سنوات يثبت عسره فإنه قد يقضي عمره كله في السجن، إلا إن سددت عنه لجنة رعاية السجناء المعسرين التي تؤدي دورها في ضوء ما يأتيها من تبرعات ينص أصحابها على أنها لسداد الدين عن المعسرين، وصاحب الستة آلاف أعلاه من النماذج التي يمكن للجنة السداد عنه، نظرا لتواضع المبلغ، لكن هناك سجناء معسرين مدينين بمبالغ ضخمة لأفراد أو شركات أو بنوك تدخل خانة مئات الألوف وربما الملايين، وهؤلاء هم الذين أقصدهم بقضاء العمر كله في السجن، وأصحاب الدين لن يستفيدوا شيئا من سجنهم، فإذا كان هؤلاء المعسرون المقيمون إقامة دائمة في السجن ممن يعولون أسرا فإن مأساتهم تصبح أكبر، وقد يظل أحدهم سنين عددا ليفاجأ بقدوم ابنه سجينا إلى جواره في جريمة سرقة أو مخدرات أو دين آخر، والسبب في ذلك غياب عائل الأسرة خلف الأسوار.

لست ضد عقوبة هؤلاء المعسرين فهم مذنبون لا شك، ويستحقون العقاب، لكنني أسأل عن العقاب المطلوب لهم؟ فما الفائدة من سجنهم، ولكل منا أن يسأل نفسه لو كنت تطلب أحدهم سداد عشرة آلاف أو مئة أو أكثر ثم تم سجنه وثبت شرعا إعساره فمن أين تحصل على ما تطالبه به طالما هو في السجن؟ ستقول فورا ومن يضمن أن يخرج من سجنه ليعمل ويتدبر أموره حتى يسددني؟ وهذا هو السؤال الذي لا بد من الإجابة عنه، وأنا لا أملك له إجابة مقنعة، لكنني أعتقد أن وزارتي الداخلية والعدل تستطيعان دراسة الأمر والوصول إلى إجابة مقنعة لأصحاب الحقوق تضمن حقوقهم إذا تم إطلاق سراح هؤلاء المعسرين الذين لا جدوى من سجنهم ولا فائدة يمكن انتظارها، وفي ظل التقنية الحديثة والتي تطبقها وزارة الداخلية فإنه يمكن محاصرة أي شخص ومنعه من السفر إلى أن يعمل أو يتدبر أموره ويسدد ما عليه بدلا من السجن الذي قد يفتح بابا من المشكلات والمآسي في حياة أسر هؤلاء المعسرين بسبب غيابهم عنهم، فتتعدى العقوبة الشخص المذنب إلى أبرياء قد يتحول بعضهم إلى مجرمين في ظل غياب رب الأسرة، وبالتالي غياب التربية والمتابعة وغيرها، حتما هناك حلول بديلة مجدية غير السجن، ولا بد أن نبحث عنها لمصلحة الوطن كله.

تجارة بالبشر!

المصدر: جريدة المدينة الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 18 أكتوبر 2010 العدد 17344
http://www.al-madina.com/node/269440

عبدالله الجميلي

قال الضَمِير المُتَكَلِّم: كشفت إحصائية رسمية صادرة عن وزارة العمل أن المتوسط الشهري للأجور في القطاع الخاص انخفض بنسبة (26%) خلال عام 2009م؛ ليصل إلى أقل من (1000 ريال)، مقارنة بـ (1353 ريالاً) لعام 2008م.
وبيّنت الإحصائية أن الأجر الشهري للذكور سجل انخفاضًا لعام 2009م لما دون (1000 ريال)، وبنسبة تصل إلى (27%)، أمّا الأجر الشهري للإناث فقد وصل إلى (1657ريالاً) للشهر، مسجلة انخفاضًا بمقدار (11%) مقارنة مع العام الذي سبقه.
وأظهرت بيانات وزارة العمل أن عدد العاملين في القطاع الخاص خلال عام 2009م وصل لما يقارب (6.9 مليون عامل)، بزيادة تصل نسبتها (10%) عن العام الذي سبقه، وتبلغ نسبة السعوديين العاملين في القطاع الخاص إلى إجمالي العاملين (10%).
لغة الأرقام هذه لا تكذب، ولا تُزَيف الحقائق كما يفعل بعض المسؤولين؛ فهذه الأرقام تكشف الحقيقة لمن يريدها:
* فَتَكدّس الشباب السعودي على الوظائف الحكومية رغم قلتها، وفراره من القطاع الخاص؛ ليس بحثًا عن الرفاهية والتّرَف العملي خلف المكاتب كما يُرَدد بعض المنظرين؛ بدليل أن شبابنا يُمارس العمل في شركات الحراسات الأمنية تحت لهيب الشمس، ونيران الرمضاء؛ بل سبب حرصهم على الوظيفة الحكومية؛ أن معظم الشركات والمؤسسات الخاصة تُتَاجر بهم، وتمتص دماءهم بأجور زهيدة؛ فـ(1000 ريال، أو حتى 1500 ريال) شهريًا لا يمكن أن تضمن لقمة العيش للشاب بمفرده؛ فكيف يستطيع منها بناء مستقبل وتكوين أُسْرَة..؟!
* زيادة نسبة العمالة الوافدة التي نطقت بها تلك الإحصائية؛ تثبت فشل برامج السعودة، وأنها حبر على ورق؛ تطبق على أصحاب المحلات الصغيرة؛ أمّا الشركات الكبيرة المملوكة للهوامير؛ فالسعودة مطموسة في قواميسها؛ لأن أصحابها يبحثون عن العمالة الرخيصة؛ وفريق منهم يُتَاجر بالتأشيرات الممنوحة، حيث يستقطب بها الوافدين تحت مظلة شركات وهمية، ثم يُتركهم يسرحون ويمرحون دون حسيب أو رقيب!!
يا هؤلاء كفاية خطب وتصريحات رنانة حول السعودة؛ أرجوكم ارحموا شبابنا الذي تقتله البطالة؛ مع أن الحَلّ بسيط وسهل في بلد الثراء والثروة؛ فالعلاج في إلزام الشركات الكبرى بتدريب الشباب السعودي وتأهيلهم ثم توظيفهم، وكذلك في تقديم الأولويات بتوجيه الأموال الحكومية والخاصة لإقامة مشروعات استثمارية تنفع البلد، وتستقطب الشباب!! ألقاكم بخير، والضمائر متكلّمة.

عفواً البطالة ليست من سوء التربية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010 العدد 15456
http://www.alriyadh.com/2010/10/18/article568927.html

د. مطلق سعود المطيري

عندما تنهر متسولًا عند اشارة المرور ، وتُسقط عن وجهه قناع التمسكن والانكسار ، فأنت انسان تعلي من قيمة العمل والكسب الحلال ، وتساهم في استرجاع كرامة انسان بالامتناع عن العطاء المذل ، اما إن كنت ترى ان الساعين للبحث عن الرزق الحلال من ابناء الوطن هم مجموعة من المتسولين ، فأنت رجل اعمال سعودي بامتياز ، هذه الحقيقة لم تأت كمعطى عملي على تأخر او انعدام وجود الموظف السعودي في بعض مؤسسات القطاع الخاص ، بل جاءت لفظا وبحروف عربية ولهجة سعودية من رئيس مجلس الغرف التجارية الاستاذ صالح كامل حيث قال في الاجتماع الموسع الذي نظمه مجلس الغرف التجارية السعودية وبحضور معالي وزير العمل الذي وصف نفسه بالوزير المتدرب !! "من يعتقد ان سعوديته فقط تجلب له حقوقاً وترفع عنه واجبات فمن الافضل له ان يقبع في دار امه وابيه ، عقاباً له على سوء الفهم ولهما على سوء التربية " رجل الاعمال اراد من هذا التصريح ان يؤكد على اهمية التدريب قبل الحصول على العمل ، ونسي ان الوزير الذي يجلس الى جواره انه يتدرب على رأس العمل حسب قول الوزير الذي نشر في هذه الجريدة ، ماعلينا خل الكبار يتفاهموا مع بعضهم ، يعملوا بعد ذلك يتدربوا هذا شأنهم ولكن الاكيد انهم لم يقبعوا بدار أمهم ، مثل ما اراد رئيس غرف التجارة للعاطلين .

نسأل رئيس الغرف التجارية ومعه بعض رجال الاعمال الذين لهم استثمارات بالخارج هل يستطيعون ان يطلقوا هذا الكلام في البلدان التي استثمروا بها ، وهل يستطيعون ان يوظفوا في شركاتهم هناك من غير جنسية ذلك البلد؟ إن كانوا لا يستطيعون الاستغناء عن الاجنبي في استثماراتهم بالخارج لاعتبارات وطنية خاصة في ذلك البلد ، فمن التربية ان يكونوا في بلدهم مطالبين بنفس الاعتبارات التي احترموها هناك ، ولا نريد اكثر من ذلك ، لا دعم مثل ماعملوا في الخارج من دعم المؤسسات الاجتماعية والرياضية ، وهل من الواجبات الوطنية إنشاء جامعة في الخارج وتعيين خريجيها في شركات المستثمر السعودي ومازاد على حاجة الشركات تم إقراضهم مبالغ مهولة والتسديد على الذمة وان طارت فالنبي يقبل الهدية ! هذا الدلال واللا بلاش .

الاعتماد على الاجنبي ضرورة وليس ترفاً ، في جميع الوظائف العليا والدنيا ، هكذا قال رئيس غرف تجارتنا ، بالله عليكم في اكثر من هذا الاحباط ، واذا اعتمدت على سعوديتك فقط اذهب لبيت امك .

سعادة الرئيس: خريج الجامعة الذي يعمل في مغسلة ، وخريج كلية التقنية الذي يعمل سائق ليموزين ، دفعهما الى ذلك الحاجة وحسن التربية ومعرفتهما بواجبات وطنهما ، ولم ينتظرا رجل اعمال ينشئ لهما جامعة ويعينهما بعد تخرجهما فيها في شركاته ، مصيبة والله مصيبة ان تكون قناعات رجال الاعمال لدينا بهذه الصورة عن العاطلين ، حقيقة عجز الكلام عن زيادة حرف واحد بعد هذا ، وهنا لابد ان أتوقف ، واطلق دعوة بصمت لا يسمعها إلا ضميري.

ظاهرة الأسقف المنهارة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين10 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 18 أكتوبر 2010 العدد 15456
http://www.alriyadh.com/18/10/2010/article568960.html

نوال الراشد

سقطت أعمدة حديد تسليح أثناء عملية التشييد في مشروع قطار المشاعر في مكة المكرمة وقد أصيب أربعة عمال كانوا في موقع العمل، كما سقط سقف مبنى الجمعية الخيرية في القطيف مما أسفر عن إصابة أحد العمال الذي نجا بأعجوبة ، وفي جازان سقط سقف المجمع الأكاديمي للبنات وتم على إثره إخلاء ثلاثة آلاف طالبة خوفاً على سلامتهن ، وفي حائل سقط سقف مصلى النساء في مسجد أثناء قيام الشركة المقاولة بصب الخلطة الخرسانية ، وفي الافلاج انهار سقف مطبخ مدرسة للبنات والذي لم يمض على اكتمال بنائه سوى 7 اشهر وقد نجت المعلمة والمستخدمة من الموت .
هذه مقتطفات لبعض الأخبار المأساوية التي تم نشرها في الصحف المحلية مع انطلاقة العام الدراسي وبداية فصل خريف مختلف تزامن سقوط أوراق أشجاره مع تساقط أسقف المباني معلنة عن ظاهرة عمرانية تثير التعجب!! فالظاهرة لم تفرق في حوادثها بين مشاريع حكومية وأهلية، وبين جامعات ومساجد الكل (في الهوى سوا) فمقاولو البناء اتفقوا على سياسة بناء واحدة لم يسبقنا إليها احد حتى الآن؟ جمعت في مواصفاتها الواقع الهندسي في سرعة التشييد والخيال العلمي في سرعة السقوط في آن واحد ؟ وفي تحد مقصود لتراخيص البناء وتحايل متعمد في التنفيذ وعدم الاهتمام بشروط الجودة واشتراطات السلامة .
تساقط الأسقف على الناس يمثل في ظني (مزحة ثقيلة) من بعض مقاولي البناء في أن هناك رؤوسا قد أينعت وحان قطافها بمواد مغشوشة احتجاجاً على ارتفاع أسعار مواد البناء بلا وازع من ضمير، ولا رادع من خوف مادام المستوى العمراني قد وصل لدينا إلى نقطة الصفر وغدا كسلق البيض من كثرة تكرار الانهيار والسقوط والغرق ولم نر تفسيرا منطقيا لمسؤولي البلديات لما يحدث ؟ وما دام كود البناء السعودي الذي نسمع عنه ولم يفعّل حتى الآن ولم يزل حبرا على ورق فسوف يستمر مقاولو البناء (يطربقون) المباني على رؤوس الناس بالتلاعب بنوعية المواد المغشوشة حتى يحدث الله أمرا كان مفعولاً ..
عدم مراقبة الوزارات والجهات لمنشآتها ومشاريعها وقت تنفيذها مرحلة بعد مرحلة أسهم في تكرارها وما نخافه هو أن نصل إلى مرحلة في موسم سقوط الأمطار ونجد أن المباني قد انسحبت مع السيول وانتقلت إلى مواقع أخرى لأنها قد شيدت من الخشب ونحن لانعلم.

حقوق المتقاعدين والمتقاعدات إلى أين..؟!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 17345
http://www.al-madina.com/node/269528

د. سهيلة زين العابدين حماد

يعاني المتقاعدون، ولاسيما المتقاعدات منهم من قصور في نظام التقاعد المعمول به الآن، ويأتي في مقدمة أسباب القصور الاختلاف الكبير في مستوى المعيشة بين سنة 1393هـ، وهي السنة التي صدر فيها نظام التقاعد المدني، و1395هـ التي صدر فيها نظام التقاعد العسكري، وبين سنة 1431هـ التي نعيشها الآن؛ إذ أصبح معاش التقاعد لا يفي بمتطلبات الحياة، بل بعض المتقاعدين يجدون صعوبة في تسديد فواتير الماء والكهرباء والهاتف، ومنهم من يجد صعوبة في توفير المأكل والملبس لأسرهم، فما بالكم بدفع إيجارات المنازل، ومعروف أن حوالى 40% من المتقاعدين لا يملكون منازل، والذين تملكوا منازل في الغالب ليس من وفر في مرتباتهم، وإنّما يكون لهم دخول أخرى من عقارات ورثوها، أو ساعدهم آباءهم على البناء، ومنهم من تملكها عن طريق صندوق التنمية العقاري، وبمساعدة الأهل أيضاً، هذا وعندما أرادت المؤسسة العامة للتقاعد تمليك مساكن للمتقاعدين لم تنطبق شروط التمليك إلاّ على (6) من أكثر من مليون متقاعد، ومتقاعدة واحدة من 25 ألف متقاعدة، وهذا يعكس لنا مدى تدني الأوضاع المالية للمتقاعدين السعوديين، ويرجع هذا إلى عدم صرف بدلات للمتقاعدين، وافتقار نظام التقاعد إلى الادخار مع ارتفاع نسبة الحسم للتقاعد إلى 9%، وهي أعلى نسبة للحسم في دول الخليج، وحظر أنظمة الخدمة المدنية في السعودية، على الموظف أثناء الخدمة ممارسة الأعمال التجارية وتوقفه عن العمل بمجرد بلوغه سن 60 عاماً بقوة النظام، بصرف النظر عن وضعه الصحي ومقدرته ورغبته في الاستمرار في العمل، الأمر الذي يشكل صعوبة في التأقلم مع العمل التجاري إذا ما سمحت له الظروف، كما أن الشريحة العريضة من المتقاعدين لا تساعدهم إمكانياتهم المادية على القيام بأعمال تجارية مهما كانت بساطتها، حيث تلجأ نسبة من هذه الشريحة إلى إعادة التعاقد على بند الأجور في بعض قطاعات الدولة، وقد ضيع هذه الفرصة صدور قرار ديوان الخدمة المدنية المنظم للتعاقد بعد التقاعد. وهنا أتوقف عند وضع أساتذة الجامعات المتقاعدين، فهم يتقاعدون، وهم في قمة عطائهم ونضجهم، وكبر مكانتهم العلمية، ومنهم من حقق إنجازات علمية على مستوى عالمي، ويعدون من كبار علماء الأمة، والبلاد في أمس الحاجة إلى علمهم وخبراتهم وتجاربهم، فيُحالون إلى التقاعد، ولسوء أوضاع أساتذة الجامعات المالية -ولعل انتحار أستاذيْن لتراكم الديون عليهما خير دليل على ذلك-، فهم يضطرون إلى التعاقد على بند الأجور، في وقت تعين الجامعات تلامذتهم برواتب أعلى من الرواتب التي تتعاقد بها معهم، وتتعاقد معهم بلا أية بدلات، مع حسم الإجازات، ولا تجدد العقود معهم إلاّ عند بداية العام الدراسي حتى لا تصرف لهم أجور فترة الإجازة السنوية، وهذا فيه امتهان للعلم والعلماء، وعدم تقدير لمكانتهم، وما بذلوه من جهد وصحة ووقت لتخريج أجيال صالحة لتسهم في تنمية ونهوض البلاد، وإرساء قواعد علمية راسخة، وللنهوض بتلك الجامعات، مع أنّ هذه الجامعات تتعاقد مع أساتذة أجانب، وهم فوق الستين برواتب عالية جداً، مع صرف بدل إسكان عالٍ لهم، وبدلات أخرى، كما تصرف لهم ولأسرهم سنوياً تذاكر سفر إلى بلادهم. ونجد علماءنا من أساتذة الجامعات المتقاعدين تأتيهم عروض مغرية من جامعات أجنبية بأضعاف ما يتقاضونه من أجور من جامعاتهم، ولكن حبهم لبلادهم، ورغبتهم في مواصلة العمل فيها للنهوض بها يرفضون تلك العروض، وحري بجامعاتنا أن تمدد لأساتذة الجامعات مدة الخدمة لهم طالما هم قادرون على العطاء، أسوة بكثير من الوظائف العليا في البلاد مثل مناصب الوزارة، ورؤساء تحرير الصحف، أو يتم التعاقد معهم برواتب مجزية تناسب مكانتهم العلمية وخبراتهم، وبكل البدلات التي تصرف للأساتذة بها.

أعود إلى عرض مواطن القصور في نظام التقاعد السعودي الحالي، منها اشتراط خدمة 40 عاماً للحصول على كامل الراتب في التقاعد، ولا يحق للموظف التقاعد المبكر إلّا بعد خدمة 20 سنة ويمنح 50% من أصل راتبه الأخير، وتوقف المعاش التقاعدي عند بلوغ الابن سن الواحد والعشرين ما لم يكن طالباً ويستمر الصرف حتى إكماله الدراسة أو بلوغه سن السادسة والعشرين أيهما اقرب!! كما يتوقف عند عقد قران البنت أو الأم، وليس عند الزفاف، وقد تطول الفترة بين عقد القران والزفاف، كما يتوقف عنهما المعاش في حالة عملهما ويعاد عند الطلاق!! ويخصص للمستفيدين عن صاحب المعاش، أو الموظف المتوفى كامل المعاش إذا كان عددهم ثلاثة فأكثر فإن كان عددهم اثنين فيخصص لهما 75%، أما إن كان واحداً فيخصص له 50% وفي حالة تعدد المستفيدين يوزع المعاش بالتساوي، وإذا أوقف أو سقط نصيب أحدهم فلا يؤول إلى باقي المستفيدين على ألا يقل نصيب من تبقى منهم عن 50%، أو الحد الأدنى (1725 ريالاً). ومن أسباب القصور أيضاً عدم الجمع بين معاشيْن، حتى الموظفة المتقاعدة لا يحق لها أن تجمع بين معاشها، ونصيبها من معاش زوجها المتوفي، وإن كان زوجها له زوجة أخرى غير موظفة، فتأخذ تلك الزوجة من معاش تقاعده، أما هي فلا تأخذ منه شيئاً. وإذا كان للموظفة السعودية زوج وأولاد غير سعوديين وهي المعيلة لهم فإن توفت لا يصرف لهم شيئاً من معاش أمهم، بينما يصرف معاش التقاعد لزوجة السعودي غير السعودية، ويحول لها إلى بلادها، فإن كانت فلسفة التقاعد مبنية على عدم صرفه لغير السعوديين، فينبغي أن تطبق على الجميع، وفي هذه الحالة تكون نسبة الحسم من الراتب لا تتعدى 2% بالنسبة للموظفة السعودية المتزوجة من غير سعودي، أما أن يُحسم شهرياً 9% من راتبها طوال سنوات خدمتها، وعند وفاتها لا يستفيد من معاشها زوجها وأولادها غير السعوديين، فهذا ظلم، فقد يكون الزوج مريضاً غير قادر على العمل، والأولاد قد يكونون أطفالاً، أو بنات لم يتزوجن، وغير موظفات، وبناتها طبقاً لأنظمتنا لا يحصلن على الجنسية إلاّ عند زواجهن من سعودي، وغير مصرح لهن بالعمل، وهذا مكتوب في إقامتهن، أو يكون لديها أولاد ذكور غير موظفين، أو ابنة، أو ابن معوقاً، فإن كانت فلسفة نظام التقاعد قائمة على مبدأ التكافل الاجتماعي، كما تعلن دائماً المؤسسة العامة للتقاعد، فهل هذا يتفق مع التكافل الاجتماعي الذي لا يفرق بين رجل وامرأة وجنسية وجنسية أخرى، فلم هذا التمايز بين الرجل والمرأة؟!. وعند مقارنتنا لهذا النظام بأنظمة التقاعد في دول مجلس التعاون نجد تلك الأنظمة تتفوق على نظام التقاعد السعودي، فمثلاً نجد في نظام التقاعد في دولة الإمارات يستحق الموظف راتباً تقاعدياً كاملاً بعد خدمة 35 سنة، والقطري بعد خدمة 20 سنة فأكثر، ويحق للموظف الإماراتي التقاعد المبكر بعد مضي 15 سنة، ويمنح راتبا تقاعديا نسبته 60% من كامل الراتب مضافاً إليه البدلات، فهنا نجد الإمارات تصرف بدلات للمتقاعدين، وكذلك الكويت والبحرين، في حين تصرف عمان 80% كحد أعلى للتقاعد بعد خدمة 20 عاماً وتصرف الكويت 95 % كحد أعلى، بعد خدمة 30 عاماً للمدني و27.5 عام للعسكري.

كما نجد نسبة الحسم للتقاعد في بقية دول مجلس التعاون تتراوح بين 2- 6% من الراتب الأساسي في حين تسهم الكويت بأعلى نسبة لصندوق تقاعد العسكريين وتبلغ 32.5% من الراتب الأساسي، تليها عمان 15% ثم السعودية حيث تدفع 13% لصندوق تقاعد العسكريين و9% لصندوق تقاعد المدنيين.

وينص النظام السعودي على منح الموظف المتقاعد بعد خدمة أربعين سنة مكافأة راتب ثلاثة أشهر.. فإن كان محظوظاً ولديه رصيد إجازات لا تتعدى ثلاثة أشهر فسيتم تعويضه عنها، أو يتمتع بها قبل تقاعده ويتسلم رواتبها مقدماً مع المكافأة فتصبح ستة أشهر!! هذا أقصى ما يكافأ به!! ولو فرض أنّ راتبه عشرة آلاف ريال فإن المكافأة = 60000 ريالاً، أما النظام القطري فالمادة (117) تنص على أن الموظف يستحق مكافأة نهاية خدمة إذا قضى مدة سنة واحدة كاملة وتدخل ضمن هذه المدة الإجازات التي منحت له خلالها ويعتبر آخر راتب تقاضاه الموظف أساساً لحساب المكافأة ويتم احتسابها على النحو التالي: راتب شهر عن كل سنة من سنوات الخدمة الخمس الأولى، وراتب شهر ونصف عن كل سنة من السنوات الخمس التالية، وراتب شهرين عن كل سنة مما زاد على ذلك، لو فرض أنّه عمل لمدة 35 سنة وكان راتبه 10000 ريالاً فإن مكافأته = 625000 ريالاً (مع فارق خمس سنوات راحة). ونجد نظام المعاش التقاعدي في دولة الإمارات ينص على مبدأ الرد بمعنى أن يتم رد النصيب في المعاش المستحق لأحد الأخوة الذي قطع نصيبه لأي سبب من الأسباب على بقية إخوته، وكذلك يرد نصيب الأم على ابنها، وهكذا وبهذا لا يتأثر المعاش التقاعدي للمتوفى من حرمان أحد المستحقين بانتفاء مستحق آخر، وهذا لا يتوفر في النظام السعودي الحالي.

ومن هنا نجد أنّ نظام التقاعد السعودي الحالي في حاجة إلى تغيير جذري، وليس تعديل في بعض مواده كما حدث في مشروع نظام التقاعد الجديد، كيف؟!. هذا ما سأبحثه -إن شاء الله- في الجزء الثاني من هذا المقال.

المنع من السفر ردع للمماطلين في دفع الإيجارات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 3411
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101019/Con20101019378557.htm

عبد الله بن سعد الأحمري*

ما زال مؤشر القضايا المنظورة في المحاكم الشرعية بين ملاك العقارات والمستأجرين في تصاعد مستمر، حيث تقدر الآن بما يزيد عن عشرة آلاف قضية معظمها يتلخص في مطالبات بمستحقات متأخرة من إيجارات الوحدات العقارية.

إن مثل هذه القضايا المنتشرة بشكل كبير يؤثر بكل تأكيد على السوق العقارية، وذلك بعزوف معظم ملاك العقارات عن التأجير بسبب عدم وفاء المستأجرين بدفع المستحقات اللازمة عليهم في الموعد المحدد حسب العقود المبرمة بينهم.

لقد درست اللجنة العقارية في الغرفة التجارية الصناعية في جدة المشكلة وتوصلت إلى أن الأسباب تتلخص في تعدد صيغ العقود وعدم احتوائها على البنود الكفيلة بحفظ حقوق أطراف العقد للرجوع إليها وقت الحاجة، وعدم إنفاذ الحقوق المدنية لما تضمنته العقود والفصل في النزاع من قبلهم وإحالة الخلافات للمحاكم وطول الإجراءات المتخذة عند معالجة مثل هذه القضايا والفصل فيها، إضافة لغياب الآلية الناجحة لإلزام المستأجر بالسداد، وطول الإجراءات فيما يتعلق بتحصيل الحقوق وإخلاء العين، بالإضافة إلى عدم وجود العنوان الواضح والكافي للمدعى عليه عند الحاجة لطلبه وما يواكب ذلك من صعوبة البحث والإحضار من قبل الجهة المختصة.

وتبحث اللجنة العقارية في غرفة جدة في اقتراحات وحلول من شأنها إلزام المستأجر بدفع الإيجار دون مماطلة، والعمل مع لجنة مكونة من الشرطة ومكتب العقار ومندوب من اللجنة العقارية والمحافظة لإيجاد حل للمشكلة دون الوصول إلى الحقوق المدنية، فيما تعمل الغرفة التجارية أيضا على توحيد عقود الإيجارات والتنسيق مع قسم المنازعات العقارية والجوازات والمرور لاتخاذ إجراءات بحق الممتنع عن دفع الإيجار كمنعه من السفر أو عدم تجديد جوازه، وتتضمن دراسة اللجنة العقارية اقتراحات بأن يسمح لصاحب العقار بطلب قطع الكهرباء عن المستأجر في حالة عدم السداد فترة محددة، كوسيلة ضغط عليه حتى يسدد ما عليه من حقوق للآخرين.

الشيخ مسحور والفاسد معذور !

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 3411
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101019/Con20101019378549.htm

خلف الحربي

خاموش حركوش تزرع طماطم يطلع فتوش.. قاضي المدينة المنورة المتهم بقضايا فساد يقول إنه مسحور! ويؤكد أنه حول العقارات والأراضي والمخططات بأسماء أشخاص ينتمون إلى عصابة فائقة التنظيم لأنه كان تحت تأثير سحر أسود قام به وسيط هارب من العدالة للسيطرة عليه وتمرير المعاملات دون أن يشعر، وبحسب «عكاظ» فإن فضيلة القاضي اعترف في تحقيقات المباحث الإدارية بأنه يتلقى العلاج بالرقية الشرعية لإزالة تأثير هذا السحر الذي جعل منه وسيلة مرنة للاستحواذ على العديد من الأراضي المنهوبة ومصادرة حقوق الناس، ما شجع بعض المكاتب الهندسية في المدينة المنورة على المضي بعيدا في عمليات السلب والنهب لأنها تدرك أن الشيخ ـ بسم الله عليه ـــ مسحور!

لقد فكرت في الذهاب إلى المدينة المنورة للبحث عن المكان الذي دفن فيه هذا السحر كي أنبشه وأكتشف خصائصه فلا شك أنه عمل محكم وإلا لما استطاع أن ينفذ إلى عقل هذا القاضي الجليل الذي يحكم بشرع الله! ولكنني تراجعت عن هذه الفكرة لأنني تذكرت بيانا لمصدر مسؤول في مجلس القضاء الأعلى ينفي توجيه اتهامات لأي قاض في المدينة المنورة وهو بيان كان يلوم ضمنيا وسائل الإعلام ـ وتحديدا «عكاظ» ـ على افتعال هذه القضية التي ليس لها أساس من الصحة!، فبعد أن ثبت اتهام القاضي ومجموعة من الأطراف الأخرى بقضايا فساد يشيب لهولها الولدان بعكس ما جاء في بيان مجلس القضاء الأعلى وجدت أنني سوف أكون مضطرا لنبش كل الأعمال السحرية المدفونة طوال المسافة التي تفصل بين المدينة المنورة والرياض!

وبصراحة ليس ثمة شيء أصعب على النفس من الحديث عن وجود فساد في مؤسسة القضاء، لأن مثل هذا الحديث يسبب الاكتئاب المزمن لصاحبه قبل أن تنتقل العدوى إلى القراء، ولا شك أن القضاة في كل مكان في العالم هم بشر فيهم الصالح والطالح، ولا أظن أن اكتشاف قاض فاسد يعد مفاجأة مذهلة بقدر ما يعتبر خبرا مؤلما، ولكن المفاجأة المذهلة هو أن يصدر بيان من المجلس الأعلى للقضاء ينفي فيه حدوث هذا الأمر جملة وتفصيلا بدلا من أن يبادر المجلس لمحاكمة هذا القاضي الذي أساء لهذه المهنة السامية وألحق ضررا بالغا بسمعة القضاة، بل إن ضرره يمتد ليشوه صورة المجلس الأعلى للقضاء، فلماذا يحاول المجلس إخفاء قضيته عن العيون مثلما أخفى الساحر عمله السحري في جوف بئر أو وسط خرابة بعيدة عن العمران؟

فبخلاف قضايا نهب الأراضي والاستيلاء على بيوت الإسكان المخصصة لبعض المواطنين عبر بيعها بأسعار زهيدة وتحويل ملكيتها إلى أشخاص آخرين دون أن يعرف هؤلاء المواطنون المساكين شيئا عن المنازل التي خصصت لهم وتم بيعها تحت تأثير السحر الأسود، أكد المحامي سعود الحجيلي بأنه تقدم بدعوى قضائية نيابة عن 600 مواطن تعرضوا لأضرار صحية كبيرة بسبب مصنع في أحد الأحياء وطالب بتعويضات لهم ولكن القاضي (المسحور) رفض هذه الدعوى بسرعة البرق، وننصح المحامي المخلص بأن يأخذ موكيله إلى نفس الراقي الشرعي الذي يتعالج عنده فضيلة الشيخ فقد يكون ذلك سبيلا لشفائهم من الأمراض التي تسبب بها التلوث!

عموما بعد قرائتي لخبر الشيخ المسحور وعودتي لبيان مجلس القضاء الأعلى شعرت بصداع عنيف فوجدتني أردد البيت الشعبي القديم: (ياراس راسي ليت ماني بمسحور .. ليت العجايز ما عطني دواهن)!

اللّه يرحم الحال

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 15457
http://www.alriyadh.com/19/10/2010/article569378.html

عالية الشلهوب

اللهم زد وبارك..عندما أعلنت مؤسسة النقد في تقريرها الأخير ان حجم تحويلات الأجانب في المملكة ارتفعت في عام 2009م لتصل الى 94,4 مليار ريال بزيادة قدرها20,2% ، لتحتل المملكة المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة الامريكية ، لم نصدق هذا الرقم والخبر ، ولكن عندما اعلنت نتائج التعداد السكاني الاخير التي اوضحت ان عدد الاجانب في المملكة يفوق ال 8 ملايين عامل وعاملة اجنبية يشكلون حوالي ثلث سكان المملكة ، ويعملون في افضل الظروف وبدون ضرائب على الدخل لا يتوفر في أي بلد في العالم! وتتم تحويلات النقد بدون قيود ، هنا يزول الاستغراب ، اللهم لا حسد ، عند ذلك تذكرت دور نقابات العمال وتأثيرها على حفظ حقوق العمالة في داخل بلدانها وخارجها ، وما نسمع عنه في اضرابات عمال القطارات او المناجم او المطارات في الغرب او الشرق الا دليل على الضغوط التي تمارسها هذه النقابات على الحكومات لحفظ حقوق العمالة ، وجاءت مؤخراً جمعيات حقوق الانسان لتواصل وتساعد في هذا الدور .في المملكة وبحمد الله لا يوجد مثل هذه النقابات وأوكلت المهمة لوزارة العمل ومكاتب العمل ومكاتب الاستقدام المحلية ، هنا سوف اتطرق الى دور مكاتب الاستقدام من زاوية حقوق المواطن عند استقدام العمالة ، حيث ان وزارة العمل ومكاتب العمل ونظام العمل تختص بحفظ حقوق العمالة ،ولكن من يحفظ حقوق المواطن لدى هذه المكاتب؟ في كثير من الاحيان تخسر المكاتب قضاياها مع ممثليات الدول المصدرة للعمالة الى المملكة ، فهاهي اجور العمالة الاجنبية تقفز من متوسط ال 400 ريال لتصل الى اضعاف ، بل انها وصلت اكثر من 1200 ريال في سنوات قصيرة ، هذا غير السوق السوداء للاسف والتي ارتفعت بمعدلات تفوق معدلات التضخم! ، ووضعت المملكة في اتهامات حول ما يسمى الاتجار بالبشر في طلب الخادمات والسائقين من خلال الاعلانات الصحفية ، والتي توضح غياب التنظيم او لنقل عدم فعاليته في سوق العمل ، وسلبية الدور الذي تقوم به هذه المكاتب ، علماً بان هذه المكاتب التي لم تساعد المواطن في الاستقدام برواتب معقولة رفعت تكاليف الاستقدام الى ان وصلت في بعض الاحيان الى 14 الف ريال وقد كانت في حدود 3000 ريال قبل فترة وجيزة ،وهذه تكاليف اضافية يتحملها المواطن بجانب تكلفة التأشيرة 2000 ريال ومصاريف اصدار الاقامة وغيرها ، والأسوأ من ذلك انها لا تلتزم بفترة الاستقدام او عندما لا يكون هذا العامل مطابقا للمواصفات المطلوبة ، وهنا تتأزم وتتضاعف الخسارة على المواطن وليس له الا البكاء على الاطلال! ، وما من اسرة سعودية الا وقد اكتوت بنار مماطلات وتسويف هذه المكاتب بأحدث الطرق والاساليب المتقنة! . الأمر الأشد صعوبة هو الارتفاع التدريجي والكبير في اجور هذه العمالة في الوقت الذي لا تتفق هذه الزيادات مع نسب دخل الافراد والاسر ، واستمرار هذه الدول بوضع سياسات وحدّ ادنى لأجور عمالتها في الخارج ، في الوقت الذي عجزنا نحن في وضع حد ادنى لأجور السعوديين في القطاع الخاص ، خشية غضب منظمة العمل الدولية علينا !! كما ذكر نائب وزير العمل من مخاوف التمييز بين المواطن والاجنبي ، ولم نعرف رأي هذه المنظمة من فرض اساليب تحديد الأجور وسيطرة هذه العمالة على اسواق دول الخليج التي اصبح المواطن في بعضها من الاقلية! ،ولا تستطيع فرض اية اجراءات على اجورها او تحويلاتها التي عززت اقتصاديات دول اخرى على حساب اقتصاديات دول الخليج مع الأسف ، بل اننا في هذه الفترة نقوم بوضع بنود في نظام العمل تحرم ما يسمى الاتجار بالبشر لارضائها وارضاء اكثر من 8 ملايين عامل يعملون في المملكة بكل اريحية وكرم ورفاهية لا يحلمون بها في بلدانهم ولا نعارضها مطلقاً كمبدأ تسير عليه هذه البلاد في تعاملها المتميز مع كافة دول العالم الخارجي .ولكن عندما تكون الامور في خانة المقارنات بين الاجنبي والسعودي ، فان حق المواطنة وحق العيش للعامل السعودي تأتي في المقام الاول، ويكفي ان توفرت لهذا الاجنبي فرصة العمل على حساب

بطالة وطنية كان لها الحق مسبقاً لو خدمتنا سياسات التوطين ،ولهذا السعودي الاولوية في تعديل اجره ورفعه وتحديده بحد ادنى لحل مشكلة البطالة الموجودة ،والا يتحمل المواطن خلل وسوء المفاوضات مع ممثليات الدول وتغييب المصالح وتجييرها لهذه الدول ، وعلى وزارة العمل بثوبها ووزيرها الجديد ، ان تتدخل وتحسم الامر لصالح المواطن عند الاستقدام، فيكفي ما خسره الوطن في مفاوضات عديدة في قضايا الاغراق والغش التجاري والجمارك وأخيراً منظمة التجارة العالمية التي وضعت قطاعنا التجاري والصناعي كأنه الغريب في وطنه وكالذي يستجير من الرمضاء بالنار! ، وكأن هذه النار مثل الاتفاقيات والالتزامات لهذه الدول وعمالتها التي فرضت علينا ان نقول دائماً (تم) طال عمرك !والله يرحم الحال .

**خاطرة :

ليس كل سقوط نهاية !! فسقوط المطر أجمل بداية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إدماج حقوق الإنسان دولياً

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 6211
http://www.aleqt.com/20/10/2010/article_458398.html

عبد العزيز محمد هنيدي

تعرضنا في المقالة السابقة للدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في الاهتمام بحقوق الإنسان، وكيف أنها سخرت الوكالات التي لها علاقة بتلك الحقوق، وكذلك البرامج والصناديق والأنشطة المتعددة في مجال التعليم والتثقيف والتدريب كل ذلك دل على اهتمام الأمم المتحدة بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية له وكرامته، وأشرت إلى أن على الدول النامية أن لا تشعر بالحرج ولا تتردد في طلب مساندة الأمم المتحدة لإنشاء أو تقوية وزيادة تنمية كل الجمعيات الوطنية والهيئات الحكومية التي لها علاقة بحقوق الإنسان حتى لو كانت تلك الدول النامية ذات ثروة كبيرة، فإنها لا تستغني عن المستشارين والمقيمين والمساندة الفنية لأن من طبيعة الأمم المتحدة ألا تتدخل صراحة في شؤون الدول الداخلية ولا تفرض عليها ما يجب أن تعمله لرفع مستوى الدفاع عن حقوق الإنسان، وتعزيز ذلك بنشر ثقافة حقوق الإنسان، لكن يجب الإشارة إلى أن المؤتمرات والمنتديات الدولية ومجلس حقوق الإنسان في جنيف عادة ما يشعرون الدول بصفة عامة بأهمية رفع مستوى مؤسساتها وجمعيات حقوق الإنسان الحكومية والأهلية والآن مع :

برامج الإصلاح الدولي

سبق أن أطلق الأمين العام للأمم المتحدة في عام 1997 برنامجاً إصلاحياً يؤدي إلى إدماج حقوق الإنسان في أعمال منظومة الأمم المتحدة برمتها وإيجاد أدوات ووسائل عملية تؤدي إلى تنفيذ ما ورد في مؤتمر فينا العالمي لحقوق الإنسان من خطط وتوصيات والذي عقد في عام 1993م، وكانت نتيجة تلك الجهود إحراز تقدم ملموس في سياسات وأنشطة حقوق الإنسان في مختلف وكالات وبرامج الأمم المتحدة، كما أدى صدور تقرير الأمين العام عام 2001م الذي أطلق عليه اسم (تعزيز الأمم المتحدة)، وأدى ذلك إلى وجود برنامج لإجراء كثير من التعديلات والتطورات الضرورية كل ذلك أدى لتعزيز حقوق الإنسان ونتج عن ذلك مزيد من الإصلاح مما شكل اهتماما ورؤية واضحة للدفاع عن حقوق الإنسان وإيجاد بيئة سليمة وعالم يؤمن بالعدل والمساواة ويحارب الظلم وانتهاك حقوق الإنسان ويشير بالبنان إلى الأشخاص أو الدول التي لا تتردد في انتهاك تلك الحقوق، وتبلورت رسالة الأمم المتحدة إلى ضرورة بناء القدرات والحراك الإنساني الذي يؤدي إلى حث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في زيادة تنمية استكمال بناء أنظمة وطنية تؤدي إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومن أهم ما ورد في تقرير الأمين العام المذكور أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة صممت على ترقية قدراتها لتطبيق مبادئ حقوق الإنسان وممارستها بما في ذلك حقوق الأقليات وحقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق المهاجرين وبناء مؤسسات حقوقية قوية وكل ذلك سيؤدي إلى المدى الطويل لحماية حقوق الإنسان ونشر ثقافتها في المجتمع، وفي الدوائر الحكومية وهذا سيؤدي إلى نهضة ملموسة في المجال الحقوقي، وسيكون من أهم الدلائل على نجاح مؤسسات حقوق الإنسان في أي بلد أنها تعكس التزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة تلك البلدان التي كانت مسرحاً للصراعات والتناحر والعنف مما أدى إلى انتهاكات شنيعة لحقوق الإنسان، كما أن من المُشرف أن نشير إلى أن الجمعية العامة باعتبارها أعلى هيئات الأمم المتحدة التي تضع القوانين – لم تتردد تلك الجمعية ولم تتوقف عند حد الكفالة، فقامت باعتماد مجموعة هائلة من الاتفاقيات والإعلانات عن مبادئ حقوق الإنسان وصكوكها بل قامت بمناقشة الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في كثير من الدول وتقوم باعتماد ما يتفق مع مسؤولياتها وذلك عن طريق لجنتها الثالثة المسؤولة عن الشؤون الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في مجال حقوق الإنسان، وفي الحلقة (143) نكمل ما تبقى.

من يوقف إجراءات السفارة الفلبينية؟!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 15458
http://www.alriyadh.com/20/10/2010/article569720.html

يوسف الكويليت

من حق السفارات في المملكة وفي غيرها، حماية أمن وحقوق مواطنيها بما لا يتعدى تشريعات ونظم الدولة المستقدِمة للعمالة، لكن سفارة الفلبين حوّلت الموضوع إلى تدخل سافر بحيث تجبر المواطن، قبل الاستقدام، على الحضور لها ودفع (٣٢٠) ريالاً رسوم مكتب العمل والقنصلية، وتقديم وصف واضح للمنزل، وكشف حساب، وشهادة عدم سوابق من الشرطة ، وراتب للخادمة قدرته بأربعمائة دولار !

وأمام صمت وزارة العمل ولجان الاستقدام في الغرف التجارية، فإننا لانجد شروطاً مضادة بعدم الهروب والسرقة والأمراض ، وسوء السلوك والضمانات المادية التي يجب أن تدفعها السفارة للمتضرر كمعاملة بالمثل، ولا ندري إذا ما شكّلت هذه السابقة شروطاً جديدة لسفارات أخرى بإلزام كل مستقدِم ضمانات بنكية بأسمائها، أو تقديمه لمحاكم خارجية في حال الإخلال بالعقد، بمعنى أن حقوق المواطن ليست لها من يحميها، ثم إن انتهاك قوانيننا من قبل سفارة الفلبين يفرض أن نتحرك، وإلا فما معنى هذه الشروط، ومن خوّلها أن تتخذ هذه الإجراءات، وفيما إذا كان معمولاً بها في دول تستقدم عمالتها؟

صحيحٌ أن بعض المستقدمين يسيء للخادمات أو السائقين، لكن ذلك وفقاً لحجم العمالة الموجودة بيننا لا يشكل ظاهرة، وحتى ما أُشيع عن الخادمة السري لانكية من غرز مسامير في جسدها، وما أثارته في إعلامنا والدولة المصدر لم تثبت صحته، غير أن الحلول التي باتت ترقد على مكاتب وزارة العمل بتنظيم حديثٍ يكفل حق المستخدمة أو العامل في أي قطاع، وجعل الاستقدام تقوم به شركات نظامية هي الوسيط والمستقدِم، ربما يحل المشكلة، لكن أن يوضع المواطن أمام ابتزاز السفارات أو الدول مصدر العمالة فأمر غير منطقي ..

فالوزارة لم تتحرك أمام طوفان الشكاوى بالسعودة، وبيع التأشيرات وما قيل عن فوضى الاستقدام الذي بدأ يأخذ مساراً آخر بتحميل المواطن أعباء التشريعات من قبل السفارات وصمت الجهات ذات العلاقة، وكذلك الأجور وغيرها .

ظاهرة الخدم والسائقين أو عمالة المنازل، جاءت لأسباب اجتماعية واقتصادية، أي خلط التقاليد القديمة بالواقع المستجد والذي من اللازم أن يتغير، وهناك طبقة المترفين، الذين جعلوا لكل بنت وولد خادمة وخياطة ومربية وطباخة، وهي مشكلة يمكن حلها بالتقنين لا بالفوضى، ولعل الطلب المضاعف الذي ينمو كل عام أدى إلى أن تقوم دول المصدر بمحاولة استنزافٍ لنا وهي لا تصدق على دول أخرى تستقدم من نفس المصادر ..

خطوة السفارة الفلبينية يجب أن تعالج من قبل وزارتيْ الخارجية والعمل حتى لا نصبح عرضة لإجراءات أكثر قسوة، ولا نعتقد أن تقليص أعداد العمالة الفلبينية سيكون مشكلة تعرِّضنا لتعطيل مشاريعنا وأعمالنا عندما تبرز سفارتها هذه الشروط والإهانات..

استقلال القضاء إلى أين ؟

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 15458
http://www.alriyadh.com/20/10/2010/article569563html

محمد بن سعود الجذلاني*

قبل أيام طالعتنا الصحف المحلية بصدور الأمر الملكي الكريم الذي نظّم العلاقة بين وزارة العدل، والمجلس الأعلى للقضاء ليحسمَ جدلاً - غير مُبرّر- حول كافة الموضوعات التي سمعنا بعد التشكيل الأخير لمجلس القضاء عن زحفها المتواصل - تحت ذريعة الاستقلال - على صلاحية جهات أخرى "تنفيذية" و"تنظيمية" فجاء الأمر الملكي الكريم فاصلاً وحاسماً في هذا الأمر مؤكداً على سياسة الدولة واحترام أنظمتها ، فمصلحة الدولة العليا لا نقاش معها ولا جدال ولا مساومات ولا استثناءات .

إن من أكثر المصطلحات القانونية التي أُسيء فهمها، وحُرّف مدلولها، ووظفت أحكامها بين عشية وضحاها مصطلح» استقلال السلطة القضائية والفصل بين السلطات « لتحقيق أهداف لا تمت بأي صلة للقواعد الشرعية والقانونية بالفعل كرس الأمر الملكي بحكمته وحصافته مفهوم دولة المؤسسات والمصلحة الوطنية، وثوابت سياسة الدولة، وأكد مجدداً أن الدولة ترعى مصلحتها الشرعية والوطنية، وتعيد الأمور إلى نصابها ولا تتباطأ في ذلك، فمجلس القضاء كان قبل النظام الجديد قضائياً بالنظر إلى أنه كان يباشر النظر في القضايا، فتحول بعد النظام الجديد إلى كيان إداري بحت، يدير الشؤون الوظيفية للقضاة، وأكد الأمر الملكي الأخير (بكل ما يحمله من حكمة وبُعد نظر وتأصيل شرعي ونظامي) أكد على هذا الأمر بنص صريح؛ حيث جعل من ديوان المراقبة العامة رقيباً على مصروفات المجلس .

وجاء هذا الأمر الملكي الكريم ليقطع دابرَ فتنة بدأت تنبتُ بذورها داخل السلطة القضائية في تشكيلها الجديد تحت مظلة وذريعة استقلال السلطة القضائية دون إدراك لما قد تؤول إليه هذه الحجة الشيطانية من عواقب وأبعاد سياسية وآثار سلبية على المدى القريب والبعيد، كما حدث في باكستان وتركيا ، وكما حدث أيضاً في مصر في الستينيات الميلادية في حادثة تاريخية لا تزال مخيمة على أذهان التاريخ المصري ، وهذا ما سنتحدث عنه في المقال القادم إن شاء الله في تقرير مفاهيم الاستقلال والفصل والحياد، وهل هي حقائق شرعية وقانونية أو مطالب مبتدعة طرأت مؤخراً، في إطار القراءة المتأنية والمتعمقة للمدلول الكبير، والمضامين الضافية للأمر الملكي الأخير الذي تابعت الدولة من خلاله تأكيدها المستمر بأنها دولة الشريعة والنظام، وأنها ما تزال بحمد الله تمسك بزمام القرارات السيادية دون منازعةٍ من أحد وفقاً للمفهوم الشرعي الإسلامي لولاية الأمر السمع والطاعة ومقتضيات البيعة الشرعية ، وأن الجميع تحت مظلة الشرع والنظام ولا خصوصية ولا استثناء لأحد على حساب المصلحة وأنظمة الدولة .

إن من أكثر المصطلحات القانونية التي أُسيء فهمها، وحُرّف مدلولها، ووظفت أحكامها بين عشية وضحاها مصطلح" استقلال السلطة القضائية والفصل بين السلطات " لتحقيق أهداف لا تمت بأي صلة للقواعد الشرعية والقانونية ولا لثوابت نظام الدولة التي تأسست على نظام الحكم الإسلامي، ولا لمنهجية الدولة القائمة على الموضوعية والعقلانية في اتخاذ القرار .

وعندما أقول بين عشية وضحاها؛ فلأننا لم نسمع عن هذا الجدل العقيم عن استقلال السلطة القضائية إلا مؤخراً، من المطالبات الاستثنائية للمجلس الأعلى للقضاء التي نشرت مع الأسف في وسائل الإعلام، ولم تكن قيد السرية، بل أعلن عنها مجلس القضاء في تصريح رسمي، في صحف محلية ودولية، حيث أعلن في صحيفة الحياة الدولية (في عدد السبت 5/8/1431ه) عن توجه مجلس القضاء إلى الانفصال عن نظام الخدمة المدنية، وقبل هذا الإعلان بسنة تم الإعلان وبمبادرة من داخل مجلس القضاء نفسه عن توجّه لزيادة رواتب القضاة، بما يحمله هذا التوجه من تجاوز لصلاحية صاحب القرار (صحيفة عكاظ عدد السبت .(24/8/ 1430

فهل كنا منذ قامت هذه الدولة المباركة على يد القائد الموحد جلالة الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه مروراً بعهد ملوكها الكرام حتى هذا العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين، لم نعرف مفاهيم استقلال السلطة القضائية في أحكامها، ولم نعرف

مفاهيم الفصل بين السلطات وعدم التدخل في القضاء، وهي المبادئ الراسخة في نظام عدالتنا التي عشناها واقعاً فعلياً وما نزال؟! وهل غاب عنا ما هو مستفيضٌ ومستقر في منهج ولاة أمر هذه البلاد من ملوكٍ وأمراء مناطق لا يعرضُ عليهم نزاع إلا قرروا أنه : " يحال إلى الشرع وما يقضي به الشرع ينفّذ " وما جاءهم مشتك يدلي بمظلمته وعلموا أن فيها حكماً قضائياً إلا رفعوا أيديهم عنها ووجهوا بإنفاذ الحكم؟ !

فهل كنا غافلين عن كل ذلك حتى جاءت منظماتٌ حقوقية بالوكالة عن غيرها، يتجاوب مع محاولاتها المكشوفة أناس من الداخل عن جهل أو تجاهل، لتحاول أن تملي علينا شروطاً ومفاهيم أول من ينتهكها دولها المنتمية إليها؟

وغني عن القول إنها لن ترضى عن قضائنا الشرعي العادل حتى ندع قيمنا الإسلامية الراسخة وثوابتنا الوطنية المتأصلة، ومن ثم نساير القوانين الوضعية بعُجَرها وبُجَرها في تفاصيلَ وجدل كبير لا ينتهي حول نظرياتها حتى بين القانونيين أنفسهم، لتأتي بعد هذا فئة من داخلنا لا تفقه في هذه القوانين شيئاً، فتطبقها جملة وتفصيلاً، دون أن تدرك وتتبصر ما في داخلها، ودون أن تنظر من جانب آخر كيف طبقتها الدول التي تتشبث بنظرياتها الدستورية !

ومن الطريف أن إحدى اللجان المتخصصة في مجلس الشورى أوصت بتكليف مجلس القضاء بإعداد تشريع لائحي لحجج الاستحكام، ومن الصعب أن أشرح لمجلس الشورى وهو جهة تشريعية بأن التشريع ليس من شأن المجالس القضائية، وأن الشورى نفسه يدرس هذا الأمر ضمن لائحة أخرى (جريدة الرياض 1431/10/10ه . (

ومن المفارقات العجيبة أن الفئة التي تنادي بتطبيق مبدأ استقلال القضاء دون فهم لمدلوله هي نفسها الفئة التي تخوفت في السابق من أنظمة القضاء ومرافعاته الجديدة لأن فيها مواد استفدناها من غيرنا لا علاقة لها بالأحكام القضائية مطلقاً، وإنما بأمور تنظيمية بحتة فيها النفع والخير، وهي نفسها الفئة التي تعارض أي حديثٍ عن التقنين مع ما فيه من المصالح المعتبرة وعدم معارضته لقطعيات الشريعة واندراجه في السياسة الشرعية لكن عندما كان الأمر يتعلق بصلاحياتٍ لامحدودة وأمرٍ ونهي وسلطة واستقلال عن أنظمة الدولة لم تكتف هذه الفئة باستيراد هذه النظرية الوضعية بل زادت وزايدت عليها، وفهمتها فهماً لم يفهمه حتى أصحابها كما يتضح من تطبيقاتهم لها . ولو أخذنا بحرفية ما يقال ويكتب وما تحاول بعض المنظمات الحقوقية الحكومية والأهلية إملاءه علينا تحت ذريعة استقلال القضاء وفق فلسفة معينة لما جاز حتى تشكيل المجلس الأعلى للقضاء الحالي لأنه يضم أعضاء ليسوا من السلطة القضائية، لكن النظرة الشرعية الرشيدة والنظرة القانونية الموضوعية رأت أن المجلس الحالي بعد سلخ الهيئة الدائمة منه أصبح حالياً مجلساً إدارياً فقط، أما إشرافه على المحاكم والقضاة وأعمالهم فلا علاقة له بالأحكام وإلا لأصبح عمل المجلس متداخلاً مع عمل محاكم الاستئناف والمحكمة العليا، ولهذا كان النظام في منتهى الدقة والتحفظ عندما قيَّد إشراف المجلس الحالي على المحاكم والقضاة وأعمالهم بالحدود المبينة في النظام وكلها إدارية ولم يجعل هذا الإشراف مطلقاً .

وإذا كانت أعمال القضاة الحقيقية هي الأحكام القضائية ومجلس القضاء الحالي بنص النظام لا علاقة له بها فأي معنىً للاستقلال أوضح من ذلك ؟ !

وجميع هذه الأمور واضحة تماماً، لكن من المؤسف الدخول في جدل ، وقيل وقال، والنتيجة تحقيق رغبات قاصرة، على حساب سياسة قضاء ونظام دولة، وليت بعض القيادات القضائية سلكت سبيل من سبقها واستلهمت منهج الدولة في نظامها القضائي وسياستها نحو القضاء والقضاة ووزارة العدل ومجلس القضاء، بدل الجدل واللغط الذي نزلت به إلى الساحة الإعلامية المحلية والدولية حتى خاض فيه الرويبضة من الناس واختلط الأمر على الجهال فظنوا أن القضاء لدينا غير مستقل .

وخروج السلطة القضائية اليوم عن سمت أسلافها يعيد للذاكرة شيئاً من الآثار الحسنة المباركة لسماحة مفتي عام المملكة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ – غفر الله له ورحمه – الذي لم ولن يُنسى فضله ودوره الرائد في تأسيس القضاء الشرعي بالمملكة ، وإعزازه ورفع شأنه ، والذب عنه وتأصيل قواعده وأسسه ، وقبل كل ذلك حفظ هيبة القضاء والقضاة ولزوم السمت القضائي الشرعي الذي بدأت السلطة القضائية تتفلت عليه اليوم . وما كان لسماحة الشيخ ابن إبراهيم ليحقق ما حققه من نجاح لولا الدعم والتمكين والثقة التي منحها إياه ولاة الأمر في هذه البلاد الذين صدقت توجهاتهم نحو قيام قضاءٍ شرعي مستقل يواكب ريادة الدولة ومكانتها القيادية بين الدول الإسلامية .

ولي عودةٌ لموضوع استقلال القضاء – بإذن الله –

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش الكري ..

)يتبع (

*القاضي السابق في ديوان المظالم والمحامي حالياً

هل نعالج البطالة أم الفقر؟

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء12 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 20 أكتوبر 2010 العدد 15458
http://www.alriyadh.com/20/10/2010/article569659.html

خالد الفريان

قال رجل الأعمال وعضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في جدة الدكتور عبدالله بن محفوظ: "اعتباراً من السبت لن أقبل بأن أوظف سعودي بأقل من خمسة آلاف ريال، وسوف أعمل على تصحيح الوضع الحالي خلال شهرين في شركة جدة للمعارض وفي الشركة الوطنية للمؤتمرات وفي شركة كندة للاستثمار وفي مدرسة الحجاز، وأسعى بعد ذلك في كل الشركات المساهم بها، والله على ما أقول شهيد ."

ومن حيث المبدأ وبغض النظر عن التفاصيل فإن هذه خطوة في غاية التميز ولن تخدم فقط من سيعملون في تلك الشركات وأسرهم بل إنها قد تجعل بعض رجال الأعمال والشركات يقومون بخطوات مشابهة .

والأهم من ذلك أنها سوف تطرح مجددا ملف الحد الأدنى للأجور للنقاش في وقت مناسب حيث وجود وزير عمل جديد متحمس لتطوير سوق العمل في البلاد .

إن الإشكال الأكبر والأبرز الذي تعاني منه بلادنا اليوم هو عدم القدرة على مكافحة البطالة بالشكل السليم مع غياب الرؤية الشاملة للتعامل مع هذا الموضوع .

مع ملاحظة أنه من الظلم أن نتوقع من وزارة العمل لوحدها حل مشكلة البطالة الرجالية والنسائية حلا شاملا دون أن يكون لعدة جهات حكومية أخرى دور جوهري في هذا الحل ودون أن تعي تلك الجهات أنها مسؤولة مسؤولية دينية وتاريخية ووطنية كبرى في تفاقم المشكلة وذلك إضافة إلى رجال الأعمال، بينما الملاحظ أن اللوم يقع فقط على وزارة العمل وكأن هذه الجهات لا علاقة لها بالمشكلة غير الدعاء لوزير العمل بأن يكون الله في عونه.. دون أي شعور بالذنب ..

إن "السعودة" من خلال توظيف المواطنين برواتب تقل أحيانا عن الألفين ريال قد يساعد على حل مشكلة البطالة ولكنه يتسبب في بقاء الفقر وسبق لي أن كتبت في هذه الزاوية أكثر من مرة أن حل مشكلة البطالة عبر منح رواتب متدنية جدا يزيد من الفقر ومن الإشكالات الاجتماعية والأمنية والإنسانية وأنه يجب وضع حدود دنيا للأجور في القطاعين الحكومي والخاص حسب المهن والمؤهلات .

ولعله إذا لم يتم إقرار الحد الأدنى للأجور يتم على الأقل إقرار دراسته بصورة شاملة من كافة الجوانب وبمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة.

وصول وفد الحكماء إلى غزة للمطالبة برفع الحصار

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 15457
.html568639 /article17/10/2010 http://www.alriyadh.com/

غزة -أ. ف. ب

وصل وفد من "الحكماء" أمس إلى غزة للدعوة إلى رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع الفلسطيني .

ودخل الوفد الذي يضم رئيسة ايرلندا سابقاً ومفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سابقا ماري روبنسون، والناشطة الهندية لحقوق النساء ايلا بهات ووزير الخارجية الجزائري موفد الأمم المتحدة سابقا الأخضر الإبراهيمي الى قطاع غزة من معبر رفح قادما من مصر .

وتضم مجموعة "الحكماء" التي تنشط من أجل إنهاء النزاعات في العالم، شخصيات سياسية معروفة مثل الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر الذي سينضم الى الوفد اليوم في القاهرة .

وأعلن الوفد في بيان ان "الهدف من الزيارة هو لفت الانتباه الى انعكاسات عزل غزة والدعوة الى رفع الحصار فورا ."

وأضاف البيان ان الوفد سيلتقي مسؤولين في وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) وأعضاء في "السلطات المحلية" ورجال أعمال ومدافعين عن حقوق الإنسان .

وقبل الوصول الى غزة التقى وفد "الحكماء" مساء الجمعة في القاهرة الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى في مستهل جولته في الشرق الاوسط .

ويتوقع ان يزور الوفد أيضا سورية والأردن و(إسرائيل) والضفة الغربية.

القبس رصدت معاناة ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على فرص عمل

البطالة إعاقة أخرى.. وخطة التوظيف حبر على ورق

المصدر: جريدة القبس الخميس6 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 14 أكتوبر 2010
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=643385&searchText&حقوق%20الانسان=date=19102010

مي السكري

لا شك في ان العمل مطلب ضروري لكل فرد يسعى وراء كسب لقمة العيش، لكنه قد يكون هاجسا واملا بعيد المنال بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة الذين حرموا من ممارسة حياتهم الطبيعية مثل غيرهم، فهم مثل غيرهم يترقبون وينتظرون دورهم في طابور التوظيف سواء في القطاع الحكومي أو الخاص!

لقد استطاع المعاقون ان يثبتوا جدارتهم وطاقاتهم الكامنة التي قد تكون اثرى من الطاقات البشرية السوية في خوض معترك الحياة من اجل تحسين حياتهم وقدرتهم على العطاء والانجاز بالعزيمة والارادة القوية والايمان بعطايا الله التي منحها للبشر، وهذا يتجلى في البطولات الرياضية التي حصدوها سواء داخل او خارج البلاد.

وعلى الرغم من هذا، الا اننا نجدهم يواجهون شعارات الرفض والنبذ من قبل عدد كبير من ارباب العمل والشركات في القطاع الحكومي والخاص الذين يبدون تخوفهم وعدم استعدادهم من توظيفهم بذريعة عدم قدرتهم على الانجاز، علما بان تطبيق آلية التوظيف ستساهم في دمج المعاقين وانخراطهم في المجتمع المحيط وكسر الحواجز النفسية والاجتماعية، فضلا عن محور الشعور بالوهن وخلق بيئة متنوعة تعزز مبدأ المساواة الاجتماعية والعمل الجماعي.

وهذا يقودنا إلى التساؤل: هل قانون المعاقين الجديد الذي طال انتظاره سيبقى حبرا على ورق؟ وما دور الدولة في خلق سياسة محفزة تشجع ارباب العمل ولا سيما في القطاع الخاص على توظيف المعاقين؟ القبس رصدت معاناة ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على وظيفة، واستطلعت الآراء في أبرز المعوقات امام القادرين على العمل منهم.

في البداية، اعتبرت سبيكة أحمد أن ذوي الإعاقات الخاصة ثروات وطنية مثل غيرهم، ويجب على الدولة أن تستفيد منهم حسب إمكاناتهم وقدراتهم.

واعتقدت أنهم ليسوا معدومي الفائدة، بل لديهم القدرة على العطاء والانتاج اينما وجدوا في ميدان العمل الفسيح لإبراز مواهبهم، لذلك يجب على الدولة ألا تحرمهم من المشاركة، لأن ذلك يخفف جزءا من معاناتهم، فهم يشعرون بالسعادة عندما يشاركون مع غيرهم في البناء والتعمير.

فيتامين واو

وتشاطرها في الرأي سحر العجمي، وهي تعاني من إعاقة بصرية، مشيرة الى ان المفهوم السائد حول المعاقين في تسيير أمور حياتهم يُعد رؤية خاطئة، فالمعاق منتج وفعّال مثل غيره، وقادر على العمل والإنجاز غير أن نظرة المجتمع القاصرة تجاههم تجعلهم عاجزين وغير قادرين على العطاء وابراز طاقاتهم الكامنة.

وأشار الى حرمان هذه الفئة من حق التوظيف، حيث نجد الكثير منهم يحملون شهادات جامعية في مجالات مختلفة غير أن نطاق توظيفهم محصور في مجالات محددة مثل المطابع، البريد، أو في بدالة المجلس الأعلى للمعاقين وغيرها من الأعمال، لافتة الى ان تدخل «فيتامين واو» (الواسطة) في توظيف المعاقين أمر غير مقبول، لأن في ذلك نوع من التمييز والتحيز لفئة معينة دون غيرها.

ودعت العجمي المؤسسات الحكومية والأهلية الى ضرورة وضع مسألة توظيف المعاقين في عين الاعتبار، وغرس روح المساواة بينهم وبين أقرانهم في العمل لخلق بيئة تعزز العمل الجماعي.

واستدركت حديثها قائلة: لن أمانع العمل في أي مجال إذا أتيحت لي الوظيفة المناسبة، ولن تكون إعاقتي حجر عثرة في مسيرة حياتي مادمت أملك القدرة على العطاء والانتاج.

ورأت العجمي ان فرص العمل لذوي الاعاقات الذهنية تكاد تكون قليلة ومحدودة نظرا لبطء وصعوبة استيعابهم، متمنية ان ترعى الدولة هذه الفئة بمزيد من الاهتمام.

امتيازات

وأبدى يوسف يعقوب، وهو من ذوي الاعاقات الذهنية، ويعمل في بريد مشرف، إعجابه بالعمل في هذا المجال، ولاسيما انه يلغي الحواجز والفروق بينه وبين اقرانه الاصحاء، بل ويبرز مواهبه التي ادركها اخيرا، الى جانب هذا يجد ان الامر سهلا ولا يحتاج الى قوى خارقة من حيث توزيع وفرز الرسائل وتصنيفها.

واضاف يعقوب انه يفضل العمل في القطاع الخاص، نظرا للامتيازات والمكافاءات التي يوفرها القطاع للعاملين فيه، مشيرا الى محدودية النطاق الوظيفي لذوي الاعاقات الذهنية.

عطلة صيفية

ولفت زميله في العمل علي عدنان، والذي يعمل في مكتب بريد ابو حليفة، الى اهمية استغلال العطلة الصيفية في تدريب المعاقين وتأهيلهم لإكسابهم الخبرة وكشف قدراتهم.

واضاف عدنان أن ثمة نظرة سلبية متأصلة في عقول المجتمع المحيط، ألا وهي أن المعاق مخلوق ناقص غير قادر على الإنجاز والعطاء، فينظرون اليه بنظرات الشفقة والعطف، بعيدا عن الواقعية والجدية، لذلك لابد من تغيير هذه النظرة لفتح الطريق المسدود أمام هذه الفئة، علما بأن الشخص المعاق استطاع أن يصل إلى العالمية ويحقق البطولات الرياضية بفطرته وطاقاته الكامنة، وهو ما قد يعجز أن يصل إليه الشخص السوي.

البطالة

أما ذوو الاعاقات الحركية، فتطرقوا إلى أهم الصعوبات والعوائق التي تعترض سبيل توظيفهم وفقا لرؤية كل منهم على حدة، فأوضح محمد العنزي وهو حاصل على ماجستير أن اعاقته التي ألم بها نتيجة عملية جراحية اثرت فيه تأثيرا كبيرا، مما اضطره إلى التقاعد، مشيرا إلى أن هناك معوقات كثيرة تقف حائلا في وجه المعاق ليس فقط الوظيفة في أماكن وقطاعات محددة، التي غالبا ما تكون صفتها ادارية وتكميلية، بل ايضا في نطاق الترقيات فنجد مجال ترقيتهم محدودا، وهذا ما دفعني الى التقاعد.

ووصف القانون الجديد بـ «الجامد»، لأنه جمد مصالح المعاقين، مطالبا الحكومة بسرعة تفعيل سريان هذا القانون لتيسير أمور المعاقين وتلبية احتياجاتهم التكميلية، أبرزها الكراسي المتحركة، مضيفا ان الكل اصبح يتاجر بقضية المعاقين. فالحكومة من جهة، والنواب من جهة أخرى ويبقى المعاق هو الضحية.

وحول مسألة بطالة المعاقين وكيفية دعمهم ماديا، قال العنزي إن البطالة تشكل عائقا نفسيا على الفرد نفسه، وذلك لعدم دمجه في المجتمع، لا سيما ان الوظيفة وسيلة لاثبات الذات، خاصة للمعاق. لذلك، لا بد من اتاحة المجالات الادارية والكتابية لهم، كما ان هناك معاقين لم يستكملوا دراستهم بسبب الاعاقة التي قد تكون بصرية أو جسدية أو ذهنية، ولكنه لديه القدرة على القيام بأدوار تكميلية التي يقوم بها المواطن والمقيم، غير أن أرباب العمل هم الذين يعيقون ويخلقون الاعاقة لعدم اقتناعهم بقدراتهم وامكاناتهم التي قد تخدم المجتمع وتكمل دور الآخرين.

صعوبات

والتقط أطراف الحديث فهد الموزري، وهو يعاني اعاقة حركية، متحدثا عن أبرز الصعوبات التي تواجه هذه الفئة في التوظيف، وفي مقدمتها عدم وجود برنامج متكامل لتأهيل المعاقين بعد مرحلتي الثانوية والجامعة وانخراط ودمج المعاقين بأقرانهم في المدارس في جميع المراحل العمرية، بالإضافة إلى تعليق آلية تنفيذ قانون المعاقين الجديد.

واضاف ان زيادة الدعم الاعلامي وتقديم الحوافز فضلا عن اقامة النوادي وخلق برامج تدريبية تشجيعية من أهم سبل دعم المعاقين العاطلين عن العمل والقضاء على بطالتهم.

وطالب بتخصيص فرص وظيفية للمعاقين في وزارة الداخلية، بحيث يمكن يتولى منصب الضابط أو المفتش، إلى جانب ادخال مادة تدريسية بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة يتم تدريسها في المدارس، وفي كلية التربية البدنية، داعيا إلى ضرورة التشديد على أرباب العمل الذين يرفضون توظيف المعاقين وحرمانهم من حقهم الأساسي في الحياة.

التأهيل المهني

أما أهالي المعاقين فباحوا بهموم مضاعفة جراء عدم توظيف أبنائهم، فقالت أم جاسم، وهي أم لاثنين من ذوي صعوبات التعلم إن العمل المهني، لا سيما اليدوي، مثل النجارة والكهرباء افضل من العمل الذهني، لأنه يعزز قدراتهم ومواهب هذه الفئات مطالبة بخطة لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة.

أين التعاون؟!

قالت الباحثة الاجتماعية في المجلس الأعلى لشؤون المعاقين عرفة الفضل أن بعض الجهات غير متعاونة، ولا تقبل تعيين المعاقين لديها، نظرا لصعوبة التعامل والتجاوب مع هذه الفئة.
وذكرت أن برنامج تدريب الطلبة المعاقين بالجهات الحكومية والأهلية تحت اشراف مجموعة شباب الخير يهدف إلى انخراط المعاقين في المجتمع وإلقاء الضوء على قدراتهم، لا سيما أن أغلب الناس يرون أنهم من ذوي القدرات المحدودة.
الثويني:تأهيل المعاقين صيفاً
طالب رئيس مكتب بريد مشرف محمد الثويني بتخصيص مكاتب ومقار لتوظيف ذوي الاعاقات مباشرة بحيث تيسر عليهم تقديم طلباتهم وانجاز معاملاتهم فضلا عن تجنب طوابير صفوف الانتظار.
واشار الى دور مكتب البريد في تأهيل المعاقين من الجنسين في دمجهم وانخراطهم مع المجتمع، فضلا عن كشف مهاراتهم وطاقاتهم الكامنة، حيث انهم اثبتوا تجاوبهم في التعامل مع اجهزة الكمبيوتر والتحصيل وفرز الطوابع وختمها بسلاسة.
واضاف ان المكتب بصدد منح المشاركين في البرنامج الوظيفي الصيفي شهادة خبرة تفيد انهم اجتازوا هذه الدورة بنجاح بحيث تكون جواز مرور لهم في سوق العمل مستقبلا.
زويد: توظيف المعاقين يعزز العدالة الاجتماعية
أكد أمين سر جمعية أولياء أمور المعاقين يوسف زويد أهمية توظيف المعاقين، لأنهم قادرون على التكيف والتحدي في أي عمل وظيفي، وفقاً لقدرات وإمكانات كل منهم على حدة، ما يعزز مبدأ المساواة الاجتماعية.
واستدرك ان الجمعية تحرص على دعم المعاقين، حيث وفرت لهم، للعام الرابع على التوالي، فرصاً وظيفية في المجال الإعلامي، لاسيما في المطابع، حيث وجدت أن إنتاجهم جيد، وأنهم يتجاوبون مع بيئة العمل.
وأشار إلى أن جهات حكومية وأهلية تبدي تخوفها من التعامل مع المعاقين وتوظيفهم، غير أن هذا الانطباع سرعان ما يتغير بعد التجربة، وخير مثال على ذلك العروض التي قدمها كل من كوستا كافيه وستار بوكس من أجل التعامل مع الجمعية.
واعتبر أن المجال الوظيفي مفتوح لجميع الإعاقات، سواء الحركية أو الذهنية، موضحاً أن الجمعية كان لها دور كبير في كسر الحواجز النفسية والاجتماعية، من خلال فتح باب العمل الصيفي للمعاقين في الأماكن التأهيلية، لدمجهم مع أقرانهم، كما أنها اصطحبتهم إلى مؤتمر «الاحتواء الشامل» المنعقد في برلين، ليتمكنوا من التحدث والتعبير عن ذاتهم.
فرص
وظيفية
انتقدت شقيقة أحد المعاقين عدم توفير فرص العمل لذوي الاحتياجات الخاصة، سواء في القطاعين الحكومي او الخاص، مما يشكل عبئا عليهم وعلى أهاليهم.
واشارت إلى أن المعاقين يشكلون شريحة أساسية من المجتمع، ومن الضروري دعم حقوقهم الوظيفية، خصوصا أن بعض هذه الفئة تعول أسراً.
أبل:
التمييز الوظيفي ضد المعاقين يفقدهم الأمان النفسي
قال أستاذ علم النفس د. كاظم أبل ان الدولة والاسرة تلعبان دوراً محورياً في دعم قضايا المعاقين، وذلك من خلال رفع معنوياتهم وتوفير احتياجاتهم الانسانية، النفسية والاجتماعية، مشيراً الى ضرورة توفير المهن التي تتناسب مع قدراتهم وامكاناتهم التي يستطيعون من خلالها اداء دورهم واثبات جدارتهم داخل المجتمع الذي يعيشون فيه والذين هم جزء لا يتجزأ منه.
واضاف أبل ان عدم الاكتراث بتوفير تلك الخدمات المهنية والاحتياجات النفسية والاجتماعية، فضلاً عن التمييز بينهم وبين اقرانهم الاسوياء، لا سيما في نطاق التوظيف له تأثير سلبي عليهم من الناحية النفسية، حيث يولد لديهم الشعور بالدونية والاحباط الشديد، لا سيما ان هذا الشعور كامن لديهم نظرياً بسبب الاعاقة الذهنية او الجسدية التي يعانون منها بالاساس، خاصة في مجتمعاتنا الشرقية التي ما زالت تحت خط اللاوعي في مراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة نفسياً واجتماعياً.
واختتم حديثه بأهمية توفير فرص العمل المناسبة لتنمية قدراتهم ومهاراتهم، فضلاً عن زرع الشعور بالامن والامان بداخلهم فهم يعيشون دوماً قلق المستقبل.
المطلوب تعيين معاق مقابل كل اثنين من الأصحاء
أكد رئيس تحرير صحيفة الامل الالكترونية المتعلقة بشؤون المعاقين عبدالله الشمري ان قضية التوظيف باتت مشكلة تؤرق المجتمع الكويتي بجميع فئاته الاسوياء منهم والمعاقون، الا انها تشكل عائقا كبيرا امام ذوي الاعاقات الذهنية

الشديدة الذين يواجهون معاناة في الالتحاق بالوظائف التي تناسب قدراتهم وامكاناتهم.
وشدد على ضرورة دعم العمالة الوطنية، ولا سيما فئة المعاقين تمثلا بتجربة المملكة العربية السعودية الشقيقة، حيث انها توظف معاقا مقابل اثنين من المواطنين الاسوياء تشجيعا للعمالة الوطنية.
صفية الشمري: حققت نجاحاً
في عملي بالشؤون رغم إعاقتي
صفية الشمري نموذج من النماذج المشرقة للسيدات الكويتيات من فئة ذوي الإعاقة التي استطاعت أن تتحدى إعاقتها الجسدية والصمود أمام عبارات «المستحيل»، وفوق إعاقتها فهي أم وزوجة وموظفة تدرجت في عدة مناصب قيادية في القطاع الحكومي، بدايتها كانت أخصائية اجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية وصولا الى منصب عضو جمعية متابعة قضايا المعاقين ومنسق عام مبرة البّر الخيرية.
تقول صفية: ان البحث عن الوظيفة قديما لم يكن صعبا مثل هذه الأيام، فبالنسبة لي لم أعان قط من الحصول على الوظيفة المرجوة، حيث أنني دونت اسمي في ديوان الخدمة مثل اي مواطن ومواطنة سوية.
وأضافت أنها لم تجرب العمل في القطاع الخاص، فهي كانت من أوائل المعاقات المناضلات حيث أنها كانت تجمع بين الدراسة والعمل معا، أما الآن فنجد جميع الخريجين سواء المعاقين أو الأسوياء يعانون الأمرين في ايجاد العرض المناسب لهم.
بالإضافة الى ذلك نجدهم ينتظرون طويلا في طوابير ديوان الخدمة المدنية.
ودعت الشمري المجتمع الكويتي الى ضرورة تغيير نظرتهم السلبية تجاه هذه الفئة وألا ينظرون إليهم من زاوية محدودة مضمونها أن ذوي الإعقات هم ذوو القدرات والإمكانات المحدودة، لافتة الى أن ثمة أناس يعتقدون أنهم يحصلون على دعم حكومي مقابل إعاقتهم، غير أنه في حقيقة الأمر قلة قليلة منهم تحصل على بدل البطالة وليس جميعهم.
ودعت الى ضرورة تفعيل القانون الجديد من خلال إلزام شركات القطاع الخاص بالقانون الذي أقرته الدولة بتوظيف نسبة محددة منهم بعيدا عن المحسوبية والواسطة التي لا يخلو منها أي مجتمع.

دبلوماسي إيرلندي يشيد بجهود الإمارات في مجال حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الاتحاد الإثنين 18 أكتوبر 2010
http://www.alittihad.ae/details.php?id=68621&y=2010

وام
بحث محمد حسين الحمادي أمين السر العام لجمعية الإمارات لحقوق الإنسان، خلال لقائه روبيرت اودرسكال نائب السفير الإيرلندي، الجهود التي تقوم بها دولة الإمارات العربية المتحدة لتوفير أساسيات حقوق الإنسان للجاليات المقيمة في الدولة من العدل والمساواة والحرية وحسن معاملة السجناء وغيرها. وبحث الجانبان خلال اللقاء سبل وإمكانات التعاون في مجال مساعدة الجالية الإيرلندية في الدولة "حال تعرضهم لأي انتهاك لحقوقهم".
وأوضح محمد الحمادي أن الجمعية تنظم زيارات دورية للسجون للاطمئنان على أوضاع النزلاء مشيراً إلى أن وزارة الداخلية تقوم بتسهيل مهمة زيارة أعضاء الجمعية، فيما يتم إعداد تقرير عن الزيارة ويرفع للجهات المختصة في الدولة.
وأضاف أن بعض سجون الدولة تتحلى بالمعايير والقواعد الدولية ومبادئ حقوق الإنسان التي لا توجد في كثير من دول العالم. وقدم الحمادي نبذة عن الجمعية ودورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان على المستويين المحلي والإقليمي وسعي الجمعية إلى تبادل الخبرات مع مؤسسات حقوق الإنسان بدول العالم. من جانبه، أثنى نائب السفير الإيرلندي على جهود دولة الإمارات في مجال المحافظة على حقوق الإنسان وسعيها الدائم للظهور بأفضل وجه أمام دول العالم بما يخص وضع العمال في الدولة.

وفد من الجامعة يبحث في أديس أبابا قرارات القمة العربية الإفريقية

القاهرة : بدء اجتماع لجنة حقوق الإنسان بالجامعة العربية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء11 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 15457
http://www.alriyadh.com/2010/10/19/article569263.html

القاهرة - مكتب الرياض - أيمن محمود

بدأت بمقر الجامعة العربية أعمال اجتماع اللجنة العربية الفرعية لحقوق الإنسان وتستمر على مدى أربعة أيام برئاسة قطر للبحث في ايجاد الية فاعلة لنشر حقوق الإنسان في المنطقة العربية. وقال رئيس الاجتماع الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر إن اللجنة في اجتماعها العاشر على مستوى خبراء القانون وحقوق الإنسان من الدول العربية تناقش العديد من البنود من بينها النظر في منح صفة المراقب لبعض المنظمات غير الحكومية التي يمكن أن تشارك في اجتماعات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان كما يناقش الاجتماع سبل إحياء اليوم العربي لحقوق الإنسان والذي يوافق يوم 16 مارس من كل عام .وأوضح أن الاجتماع يناقش الاتفاقيات العربية البينية المتعلقة بحقوق الإنسان ، وسبل تفعيلها لنشر ثقافة حقوق الإنسان .

الى ذلك يتوجه وفد من الجامعة اليوم برئاسة السفير سمير حسني مدير إدارة أفريقيا بالأمانة العامة للجامعة إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا لعقد اجتماع مع الاتحاد الإفريقي لمتابعة قرارات القمة العربية الإفريقية الثانية التي عقدت بمدينة سرت الليبية في العاشر من شهر أكتوبر الجاري ، ومراجعه الوثائق التي خرجت عن القمة.وصرح السفير حسني الاثنين بأنه سيتم عقد اجتماع لبحث آليات تنفيذ قرارات القمة فيما بيننا وبين الاتحاد الأفريقي.

الحقوق نظمت العمالة الوافدة بمشاركة هيومن رايتس موتبارثي: 4 سفارات سجلت 10 آلاف شكوى تعدٍّ على الخدم

المصدر: جريدة القبس الخميس6 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 14 أكتوبر 2010
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=643358&searchText=حقوق الانسان&date=19102010

فهد الكندري

أكدت الباحثة في منظمة حقوق الإنسان human rights watch برنيايكا موتبارثي ان الكويت احدى افضل الدول حفاظا على حقوق الإنسان بشكل عام والعمالة الوافدة حيث انها وقعت على 7 اتفاقيات من اصل 8، ومن مسؤولية الدولة أن تترجم هذه الاتفاقيات إلى قوانين وإجراءات تلتزم بها الدولة والمواطنون، مضيفة ان العمالة المنزلية تهاجر بأعداد كبيرة بحثاً عن العمل، ومن خلال البحوث التي قامت بها تبين ان عددا كبيرا من الخادمات يعانين العنف والاضطهاد على يد أرباب العمل.

وقالت برنيايكا خلال ندوة «حقوق العمالة المنزلية» التي أقيمت في الحقوق أمس ان أهم المشاكل أو اشكال الظلم التي يعانيها الخدم عدم وجود أيام راحة اسبوعية وغياب حقهم في ترك العمل دون معاقبة قانونية متى ما رغبوا بذلك، موضحة ان القانون المدني ينص على وجود عقد بين رب العمل والعامل، إلا ان العمالة المنزلية في الكويت لا يطلعون على هذا العقد ولا يعلمون شيئا عنه، وكشفت ان المنظمة أجرت اتصالات مع 4 سفارات وقد سجلوا أكثر من 10 آلاف شكوى أو حالة تعدٍّ على الخدم.

مطالبات

وفي السياق ذاته أكد الأمين العام لجمعية حقوق الإنسان عامر التميمي أن الكويت تعاني من زيادة العمالة الوافدة حيث بلغت أعداد الوافدين قرابة مليونين ونصف مليون وافد منهم 650 ألف من العمالة المنزلية والبقية يعملون في القطاع الخاص، مبينا ان القانون الجديد للعمالة الوافدة يشمل حقوق أفضل للعمالة في الشركات إلا أنه أغفل العمالة المنزلية في الوقت الذي زادت فيه المطالب الدولية بتعزيز حقوق هذه الفئة من العمالة.

وأشار التميمي إلى أن الجمعية لمست تقبلا ايجابيا من الحكومة وسعيها لتصحيح الأوضاع، فمن الواجب أن يعرف كل طرف حقوقه وواجباته، كما من الواجب توفير غطاء قانوني لحماية حقوق الخدم، مضيفا ان بعض مكاتب استقدام العمالة المنزلية متورطة في انتهاكات حقوق الإنسان.

ومن جانبه عارض رئيس قسم القانون الدولي في كلية الحقوق د. عيسى العنزي ما جاء في التقرير واصفا إياه بأنه يكيل بمكيال واحد وينظر إلى الامور بعين واحدة رغم أنه جهد تشكر عليه المنظمة كونها تلعب دورا مهما، مستغربا تركيز هذا التقرير على الاضراب والسلبيات واغفاله الايجابيات والقصص المفرحة.

وبين العنزي أن هناك العديد من القصص والقضايا التي يكون فيها رب العمل هو الضحية، وهو من يدفع الثمن، مشددا على أن هناك واجبا على السفارات أن تحمي مواطنيها، فالكويت تملك قضاء عادلا وليست بحاجة لكل هذا التضخيم، فقد تحدث قصص مأساوية، لكن هناك قصصا جيدة، وهناك أناس تعامل العمالة الوافدة معاملة جيدة ولا تمنعهم من الراحة والطعام حسب ما جاء في التقرير.

تعقيب ومقاطعة!

عقب أحد الحضور قائلاً: «العمالة المنزلية رغم اضطهادها فانها تجد من يدافع عنها على عكس فئة تعيش في البلاد تسمى (البدون)..» إلا ان د. عيسى العنزي قاطع المداخلة بحجة الخروج عن الموضوع وضيق الوقت!

إشراف فهد القبندي

وفي المؤتمر الصحفي:

نستند في بثنا إلى الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان

المصدر: جريدة القبس الخميس6 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 14 أكتوبر 2010
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=643357&searchText&حقوق الانسان=date=19102010

في المؤتمر الصحفي الذي عقد بمناسبة اطلاق القناة بثها باللغة العربية لمدة 24 ساعة يوميا، قالت اوكراند ان لدى القناة برامج محورية وذات نقاشات واسعة تطرح كل الآراء، مبدية ثقتها بقدرة القناة على تقديم ما هو متجدد ومتميز بالنسبة الى المتابع العربي.

وعن لقائها سمو رئيس الوزراء الذي سبق المؤتمر الصحفي مباشرة، ذكرت اوكراند انه كان لقاء وديا، اعرب خلاله سموه عن سعادته بوصول الصوت الفرنسي بصورة افضل الى العالم العربي، مشيرة الى ان القناة تسعى لعرض الرأي والرأي الآخر استنادا على الديموقراطية القائمة على احترام حقوق الانسان.

وذكرت ان القناة تشاهد من قبل 20 مليون متابع اسبوعيا في اوروبا وافريقيا والشرق الاوسط، وتستقطب قرابة مليون من قادة الرأي اسبوعيا في الشرق الاوسط و1.6 مليون في المغرب العربي، لافتة الى ان القناة العربية تعتمد في حُلتها الجديدة على شبكة برامج مطابقة للشبكتين الفرنسية والانكليزية.

من جانبها، تطرقت الصحافية في القناة كاتيانا مسعد الى عدد من البرامج التي تقدمها فيها، مشيدة بتنوع جنسيات العاملين في القناة واثرائهم الجو العام بالنقاشات الحيوية المفيدة.

واضافت مسعد ان القناة تتعمد الا تزيد مدة النشرة عن 15 دقيقة يتخللها الكثير من الصور حتى لا يمل المشاهد، متحدثة عن برنامج «مراقبون» الذي يمكن المشاهدين من ارسال تقاريرهم المصورة اليه، فضلا عن برنامج «باريس اليوم» الذي يطرح رؤى متعددة وتحليلات متنوعة حول العالم العربي.

ودعت إلى متابعة برنامج «مراسلون» الذي يبث هذا الاسبوع تقريرا حصريا حول مقابر الارقام في فلسطين.

الجمعية تحابي أصحاب المصالح وتهمّش القضايا الجوهرية

تصمت على انتهاك حقوق الإنسان.. ودورها ضعيف

المحامي الشريان يفتح النار: جمعية المحامين حكومية أكثر من الحكومة!

المصدر: جريدة القبس السبت8 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 16 أكتوبر 2010
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=644674&searchText&حقوق الانسان=date=19102010

مبارك العبدالله

فتح عضو قائمة المحامين التي تستعد لخوض انتخابات جمعية المحامين المحامي شريان الشريان النار على الجمعية ووصفها بأنها حكومية اكثر من الحكومة، واتهمها بأنها تتقاعس عن اداء دورها في الدفاع عن قضايا حقوق الانسان، وتحابي أصحاب السلطات والمصالح الضيقة.

مطالب

وطالب الشريان في تصريح صحفي بتعزيز دور جمعية المحامين في المجتمع من خلال تفعيل وتعزيز دور الجمعية في المشاركة الفاعلة بجميع فعاليات الوطن سواء على الاصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية من خلا تثقيف افراد المجتمع.

وقال «على جمعية المحامين ان تلعب دوراً كبيرا واساسياً في ايصال رسالتها السامية لأفراد المجتمع من خلال التوعية والثقافة القانونية، وعلى الاقل معرفة الامور الاساسية المجرمة قانونيا، فلا يعقل ان يرتفع معدل الجرائم والقضايا امام المحاكم الكويتية بسبب اخطاء ناتجة عن الجهل وعدم الدراية بأساسيات مواد القانون، وهو الدور الذي يفترض ان تقوم به جمعية المحامين من خلال توعية الجميع».

أين الحيادية؟

واكمل: ان هذا الامر لا يتحقق فقط عن طريق الجمعية بل يلزم تعاون الجهات المعنية وبخاصة الحكومية من خلال مد جسور التعاون بينها وبين جمعية المحامين بهذا الشأن شريطة ان تكون الاخيرة محايدة ومع الحق دون محاباة او مجاملة لسلطة دون أخرى، فقد لاحظنا ان جمعية المحامين باتت وزارة جديدة في الحكومة الكويتية ولا يوجد لها اي رأي معارض او يختلف على الاقل في جميع الاطروحات الحكومية، فلم نجد منها اي تعليق او بيان رسمي صادر منها على اي من الاستجوابات التي قدمت خلال دور الانعقاد التشريعي الفائت بخاصة ان تلك الاستجوابات يجب ان تكيف قانونيا حتى يعرف الجميع مدى جديتها وقانونيتها، وهو الدور المنوط بجمعية المحامين.

وزاد: «لا نريد في الوقت ذاته ان تكون جمعية المحامين حاملة راية المعارضة لأجل المعارضة، بل نريدها ان تكون صوتا للحق وللمنطق دون مجاملة لأي كان».

سلبية وتقاعس بلا مبرر

الحبس الاحتياطي

تساءل المحامي الشريان: أين جمعية المحامين من الانتهاكات الدائمة لحقوق الانسان التي وصلت الى الجهات الدولية، وسط تصريحات متضاربة من المسؤولين؟

وشدد على انه يجب الا نضع رؤوسنا في الرمال، ونشترك في تشويه سمعة الكويت التي هي منارة مضيئة في سماء العدالة الدولية، وجعلت العالم كله يقف معها ابان الغزو الغاشم من خلال مواقفها السلمية والعادلة حينها. فالجميع يعلم ان

هناك جرائم ترتكب ولا تزال في سجن الابعاد الذي يحبس فيه المقيمون لفترة طويلة من دون محاكمة، لكن الجمعية لا تحرك ساكنا.
جمعية المحامين مخولة بمساندة العدالة والتوعية بتطبيق القانون.
هذا ما اكده الشريان متسائلا: أين دور الجمعية من التقدم باقتراح يقضي على مثالب وسلبيات الحجز الاحتياطي عبر تقديم قانون الى مجلس الامة يسد الثغرات، ويحد من سلطات النيابة العامة والادارة العامة في التحقيقات في اتخاذ قرارات الحبس التي يجب ان تكون محدودة على سبيل الحصر فلا يجوز التوسع في العقوبات.

مقاضاة اسرائيل دولياً لارتكاب جنودها جرائم حرب

المصدر: جريدة الحياة الأحد، 17 أكتوبر 2010
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/192611

غزة - «الحياة»
قال مدير «مؤسسة الحق لحقوق الانسان» شعوان جبارين إن مؤسسته وجمعيات وطنية أخرى تنوي مقاضاة إسرائيل دولياً في ظل تصعيد قوات الاحتلال الاسرائيلي عمليات التنكيل بالفلسطينيين.
وأضاف جبارين أن عملية مقاضاة اسرائيل وصلت الى «مراحل متقدمة من إعداد قضايا انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي يقوم بها جنود الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين لرفعها أمام القضاء الدولي.«
وأشار الى أنهم في «انتظار نتائج التحقيقات التي يجريها جيش الاحتلال في هذه القضايا، لأن التعامل معها يتم في شكل فردي أمام القانون الدولي» مشيراً الى انه» عادة ما يكتفي جيش الاحتلال بتوبيخ الجنود المتهمين، وهذا إجراء غير كافٍ في حقهم .لذلك سنستخدم نتائج تحقيقاتهم لإدانة إسرائيل أمام العالم لارتكاب جنودها جرائم حرب.«
وكانت القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي بثت اخيراً شريطاً مصوراً التقطه أعضاء في منظمة «يكسرون الصمت» الحقوقية الإسرائيلية، يظهر عدداً من جنود الاحتلال في منطقة نابلس وهم ينكلون بأحد الشبان الفلسطينيين بعدما أوقفوه وأشهروا السلاح في وجهه وأرغموه على ترديد عبارة: حمص، حمص فول... أسيادي مشمار غفول» أي قوات حرس الحدود الإسرائيلية.
ونشرت المنظمة على موقعها الالكتروني، ضمن شهادات عدة، شهادة أحد الجنود الذي قال إن أحد زملائه في وحدة خدمت في منطقة الخليل كان يستمتع بتعذيب الفلسطينيين وشرح كيف انهال بالضرب والتعذيب على مواطن خليلي حتى تسبب بقطع يده.
وقال جبارين إن «الشريط الذي بثته منظمة «يكسرون الصمت» الإسرائيلية وعدد من المؤسسات الإسرائيلية الأخرى ويظهر فيه جنود يقومون بممارسات مخالفة للقانون الدولي، سيكون واحداً من أبرز الأدلة على جرائم الحرب التي يرتكبها الاحتلال، خصوصاً أنه صادر من مؤسسة إسرائيلية ولا يمكن الاحتلال التشكيك بصدقية هذه المؤسسة.«
وأضاف جبارين أن «هناك قضايا وصلت مراحل متقدمة من المتابعة وتوفير الأدلة، من بينها القضية التي أثيرت اخيراً وظهر فيها جندي إسرائيلي يرقص أمام مواطنة من مدينة الخليل وهي مكبلة أثناء اعتقالها.«

اتهام نائب فرنسية بالتحريض على العنفلتنديدها بالهجوم الإسرائيلي على غزة

المصدر: جريدة الحياة الجمعة، 15 أكتوبر 2010
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/191934

باريس - آرليت خوري

مثلت عضو مجلس الشيوخ الفرنسي عليمة بوميدين أمس أمام المحكمة الجزائية في بونتواز (ضاحية باريس) بتهمة التحريض على العنف والحقد العرقي.

وتواجه بوميدين، وهي من حزب أنصار البيئة (الخضر)، هذا الاتهام بسبب تنديدها بالاستراتيجية التي تعتمدها إسرائيل حيال غزة، بعدما دعت في أيار (مايو) 2009 الى مقاطعة البضائع الإسرائيلية احتجاجاً على القصف الإسرائيلي للقطاع.

ويواجه حوالى 7 9شخصاً آخر، بينهم وجه بارز من وجوه مقاومة النازية أثناء الحرب العالمية الثانية، والسفير السابق سييفان هيسيل (92 سنة) التهمة نفسها.

وكان هيسيل، وهو من الناجين من معسكر الاعتقال النازي في بوشنفالد، وأحد الذين ساهموا في صياغة شرعة حقوق الإنسان المعتمدة من قبل الأمم المتحدة عام 1948، نشر مقالاً عقب الهجوم على أسطول الحرية في الربيع الماضي دعا فيه الى مقاطعة» الاستعمار الإسرائيلي.«

وكان ثلاثة أشخاص آخرون مثلوا منذ مطلع العام أمام القضاء إثر شكاوى صدرت عن » المكتب الوطني لليقظة حيال العداء للسامية«، الذي أسس عام 2002 بهدف مواجهة كل أشكال الاعتداءات المناهضة لليهود والإسرائيليين في باريس وضواحيها.

ومن المرتقب أن تعمل المحكمة الجزائية في بيربيتيان (جنوب فرنسا) على النظر في التهمة نفسها التي وجهت الى ثلاثة أشخاص سيمثلون أمامها في كانون الثاني (يناير (المقبل.

وأثارت هذه الملاحقات، خصوصاً أنها طاولت أشخاصاً مثل هيسيل وبوميدين، تساؤلات حول حرية الرأي والحدود الضيقة التي تصطدم بها عندما يتعلق الأمر بالسياسة الإسرائيلية.

أندونيسيا تلغي قانون حظر الكتب

المصدر: جريدة القبس السبت8 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 16 أكتوبر 2010
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=643927&searchText&حقوق الانسان=date=19102010

فتحت اندونيسيا صفحة جديدة في تاريخها بإلغائها قانوناً ظل سارياً لخمسين عاماً، كان يسمح للحكومة بحظر الكتب التي ترى أنها خطرة أو مثيرة للجدل وبطريقة عشوائية.

وقالت جماعات حقوق الإنسان إن حرية التعبير تقدمت إلى الأمام عندما ألغت المحكمة الدستورية الاندونيسية قانون حظر الكتب، الذي ظل سارياً منذ عهد الرئيس الأسبق سوهارتو إبان الستينات من القرن الماضي.

وقد استخدمته الحكومات المتعاقبة لقمع أي شكل من أشكال المعارضة العامة لتعزيز الأمن العام وحماية وضع الأمن الوطني الحساس.

وكان سوهارتو معروفا بقمعه لأي معارضة خلال فترة حكمه التي امتدت اثنين وثلاثين عاما وانتهت في عام 1998.

ولكن منذئذ كان هنالك انفتاح تدريجي نحو حرية التعبير في ذلك البلد الذي يضم 240 مليون نسمة اغلبيتهم من المسلمين.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه خلال السنوات الست الماضية استخدم القانون لحظر 22 كتابا معظمها كان يتناول احداث انقلاب عام 1965 وتناول احدها المذابح الجماعية لمن يشتبه بأنهم شيوعيون في عامي 1965 - 1966 وآخر حول قانون الطوارئ وحركة تحرير بابوا وكتابات حول الدين.

وقد تحدى القانون عدة كتاب وناشرون حيث اشاروا إلى ان الحكومة تحد من حرية التعبير. وفي الحكم الذي شكل سابقة نزعت المحكمة الدستورية سلطات النائب العام في حظر الكتب من جانب واحد.

الحياة
AL HAYAT

لا نهاية قريبة لموجات الهجرة

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، 18 أكتوبر 2010
192878 http://international.daralhayat.com/internationalarticle/

جميل مطر*

ظاهرتان تلازمتا منذ ثلاثة عقود على الأقل. ظاهرة الخوف من الإسلام وليس بالضرورة العداء له، وظاهرة التصدي المتصاعد من جانب معظم حكومات العالم للهجرة الوافدة. لم يحدث أن تلازمت الظاهرتان من قبل ولم يحدث، بحسب ظني، أنه تمت مواجهتهما في أي وقت مضى بمثل هذه الدرجة من التشدد.

لم يعد يصدمني الصعود المفاجئ أو المتدرج لشخصيات وحركات يمينية متطرفة في أي مكان من العالم. فاز غيرت ويلدرز في هولندا وهو الآن طرف في حلف حاكم مقابل شروط لو حصل عليها لتغير في هولندا وغرب أوروبا الكثير. اشترط قيوداً على الهجرة أقسى وأشد من المعمول بها حالياً، وكان قد سبقه إلى هذا نيكولا ساركوزي في فرنسا منذ أن كان وزيراً للداخلية في حكومة جاك شيراك، وربما أوصلته حماسته لفرض هذه القيود إلى منصب رئاسة الجمهورية. واشترط ويلدرز تحريم النقاب وهو شرط له شعبية كبيرة في معظم أنحاء أوروبا، وفرض ضريبة على ارتداء الحجاب وجوازات للمهاجرين الجدد من نوع خاص وشكل متفرد، وهما الشرطان الأقرب إلى روح العنصرية الجديدة الزاحفة، ثم اشترط الشرط المستحيل، وإن كانت هناك في فرنسا وألمانيا قلة تطالب به، وهو التهجير الجماعي للمسلمين .

وفي النمسا، وتحديداً في عاصمتها، تقدم حزب الحرية اليميني بزعامة هاينز كريستيان شتراسي، خليفة يورغ هايدر، في انتخابات العاصمة وحصل على ضعف الأصوات التي حصل عليها الحزب في انتخابات سابقة (27 في المئة من أصوات الناخبين). ولا تبتعد شروط شتراسي كثيراً عن شروط ويلدرز في هولندا. إذ يطالب بتشريع يحرم بناء المآذن، مع العلم أن فيينا لا يوجد بها سوى مئذنة واحدة. كذلك يطالب شتراسي بوضع تشريعات تضمن أن يكون الدم الذي يجري في عروق فيينا نمسوياً نقياً .

يصف سلوفاغ زيزيك الكاتب في جريدة «الغارديان» البريطانية ويلدرز وأمثاله بأنهم جزء من ميل عام في أوساط بعض النخب إلى أن يقوم الوسط السياسي في كل القارة على» فاشية جديدة شعبوية». وأظن أن زيزيك لم يبتعد كثيراً من الحقيقة بل لعله يجد ما يؤكدها في التطورات الخطيرة الجارية في الولايات المتحدة. هناك تزحف الآن جموع ما يسمى بحركة «حفل الشاي» من اليمين نحو الوسط في خطة واضحة لتغيير معالم الوسط الأميركي، مستفيدة من الانفعالات المصاحبة لحملة إصدار تشريعات جديدة ضد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من المكسيك وأميركا الوسطى، وبعد أن ساد بين الإحصائيين وعلماء السكان الاقتناع بأن المتحدثين بالإسبانية في الولايات المتحدة يوشكون أن يصبحوا أغلبية مع اقتراب منتصف القرن .

قد لا تختلف كثيراً الأساليب العنيفة التي تتعامل بها حكومات بعض الولايات في أميركا مع المهاجرين غير الشرعيين عن الأساليب التي تتعامل بها حكومات محلية في الصين مع المهاجرين الأفارقة مثلاً. تحدثت تقارير صحافية صادرة من مدينة جوانشو في جنوب الصين عن معاناة مئات الآلاف من المهاجرين أو الزائرين القادمين من بوركينا فاسو والصومال وساحل العاج والنمسا وتانزانيا وأنغولا وجنوب إفريقيا ونيجيريا .هؤلاء تقابلهم لافتات على واجهات المحال التجارية الكبرى ترحب بهم وفي الوقت نفسه تطالبهم بأن يحملوا في أيديهم جوازات سفرهم، فالشرطة جاهزة في أي لحظة لمراجعة الجوازات واعتقال من تجاوز مدة الإقامة ومن لا يعمل بإذن. يقول مهاجرون إن الشرطة الصينية تفاجئهم في مساكنهم والمطاعم وفي دور السينما وتتعقبهم في الطرقات. وتشير نشرة وكالة «شينهوا» الصينية للأنباء إلى أن عدد الأفارقة في الصين وصل إلى المليون، منهم أكثر من 300 ألف من جنوب أفريقيا، ويعملون في كل المهن والحرف في مجتمعات حضرية تعاني من بطالة شديدة. يقابل هذا العدد من الأفارقة المهاجرين الى الصين مليون من الصينيين يعيشون في أفريقيا. كتب صحافيون أوروبيون وأفارقة منتقدين الصين ومنهم من قال: لا يكفي أن الصين أغرقت أسواق أفريقيا بمنتجات رخيصة الثمن بل بعثت بمواطنيها يشغلون الوظائف القليلة المتاحة. هكذا يردد أفارقة مناهضون لهجرة الأجانب إلى أفريقيا، بينما شعوب أفريقيا تتصدر قائمة الشعوب المهاجرة إلى دول أخرى.

لم تكن الحدود قضية بالنسبة الى القبائل والشعوب الأفريقية المتنقلة حتى وصل المستعمر الأوروبي. فقد بدأ استعماره برسم الحدود السياسية بما يخدم أغراضه وفرض مفاهيم مثل السيادة فتحولت الهجرة من عملية تساهم في تحقيق التوازن البشري والاقتصادي في مجتمعات بسيطة إلى مغامرة ومخاطرة، وفي معظم الأحيان صار ينظر إليها كعمل عدائي يخلق بين الشعوب حزازات وحساسيات. في كينيا مثلاً يقيم أكثر من 100 ألف شخص من أصول نوبية نقلهم الإنكليز خلال القرن التاسع عشر ليحاربوا عنهم في معاركهم الاستعمارية ضد قبائل معادية للاستعمار في شرق أفريقيا. ما زال هؤلاء السكان في نظر أهل كينيا مغتربين على رغم وجودهم فيها لما يزيد عن مئة عام، وترفض حكومة نيروبي منحهم الجنسية وبالتالي يعيش أغلبهم عاطلين من العمل وكثير منهم يمارسون الإجرام والعنف والرذيلة. هؤلاء الأفارقة هم نوع من المهاجرين الذين لا يحملون جنسية أي دولة، مثلهم مثل 250 الفاً من مسلمي بورما يعيشون في بنغلادش بعد أن هربوا من قمع سلطات رانغون. وفي سورية يقيم أكثر من 300 كردي لا يحملون الجنسية السورية، وفي الدومينيكان يدخل سنوياً من هايتي ما يقارب 200 الف منذ أن وقع الزلزال الذي أصابها بالدمار، ويقول المهاجرون من هايتي إنهم يتعرضون لجرائم عنصرية استناداً إلى أنهم سود البشرة وبالتالي يسهل على الشرطة تمييزهم بين السكان، ويذكرون نقلاً من سير المهاجرين القدامى المذبحة التي دبرها لهم الديكتاتور الأسبق رافائيل تروخيو في عام 1937. بينما يقول مسؤولون في سانتو دومينغو إن المقيمين في شكل غير شرعي من المهاجرين يسرقون وظائف بين ما يسرقون من ممتلكات.

هؤلاء «البدون» كما يطلق عليهم في بعض الدول العربية هم سكان غير منتمين إلى جنسية دولة تحميهم أو ترعى مصالحهم، وأغلبهم يعانون من مشكلات يتسبب فيها وجودهم على هذا النحو من دون وثائق أو أوراق رسمية. هم موجودون أيضاً في أوروبا وأصبحوا في الآونة الأخيرة يتصدرون الأنباء. أكثر من 22 مليون فرد يطلق عليهم تجاوزاً الغجر، أو الروما، ينتشرون في القارة الأوروبية، من أقصى شرقها إلى إرلندا غرباً. كانوا نسياً منسياً أو في أحسن الأحوال قضية فرعية داخلية في البلدان الأوروبية. الآن وبعد تقدم حركة الاندماج في ظل الاتحاد الأوروبي وتعدد التشريعات الحقوقية يطرح هؤلاء الغجر على الأوروبيين كافة سؤالاً بالغ الأهمية: لماذا تتقدم كل الأجناس والطوائف في أوروبا ما عدا الغجر؟ يقول المتعاطفون معهم، إن الإجابة عن هذا السؤال لا يمكن أن تخرج عن أن ميولاً عنصرية ما زالت تتحكم في سلوكيات حكومات أوروبا ونخبها السياسية، هذه الميول هي التي سمحت بداية بتهميش الغجر في المجتمعات التي يعيشون فيها. يقولون أيضاً إن الانحياز ضد الغجر هو الدليل الحي على أن الفكر الذي صاغ الحركة النازية وأخرجها إلى الوجود ما زال يعيش متجدداً في الثقافة السياسية الأوروبية. غير معقول أن أقلية أخرى، وهم اليهود، بأعداد أقل كثيراً من أعداد الغجر، تنجح في الانتقام وبقسوة مروعة أحياناً لما وقع عليها من ظلم خلال الحكم النازي وتتجاوزه لتصبح قوة سياسية واقتصادية لها شأنها في العالم، بينما يبقى الغجر مهمشين ومضطهدين لا تدافع عن حقوقهم المنظمات الدولية وجمعيات حقوق الإنسان ووزارات الخارجية التي تنتفض دفاعاً عن أي فرد من أبناء اليهود تخدش أسماعه إساءة لفظية، حتى إن كان هو نفسه مستعمراً لأرض لا يملكها ولا يستحقها أو قاتلاً بدم بارد لمواطنين من فلسطين أو غيرها أو عنصرياً فاشياً في بلده إسرائيل.

عالم جديد يتشكل وفي صدارة اهتماماته ومشكلاته قضية الهجرة. ولا شك في أن للعولمة دوراً كبيراً. جاءت العولمة لتزيد المشكلة حدة وحساسية حين ألقت ضوءاً قوياً على مسألة «النظرة إلى الآخر»، وأبرزت مخاطر اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء داخل البلد الواحد وبين بلد وبلد آخر، وحذفت من الخريطة الأيديولوجية العقيدة الشيوعية باعتبارها العدو الذي تهون في وجوده عداوات أخرى يتأكد الآن أنها ليست أقل خطراً من الشيوعية، منها صراعات الأديان والطوائف وصحوة نزعات الانفصال وانحسار التسامح لمصلحة التشدد والتطرف والكراهية بين الشعوب. وفي كل مكان وبخاصة في دول الغرب خرجت مصالح وقوى تستفز المشاعر والولاءات الأولية وتزيد نيران العنف اشتعالاً بدعوى الخوف من زحف إسلامي ولاتيني وأفريقي على معاقل الرجل الأبيض.

في الماضي انتصرت الهجرات على رغم صعوبات هائلة، ولا أعتقد أن قوارب مهاجرين تغرق في البحار والمحيطات، وطلقات رصاص تقتل مهاجرين عابرين للحدود بين مصر وإسرائيل وبين المكسيك والولايات المتحدة، ومعسكرات تقام لاحتواء الغجر حفاظاً على جمال إيطاليا وفرنسا ونظافتهما والتهديد بإقامة مثيلاتها للعرب والمسلمين، وصفقات تعقد مع الدول العربية في شمال أفريقيا لمنع المهاجرين الأفارقة من النزول إلى البحر، وإغلاق الحدود في وجه مهاجرين ببشرة أو عقيدة أو لغة مختلفة، هذه وغيرها من الإجراءات والتشريعات لن تمثل عقبات كافية لوقف الهجرة أو ردع المهاجرين طالما ظلت الفجوات بين الثراء والفقر واسعة.

كاريكاتير

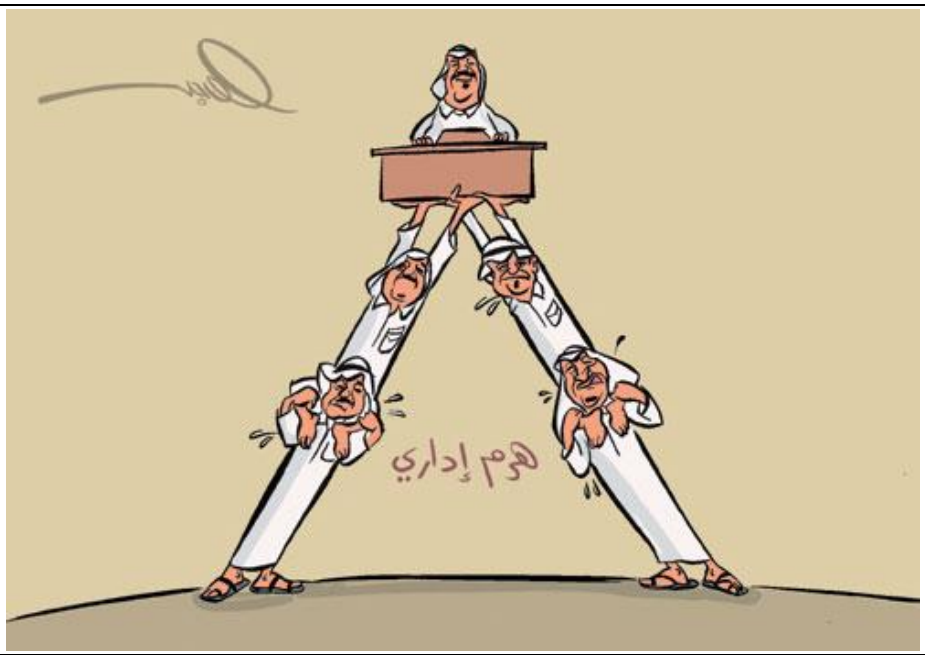	الجزيرة AL-JAZIRAH المصدر: جريدة الجزيرة السبت8 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 16 أكتوبر 2010 العدد 13890 http://www.al-jazirah.com/20101016/cartoon.htm?pic=slim.jpg&nam=g&رشيد%20السليم=6689 sms=
	الحياة AL HAYAT المصدر: جريدة الحياة السبت8 ذي القعدة 1431 هـ. الموافق 16 أكتوبر 2010 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/192483

	الجزيرة AL-JAZIRAH المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010 العدد 13891 http://www.al-jazirah.com/20101017/cartoon.htm?pic=marz.jpg&nam=pg&sms=المرزوق&6694
	الحياة AL HAYAT المصدر: جريدة الحياة الاحد 9 ذي القعدة 1431 هـ الموافق 17 أكتوبر 2010 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/192783

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 10 ذي القعدة 1431 هـ
الموافق 18 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/193160

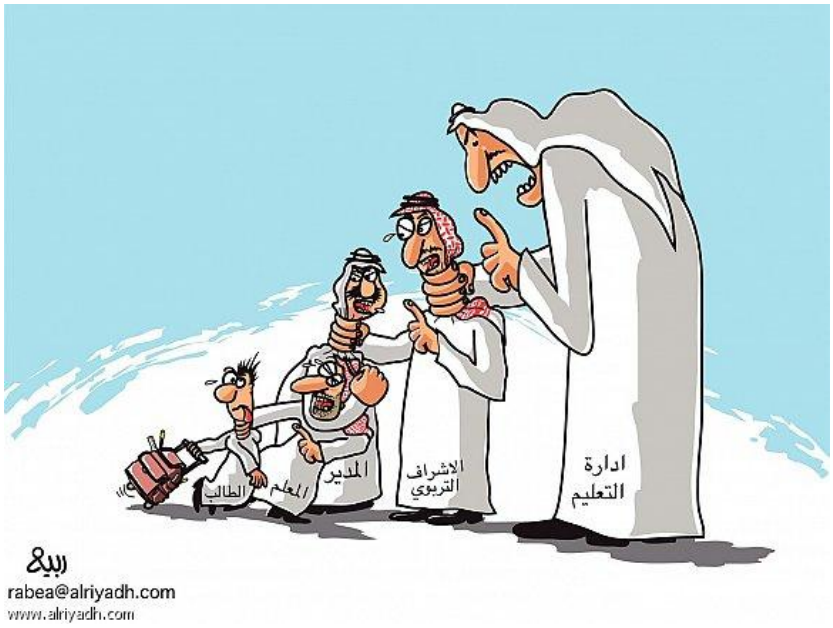

المصدر: جريدة الرياض
الاثنين 10 ذي القعدة 1431 هـ
الموافق 18 أكتوبر 2010 العدد 15456
http://www.alriyadh.com/2010/10/18/article569105.html

المصدر: جريدة الحياة
الثلاثاء 11 ذي القعدة 1431 هـ.
الموافق 19 أكتوبر 2010

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/193431

المصدر: جريدة الرياض
الثلاثاء 11 ذي القعدة 1431 هـ.
الموافق 19 أكتوبر 2010 العدد 15457
http://www.alriyadh.com/2010/10/19/article569397.html

المصدر: جريدة الوطن
الاربعاء 12 ذي القعدة 1431 هـ
الموافق 20 أكتوبر 2010

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=945